دورية دولية محكمة

مجلة
الدراسات
الاستراتيجية والعسكرية

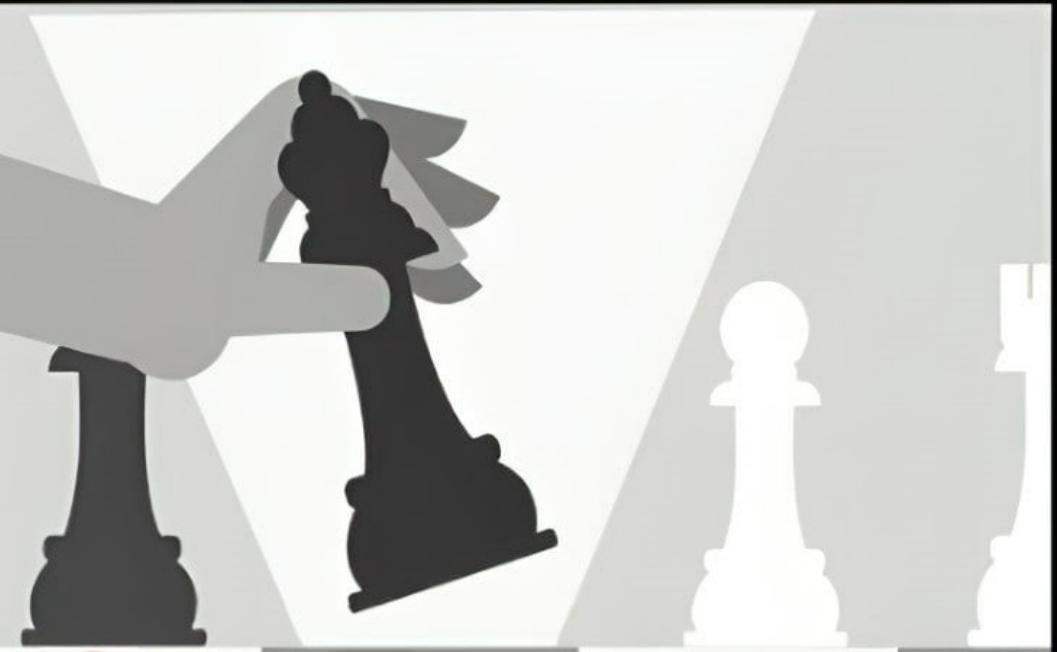

ISSN 2626-093X

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of
Strategic and Military Studies
International Scientific Periodical Journal

مجلة دراسات إستراتيجية وعسكرية .. المركز الديمقراطي العربي

JSMS

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH
Berlin, Germany
https://democraticac.de

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

مجلة
الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal
Of Strategic and Military Studies

An International Peer-Reviewed Journal دورية علمية دولية محكمة

A member of the International Association of Peer-Reviewed Scientific Journals عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة متعددة اللغات (العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية، الإسبانية) تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري (فصلية: تصدر في نهاية مارس ويونيو وشتنبر ودجنبر) ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

The Journal of Strategic and Military Studies is an international, peer-reviewed, multilingual journal (Arabic, French, English, German, Spanish) published by the Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies in Germany/Berlin.

The journal focuses on research related to strategic and military studies, security, geopolitics, international relations, strategic development planning, territorial governance, and the formulation and evaluation of policies and programs, whether in the economic, financial, or social fields. These issues may have national, regional, or international dimensions. Additionally, the journal covers research in the humanities and social sciences.

The journal is published periodically (quarterly: at the end of March, June, September, and December) and is overseen by an active international scientific board comprising a large group of leading academics from various countries. The board supervises the peer-review process of the research submitted to the journal.

The journal adheres to an ethical charter for its publication guidelines and an internal regulation governing the peer-review process. The Journal of Strategic and Military Studies also follows the formal and substantive standards of international peer-reviewed journals in selecting the content for its issues.

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-093X

Databases to which the journal is indexed قواعد البيانات التي تنتمي إليها المجلة

- قاعدة البيانات العالمية Crossref
- المكتبة الوطنية الألمانيةDNB
- الفهرس الألماني الموحد للدورياتZDB
- الفهرس العالميWorldCat
- المكتبة الألمانية الرقميةDDB

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center Gmbh –Berlin / Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany(030- 54884375/ 030- 91499898/ 030- 86450098) - Mobile: 00491742783717

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

د. عبد القادر التايري، أستاذ الجغرافيا، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة – المغرب

نائب رئيس التحرير

د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة – المغرب

مدير التحرير

دة. ليلى الرطيمات: أستاذة العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب

أعضاء هيئة التحرير

محمد عسيوي: أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة – المغرب

يوسف بليط: أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، الكلية المتعددة التخصصات، الناظور – المغرب

بنيونس بنعائشة: أستاذ باحث، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة – المغرب

رشيد أيت يونوس: أستاذ باحث في الجغرافيا وعلوم التربية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة – المغرب

الهيئة الاستشارية

د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث في الجغرافيا الحضرية ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. عزي هرو، أستاذ باحث في الاقتصاد الجهوي والجغرافيا، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

المدققون اللغويون

دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الإنجليزي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

د. محمد الحسني، تخصص الأدب العربي، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، المغرب

د. هشام الحايك، دكتور في الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص الفقه والأصول والدراسات السامية ومقارنة الأديان، جامعة محمد الأول، وجدة

تنسيق العدد: الدكتورة ديمة فايق طه أبو لطيفة

العدد الثامن والعشرون

المجلد السابع

سبتمبر 2025 م

البريد الالكتروني للمجلة strategy@democraticac.de

رابط المجلة على موقع المركز الديمقراطي العربي - برلين https://democraticac.de/?page_id=54433

رابط موقع المجلة على منصة OJS: https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

الآراء الواردة في المجلة تلزم أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

اللجنة العلمية للمجلة

رئيس اللجنة العلمية

د. عبد القادر التايري: تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة – المغرب

أعضاء اللجنة العلمية

- د. المصطفى طايل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، تخصص الشؤون الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث في الجغرافيا والحكامة الترابية، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث في السوسيولوجيا، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث في الجغرافيا السياسية، خبير في الشؤون الاستراتيجية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. بلباي إكرام، أستاذة باحثة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د.عبد الهادي أحمد عبد الكريم، أستاذ محاضر بكلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث في الجغرافيا الطبيعية، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث في التواصل، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق
- د. محمد عصام لعروسي، محلل سياسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز ترينذز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. امال بن صويلح، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- دة. ابتسام الزاهر، باحثة في التاريخ وقضايا التربية، المدرسة العليا للتربية والتكوين، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. محسن بطشي، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
- د. مصطفى خليفة إبراهيم محمد أستاذ باحث بجامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا.

Editorial Team

Editor-in-Chief: Dr. Abdelkader Tayri, Professor of Geography, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Deputy Editor-in-Chief: Khalid Chiat Professor of International Relations, Mohammed I University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Oujda, Morocco.

Managing Editor: Dr. Layla Rattimat, Professor of International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.

Editorial Board Members:

- Mohammed Assioui: Research Professor in Urban Economics, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Youssef Balet: Research Professor in Geography, Mohammed I University, Multidisciplinary Faculty, Nador, Morocco.
- Benyounes Benaicha: Research Professor, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Rachid Ait Youness: Research Professor in Geography and Educational Sciences, Mohammed I University, Higher School of Education and Training, Oujda, Morocco.

Advisory Board:

- Dr. Abdelhak Essadek, Research Professor in Urban Geography and Geographic Information Systems, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Azzi Hrou, Research Professor in Regional Economics and Geography, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

Language Editors:

- Dr. Al Hachimi Aqawi, Professor of English Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Buthaina Hassani, Professor of French Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mohammed Al-Hassani, specializing in Arabic Literature, Regional Academy of Education and Training for the Eastern Region, Morocco.
- Dr. Hicham El Haiek, Doctor of Arts and Humanities, specializing in Jurisprudence, Fundamentals of Religion, Semitic Studies and Comparative Religion, Mohammed First University, Oujda, Morocco.

Chair of the Scientific Committee: Dr. Abdelkader Tayri, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Members of the Scientific Committee:

- Dr. El- Mustafa Tayel, Research Professor, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

- Dr. Khalid chiat, Professor of International Relations, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Layla Rattimat, Research Professor in International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.
- Dr. Malika Zakhnini, Research Professor in International Relations, Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, Morocco.
- Dr. Mustafa Sadni, Laboratory: Good Performance in International and Comparative Law, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Souissi, Rabat, Morocco.
- Dr. Mohammed Haytoumi, Research Professor in Sociology, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco.
- Dr. Mohammed Ahmiane, Research Professor in History, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdelaziz Ben Lehsen, Research Professor, specializing in African Affairs, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelouahed Bouberia, Research Professor in Geography and Territorial Governance, Multidisciplinary Faculty, Taza, Fez University, Morocco.
- Dr. Mohammed Assioui, Research Professor in Urban Economics, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Morocco.
- Dr. Ali Boukhalkhal, Research Professor in Sociology, Amar Telidji University, Laghouat, Algeria.
- Dr. Nassim Belhoul, Professor of Political Science, Blida 2 University, Algeria.
- Dr. Idriss Ait Cheikh, Research Professor in Political Science, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Ala Al-Hussein, Research Professor in Economics, National School of Applied Sciences, Fez University, Morocco.
- Dr. Bahni Abdelkebir, Research Professor in Human Geography and Development, University Institute for Scientific Research, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Moussa Maliki, Research Professor in Political Geography, Expert in Strategic Affairs, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdennour Sidik, Research Professor in Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelhak Bakouri, Research Professor in Sociology, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Labid Imad, Lecturer, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria.
- Dr. Hazem Mahfoud, Expert at the International Relations Unit, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt.
- Dr. Belbai Ikram, Research Professor at the Faculty of Law and Political Science, Abd al-Hamid Ben Badis University, Mostaganem, Algeria.
- Dr. Fatima Zahra Azizi, Research Professor in Economics, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Khadija Boutkhili, Research Professor in International Relations, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Sala, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Idriss Belabed, Research Professor in History, Regional Center for Education and Training Professions, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdelhadi Ahmed Abdelkarim, Lecturer at the Faculty of Educational Sciences, University of N'Djamena, Chad.
- Dr. Soulayman Hamidoun Harma, Coordinator of the Local Development Department, Faculty of Arts and Humanities, University of Nouakchott Al-Asriya, Mauritania.
- Dr. Fayçal Fatteh, Research Professor in Human Geography, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

- Dr. Cherine Jaber, Senior Researcher at the Center for Strategic Studies, Bibliotheca Alexandrina, Egypt.
- Dr. Bouchra Abdul-Kadhim Obaid, Researcher in Political Geography, Iraqi Ministry of Education, Iraq.
- Dr. Abderrahim Farah, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Mohammed Moussaoui, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Redouane Brioul, Research Professor in Physical Geography, Multidisciplinary Faculty of Taza, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Hicham Al-Maki, Research Professor in Communication, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Abdessalam Al- achhab, Research Professor in Human Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Dima Abdullah Ahmed, Assistant Professor, Iraqi University, Faculty of Education for Women, Baghdad.
- Dr. Mitham Munfi Kadhim Al-Amidi, Assistant Professor, Department of Law, Babel Departments, Al-Kadhim University, Iraq.
- Dr. Mohammed Issam Laaroussi, Political Analyst, Professor of International Relations at the Diplomatic Academy of Abu Dhabi, Former Director of Research and Studies at the Trends Center, Abu Dhabi, UAE.
- Dr. Amal Ben Souileh, Lecturer specializing in Law, May 8, 1945 University, Guelma, Algeria.
- Dr. Ahmed Al-Morabiti, Doctor in International Law and International Relations, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Morocco.
- Dr. Ibtissam Zaher, Researcher in History and Education Issues, Higher School of Education and Training, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mohsen Batchi, Professor-Researcher in Geography, Ibn Tofail University, Kénitra, Morocco.
- Dr. Mustapha Khalifa Ibrahim Mohammed, Professor-Researcher at Zaytuna University, Tarhuna, Libya.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المحتويات

المقال	الصفحة
بوعيش حسين؛ العمراني عبد الواحد؛ العمراني سكينة الأعراف المرتبطة بتدبير مياه السقي وأنماط الاستغلال الفلاحي بمنطقة تازة - المغرب	10
علي احميدة محمد التقنيات المكانية وتحولات الجغرافيا العسكرية الحديثة: نحو نموذج تكاملي لتعزيز الجاهزية العملياتية ودعم القرار الجغرافي الميداني	31
د. فلاح ضويحي السويري العجمي تحليل تطور العقائد العسكرية في الحروب الحديثة وتأثير التكنولوجيا على العمليات القتالية	46
انطيطح شيماء؛ بنسي حميد؛ لفطيط شريفة إشكالية العقار والتنمية الفلاحية بحوض إيناون: حالة جماعة بوحلو بإقليم تازة (المغرب)	64
بنعلي عبد القادر؛ شيات خالد دور التعاون الدولي اللامركزي في ترسيخ الأمن والسلم الإقليمي	78
حاسين يوسف الهجرة والتنمية في سياق التحولات الرقمية	93
حسام محمد الحميد التَّحوُّلات في " محور المقاومة ": تفكّيك النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا العوامل والعواقب	102
فاطمة الزهراء الدحماني؛ مصطفى الزاوي الدينامية الديموغرافية وانعكاساتها على الإطار المبني: مدينة فاس العتيقة نموذجا	130
الفقير إيمان؛ السالمي محمد هجرة النساء المغربيات للخليج: من الواقع نحو المآلات	141
بوهريم خديجة؛ غزال محمد أشكال الاستغلال الزراعي بالمجالات الجبلية (شمال شرق المغرب)بين الحتمية الطبيعية ومشاريع التهيئة: حالة جبال بني يزناسن	158

Sommaire

Article	Page
Dr. BAKRI Karima La responsabilité de protéger dans les situations de troubles et tensions internes : la Libye et la Syrie comme exemples	170
OUADDDAR ELHASSAN ; BOUZGAREN ALI Interventions of actors for the improvement of housing conditions in oasis towns: the case of Ouarzazate-Zagora-Tinghir	186
DADAOUA Oumaima; ELHADERI Kaoutar Cartographie bibliométrique des recherches sur l'intention d'achat (2020–2025) : tendances, réseaux et perspectives	198
SEGHIR Aziz Les Mécanismes Météorologiques et Climatiques des Précipitations sur le Bassin du Guercif (Maroc Nord Oriental) : Une Analyse Spatio-Temporelle (1992-2024)	218

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Social Norms Governing Irrigation Management and Agricultural Land-Use Patterns in the Taza Region, Morocco.

Bouaiche Hossin [1]; El-Amrani Abdelouahed [2]; Soukaina Amrani [3]

[1] Department of Geography, Sidi Mohamed ben Abdellah University, Fez, Multidisciplinary Faculty of Taza, Morocco.

[2] Department of Geography, Sidi Mohamed ben Abdellah University, Fez, Multidisciplinary Faculty of Taza, Morocco.

3 Department of geography,Faculty of Arts and Humanities, Ibn Zohr University, Agadir, Morocco.

Email 1 : hossin.bouaiche@usmba.ac.ma

Email 2 : abdelouahed.elamrani@usmba.ac.ma

Email 3 : soukainaamrani2019@gmail.com

1: 0009-0005-4881-5617

2: 0009-0006-7181-8039

3 : 0009-0001-6387-5520

Received	Accepted	Published
18/08/2025	30/08/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.10-30

Bouaiche Hossin ; El-Amrani Abdelouahed ; Amrani Soukaina (2025). Social Norms Governing Irrigation Management and Agricultural Land-Use Patterns in the Taza Region, Morocco. Journal of Strategic and Military Studies,, volume7 (issue28), pp10 – 30.

Abstract

The Taza region is facing increasing water challenges driven by climate change and rising demand across multiple sectors, making the study of social norms governing irrigation particularly important. This paper examines the social mechanisms that regulate irrigation management amid these ongoing transformations. The study employed a descriptive-analytical approach and used structured questionnaires administered to farmers engaged in irrigated agriculture.

Key findings include the presence of a coherent system of local irrigation norms an element of intangible cultural heritage that merits preservation. The research also documents dynamic shifts in irrigation practices, including the adoption of new irrigation techniques and an increase in private ownership and control of water resources as farmers increasingly drill wells and boreholes. Additionally, the study identifies distinctive land- and water-use patterns in the study area and discusses their implications for sustainable water management.

Keywords: local norms; irrigation; agriculture; water management; Taza, Morocco.

© 2025, Bouaiche & El-Amrani & Amrani ,license Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

الأعراف المرتبطة بتدبير مياه السقي و أنماط الاستغلال الفلاحي بمنطقة تازة، المغرب

بوعيش حسين [1]؛ العمراني عبد الواحد [2]؛ العمراني سكينة [3]

[1] طالب باحث، مختبر المجال، التاريخ، الدينامية، والتنمية المستدامة، الكلية متعددة التخصصات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، تازة، المغرب.

[2] أستاذ باحث، مختبر المجال، التاريخ، الدينامية، والتنمية المستدامة، الكلية متعددة التخصصات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، تازة، المغرب.

[3] طالبة باحثة، فريق البحث: الجغرافيا، والإعداد، والديموغرافيا والتنمية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

الايميل1: hossin.bouaiche@usmba.ac.ma

الايميل 2: abdelouahed.elamrani@usmba.ac.ma

الايميل 3: soukainaamrani2019@gmail.com

حساب 1: https://orcid.org/0009-0005-4881-5617

حساب 2: https://orcid.org/0009-0006-7181-8039

حساب 3: https://orcid.org/0009-0001-6387-5520

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/08/18	2025/08/30	2025/09/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.10-30

للاقتباس: *بوعيش حسين؛ العمراني عبد الواحد؛ العمراني سكينة* (2025). *الأعراف المرتبطة بتدبير مياه السقي وأنماط الاستغلال الفلاحي بمنطقة تازة، المغرب* ، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (رقم العدد28)، ص ص 10 – 30.

ملخص

تواجه منطقة تازة تحديات مائية متصاعدة بفعل التغيرات المناخية، وزيادة الطلب عليها من قبل مختلف القطاعات المستهلكة، مما يجعل هذا الموضوع، ذو أهمية بالغة. حيث تتجلى أهميته في رصد آليات التنظيم الاجتماعي لتدبير مياه السقي، في سياق التحولات التي حصلت. لإنجاز هذه الورقة تم الاعتماد على منهج والصفي التحليلي، كما تم ملء استمارات موجهة للفلاحين الذين يمارسون الفلاحة المسقية. خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ وجود منظومة من الأعراف المحلية الخاصة بالسقي، التي تمثل تراث لا مادي، ينبغي الحفاظ عليه. كما أبرزت هذه الدراسة أن المنطقة شهدت دينامية وتحول على مستوى الأنماط السقوية، من خلال دخول أنماط جديدة لسقي، إلى جانب تنامي الملكية الفردية للماء، بسبب التوجه نحو حفر الآبار والآثقاب المائية. كما أن منطقة الدراسة تتميز أنماط الاستغلال.

كلمات مفتاحية: الأعراف، السقي، الزراعية، تدبير المياه، تازة.

©2025، بوعيش & العمراني & العمراني، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تنتج الأعراف المحلية انطلاقا من الأنظمة المؤسسة لجماعة القبيلة، باعتبارها وحدة اجتماعية متجانسة العناصر، وتقوم هذه الأعراف على مجموعة من القيم، التي كانت سائدة بمختلف مناطق المغرب. يكتسب الإنسان المستغل للمياه المخصصة للسقي حق التصرف فيها، والانتفاع بها عن طريق الاستعمال المتواصل، أي أنه ينتفع بها ويتصرف فيها، وفق العادات القديمة الموروثة، أي أن الاستغلال والتصرف المستمرين كافيين لخلق هذا الحق المكتسب على المياه، رغم أن التشريع الإسلامي والقانون الوضعي لا يتيحان حق الملكية الخاصة. يتم تدبير مياه العيون بمنطقة الدراسة اعتمادا على تطبيق قوانين عرفية، انبثقت عن الممارسة المرتبطة بتدبير عنصر الماء، لتعكس في الأخير الثقافة المحلية للسكان. وهي بذلك تشكل تلك اللحمة الاجتماعية التي يتوحد حولها سكان المنطقة، وبهذا يعتبر عنصر الماء بمثابة الأساس في قيام واستمرار تلك الروابط الاجتماعية، لكن طرق تدبير الماء في المغرب حسب الأعراف المحلية تختلف باختلاف المجالات، والمناخ، ووفرة أو ندرة المياه، إلا أن هناك مجموعة من الثوابت المشتركة بين مختلف المناطق في مسألة تدبير الماء. يمثل الماء عنصرا أساسيا في حياة المجتمعات القروية. وتعتبر أعراف توزيع المياه وتنظيمها بمنطقة الدراسة، نموذجا حي لتفاعل الإنسان مع المجال، حيث نجح المجتمع المحلي في بناء نظام متكامل ودقيق، يضمن التوزيع العادل والمسؤول لمورد وثمين، عبر آليات تنظيمية واجتماعية متوارثة.

تتناول هذه الورقة البحثية دراسة أعراف تدبير مياه السقي بمنطقة الدراسة، حيث توضح هذه الأعراف كيفية تدبير وتوزيع المياه باستخدام وحدات قياس تقليدية، في إطار نظام تشاركي يحفظ حقوق الجميع، ويكفل استدامة هذا الموارد. وتبرز هذه الدراسة أهمية تلك الأعراف، كعنصر يعكس حكمة وتبصر المجتمع المحلي في مواجهة تحديات المائية، كما تعتبر نموذج للتنظيم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في تدبير المياه. على مدى عقود طويلة، استغل سكان منطقة الدراسة الموارد المائية المتاحة عبر العيون والوديان، عبر بناء شبكة من السواقي والسدود التحويلية، والصهاريج لتشكل الركيزة الأساسية للفلاحة المسقية بمنطقة الدراسة. وتعكس هذه السواقي قدرة المجتمع على تنظيم موارده المائية. ولقد نشأت الأعراف المتحكمة في توزيع وتقسيم مياه السقي منطقة الدراسة، عن تراكم مجموعة من التجارب المحلية، وهي نتاج لتاريخ طويل من الصراعات ما بين القبائل حول الماء. ولذلك، تتسم هذه الأعراف أحيانا بالتعقيد والغموض، كما تتعدد المصطلحات المحلية المرتبطة بها، والتي تختلف من منطقة إلى أخرى. ومن أبرز ما اعتمدته قبائل منطقة الدراسة هو الفصال، وهو ذلك الشخص الذي يكون خبيرا بالشؤون المائية المحلية، ويتولى الإشراف على شؤون الساقية وكل ما يتعلق بها. ويلزم العرف المحلي كل شخص المشاركة في أشغال تنقية الساقية، وبناء السد التحويلي وكل أعمال الصيانة. وفي حالة الغياب لسبب من الأسباب، تفرض عقوبات مالية على الشخص المتغيب. وعن الساقية الرئيسة تتفرع عنها مجموعة من السواقي الثانوية عبر مجموعة من المكاسر، حيث يتوجه كل مصرف نحو مجال مسقي معين، قد يكون تابع لشخص واحد، أو لعدة أشخاص. وتعد هذه المرحلة الأكثر تعقيدا ضمن منظومة السقي العرفية، إذ يتم فيها الانتقال من الجانب النظري المبني على حسابات دقيقة، إلى الجانب العملي المرتبط بالتنزيل الميداني لنظام التوزيع.

يعتبر السقي في الميدان الفلاحي، أقدم استعمال للمياه العذبة مارسه الإنسان عبر تاريخ البشرية الطويل. والمقصود بالاستعمال هنا هو التدخل في النظام المائي الطبيعي القائم، من أجل تحويل اتجاه مياهه أو جزء منها نحو مجال مزروع قصد سد عجز حصيلة قطاعه الترابي المائية، وأيضا ضمان استمرار اشتغال وظائف الجهاز النباتي بشكل أمثل (المحداد،2003،

ص213). من أجل خلق مجالات مسقية سعى الإنسان إلى ابتكار مجموعة من الوسائل والتقنيات متعددة ومتنوعة، بغرض تعبئة المياه (سدود تحويلية، آبار، خزانات، صهاريج...)، ووسائل لنقل المياه (السواقي والقنوات، أنابيب...)، وتقنيات الري (الجاذبية، الانسيابي، الرش، الري الموضعي....). كل هذه التقنيات والوسائل عرفت تطور كبير مع مرور الوقت بغاية الرفع من الإنتاجية، وحفظ تكاليف الإنتاج وكذلك الاقتصاد في المياه.

في ظل الضياع الكبير للموارد المائية، أصبح من الضروري التفكير وبشكل جماعي في الطرق والوسائل الكفيلة بترشيد استهلاك الماء، إذ أن أزيد من نصف كمية المياه المتوفرة، تضيع أثناء عمليات النقل والتحويل اتجاه الاستغلاليات الزراعية (أجريش، سنة 2021، ص 152)، وكذلك بسبب الطرق التقليدية المستخدمة في تحويل ونقل المياه، والتي كانت تستعمل في فترات زمنية قديمة، في زمن كان يتسم بالوفرة. وتتجلى أهمية الماء في كونه يلعب أدوار هامة في حياة الفرد والجماعة في منطقة الدراسة، لأنه عاملا أساسيا ترتكز عليه حياة الإنسان، وعنصر ضروري ومحدد لمختلف أشكال الإنتاج، وشرط أساسي لكل نشاط تنموي اقتصادي أو اجتماعي، لأن الماء ركيزة أساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتتوفر منطقة الدراسة على إمكانات مهمة لسقي، التي تأخذ شكل مدارات صغرى ومتوسطة معظمها تقليدية، تخضع في تدبيرها لأنظمة سقوية تقليدية، استمدت تنظيمها من الممارسات والأعراف المحلية. إلى جانب تواجد بعض الضيعات العصرية، التي تعكس بعض أشكال التحول التي بدأت تعرفها المنطقة على مستوى الأنماط الفلاحية.

1- تقديم المنطقة المدروسة

تنتمي منطقة الدراسة إلى جهة فاس مكناس، ضمن تراب إقليم تازة، حيث تمتد منطقة الدراسة على تراب ثلاثة جماعات قروية محيطة بمدينة تازة، وهي جماعة باب مرزوقة، وباب بودير، وكلدمان، وتتميز هذه الجماعات الترابية، بدينامية فلاحية مهمة، كما تعرف تواجد الزراعات المسقية التي تنتشر بشكل متباين من منطقة إلى أخرى. أما من الناحية الطبوغرافية فتمتد منطقة الدراسة على جزء كبير من الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، كما تمتد على جزء صغير من تلال مقدمة الريف.

الخريطة رقم01: توطين منطقة الدراسة جهويا ومحليا

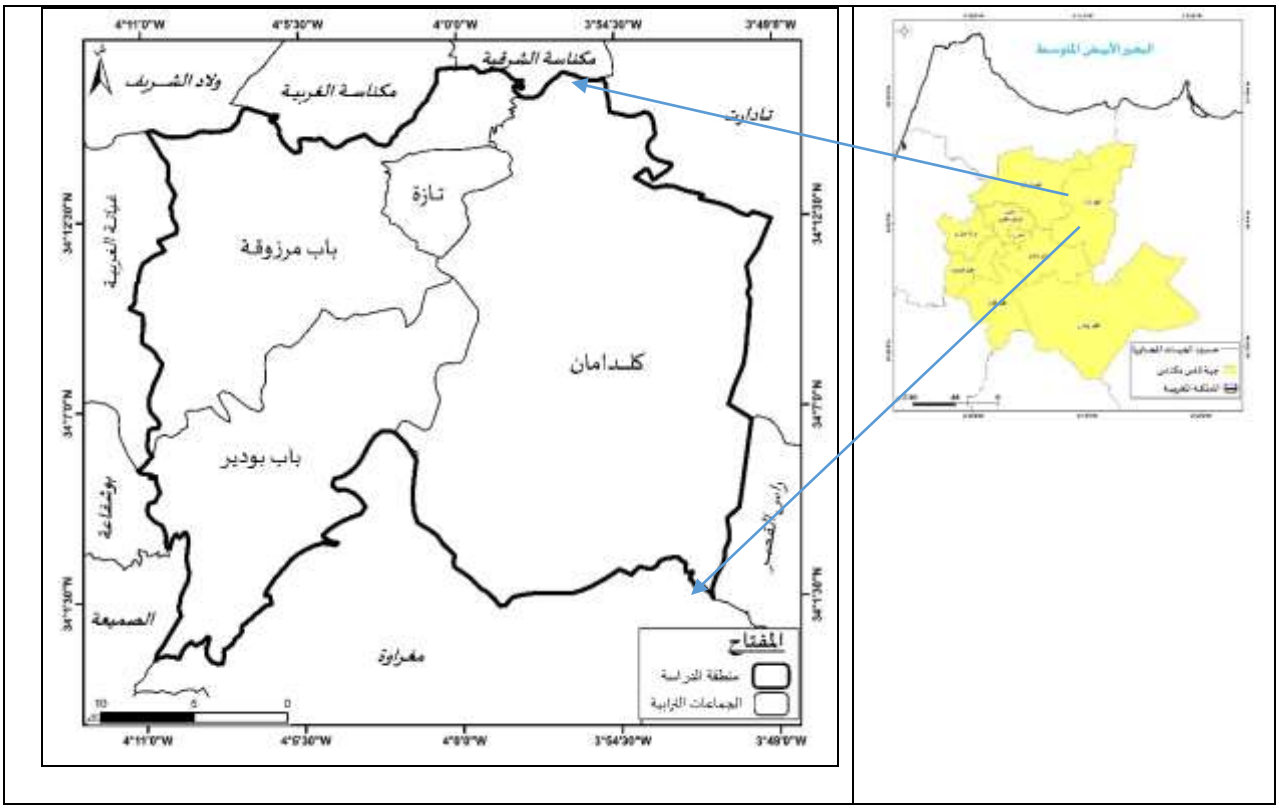

المصدر: التقسيم الجهوي للمغرب 2015

2- إشكالية الورقة البحثية

تعالج هذه الورقة البحثية، إشكالية ترتكز على الأعراف المحلية المرتبطة بتدبير مياه السقي وديناميةالأنماط السقوية بمنطقة الدراسة، حيث تشكل الأعراف المرتبطة بالماء تراث وموروث ثقافي متجدر، وهي أعراف منبثقة من الخصوصيات المحلية للمنطقة، كما شهدت منطقة الدراسة حصول تحولات على مستوى أنماط السقي، والتي تجلت في تنامي الملكية الفردية للماء على حساب الملكية الجماعية، هذا الوضع يفرض طرح سؤال أساسي؛ إلى أي حد استطاعت الأعراف التقليدية الصمود في وجه التحولات التي حصلت على مستوى أنماط السقي؟ وكيف انعكس على التحول على دينامية المجال بمنطقة الدراسة، ومساهمته في بداية تلاشي الأنظمة العرفية؟ وما أثر هذه التحولات على العدالة في توزيع الماء واستدامته؟

تسعى هذه الورقة البحثية تفكيك آليات التفاعل بين العناصر الاجتماعية؛ الأعراف، جمعيات مستعملي المياه، والمصادر المائية، والبنية التحتية للسقي، في سياق بيئة متسمة بندرة المياه والتغيرات المناخية. وبالاعتماد على استمارات موجهة للفلاحين والمقابلات شبه الموجهة مع بعض الفاعلين، كما تهدف الدراسة إلى إبراز أنماط السقي والأعراف المرتبطة بها، وتبيان مظاهر التحول على مستوى الأنظمة السقوية.

3- المنهجية الأدوات

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم استدعاء مجموعة من المناهج المتعددة ومن أبرزها؛ المنهج الوصفي الذي من خلال تمكنا من تقديم صورة عن الوضعية الراهنة، من خلال وصف مختلف الأعراف وأنظمة السقي المعتمدة، حيث قمنا بملء مجموعة من الاستمارات الميدانية الموجهة للفلاحين الذين يمارسون الزراعة المسقية. ثم المنهج التحليلي من خلال محاولة ربط العلاقات

والروابط السببية بين العوامل المفسرة. ثم المنهج المقارن من خلال مقارنة بين الأنظمة التقليدية، والتحولات الحديثة على مستوى أنماط السقي، ثم المنهج التاريخي؛ من خلال قمنا بتتبع تطور الأعراف وأنماط السقي، وتفسير تأثير الدينامية الجديدة (حفر آبار، إدخال تقنيات حديثة) على التنظيم الاجتماعي التقليدي للماء. وذلك من خلال الاعتماد على شواهد شفهية لكبار السن. كما تمت الاستعانة بملاحظة ميدانية، وتوثيق فوتوغرافي. والمقابلات الموجهة مع أعضاء جمعيات مستعملي الماء لأغراض السقي، لتتبع تطور الأعراف وقواعد التوزيع. كما تمت الاستعانة بمجموعة من الأدوات كنظم المعلومات الجغرافية وبرانم احصائية بغاية إنجاز الخرائط والجداول والأشكال.

4- الأنظمة السقوية وطرق توزيع الحقوق المائية بمنطقة الدراسة

النوبة هي وسيلة من خلالها يتم اقتسام المياه بين ذوي الحقوق، حيث يتم توزيع مياه العيون على شاكلة النوبة، للحيلولة دون وقوع النزاعات بين الأفراد والجماعات، وبالتالي فنوبة وحدة تنظيمية يتم من خلال تقسيم المياه بين أفراد القبيلة أو الدوار. هكذا فنوبة تختلف مدتها من مكان لآخر، وتتفتت بدورها بسبب الإرث، ففي غالب الأحيان تمتد النوبة على 12 ساعة نهارية أو ليلية. فتدبير وتنظيم السقي؛ تحكمه مجموعة من الأعراف والتقاليد المستمدة من الممارسات الموروثة، جيلا بعد جيل. مكتسية بذلك صبغة القوانين الملزمة لكافة أفراد اجماعة. وهي ناتجة عن تداخل عدة عوامل طبيعية وبشرية، مما يجعلها تختلف من منطقة إلى أخرى، تبعا لاختلاف خصوصيتها، كما أن التطورات والتغيرات التي تؤدي إلى تطور أنظمة استعمال مياه السقي، تبقى رهينة المعادلة القائمة بين الإمكانات المائية من جهة، والمتطلبات والحاجيات من جهة اخرى، هي التي تحدد درجة تنظيم استغلال المياه السقوية. للوقوف على هذه الأنظمة، وكيفية تدبيرها داخل المدارات المسقية سواء من حيث توزيع المياه، أو تسيير شبكة السقي، أجرينا مجموعة من مقابلات الميدانية مع بعض الفلاحين داخل منطقة الدراسة.

في إطار التنظيم الاجتماعي يتم تحديد طرق الانتفاع بالمياه في منطقة الدراسة، وحسن توزيعها في إطار الاقتصاد الزراعي، لذلك تم وضع مجموعة من القواعد العرفية تتماشى وخصوصية المجال الطبيعية والبشرية، التي تساهم في تنظيم المجال، وتقنين الاستفادة من مياه السقي، وتضمن الحقوق المائية لأصحابها افرادا وجماعات، وتحد من الصراعات حول الماء، وقد اعتمدت في ذلك على تقنيات ووحدات قياس كمية وزمنية مختلفة، منها ما هو محلي تنفرد به المنطقة، ومنها ما يستعمل في مناطق اخرى من المغرب.

يعتبر توزيع الماء مرحلة أساسية في تنظيم السقي، وضرورة ملحة تضمن استفادة كل فلاح من حصته المائية، وتحد من النزاعات بين ذوي الحقوق، تختلف طرق توزيعه من منطقة إلى أخرى. فأهمية عملية التوزيع، تظهر جليا في حالة ندرة المياه، حيث تخضع لقواعد عرفية دقيقة وصارمة، تتناوب فيها الحصص المائية بشكل دوري بين المستفيدين، الأمر الذي يعكس التضامن والتكافل في الانتفاع بالموارد المائية على مستوى منطقة المدروسة، والذي يسجل تنوعا في أشكال توزيع واستغلال المياه، حيث استطعنا بفضل العمل الميداني الوقوف على خصوصيتها؛ وهكذا يتضح لنا حرص "اجماعة" على إعطاء كل ذي حق حقه من الماء، وفق توزيع هرمي يبدأ بالعائلات الأصلية، ثم الأسر الصغيرة، فالمستفيدون من ورثتها، وهو ما يعبر عنه بوجود علاقة بين توزيع المياه والمورفلوجية الاجتماعية لكل جماعة سقوية (J. Bereque , 1978 ;p 178).

1.4- معايير تحديد الحقوق المائية

حقوق الماء هي عبارة عن حصص كمية وزمنية يستغلها الفلاح لسقي مزروعات، تنتظم في إطار دورة سقوية محددة، ويختلف تعاقب هذه الحصص وتنظيمها من منطقة إلى أخرى، أو ومن جماعة للأخرى (بوريال، 1989،ص 150)، فحق الماء قد يكون موثقا بعقد رسمي، أو اتفاقا عرفيا بين أفراد القبيلة، وهو بذلك يختلف حسب نوع الملكية وحق الانتفاع كما يلي؛ ملكية فردية تمكن صاحبها من التصرف المطلق في بئر أو عين أو مجرى صغير فوق ارضه، ثم ملكية جماعية يكون الماء في ملك الجماعة، ولكل الفرد منها حق الانتفاع، بما في ذلك من ليس له أرض فلاحية، حيث يشارك في عملية الحفر والصيانة....، الماء المحبس وهي مياه الآبار والعيون التي يتم وقفها ليستفيد منها عامة الناس (الحافظ 2015 ص 13) وهذا النوع الأخير على مستوى المنطقة المدروسة يرتبط بالأرض السقوية التي وقفها اصحابها على المساجد أو المنشآت الدينية، والتي تقوم الأوقاف بكرائها لأحد فلاحي المنطقة، فيستفيد من حصتها المائية داخل المدار السقوي، وتختلف الأنظمة العرفية المعمول بها منذ زمن طويل، باختلاف المجال الجغرافي والظروف المناخية، ووفرة المياه أو ندرتها، وطبيعة الأراضي من حيث كونها بورية أو مسقية.

2.4- قياس حقوق مياه السقي

عمل الانسان المحلي على تنظيم توزيع استغلال المياه، مرعيا في ذلك جملة من المعطيات الطبيعية والبشرية، حيث قام سكان منطقة الدراسة منذ القدم، بوضع نظام دقيق لاستغلال وقسمة مياه الساقية، وذلك باعتماد الدورة السقوية النوبة[1]، كوسيلة لتحقيق المساواة بين مختلف عناصر المجتمع، للحيلولة دون نشوب صراعات حول هذا المورد الحيوي. حيث تشكل رصيد وإرثا من الأعراف المحلية، التي أصبحت تؤطر نظام السقي، فتوارثت جيلا عن جيل، كما أن شق الساقية والسهر على تنقيتها يتم بمشاركة كل أفراد القبيلة البالغين سن الرشد، فإن قسمة الماء تتم بكيفية متساوية بين هؤلاء، أو حسب ما يمتلكونه من أراضي وأشجار، وقد صار هذا النظام قانونا عرفيا ثابتا موروثا منذ زمن طويل.

يتطلب توزيع المياه بين ذوي الحقوق، خاصة في الفترات التي تفوق فيها الحاجيات من المياه السقوية، الامكانات المائية المتوفرة؛ ابتكار تقنيات تقليدية دقيقة لقياس المياه وتقسيمها بشكل يراعي مساحة وحق كل مستفيد، ويضمن الاستغلال الأمثل للكمية المتوفرة؛ نميز فيها بشكل عام؛ وكما ورد لدى كل من محمد مهدان (2012)والعمراني عبد الواحد (2015) وغيرهم، حيث تم التمييز بين تقنيات القياس الزمني، والقياس المكاني، التي تختلف أدواتها ووسائلها من منطقة إلى أخرى، تبعا لنوعية مصادر مياه السقي، وطبيعة النظام الاجتماعي السائد، وهو ما اتضح لنا من خلال الزيارات الميدانية، والمقابلات التي اجريناها مع بعض القائمين على عملية توزيع مياه السقي، ببعض المدارات المسقية داخل منطقة الدراسة.

1.2.4- القياس الزمني لمياه السقي

يقوم على " قياس مدة الجريان باتجاه المزارع عن طريق النوبات" (مهدان 2012 ص 104). كما يشمل ذلك المدة التي يستغرقها الفلاح في سقي مشاراته. فالقياس الزمني لمياه السقي يتم في إطار ثلاث مستويات من العام إلى الخاص: حيث تبدأ الدورة المائية(السقوية)، وهي مدة تعاقب وتوالي الحصص المائية، قد تستغرق سبعة أيام أو أكثر تبعا للظروف الطبيعية،

[1] النوبة: هي نظام تقليدي لتوزيع المياه بين عناصر القبلية، وكانت تشرف على هذه العملية آجماعة التي تتكون من حكماء ووجهاء القبلية تسهر على توزيع الماء، كما تقوم بأدوار أخرى اجتماعية وسياسية ....

والأنظمة الزراعية، ونوع الزراعات، وعدد المستفيدين، وما إلى غير ذلك ، ثم النوبة التي تتراوح غالبا وحسب العمل الميداني بين 6 ساعات إلى 48 ساعة بمنطقة الدراسة، تهم حقوق العائلات أو العظام، وأحيانا أخرى تتعلق بالفرق المكونة للقبيلة، فمجموع هذه النوبات يطلق عليه الدورة السقوية، كما أنها بدورها تنقسم إلى مجموعة من الحصص المائية(حق الماء) المتباينة في عددها ومدتها. وتختلف الوحدات الزمنية المعتمدة في عملية توزيع حقوق الماء في قياسها الزمني وتسميتها من قبيله إلى أخرى، أو من منطقة إلى أخرى، تبعا لوسيلة أو تقنية القياس المستعملة والتي نذكر منها:

العلام أو الظل: تعتمد هذه التقنية بكل من دوار سيدي مجبر باب بودير، وكلدمان؛ فهي تقنية تقوم على تتبع حركة الظل بعض الأشياء كالجدران والصخور أو الأشجار وغيرها في توزيع مياه العيون والينابيع، واحتساب حقوق الماء، وقد استعملت ولا تزال ليس فقط بمجال دراستنا، بل في العديد من المناطق المغربية. حيث تتم هذه العملية من الشروق إلى غروب؛

الزوجة أو "أفراد": وحدة قياس مستعملة بمنطقة الدراسة، وتشير إلى العائلة الكبيرة، تم توزيع المياه والأرض منذ القديم حسب العائلات المتواجدة بالدوار، والتي تنقسم كل منها بداية إلى قسمين؛ يسمى كل واحد فرد، وتستعمل الوحدتان معنى أثناء التوزيع، وتقدر المدة الزمنية للزوجة في عملية السقي ب يومان توزع على الورثة بالساعات؛ نهار أو ليلا، خضعت بدورها للتقسيم الذي لا يزال مستمرا كلما ازداد عدد الورثة، وهو ما يشمل الأرض والماء معا.

الساعة اليدوية: وحدة لقياس حقوق الماء بين المستفيدين تستعمل بعدة مدارات سقوية داخل منطقة الدراسة، كمدار الشقة بجماعة باب مرزوقة، نظرا لبساطتها وسهولة ضبطها للحصص المائية، وقدرتها على تنظيم العلاقات بين ذوي الحقوق، وخففت هذه التقنية الضغط على القائمين على عملية توزيع الماء، مشكلة بذلك مظهرا من مظاهر التحول التي مست هذه العملية.

تمثل العائلة الوحدة الأساسية في عملية قسمة وتوزيع الماء، وترتبط هذه العملية بحقوق كل عائلة، حسب ما تتوفر عليه من أراضي مسقية، وأشجار؛ خاصة أشجار الزيتون. ويسهر على عملية توزيع وقسمة الحصص المتفق عليها، شخص يسمى " الفصال ". وقد تعددت المفاهيم والمصطلحات المتداولة في توزيع المياه بمنطقة الدراسة.

جدول رقم01: توزيع الحصص المائية بساقية اعتمادا على الوقت كوحدة قياسية

أسماء الحصص النهارية	التوقيت	أسماء الحصص الليلية	التوقيت
أول النهار	س3- س6	أول الليل	15 س 18 س
ربع النهار	6 س – 9 س	العشاء	18 س – 21 س
نص النهار	س 9 – س 12	نص الليل	21 س 00 س
بعد الظهيرة	س 12- س 15	الفجر	00س – 3 س

مصدر المعطيات: عمل ميداني، 2025

إن المستفيد من الحصص المائية في الفترة الليلية أو الصباحية، لا يستفيد من نفس الفترة في الدورة السقوية الموالية، أي بعد مرور 16 يوم، حيث يتغير توقيت الاستفادة من دورة إلى أخرى. من أجل ضبط الزمن المائي، وتفادي حدوث النزاعات حول الماء، يتم تعيين شخص " الفصال " للسهر على هذه العملية، ويجب أن يكون على دراية تامة بدورات توزيع الماء على ذوي الحقوق، وملكية المياه، حيث كانت لهذا الشخص أدوار هامة جدا، خاصة قبل ظهور الساعة اليدوية، كان يعتمد في توزيع المياه على الساعة الشمسية (مهدان،2012، ص 105)، أو نظام انتقال الظل. أما خلال الفترة الليلية، فيتم الاعتماد توقيت

صلاة العشاء والفجر، ومواقع النجوم وأوقات طلوعها وأفولها، كمحددات زمنية لتقاسم المياه في إطار النوبة، لكن في ظل التقدم التكنولوجي وظهور الساعة اليدوية والهواتف النقالة، تم التخلي على كل تلك العلاقات والطرق العرفية الموروثة.

خطاطة رقم01: تبرز نموذج دورة توزيع مياه السقي اليومية

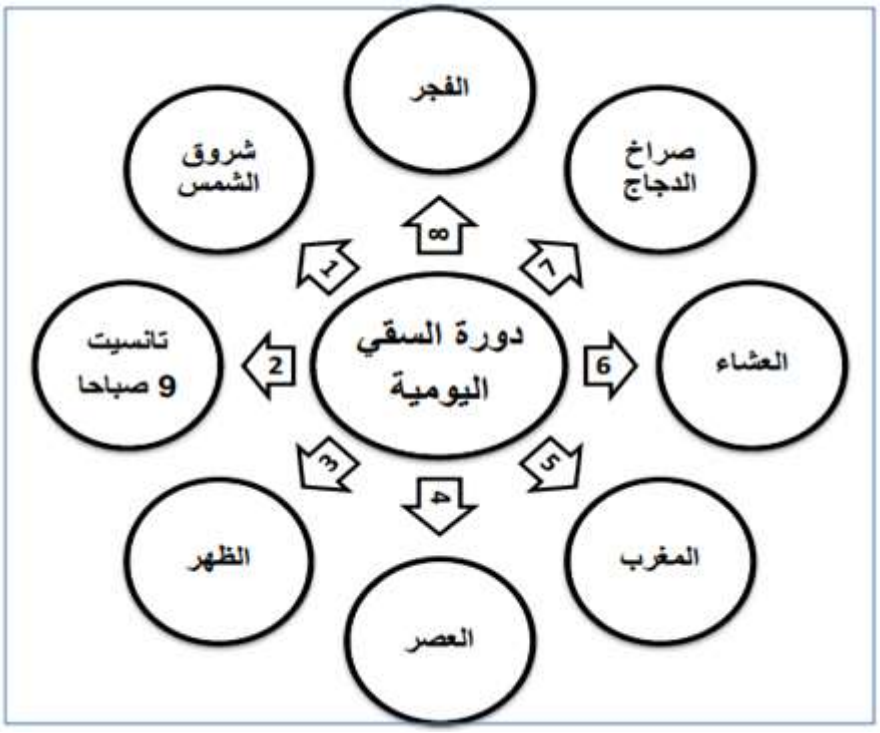

المصدر: العمراني عبد الواحد، 2014

يتضح من خلال الخطاطة رقم 01، أن دورة السقي اليومية التي تعتمد على التوزيع الزمني للدورة السقوية، وبالموازاة مع القياس الزمني لتوزيع مياه السقي بين المنتفعين، يتم الاعتماد كذلك على وحدات للقياس الكمي لها خصوصية محلية.

2.2.4- القياس الكمي لمياه السقي بمنطقة الدراسة

يعتمد القياس الكمي بالمدارات السقوية التي يحتاج ذوي الحقوق فيها، إلى تجميع المياه في أحواض أو صهاريج قبل توزيعها، وغالبا ما تكون على العيون أو المجاري المائية ذات الصبيب الضعيف، حيث يتم تجميع المياه لفتره معينة، غالبا الليل، لتوزع على ذوي الحقوق، كل حسب نصيبه ضمن نوبة السقي، اعتمادا على وحدات قياس كمية، وندرج في هذا السياق بعض النماذج:

الفأس: وحدة قياس وتوزيع صبيب الساقية أو المصرف بين المستفيدين، يرتبط اسمها بالأداة الذي يستعملها الفلاح في سقي أرضه، وهي "الفأس" تحيل وحدة القياس هذه إلى كمية المياه التي يمكن لرجل واحد التحكم فيها أثناء عملية السقي. وقد يتباين حجمها من مدار سقوي إلى آخر، تبعا لمصدر الماء وصبيبه، إذ تقدر هذه الوحدة 30 ل/ث.

القطيب : من ضمن وحدات القياس الكمية السائدة بمنطقة الدراسة، داخل بعض المدارات السقوية، تقدر سابقا بشكل تلقائي من طرف عامل الساقية، حسب المساحة المسقية، الخاصة بكل مستفيد، لكن مؤخرا مع ظهور ساعة تم تقدير مدة السقي زمنيا، فأصبح القطيب يتراوح بين ساعتين وأربعة ساعات حسب المناطق، وقد ساهم التجزؤ الذي شهدته حقوق المياه مع مرور الزمن في تقسيم القطيب، وظهور وحدة قياس أخرى، أقل منه، وهي "الثمن " أو ما يعرف محليا "الشبر " الذي يمثل

حجم معين من المياه يختلف من مدار إلى آخر، حيث تتراوح مدته من 10 إلى 30 دقيقة. ويعتمد القطيب كذلك كوحدة لقياس الأرض والساقية، حيث يتم ذلك بواسطة قصبة مقسمة إلى عدة أجزاء وهو سبب تسميتها. قد تشبه هذه التقنية شكل ما يسمى "أسفول"2 بمنطقة سوس، إلا أن طريقة استعمالها مغايرة تماما، كما أنها تقتصر على قياس الماء، في حين أن القطيب يشمل الأرض والساقية.

الصهريج: يستعمل كوحدة لقياس الحقوق المائية ببعض المدارات السقوية، نسبة إلى الوسيلة المعتمدة في تجميع المياه، وهي عكس وحدات القياس السابقة، تقتصر فقط على قياس مياه السقي؛ حيث يتم تجميع مياه العيون أو المجاري المائية الصغيرة طيلة الليل بالصهاريج لتوزع خلال النهار، كما يمكن أن تتم العملية ليلا ونهارا على أن تتخللها فترتان لاستغلال المياه المجمعة من طرف المستفيدين، يختلف قياس هذه الوحدة باختلاف حجم وسعة الصهريج من منطقة إلى أخرى، وأحيانا قد يشترك العديد من المستفيدين في صهريج واحد، كل حسب حصته.

3.4- تدبير شبكة السقي بمنطقة الدراسة: آجماعة مؤسسة قبلية تسهر على تسيير شؤون الساقية

نظرا لأهمية السواقي في تنظيم المجال المسقي، والرفع من الإنتاج وتنويعه. فقد حظيت منذ القديم ولا تزال بالعناية والصيانة اللازمتين، ذلك أن استمرار أدوارها، يرتكز على مدى تنظيمها وصيانتها وفق أعراف وممارسات ترسخت عبر الزمن، وأصبحت قوانين إلزامية تسهر على تفعيلها المؤسسات الاجتماعية على رأسها "آجماعة" إلى جانب بعض الهيئات المتفرعة عنها، لهذا سنحاول الوقوف على خصائص تسيير وتدبير هذه الشبكة، والتنظيمات المشرفة عليها بالمنطقة المدروسة. حيث تخضع شبكة السواقي بكل المدارات السقوية للأطلس المتوسط الشمالي الشرقي بشكل عام، ومنطقة الدراسة بشكل خاص، في تسييرها وتنظيمها لآجماعة كهيئة عليا ذات صلاحيات واسعة في مجال تنظيم استغلال الأرض والماء.

تسهر "آجماعة" على تسيير كل ما يتعلق بالسقي والساقية، فهي التي تقرر مختلف الأعمال الجماعية، التي تتم من أجل بناء واستصلاح المنشآت المائية، والحفاظ عليها، لكون انجازها يتجاوز الإمكانات الفردية، ويتطلب مشاركة واسعة للأفراد، يعني عناصر اجماعة، خاصة الذكور القادرين على العمل، تتم مختلف هذه العمليات في بداية كل موسم سقي من كل سنة، وتشرف على توزيع المياه وتنظيم عملية السقي، بشكل مباشر أو بتعيين أشخاص من اجماعة تفوض لهم عملية تقسيم المياه على السواقي، وتوزيعها بين ذوي الحقوق كل حسب حصته. ويتم ذلك في اجتماع عام تدعو له آجماعة عند بداية كل موسم سقي، مع الاحتفاظ دائما بدور الاشراف؛ وفي هذا الاجتماع؛ تتم مراجعه اللوائح المستفيدين أو ما يسمى محليا بالجريدة، مصطلح محلي متداول، يراد به سجل يضم أسماء المستفيدين بالمدار، والمساحة المسقية التي يملكها كل واحد، والحقوق المائية بالقضيب، وهي من أهم وثائق عامل الساقية لتنظيم عملية السقي بمدار المسقي. وخلال هذا الاجتماع يتم تعديل ما يمكن تعديله بالنسبة للحصص المائية، والتي قد تطرأ عليها بعض التغييرات من جراء معاملات الإرث أو البيع أو الشراء، خاصة أن الوضعية القانونية للماء بالمنطقة المدروسة تمتاز بارتباطها بالأرض، وتسلم نسخة منها للشخص المكلف بعملية التوزيع. وفي حالات كثيرة بمنطقة الدراسة يتم الاعتماد على الذاكرة الجماعية والشخصية للمشرف على توزيع الماء. وفي هذا

[2] - أسفول: التقنية متخصصة بتقسيم مياه الري المتجمعة في صهريج تتألف من عصا مستقيمة يفوق طولها عمق الماء في الصهريج، بحيث يكون جزء المغمور مدرج وفق النظام الحسابي المتفق عليه من طرف المزارعين.

المجال قامت آجماعة بابتكار وسائل وتقنيات لقياس حقوق الماء السقي، حسب نوع مصادر المياه؛ بعضها يرتبط بالحجم؛ والبعض الآخر بالزمن؛ كما تم تطوير بعض التقنيات مع مرور الوقت، ومنها ما لا يزال محافظ على طابع الأصلي. فضلا عن ذلك تتولى آجماعة، مهمة النظر في النزاعات والصراعات المتعلقة بالمياه.

كل هذه الأدوار المتداخلة زمنيا ومجاليا والمستمدة من الأعراف والتقاليد الموروثة تجعل من آجماعة سلطه تشريعية تضع القرارات والقوانين المعمول بها، وسلطة قضائية تفصل في الخلافات وتحد منها، وسلطة تنفيذيه تترجم كل ما يتخذ من قرارات وأحكام على أرض الواقع، تساعدها في ذلك بعض التنظيمات المحلية المتفرعة عنها.

1.3.4- عامل الساقية

يسمى كذلك "علام الساقية" أو " مقدم الساقية" وفي مناطق أخرى يعرف ب "الفصال " أو "أمزال" بمناطق مراكش والسراغنة، وهو شخص يتم تعيينه من طرف آجماعة، يسهر على تسيير أمور الساقية. فيعلن عن الشروع في استعمالها داخل المدار السقوي، بعد توقفها عن العمل خلال فصل الشتاء؛ وهو ما يسمى محليا ب "إرجاع الساقية"، وايقافها عن العمل، من أجل التنقية وإصلاحها. ويقوم بتوزيع مياه السقي على ذوي الحقوق أو ما يعرف ب " الوقوف على النوبة" بعد تحديده الجهة التي ستبدأ منها الدورة المائية، بالقرعة " ضرب العود " ويراقب السواقي ومجاريها بشكل دائم، قصد تحديد الأضرار التي اصابتها، وإخبار المستفيدين بذلك. كما يشرف على صيانتها وتنظيفها في بداية كل موسم سقي، وكلما دعت الضرورة لذلك. فالعامل هو المسؤول أيضا عن تعويض ومتابعة كل متغيب أو مخالف لأعراف السقي، ففي حالة غياب أحد الفلاحين عن عملية تنظيف أو إصلاح السواقي، يقوم بكراء شخص آخر ينوب عنه، ويحدد قيمة الكراء، وعلى المتغيب أن يدفعها. وفي حالة سرقة الماء أو عدم الالتزام بالنوبة يتم فرض غرامة مالية على الفاعل، بالإضافة إلى ذلك يتولى عامل الساقية الفصل في النزاعات البسيطة التي تثار عادة بين المستفيدين حول مياه السقي، وقد يزاول العامل هذه المهمة بشكل دائم ببعض المدارات، إلى أن يصبح غير قادر على أدائها، أو يزاول ذلك لمدة سنة قابلة للتمديد، وفقا لحسن تدبيره عملية السقي على أكمل وجه، يشترط في المترشح لهذه المهمة أن يكون على علم بالقوانين المتعلقة بالساقية، وعلى دراية تامة بحقوق المستفيدين، ونظام توزيعها داخل المدار السقوي الذي يشرف عليه. كما يجب أن يمتلك شخصية قوية، ويتصف بالأمانة والنزاهة والمصداقية في تطبيق الأعراف المائية، دون محاباة. إلى جانب هذه الشروط العامة نجد شروطا أخرى خاصة ببعض المدارات، كأن يكون عامل الساقية شخص كبير في السن، ذا هبة، ووقار، يستحي الأخرون منه، ويلتزمون بتوجيهاته والقرار ته.

4.4- الساقية عنصر أساسي على مستوى التجهيزات المائية

الساقية عبارة عن قناة تعمل على توصيل المياه من الوديان أو العيون أو المياه المجمعة في الحواجز والسدود التحويلية، إلى الاستغلاليات والأراضي الزراعية المراد سقيها، وهي إحدى الوسائل الرئيسية لنقل المياه السطحية، فقد ارتبط وجودها باستقرار الإنسان وانتقاله من الاعتماد الكلي على الرعي والترحال، إلى الزراعة، ليس على مستوى المنطقة المدروسة فحسب، بل في مختلف مناطق المغرب. تعتبر الساقية من المكونات الرئيسية لنظام استغلال المياه السطحية بمنطقة الدراسة، وهي قناة يتم من خلال نقل المياه أو جزء منها، من العيون والوديان في اتجاه الحقول والمشارات المسقية. وتتفرع عن الساقية

الرئيسية مجموعة من السواقي الثانوية والتي تتوزع بدورها إلى سواقي صغيرة (مصارف)، تمكن من توزيع الماء وإيصاله إلى مختلف المستفيدين، ويكمن أن تكون هذه السواقي ترابية أو إسمنتية.

لوحة صوررقم 01: بعض النماذج من السواقي الترابية والاسمنتية بالمنطقة المدروسة.

الصورة تبرز نموذجا لإحدى السواقي الإسمنتية بمنطقة الدراسة بمدار الحامات، جماعة باب مرزوقة، حيث تساعد السواقي الإسمنتية على نقل المياه بشكل سلسل وفي وقت وجيز. تاريخ التصوير: 10 ماي 2025	
الصورة الثانية تمثل نموذجا لإحدى السواقي الترابية بمدار المسقي الحامات، حيث تتميز هذه السواقي بضياع المياه نتيجة تسربها أو تشتتها أو تبخرها، ومن تم تعتبر هذ السواقي الترابية مهدرة للماء مقارنة بالسواقي الإسمنتية. تاريخ التصوير: 10 ماي 2025	
الصورة 3 تبرز نموذج لمكسر الذي يتفرع عن الساقية الرئيسية ويتجه نحو استغلالية مسقية، بمدار السقوي موكدة، جماعة باب مرزوقة تاريخ التصوير: 5 غشت 2025	
الصورة 4 تبرز نموذج لأحدى السواقي الرئيسية بمدار موكدة المسقي، والتي تنقل المياه في اتجاه الاستغلاليات. تاريخ التصوير: 5 غشت 2025	

المصدر: صور البحث الميداني،2025

فالساقية غالبا ما تكون موازية أو مائلة قليلا عن خطوط التسوية، كما يمكن أن تمتد في خط متوازي مع المجرى المائي وتمتاز بانحدارها البسيط الذي يؤمن الحركة الانسيابية للمياه، تحت تأثير الجاذبية. تحديد هذا المسار وكذا الانحدار؛ أولى خطوات انجاز الساقية باعتماد المهارات والخبرات المتراكمة بفعل التجربة والاحتكاك الدائم بالمجال. بعد ذلك تبدأ عملية الحفر من طرف الفلاحين الذين يستفيدون منها، انطلاقا من مصدر المياه إلى المجال أو المدار المراد سقيه، قد يتم بناء جوانب

ساقها وتدعمها باستعمال المواد المحلية والحجارة أو بنائها بشكل كلي بالحجارة والاسمنت الممزوج بالرمل ثم تبليطها، وفي حالات كثيرة يتم الاكتفاء بحفر قنوات ترابية يختلف حجمها وأبعادها تبعا لحجم المياه المتوفرة، والاحتياجات المائية للمدارات؛ التي ترتبط بدورها بالمساحة ونوع المزروعات. أما طولها فيتغير حسب قرب أو بعد المجالات المراد سقيا، وقد تتفرع عن الساقية الرئيسية عدة سواقي أخرى فرعية مرتبطة بعدة مكاسر.

إن الساقية غالبا ما تحمل اسم الدوار أو المدار السقوي الذي تزوده، وقد ساهمت في تغيير معالم عدة مجالات، وتنظيمها مما جعلها تتجاوز دورها الطبيعي البسيط، بل أصبحت تلعب دورا أساسي في تنظيم المجال، كوحدة مجالية واقتصادية واجتماعية:

وحدة المجالية: يراد بها القناة التي توزع الماء على مساحة متصلة أو منفصلة، واسعة أو ضيقة؛ كجزء من مجال سقوي أوسع (بوريال، 1989، ص 118) فالساقية تتفرع إلى عدة سواقي عبر مصاريف أو مكاسر، تزود كل منها وحدة سقوية معينة من وحدات المجال السقوي، التي تتفاعل كل من في إطار مجال منظم.

وحدة اقتصادية: تتجلى في دور الساقية في التغيير الذي تحدثه على مستوى حصيلة الإنتاج (بوريال 1989، ص 118) ومساهمتها في الرفع من دخل الفلاح، وتحقيقه للاكتفاء الذاتي الزراعي، ويختلف هذه المعطيات من مجال سقوي إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى.

وحدة اجتماعية: لقد لعبت منذ القديم دورا في التحام آجماعة أو انقسامها وتفككها، وهو ما تعكسه مجموع الأعراف والقوانين المحلية المعتمدة في تنظيم المجال السقوي، والتي لا يقتصر تأثيرها على المجموعة البشرية المستغلة لهذا المجال فقط، بل تتجاوزه لتطال الجماعات البشرية الأخرى، التي قد تمر عبرها هذه السواقي، مما يستدعي توضيح المواقف والعلاقات بين الأطراف؛ كترخص المجموعة البشرية مرور الساقية دون تعويض، أو مقابل نصيب من الماء، يقطع تعويضا لهذا المرور (بوريال، 1989،ص 118) كل هذا في إطار ما يعرف بقانون العالية والسافلة.

5.4- توزيع شبكات السقي بمنطقة الدراسة

تعرف منطقة الدراسة انتشار تقنية السواقي المائية، كوسيلة أساسية لتوزيع وتنظيم الدورة السقوية، والتي ارتبطت أساسا بالأشكال والأنماط السقوية التقليدية، حيث تعتبر هذه السواقي مكون رئيسي لشبكة السقي، حيث تعتمد على نظام الجاذبية لتصريف المياه، وهي تقنية تقليدية لتوزيع المياه السطحية التي غالبا ما يكون مصدرها العيون أو الوديان. تعتبر السواقي التقليدية من بين الوسائل التي كانت ولا تزال تستعمل في تقنيات توزيع المياه، بحيث تم تشييد السواقي تبعا للانحدار من طرف أفراد القبيلة، لهذا تعتبر هذه المنشآت المائية (السواقي) كملكية جماعية لأفراد المنطقة ، وقد يتطلب توزيع الماء ودوام جريانه تظافر جهود أفراد القبيلة في إطار العمل الجماعي التضامني .وتشكل السواقي وحدة تقنية يتم توزيع الماء فيها؛ بواسطة شبكة مهيكلة من السواقي الفرعية، بحيث تتفرع عن الساقية الترابية، قنوات أساسية موزعة، تدعى المصاريف المختلفة المراتب وينحصر دورها في التوزيع.

جدول رقم02: خصائص شبكة السقي بمداركلدمان المسقي

المدار المسقي	نوع الساقية	الساقية	طول الساقية ب متر		الأبعاد (متر)		الصبيب (ل/ث)	المساحة المسقية ب هـ
			اسمنتية	ترابية	العرض	الارتفاع		
العناصر	رئيسية	تازروت	1293.71	267.66	0.5	0.35	90	461
		لكبيرة	997.97	879.15	0.65	0.2		
		لحروشات	670	1925	0.65	0.2		
		بن هني	565	0	0.5	0.5		
	ثانوية	تاغروت	-	467	-	-		
		تاركا نلوز	-	602	-	-		
		بني موسى	-	885	-	-		
		كركار	-	1053	-	-		
		تحتية	-	822	-	-		
		تحت الجامع	-	694	-	-		
		الساهل	-	74	-	-		
		جنان بناصر	-	80	-	-		
		بياضة	-	200	-	-		
		مسكر	-	699	-	-		
الخيل	رئيسية	بوهلال	226	419	0.4	0.3	30	50
		محاوزة	604.33	637	0.4	0.35		
العنصر	رئيسية	العصر	-	719	-	-	30	37
		أولا بوعياد	-	832	-	-		
المجموع			4357.01	11254.81	-		-	548
			15611.82					

مصدر المعطيات: المديرية الإقليمية للفلاحة، 2022

إن توزيع المياه وتصريفها داخل المدرارات المسقية بمنطقة الدراسة، تتم عبر شبكة من السواقي المتباينة من حيث؛ كثافتها، وحجمها، وامتدادها، ونوعها، تبعا للعديد من المعطيات، أما من حيث الشكل والاتجاه فقد يعمل الفلاح منذ بداية استغلال الأرض، أن يضع لهذه الشبكة تصميما معينا، يمكنه من سقي أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية مستعينا بطبيعة المجال الجبلي، الذي يتميز بالارتفاع المتدرج؛ حيث تسلك المياه في حركتها نحو الحقول من السافلة إلى العالية، ثم اعدادها عبر شبكة من نفس مسار الانحدار بشكل يتوافق مع مسار الانحدار.

5- تنامي مظاهر الاستغلال الفردي للموارد المائية بمنطقة الدراسة

إلى جانب الاستغلال الجماعي للموارد المائية المرتبطة بالعيون والوديان، تدخل هذه المياه في نطاق الملكية الجماعية التي يتم استغلالها وفق أعراف محددة، شهدت منطقة الدراسة تنامي نمط جديد من استغلال الموارد المائية وهو الاستغلال الفردي عن طريق حفر الآبار والأثقاب الخاصة.

عمل السكان بمنطقة الدراسة منذ القدم استغلال المياه الجوفية لسقي بعض المجالات، أو لخلق بعض الاستغلاليات الزراعية المسقية، باستعمال تقنيات متعددة، حيث تجاوز عدد الآبار بمنطقة الدراسة، أكثر من 400 بئر سنة 2015؛ ورغبة من السكان في تأمين الحاجيات المائية؛ والسد النقص الحاصل على مستوى المياه السطحية، واصل السكان حفر الآبار والأثقاب حيث بلغ عددها 3000 بئر سنة 2024 موزعة ما بين الآبار اليدوية والأثقاب المائية، توحي المؤشرات المذكورة بأهمية الآبار اليدوية، مقارنة بالأثقاب المائية، غير أنه ونظرا للوضع الاجتماعي للفلاحين إضافة إلى التحولات التي شهدها القطاع الفلاحي، أصبح الفلاحون يفضلون حفر اثقاب مائية تتوفر فيها المياه الكافية، ويكون تأثرها بالتقلبات المناخية ضعيفا؛ نظرا لعمق لعمقها الكبير وارتباطها بالفرشاة المائية العميقة.

الشكل رقم01: مصادر المعتمدة في سقي المزروعات المسقية بمنطقة الدراسة

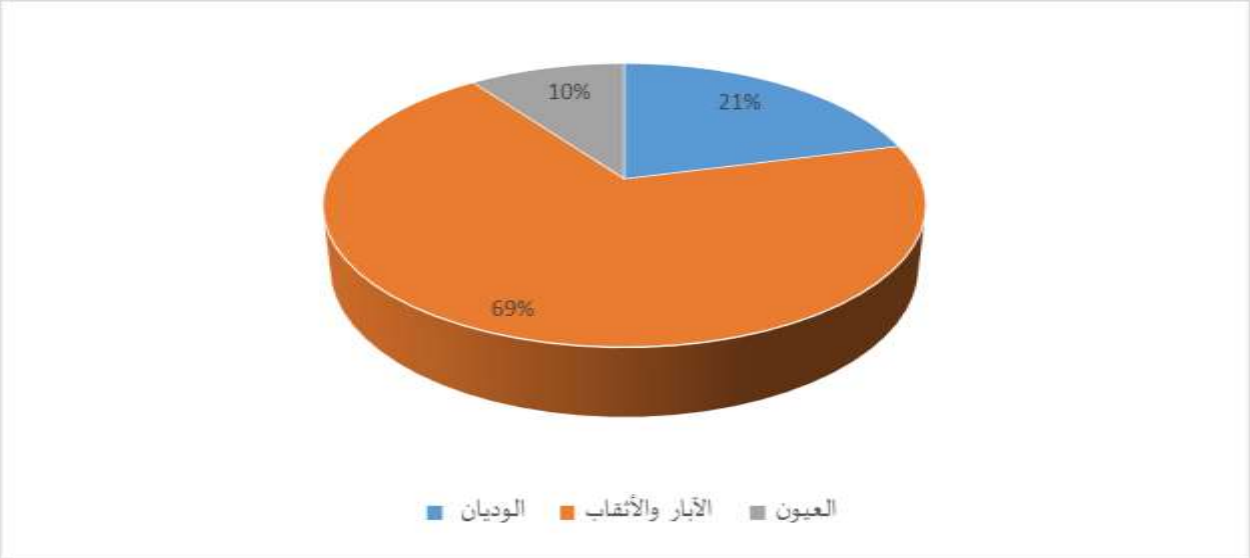

المصدر: العمل الميداني 2024

من خلال الشكل رقم 01، اتضح لنا أن الآبار والأثقاب أصبحت تلعب دور أساسي على مستوى السقي، بعد التطورات التي شهدتها الفلاحة بمنطقة الدراسة بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص، حيث أصبحت الآبار والأثقاب عنصرا مهيكلا للمجال حيث تمثل 69 %من مصادر التزود بمياه السقي، وتمثل الوديان 21 %، في المقابل تمثل العيون 10 %فقط، وهو الشيء الذي يقتضي دراسة معمقة وتفصيلية لدور الآبار في السقي، والتحولات الاجتماعية التي واكبت ذلك.

تعتبر الآبار من أهم التقنيات تعبئة المياه الجوفية ورفعها إلى السطح، وأكثرها شيوعا على مستوى المغرب ككل منذ عقود مضت، ولا يزال استغلالها مستمرا في الوقت الراهن. نميز في ملكيته على مستوى منطقة الدراسة بين نوعين من الآبار؛ الآبار الخاصة: وتكون في ملكية شخص أو أكثر ويحق له أو لهم التصرف فيها، والآبار الجماعية التي تحفر من لدن جماعة من السكان أو من لدن الدولة، وتستفيد من مياهها جميع التجمعات السكنية المحيطة بها.

لوحة الصوررقم 02: نماذج من الآبار التقليدية بمنطقة الدراسة

الصورة 1 تبرز نموذج لبئر تقليدي منطقة الدراسة، حيث أصبحت تنتشر بمنطقة الدراسة على نطاق واسع في سياق تراجع مياه العيون والوديان، لجأ السكان إلى حفر الآبار كشكل من أشكال التكيف مع الندرة.	
الصورة 2 تبرز نموذج لأحدى الآبار بمنطقة الدراسة، بدوار كردوسة بجماعة باب مرزوقة، غالبا ما نجد عند كل أسرة بئر أو إثنين من أجل ضمان التزود بالماء.	

المصدر: بحث ميداني، أكتوبر، 2023

في ظل تراجع مياه الآبار ونضوب بعضها خصوصا خلال السنوات الجافة والطلب المتزايد على المياه من طرف الزراعات السقوية، لجأ العديد من السكان إلى حفر المزيد من الأثقاب والآبار في السنوات الأخير، وقد ساهم التطور الحاصل في مجال حفر الآبار والأثقاب من الرفع في وتيرة هذه الظاهرة. فقد بلغت نسبة الساكنة التي قامت بحفر بئر واحد على الأقل في السنوات الأخيرة حوالي 80%من مجموع السكان، مما يبرز حجم الضغط الممارس على الفرشة الباطنية، في حين أن 20%من السكان لم يقوموا بحفر بئر في السنوات الأخيرة.

6- أنماط الاستغلال الفلاحي بمنطقة الدراسة

تتميز المغرب بتعدد أنماط الاستغلال الفلاحي، فثمة أنماط متعددة للاستغلال أنتجتها خصوصيات الأنساق السائدة، وأنماط الإنتاج المميزة لتدبير المجال والإنسان، وعلى العموم يمكن التمييز بين الاستغلال المباشر والغير مباشر، الذي تؤطره صيغ التعاقد المنظمة بالأعراف المحلية، فنحن أمام نظام لا يفرض على الأفراد والجماعات سيادة هوية واحد أو محددة، بل يقتضي تعدد الهويات وتداخل الانتماءات وتشابكها فيما بينها (العطري،2009، ص 29). ففي منطقة الدراسة، على مستوى الاستغلال الزراعي الغير المباشر، تظهر عدة أنماط متجذرة في المشهد الزراعي القروي، أهمها؛ الخماسة، والرباعة، والمشاركة، والخبزة، وجميع هذه الأنماط كان يتم التعاقد حولها بشكل شفوي بين مالك الأرض أو المنتفع بها من جهة، والفلاح العامل من جهة ثانية، بحضور بعض الشهود، حيث تتم قراءة الفاتحة توكيدا وتوثيقا لهذا التعاقد. ومن أجل تفعيل هذا التعاقد الشفوي، يلتزم مالك الأرض أو المنتفع بها بتوفير وسائل العمل من؛ بذور، ومحراث، وبهائم، على أن يتكلف الرباع أو الخماس

أو العامل بالخبزة بحرث الأرض، والعناية بها إلى غاية الحصاد والدرس ليأخذ كل طرف حقه المتفق عليه مسبقا (مقابلات شفوية مع بعض كبار السن بمنطقة الدراسة، 2024). ومن ضمن أشكال الاستغلال الزراعي بمنطقة الدراسة، نجد؛

الخماسة: هو تعاقد شفوي يربط صاحب الأرض أو المنتفع بها، بالفلاح لمدة سنة فلاحية، يقدم الطرف الأول كل ما يحتاجه تدبير الأرض، فيما يقدم الطرف الثاني طاقته العضلية، وخبرته الفلاحية هو وعائلته الصغيرة. وعندما يصل وقت الدرس يحصل الطرف الأول على أربعة أخماس المحصول من كل المنتوجات المزروعة، ويحصل الطرف الثاني على الخمس المتبقي.

المرابعة(الرباع): نظام تعاقدي شفوي يلتزم من خلاله الرباع بالعناية بالأرض وتنقيتها وفلاحتها وصيانتها، كما يلتزم بدفع ثلاثة أرباع من الحصول لصاحب الأرض، بينما يحصل هو على ربع من المحصول. وهو تعاقد سنوي يمكن أن يتجدد في حال حصول اتفاق مشترك.

الثالثة(النزالة): هو نظام تعاقدي بدأ يظهر بشكل أوسع عوض الأنماط السابقة، من خلال يتكفل الفلاح بواسطة بذوره وبهائمه وقوته العضلية باستغلال الأرض، مع منح الثلث لصاحب الأرض الذي لا يساهم بأي شيء.

الخبزة: وهو نظام تعاقدي شفوي يتأسس على المشاركة أي الاقتسام المتساوي للمحصول في نهاية الموسم بين مالك الأرض والفلاح العامل، ويوصف هذا النظام بالخبزة، لأن المالك يلتزم بتوفير السكن والأكل للفلاح ولأسرته طيلة الموسم الفلاحي، مع التزام هذا الأخير وأسرته بخدمة الأرض وخدمة المالك وأسرته خارج أوقات الزراعة بصيانة منزله، وتلبية احتياجاته من الماء وغيرها من الاحتياجات الأخرى، رعي قطيع الماشية وتكفل به، مقابل حصول على نصف المحصول الزراعي، وثلث من أرباح تربية المواشي (مقابلات شفوية مع بعض كبار الفلاحين بالمنطقة، 2024).

لكن مع توالي سنوات الجفاف بدأت معالم هذه الأنظمة تتراجع، لتحل محلها أنظمة أخرى كالكراء، في حين أن مساحات شاسعة من الأراضي تبقى مهجورة وغير مستغلة، لذلك يلجأ ملكها الأصلي إلى منحها مجانا الأحد الفلاحين من أجل استغلالها، شريطة تنقيتها واستصلاحها والعناية بأشجار الزيتون إن كانت موجودة بها، حيث نلاحظ في منطقة الدراسة توسع مساحات الأراضي المهجورة في إطار ما يسمى بالبوار الاجتماعي.

الجدول رقم 03: أنماط وأشكال استغلال الأرض بمنطقة الدراسة

نوعية الاستغلال	شكل الاستغلال	النسبة المئوية %
الاستغلال المباشر	-	80
الاستغلال غير المباشر	الكراء	20
	الرباع	
	الخماس	
	المحاصة أو المزارعة	
	المشاركة	

المصدر: العمل الميداني، 2024

يتضح من خلال الجدول رقم 03، أن منطقة الدراسة تتميز بتنوع أنماط الاستغلال، لكن مع تسجيل سيادة نمط الاستغلال المباشر التي يتجاوز 80 %، في حين باقي الأنماط الأخرى مجتمعة لا تتجاوز 20 %. فعلى مستوى الاستغلال غير

مباشر تظهر عدة أنماط كالمحاصة أو المزارعة، كنمط كتجذر في المشهد القروي، يظهر في " الخماسة" و "الرباعة" و " المشاركة" و " الخبزة" وجميعها في الغالب ترتكن للتعاقد الشفوي بين مالك الأرض أو المنتفع بها من جهة، والفلاح العامل من جهة ثانية، بحضور شهود من جيران الأرض، وبقراءة للفاتحة توكيدا لأصالة التعاقد وتوثيقه.

7-الخلاصة

أظهرت دراسة أعراف السقي بمنطقة الدراسة عمق التجارب الاجتماعية، التي وصلت إليها المجتمعات المحلية عبر أجيال متعاقبة، من شأنها تدبير المياه بشكل ناجع وفعال. فقد نجح سكان المنطقة إلى حد كبير في بناء أنظمة عرفية دقيقة، تضمن توزيع المياه بشكل متوازن يراعي مصالح جميع الأطراف، دون وقوع صراعات. وتتسم هذه الأعراف بآليات تنظيمية عريقة تشمل تعيين مسؤولين الفصال، وعامل الساقية، يراقبون ويشرفون على عملية السقي وكل الأشياء المرتبطة بها، مستخدمين وحدات قياس زمنية ومكانية تقليدية، تعكس فهما عميقا للحساب الدقيق لضبط زمن الحصص المائية.

كما يحرص النظام العرفي على تطبيق عقوبات رادعة تجاه المخالفين لقواعد توزيع المياه، مما يسهم في حفظ التوازن الاجتماعي وضمان استمرارية النظم الفلاحية التقليدية. كما أن هذه الأعراف تعكس دينامية تفاعلية بين تقنيات الري التقليدية والمعايير الاجتماعية التي تضمن توزيعا مستداما للموارد. وبهذا، فإن هذه الأعراف لا تعد مجرد قواعد تنظيمية فحسب، بل هي تعبير حي عن حكامة محلية مستمدة من طبيعة البيئة والظروف الاقتصادية والاجتماعية، تؤكد أهمية التكامل بين الإنسان وموارده الطبيعية، وتقدم نموذجا للتسيير الجماعي المستدام للمياه في المجتمعات الريفية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- فائز، فاطمة .(2013) .الماء والمقدس: دراسة للاستعمالات السحرية للماء بالجنوب الشرقي، واحة محاميد الغزلان نموذجًا .مجلة الدراسات، (13)، 137–145. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير.
- بوريال، محمد .(1989) .السقي ومظاهر التحول بمجال بطيط (الهامش الجنوبي لهضبة سايس) .(بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة). كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط. (369 ص.).
- بونبات، محمد .(2000) .حقوق الماء في المغرب: مقاربة للنوازل والأعراف وقانون الماء .(سلسلة آفاق القانون). مطبعة الوراقة الوطنية، مراكش. (180 ص.).
- بوزاد، فاطمة .(2022) .المسألة المائية بالبادية المغربية الوسيطية: أشكال الاستغلال وطرق التنظيم .مجلة البادية المغربية: الماضي/الحاضر/المستقبل، (10)، 97–123. دار السلام للنشر، الرباط.
- أحريش، فاطمة الزهراء .(2021) .التدبير التشاركي للموارد المائية بدوائر السقي الصغير والمتوسط بالمغرب: الإمكانات والإكراهات .في :الموارد المائية في سياق التغيرية المناخية: التدبير والتحولات وتحديات الاستدامة (ص. 152–166). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أكادير.
- الحافظ، إدريس .(2021) .الموارد المائية بالمغرب: الإمكانات والتدبير والتحديات (الطبعة الثانية). درمك. (618 ص.).

- الكحل، فؤاد .(2018) .الموارد المائية بالساحل الشمالي لآسفي بين إشكالية الندرة ورهانات التدبير وآفاق التنمية . (أطروحة دكتوراه في الجغرافيا). كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش. (286 ص.).
- المقنيسي، عبد الرفيع .(2007) .تدبير الموارد المائية بين الممارسة والقانون: حالة السقي غير المرخّص بحوض سبو الأوسط (مقاربة جغرافية، كرطوغرافية وقانونية) .(أطروحة دكتوراه في الجغرافيا). كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس. (465 ص.).
- العمراني، عبد الواحد .(2014) .أطلس العيون المائية بعالية حوض ورغة الأوسط ودورها في تنظيم المجال والمجتمع (حالة جماعات: عين مديونة وبوعادل وبني وليد) .(أطروحة دكتوراه في الجغرافيا). كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس. (378 ص.).
- المحداد، الحسن .(2003) .الماء والإنسان بحوض سوس: إسهام في دراسة نظام مائي مغربي .مركز ابن تومرت للدراسات والنشر والتوثيق، أكادير. (498 ص.).
- إذ الفقيه، أحمد .(2002) .نظام المياه والحقوق المرتبطة بها في القانون المغربي (شرعاً وعرفاً وتشريعاً) .منشورات كلية الشريعة، جامعة أكادير؛ مطبعة النجاح الجديدة. (467 ص.).
- العطري، عبد الرحيم .(2009) .تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة .منشورات دفاتر الحرف والسؤال، سلا. (137 ص.).
- مبسوط، زينب .(2018) .الإنسان والماء في الصحراء المغربية الأطلنتية .منشورات جمعية النجاح للتنمية الاجتماعية، العيون. (368 ص.).
- مهدان، امحمد .(2012) .الماء والتنظيم الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغي .جامعة ابن زهر، أكادير؛ طباعة ونشر سوس-أكادير. (93 ص.).

Romanization of Arabic Bibliography

1. Fayez, Fatima. (2013). Al-Ma' wa al-Muqaddas: Dirasah lil-Istimalat al-Sihriyah lil-Ma' bil-Janub al-Sharqi, Wahat Mhamid al-Ghazlan Namuthajan. [Water and the Sacred: A Study of the Magical Uses of Water in the Southeast, the Case of the Mhamid El Ghizlane Oasis]. Majallat al-Dirasat, (13), 137–145. Manshurat Kulliyat al-Adab wa al-Ulum al-Insaniyah, Agadir.

2. Bouryal, Mohamed. (1989). Al-Saqi wa Madhahir al-Tahawul bi Majal Btit (Al-Hamish al-Janubi li-Hadrat Saiss). [Irrigation and Aspects of Transformation in the Btit Area (The Southern Margin of the Saïs Plateau)]. (Research for a DESA Diploma). Kulliyat al-Adab wa al-Ulum al-Insaniyah, Jami'at Mohamed al-Khamis, Al-Rabat. (369 p.).

3. Bounabat, Mohamed. (2000). Huquq al-Ma' fi al-Maghrib: Muqarabah lil-Nawazil wa al-A'raf wa Qanun al-Ma'. [Water Rights in Morocco: An Approach to Nawazil, Customs and Water Law]. (Silsilat Afaq al-Qanun). Matba'at al-Warraqah al-Wataniyah, Marrakech. (180 p.).

4. Bouzad, Fatima. (2022). Al-Mas'alah al-Ma'iyah bil-Badiyah al-Maghribiyah al-Wasitiyah: Ashkal al-Istighlal wa Turuq al-Tanzim. [The Water Issue in the Medieval Moroccan Steppe: Forms of Exploitation and Methods of Organization]. Majallat al-Badiyah al-Maghribiyah: Al-Madi / Al-Hadir / Al-Mustaqbal, (10), 97–123. Dar al-Salam lil-Nashr, Al-Rabat.

5. Aharrish, Fatima al-Zahra. (2021). Al-Tadbir al-Tasharuki lil-Mawarid al-Ma'iyah bi Dawair al-Saqi al-Saghir wa al-Mutawassit bil-Maghrib: Al-Imkanat wa al-Ikrahât. [Participatory Management of Water Resources in Small and Medium Irrigation Circuits in Morocco: Potentials and Constraints]. In: Al-Mawarid al-Ma'iyah fi Siyaq al-Taghayyuriyah al-Manakhiyah: Al-Tadbir wa al-Tahawwulat wa Tahaddiyat al-Istidamah (pp. 152–166). Manshurat Kulliyat al-Adab wa al-Ulum al-Insaniyah, Jami'at Agadir.

6. Al-Hafiz, Idriss. (2021). Al-Mawarid al-Ma'iyah bil-Maghrib: Al-Imkanat wa al-Tadbir wa al-Tahaddiyat (Al-Tab'ah al-Thaniyah). [Water Resources in Morocco: Potentials, Management and Challenges (2nd ed.)]. Dar Ramk. (618 p.).

7. Al-Kahl, Fouad. (2018). Al-Mawarid al-Ma'iyah bil-Sahil al-Shamali li-Asfi bayna Ishkaliyat al-Nadarah wa Rihanat al-Tadbir wa Afaq al-Tanmiyah. [Water Resources on the Northern Coast of Safi between the Problem of Scarcity, Management Challenges and Development Prospects]. (Doctoral Thesis in Geography). Kulliyat al-Adab wa al-Ulum al-Insaniyah, Jami'at al-Qadi Ayyad, Marrakech. (286 p.).

8. Al-Maqnassi, Abd al-Rafi'. (2007). Tadbir al-Mawarid al-Ma'iyah bayna al-Mumarasah wa al-Qanun: Halat al-Saqi Ghayr al-Markhuz bi Hawd Sabu al-Awsat (Muqarabah Jughrafiyah, Kartughrafiyah wa Qanuniyah). [Management of Water Resources between Practice and Law: The Case of Unauthorized Irrigation in the Middle Sebou Basin (A Geographical, Cartographic and Legal Approach)]. (Doctoral Thesis in Geography). Kulliyat al-Adab wa al-Ulum al-Insaniyah Sais, Jami'at Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fez. (465 p.).

9. Al-Omrani, Abdelwahed. (2014). Atlas al-Uyun al-Ma'iyah bi Aliat Hawd Warqah al-Awsat wa Dawruha fi Tanzim al-Majal wa al-Mujtama' (Halat Jama'at: Ain Mediouna, Bouadel wa Bani Walid). [Atlas of Water Springs in the Upper Middle Wargha Basin and their Role in the Organization of Space and Society (Case of the Communes: Ain Mediouna, Bouadel and Bani Walid)]. (Doctoral Thesis in Geography). Kulliyat al-Adab wa al-Ulum al-Insaniyah Sais, Jami'at Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fez. (378 p.).

10. Al-Mahdad, Al-Hassan. (2003). *Al-Ma' wa al-Insan bi Hawd Souss: Isham fi Dirasat Nizam Ma'i Maghribi. [Water and Man in the Souss Basin: A Contribution to the Study of a Moroccan Water System]. Markaz Ibn Tumart lil-Dirasat wa al-Nashr wa al-Tawthiq, Agadir. (498 p.).

11. Idd al-Faqih, Ahmed. (2002). Nizam al-Miyah wa al-Huquq al-Murtabitah biha fi al-Qanun al-Maghribi (Sharan wa Urfan wa Tashrian). [The Water System and Associated Rights in Moroccan Law (Sharia, Custom and Legislation)]. Manshurat Kulliyat al-Shari'ah, Jami'at Agadir; Matba'at al-Najah al-Jadidah. (467 p.).

12. Al-Atri, Abdelrahim. (2009). Tahawwulat al-Maghrib al-Qarawi: As'ilat al-Tanmiyah al-Mu'ajjalah. [Transformations of Rural Morocco: Questions of Postponed Development]. Manshurat Dafatir al-Hiraf wa al-Sual, Salé. (137 p.).

13. Mabsout, Zainab. (2018). *Al-Insan wa al-Ma' fi al-Sahra' al-Maghribiyah al-Atlantiyah*. [Man and Water in the Atlantic Moroccan Sahara]. Manshurat Jama'iyat al-Najah lil-Tanmiyah al-Ijtima'iyah, Al-Ayoun. (368 p.).

14. Mahdan, Mohamed. (2012). Al-Ma' wa al-Tanzim al-Ijtima'i: Dirasah Sosiulujiyah li-Ashkal al-Tadbir al-Ijtima'i lil-Saqi bi Wahat Tudghi. [Water and Social Organization: A Sociological Study of Forms of Social Management of Irrigation in the Todgha Oasis]. Jami'at Ibn Zahr, Agadir; Tiba'ah wa Nashr Sous-Agadir. (93 p.).

المراجع باللغات الأجنبية

1) Berque, J. (1978). Cultural Expression in Arab Society Today. University of Texas Press, Austin,341p.

2) Direction provinciale de l'agriculture de Taza. (2001). Projet d'exécution Mémoire explicatif et justificatif périmètre Gueldaman: études d'exécution et travaux topographiques de 7 périmètres de PMH dans la province de Taza (Édition définitive, p. 32).

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

"Spatial Technologies and Transformations in Modern Military Geography: Towards an Integrated Model to Enhance Operational Readiness and Support Field Geographic Decision-Making"

ALI AHMEDAH MOHAMMAD MOUFTAH
The Higher Institute of Science and Technology, Al-Abiar
Email : ali.ahmedah@hista.edu.ly
: https://orcid.org/0000-0002-3419-3109

Received	Accepted	Published
15/07/2025	19/07/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.31-45

Ali Ahmedah Mohammad Mouftah. (2025). Spatial Technologies and Transformations in Modern Military Geography; Towards an Integrated Model to Enhance Operational Readiness and Support Field Geographic Decision-Making. Journal of Strategic *and Military Studies,, volume7* (issue28), pp31- 45.

Abstract

This research paper explores the transformative role of spatial technologies in reshaping modern military geography by analyzing their direct contribution to operational decision-making and field readiness. Adopting a descriptive-analytical methodology supported by a hypothetical case study, the study demonstrates how tools such as Geographic Information Systems (GIS), remote sensing, and spatial analysis have become integral to military planning and operational execution. The findings reveal that integrating these technologies within military command structures enhances surveillance capabilities, predictive accuracy, and tactical performance. A proposed integrative model is presented, showcasing how these tools can be effectively deployed in real-world operational environments, alongside practical recommendations for institutional and human resource development.

Keywords: Spatial technologies, military geography, GIS, operational decision-making, remote sensing.

© 2025, Ahmedah Mohammad Mouftah, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

التقنيات المكانية وتحولات الجغرافيا العسكرية الحديثة: نحو نموذج تكاملي لتعزيز الجاهزية العملياتية ودعم القرار الجغرافي الميداني

علي احميدة محمد

المعهد العالي للعلوم والتقنية - الأبيار

الإيميل *ali.ahmedah@hista.edu.ly*

:https://orcid.org/0000-0002-3419-3109

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/07/15	2025/07/19	2025/09/30

DOI: **https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.31-45**

للاقتباس: علي احميدة محمد. (2025). التقنيات المكانية وتحولات الجغرافيا العسكرية الحديثة: نحو نموذج تكاملي لتعزيز الجاهزية العملياتية ودعم القرار الجغرافي الميداني، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07 (العدد28)، ص ص 31- 45.

ملخص

تتناول هذه الورقة البحثية دور التقنيات المكانية في إحداث تحوّل نوعي في بنية الجغرافيا العسكرية الحديثة، من خلال تحليل علاقتها المباشرة بدعم القرار العملياتي وتعزيز الجاهزية الميدانية. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي مدعوم بدراسة حالة افتراضية، وبيّنت كيف أن أدوات مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والاستشعار عن بُعد، والتحليل المكاني، أصبحت تشكل جزءًا لا يتجزأ من التخطيط العسكري والتنفيذ العملياتي. وقد خلصت الورقة إلى أن التكامل بين هذه التقنيات والهيكل القيادي العسكري يساهم في تحسين فعالية الرصد، دقة التنبؤ، وكفاءة الأداء التكتيكي. كما طُرح نموذج تكاملي مقترح يوظف هذه الأدوات في بيئة عملياتية واقعية، مع تقديم توصيات لتطوير البنية المؤسسية والبشرية اللازمة لهذا التحول.

الكلمات المفتاحية: التقنيات المكانية، الجغرافيا العسكرية، نظم المعلومات الجغرافية، القرار العملياتي، الاستشعار عن بُعد.

©2025، احميدة محمد، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

أولًا: المقدمة

1.1 الإطار العام للورقة

شهدت العقود الأخيرة تحولات جذرية في طبيعة الصراعات والنزاعات العسكرية، حيث لم تعد ساحات المعارك تدار بالوسائل التقليدية المعتمدة على الجغرافيا الورقية والخرائط الثابتة فقط، بل أصبح العامل التكنولوجي، ولا سيما التقنيات المكانية، يمثل بُعدًا مركزيًا في التوجيه العملياتي والتخطيط الاستراتيجي. فمع التقدم المتسارع في مجالات الاستشعار عن بُعد، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وتحليل البيانات المكانية، بات من الممكن رصد وتحديد وتحليل البيئات العملياتية بدقة غير مسبوقة، وهو ما منح الجيوش قدرة متزايدة على العمل بفعالية في بيئات معقدة ومتغيرة (El-Nasr, 2020; Jensen, 2016).

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف الجغرافيا العسكرية بوصفها نظامًا ديناميًا يعتمد على البيانات الحية والتكامل متعدد المصادر، مما جعل من التقنيات المكانية عنصرًا أساسيًا في دعم القرار الميداني وإدارة العمليات في الزمن الحقيقي. إن هذا السياق يفرض على المنظومات الدفاعية والعسكرية أن تتبنى نهجًا جديدًا يستوعب هذه التحولات التكنولوجية ويوظفها في تعزيز الجاهزية والمرونة العملياتية (Goodchild & Janelle, 2010).

الشكل 1: تسلسل زمني تطوري يوضح محطات التحول في استخدام التقنيات المكانية في السياق العسكري منذ منتصف القرن العشرين

ويُظهر الشكل (1) تسلسلاً زمنيًا تطوريًا يوضح محطات التحول في استخدام التقنيات المكانية في السياق العسكري منذ منتصف القرن العشرين، بدءًا من توظيف الصور الجوية والاستطلاع البصري خلال الحرب العالمية الثانية، مرورًا بإدماج

تقنيات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العسكري، وصولًا إلى الاستخدام الحديث للذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية في البيئات العملياتية الشبكية. ويوضح هذا التسلسل أن التطور في الجغرافيا العسكرية لم يكن مجرد تحسين تقني، بل كان ضرورة استراتيجية فرضها تطور طبيعة الحروب ومتطلبات اتخاذ القرار في الزمن الحقيقي.

ومع ازدياد التحديات الجيوسياسية وتعقد طبيعة مسارح العمليات العسكرية الحديثة، تتصاعد الحاجة إلى أدوات تحليل مكاني تُمكّن القيادات من اتخاذ قرارات دقيقة وسريعة تستند إلى تصور مكاني شامل، مما يبرز أهمية بناء نموذج تكاملي يجمع بين القدرات التقنية والتحليلية في بيئة عسكرية تعتمد على السرعة والدقة في آن واحد (Bélanger & Fontaine, 2017).

1.2 إشكالية الدراسة

رغم التقدم الكبير في مجالات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، ما زال توظيف هذه التقنيات في المجال العسكري، وخاصة في بيئات العمليات الميدانية، يواجه عددًا من التحديات البنيوية والتشغيلية. ويكمن التحدي الرئيسي في غياب نموذج تكاملي يدمج بين خصائص التحليل المكاني ومتطلبات العمل العسكري التكتيكي، مما يؤدي إلى ضعف في توجيه القرار العملياتي في اللحظة الحاسمة (صالح، 2021؛ Clancy & Andres, 2013).

وتُعد الفجوة القائمة بين الاستخدام المدني الواسع للتقنيات الجغرافية والاعتماد العسكري المحدود عليها دليلاً على وجود خلل في آليات التوظيف المؤسسي والمعرفي لهذه الأدوات. كما أن الكثير من المؤسسات الدفاعية، خصوصًا في العالم العربي، لم تدمج نظم المعلومات الجغرافية بشكل فعّال ضمن منظومات القيادة والسيطرة C4ISR، ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات ميدانية قد تفتقر إلى البُعد الجغرافي الديناميكي (العبيدي، 2020).

انطلاقًا من ذلك، تتمثل الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في السؤال الآتي: **كيف يمكن بناء نموذج تكاملي لتوظيف التقنيات المكانية بما يعزز من فاعلية القرار العسكري الميداني ويرتقي بالجغرافيا العسكرية نحو بُعد رقمي تشغيلي؟**

وتنبثق من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتعلق بحدود التكامل بين نظم التحليل المكاني والعمل العسكري، ومدى قدرة المؤسسات العسكرية على استيعاب هذه الأدوات وتطوير استخداماتها في السياقات العملياتية المعقدة.

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بناء فهم عميق وممنهج للعلاقة بين التقنيات المكانية والجغرافيا العسكرية الحديثة، مع التركيز على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه هذه التقنيات في إعادة تشكيل بيئات الصراع المعاصر. وتسعى الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل الأبعاد الوظيفية للتقنيات المكانية في السياق العسكري، من خلال استكشاف كيفية مساهمتها في دعم مراحل الرصد، والتحليل، والتخطيط، والتنفيذ داخل العمليات الميدانية.
2. تقييم مدى تكامل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد ضمن المنظومات القيادية العسكرية (C4ISR)، وتحديد الفجوات التقنية والمعرفية التي تعيق الاستخدام الأمثل لها.

3. اقتراح نموذج تكاملي تطبيقي يربط بين أدوات التحليل المكاني ومتطلبات العمل العسكري في البيئات المعقدة، ويُعزز من سرعة ودقة القرار العملياتي.
4. استشراف مستقبل الجغرافيا العسكرية الرقمية في ظل تصاعد التهديدات غير المتناظرة، وتحول الحروب نحو الطابع الشبكي والتقني، مع التركيز على الدور المستقبلي للذكاء الاصطناعي والتحليل التنبئي.
5. دعم صانع القرار العسكري بمقاربة منهجية تعتمد على الجغرافيا التطبيقية والبيانات المكانية الدقيقة في التخطيط العملياتي، وبناء سيناريوهات محتملة للصراع والسيطرة الميدانية.

1.4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من التقاء مسارين حيويين في بيئة الصراعات المعاصرة: التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال التقنيات المكانية، والحاجة المتزايدة لتحديث المفاهيم والممارسات المرتبطة بالجغرافيا العسكرية. ففي ظل الطبيعة المتغيرة للتهديدات، وتعدد مسارح العمليات، وتعقيد التضاريس الجغرافية، لم يعد ممكنًا الاعتماد على الأدوات التقليدية وحدها في تخطيط وإدارة العمليات العسكرية.

تتميز هذه الورقة بأنها تسلط الضوء على بُعد غالبًا ما يكون مغفلاً في الدراسات الأمنية والعسكرية، وهو البعد المكاني الديناميكي للقرار العملياتي. إذ تطرح الدراسة مقاربة تحليلية جديدة ترى في التقنيات المكانية عنصرًا حاسمًا ليس فقط في التمثيل الجغرافي، بل كأداة استراتيجية للتنبؤ بالمخاطر، وتحديد أنماط التحرك، وبناء تصورات واقعية للميدان.

وتتجلى الأهمية العملية للدراسة في تقديمها نموذجًا تكامليًا قابلًا للتطبيق داخل المؤسسات العسكرية، يدمج بين نظم التحليل المكاني ومتطلبات العمل العملياتي، بما يسهم في تقليل فجوة القرار، ورفع كفاءة الأداء الميداني، وتحقيق تفوق تكتيكي مبني على المعرفة الجغرافية المدعومة بالبيانات.

كما تسهم الدراسة من الناحية النظرية في إثراء الأدبيات المتعلقة بالجغرافيا العسكرية الرقمية، وتوفير مرجعية عربية وعلمية تجمع بين الأسس التقنية والمقاربات الجغرافية التطبيقية، وهو ما يجعلها إضافة نوعية في حقل دراسات الأمن الجغرافي والعسكري الحديث.

ثانيًا: المنهجية

2.1 المنهج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة على منهجية مزدوجة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، بهدف بناء فهم شامل وعميق لدور التقنيات المكانية في السياقات العسكرية المعاصرة. وقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لأنه يسمح بفحص الأدبيات والمفاهيم المرتبطة بالجغرافيا العسكرية والتقنيات المكانية، وتحليل الروابط الوظيفية التي تربط بين البيانات المكانية ومتطلبات العمل العسكري (Kitchin & Tate, 2013).أما منهج دراسة الحالة، فقد أُدرج في إطار الدراسة التطبيقية لتقديم تصور واقعي لآليات توظيف هذه التقنيات في البيئات العملياتية، مع التركيز على نموذج حالة افتراضي مستمد من سيناريوهات ميدانية موثقة.

2.2 مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على مصادر معرفية وتحليلية متنوعة، ولكنها لم تعتمد على معالجة بيانات ميدانية فعلية تم الحصول عليها من أقمار صناعية أو خرائط طبوغرافية رقمية منشورة من هيئات رسمية. بل تم استخدام نماذج تمثيلية توضيحية تُحاكي الواقع العملياتي بهدف بناء تصورات مفاهيمية لآليات توظيف التقنيات المكانية في السياقات العسكرية.

وتشمل هذه المصادر:

1. **المراجع الأكاديمية المحكمة:**

مقالات ودراسات منشورة في مجلات علمية متخصصة مثل Journal of Defense Studies، وأعمال أكاديمية مرجعية حول نظم المعلومات الجغرافية والجغرافيا العسكرية.

2. **أدبيات عربية مختصة:**

دراسات تحليلية ونظرية نُشرت في مجلات عربية عسكرية واستراتيجية، تم الرجوع إليها لدعم الجانب التحليلي في الورقة.

3. **نماذج تصميم بيانات بصرية وتحليلية:**

الخرائط والنماذج (مثل "دورة القرار العسكري"، و"خارطة الحالة") تم إنشاؤها عبر أدوات تصميم وتحليل بصري لأغراض شرح المفاهيم.

2.3 أدوات التحليل والمحاكاة

انسجامًا مع الطابع التمثيلي والتحليلي للدراسة، تم الاعتماد على أدوات تحليل بصري ومنهجي تهدف إلى بناء تصورات مفاهيمية دقيقة حول دور التقنيات المكانية في السياقات العسكرية

ومن بين أبرز الأدوات المستخدمة:

- **أدوات التحليل الرسومي التفاعلي:**

استُخدمت لتصميم خرائط تدفق، نماذج تكاملية، وخرائط حالة توضح الأبعاد المختلفة لدور التقنيات المكانية.

- **منصات تصميم الخرائط التوضيحية:**

تم الاعتماد عليها لبناء خرائط تمثيلية تُحاكي بيئات عسكرية متنوعة، وتُظهر آليات توزيع القوات، وتحليل المسارات، وتقييم التضاريس.

- **نماذج المحاكاة المفاهيمية:**

استخدمت لوصف ديناميكيات القرار العسكري بناءً على تحليل نظري للبيانات المكانية.

بالتالي، فإن أدوات التحليل في هذه الدراسة تُعد أدوات دعم مفاهيمي تساعد في بناء الإطار النظري والتطبيقي المقترح.

ثالثًا: النتائج

1.3 دورة القرار العسكري المدعومة بالتقنيات المكانية

أظهرت نتائج التحليل أن دمج التقنيات المكانية ضمن دورة القرار العسكري يُمثل تحوّلًا نوعيًا في كيفية إدارة العمليات الميدانية، حيث بات بالإمكان بناء سلسلة عمليات مترابطة تبدأ بجمع البيانات من مصادر متعددة (أقمار صناعية، طائرات دون طيار، مستشعرات أرضية)، تليها مرحلة التحليل عبر نظم المعلومات الجغرافية، والنمذجة الطوبوغرافية، وخوارزميات المعالجة، ثم إنتاج خرائط تشغيلية دقيقة، وانتهاءً بدعم القرار التكتيكي والاستراتيجي في الزمن الحقيقي.

ويُبرز الشكل (2) هذا التكامل في نموذج واضح لدورة القرار العسكري المدعوم بالتقنيات المكانية، حيث تُظهر المراحل الخمس الأساسية — من جمع البيانات، وتحليلها، وإنتاج الخرائط، ودعم القرار، إلى تنفيذ العمليات — كيف يمكن للتقنيات المكانية أن تعزز من فعالية القرار العسكري في مختلف الظروف العملياتية.

الشكل(2): نموذج دورة القرار العسكري المدعوم بالتقنيات المكانية: من جمع البيانات إلى التنفيذ العملياتي

تكشف هذه الدورة عن فعالية عالية في تقليص زمن الاستجابة، وتحسين دقة اتخاذ القرار، لا سيما في البيئات الجغرافية المعقدة مثل المناطق الجبلية أو الصحراوية أو الحضرية المتداخلة. وقد أظهرت دراسات حالة متعددة أن استخدام البيانات المكانية ساهم في تقليل الأخطاء الميدانية وزيادة كفاءة توزيع الموارد (Bélanger & Fontaine, 2017).

إن أهمية هذا النموذج لا تقتصر على البعد التقني فحسب، بل تشمل أيضًا إعادة هيكلة ثقافة القرار العسكري لتصبح قائمة على المعطيات الحية والتمثيل المكاني الديناميكي، بما يعزز من القدرة على التكيّف مع المتغيرات الميدانية، وتحقيق التفوق العملياتي في بيئات الصراع المعقدة.

3.2 تنوع الأدوار الوظيفية للتقنيات المكانية في السياقات العسكرية

أظهرت نتائج الدراسة أن التقنيات المكانية أصبحت تؤدي مجموعة متكاملة من الأدوار داخل البيئة العسكرية، متجاوزة حدود الاستخدام التقليدي للخرائط الثابتة، إلى منظومة تحليلية ذكية تدعم القرار الاستراتيجي والتكتيكي على حد سواء. لقد مكّن التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، والنمذجة المكانية، من تفعيل وظائف متعددة تسهم بشكل مباشر في تعزيز كفاءة العمليات الميدانية.

الشكل(3): خارطة مفاهيمية تصنيفية توضح الأدوار الاستراتيجية والتكتيكية للتقنيات المكانية في البيئات العسكرية

ويوضح الشكل (3) خارطة مفاهيمية تصنيفية تُبرز تصنيف هذه الأدوار الوظيفية إلى محاور رئيسية تشمل:

1. **الرصد وتتبع الأهداف:** من خلال الاستفادة من الصور الفضائية والبيانات الزمنية المتعددة، يتم تحليل التحركات والتغيرات في المواقع المعادية بدقة عالية، بما يتيح بناء وعي ميداني لحظي.
2. **التخطيط العملياتي:** تُستخدم أدوات التحليل المكاني في إعداد خرائط مسرح العمليات، وتحديد أنسب المسارات لتحرك الوحدات العسكرية، إضافة إلى نمذجة خطوط الإمداد والانسحاب بما يراعي التضاريس والمخاطر.

3. **المحاكاة الميدانية:** تتيح تقنيات النمذجة ثلاثية الأبعاد إعادة تمثيل ساحة المعركة افتراضيًا، ووضع سيناريوهات احتمالية للتعامل مع التهديدات، مما يعزز من الجاهزية قبل الدخول في بيئة الاشتباك الحقيقية.
4. **إدارة اللوجستيات:** تلعب التقنيات المكانية دورًا محوريًا في تقدير المسافات وتحليل التضاريس واختيار مواقع الدعم والإمداد المثلى، وهو ما ينعكس على فعالية سلاسل التموين والاستجابة السريعة.
5. **التنبؤ بالمخاطر البيئية والجغرافية:** تُستخدم البيانات الجغرافية للتنبؤ بالكوارث أو العوائق التضاريسية المحتملة، مثل الانهيارات الأرضية أو الفيضانات، مما يُمكّن القيادة من تكييف خطط الانتشار والتدخل وفقًا للظروف المتوقعة.

وتشير هذه النتائج إلى أن توظيف هذه الأدوات لا يقتصر على الجانب العملياتي الميداني، بل يمتد ليشمل أيضًا دعم الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى. ويبرز ذلك بوضوح في قدرات تحليل أنماط التهديدات الجغرافية على المدى الزمني الطويل، وتطوير قواعد بيانات استخباراتية مكانية (GEOINT) تُمكّن من اتخاذ قرارات قائمة على معرفة تراكمية متقدمة.

3.3 تحليل العمليات العسكرية متعددة البيئات عبرنظم المعلومات الجغرافية

تُظهر نتائج الدراسة أن استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في البيئات العسكرية لا يقتصر على التصور المكاني فحسب، بل يمتد ليشكّل أداة مركزية في تحليل العمليات والتخطيط الميداني متعدد الأبعاد. إذ تُتيح هذه التقنيات قدرة متقدمة على دمج البيانات الطوبوغرافية والعملياتية ضمن نماذج مكانية تفاعلية، تساعد في تقييم مسارح العمليات وتوزيع القوات وفقًا لمعطيات جغرافية دقيقة.

في هذا السياق، يُجسّد الشكل (4) نموذجًا افتراضيًا تطبيقيًا لمحاكاة عملية انتشار عسكري في بيئة عمليات مركبة تشمل مناطق جبلية، وأخرى صحراوية، ومراكز حضرية ذات كثافة سكانية. ويعرض النموذج تفاصيل متكاملة تتضمن مواقع الوحدات، المسارات المحتملة، النقاط الحرجة، ومواقع التهديد، إضافةً إلى تحليل جغرافي للمخاطر المتعلقة بالتضاريس، خطوط الإمداد، والمناورات الدفاعية.

ويُبيّن هذا النموذج كيف يمكن لتقنيات GIS أن تسهم في بناء تصورات واقعية واستباقية، تُقلل من مستوى عدم اليقين، وتوفر أدوات دقيقة لدعم القيادة العملياتية في اتخاذ قرارات مبنية على معطيات ميدانية حقيقية. كما يُمثل حالة تطبيقية تعكس قابلية هذه النماذج للتكيّف مع اختلاف البيئات والمهام العسكرية، ما يجعلها أحد أبرز مخرجات هذا البحث وأكثرها ارتباطًا بسياقات الاستخدام العملي في القيادة والسيطرة.

الشكل (4): نموذج افتراضي يوضح استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحليل عمليات الانتشار العسكري في بيئات متعددة التضاريس

رابعًا: المناقشة

4.1 التحول في بنية الجغرافيا العسكرية

تكشف نتائج هذه الدراسة عن تحوّل مفاهيمي عميق في بنية الجغرافيا العسكرية، من نموذج ساكن تقليدي يعتمد على الخرائط الورقية والتحليل الموقعي المحدود، إلى نموذج دينامي وتفاعلي يعتمد على البيانات الرقمية اللحظية والخرائط الذكية متعددة الطبقات. لقد أظهرت التجارب الميدانية أن التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية وبيانات الاستشعار عن بُعد بات يشكّل العمود الفقري للعمليات العسكرية المعاصرة، لا سيما في التخطيط العملياتي، ورصد التحركات، والتعامل مع الأهداف المعقدة (El-Nasr, 2020).

4.2 التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي في دعم القرار الميداني

أظهرت نتائج الدراسة أن التكامل الوظيفي بين نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والذكاء الاصطناعي (AI) يشكّل إحدى أكثر النقاط تحولًا في البنية التحليلية لاتخاذ القرار العسكري الحديث. فقد ساهم هذا التكامل في تطوير قدرة القوات على تحليل البيئة العملياتية بدقة، ورصد المتغيرات الميدانية، واستخلاص أنماط تساعد في التنبؤ بسيناريوهات معقدة في الزمن الحقيقي.

يوضح الشكل (5) هذا التكامل من خلال نموذج وظيفي يبدأ بجمع البيانات من المستشعرات والصور الجوية، ثم تحليلها باستخدام أدوات GIS، ويلي ذلك توظيف خوارزميات الذكاء الاصطناعي لإنتاج مخرجات تشمل: التنبؤ بالمخاطر، تصنيف المناطق بحسب أهميتها العملياتية، واتخاذ قرارات تكتيكية مبنية على أنماط مكانية وعملياتية دقيقة. ويعكس هذا النموذج كيف يُمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي أن تعزّز القيمة المضافة لنظم المعلومات الجغرافية، ليس فقط في التصور الجغرافي، بل في التحليل التنبؤي القابل للتنفيذ الميداني.

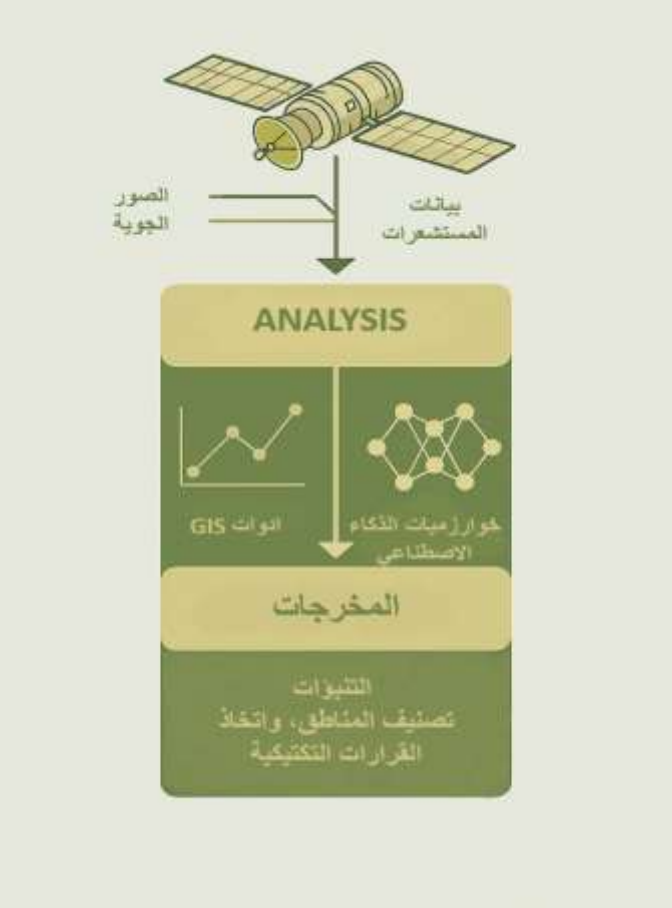

الشكل (5): تكامل نظم GIS والذكاء الاصطناعي في دعم التحليل الميداني و اتخاذ القرار الجغرافي الذكي

ولإبراز مدى تطبيق هذا النموذج في بيئة عملياتية فعلية، يعرض الشكل (6) خريطة حالة ميدانية توضح سيناريو استطلاع عسكري، تشمل عناصر مثل المسار المخطط، مواقع الوحدات، وانتشار العدو، حيث تم توظيف التحليل الجغرافي الذكي لدعم مهمة الاستطلاع واتخاذ القرار في سياق تكتيكي معقّد. يعكس هذا الشكل كيف تتحول البيانات الجغرافية إلى معرفة عملياتية، تعزز من وعي القيادة الميدانية وتقلّل من المخاطر المرتبطة بعدم اليقين التضاريسي أو العدائي.

الشكل (6): خريطة حالة تطبيقية توضح توظيف البيانات المكانية في تقييم الميدان وتوزيع القوات

تشير هذه النماذج مجتمعة إلى إمكان بناء منظومة دعم قرار عسكرية تعتمد على البيانات متعددة المصادر، والذكاء التحليلي، والجغرافيا التشغيلية، وهو ما يشكل نقطة ارتكاز لأي تحديث استراتيجي لمنظومات القيادة والسيطرة (C4ISR) في البيئات الجغرافية الديناميكية.

4.3 التحديات المؤسسية والتقنية

ورغم ما تقدمه هذه التقنيات من فرص هائلة، إلا أن الدراسة تكشف عن وجود تحديات حقيقية تعيق توظيفها الفعّال، أهمها:

- نقص الكفاءات البشرية المدربة على نظم التحليل المكاني العسكري.
- ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المؤسسات الدفاعية، خصوصًا في العالم النامي.
- محدودية التكامل بين وحدات الاستخبارات الجغرافية ودوائر العمليات التقليدية.
- التهديدات السيبرانية التي تستهدف قواعد البيانات الجغرافية والعسكرية الحساسة (Clancy & Andres, 2013).

4.4 الآفاق المستقبلية للجغرافيا العسكرية الرقمية

تشير المناقشة إلى أن مستقبل الجغرافيا العسكرية الرقمية يرتبط بشكل وثيق بقدرة المؤسسات العسكرية على التحول نحو بنية معرفية تعتمد على الذكاء الجغرافي (GeoIntelligence). ويُتوقع أن تُوظّف هذه الأدوات في مجالات أوسع مستقبلاً، مثل الحرب الإلكترونية، وإدارة الطائرات غير المأهولة، وتحليل سلوك القوات المعادية. كما أن التكامل مع تقنيات الواقع المعزز والبيانات الضخمة سيفتح آفاقًا جديدة لبناء بيئات افتراضية تكتيكية متقدمة (Bélanger & Fontaine, 2017).

خامسًا: الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات

تكشف هذه الدراسة عن التحوّل الجوهري الذي أحدثته التقنيات المكانية في بنية الجغرافيا العسكرية الحديثة، حيث انتقلت من كونها أداة مساعدة في التصور الجغرافي إلى مكون مركزي في دعم القرار العملياتي، والتخطيط الاستراتيجي، والتفاعل مع بيئات الصراع المعقدة. وقد أظهرت التحليلات أن النظم الجغرافية الرقمية باتت تضطلع بدور حاسم في تحديد الأهداف، وتحليل المسارات، وتقييم المخاطر في الزمن الحقيقي، ما يعزز من دقة وكفاءة العمليات العسكرية.

كما بينت الدراسة أن بناء نموذج تكاملي بين نظم المعلومات الجغرافية، الاستشعار عن بُعد، والذكاء الاصطناعي يُمثل خطوة استراتيجية باتجاه تطوير قدرات الجيوش في مجالات الرصد الاستباقي، والمحاكاة التكتيكية، والإسناد الجغرافي الذكي. ومع ذلك، فإن هذا التحول يظل مرهونًا بتجاوز تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، والتأهيل البشري، والتكامل المؤسسي.

5.2 التوصيات

استنادًا إلى ما سبق، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز توظيف التقنيات المكانية في البيئات العسكرية وتحقيق الأثر العملياتي المطلوب:

1. دمج نظم المعلومات الجغرافية في البنية التنظيمية للقيادة والسيطرة، عبر إنشاء وحدات تحليل مكاني مرتبطة بغرف العمليات في المستويات التكتيكية والاستراتيجية.
2. تطوير برامج تدريب تخصصية للعاملين في القطاع العسكري، تشمل مهارات التحليل المكاني، استخدام أدوات الاستشعار عن بُعد، وتفسير الصور الفضائية ضمن سيناريوهات واقعية.
3. تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والمراكز العسكرية، بما يضمن نقل المعرفة الجغرافية التطبيقية وتطوير مشاريع بحثية مشتركة تدعم الأمن الجغرافي.
4. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية العسكرية، لا سيما في مجال تخزين البيانات الجغرافية وتأمينها ضد التهديدات السيبرانية، وضمان وصول سريع وآمن للبيانات في مختلف مستويات القرار.
5. تبني استراتيجية وطنية للاستخبارات الجغرافية العسكرية (GEOINT)، تُعنى بتجميع وتحليل وتوزيع البيانات المكانية لدعم المهام الاستخباراتية والعملياتية على السواء.
6. استشراف التكامل المستقبلي مع تقنيات الذكاء الاصطناعي والواقع المعزز، لتطوير بيئات تدريب ومحاكاة افتراضية تُسهم في إعداد الوحدات الميدانية لسيناريوهات غير متوقعة.

سادسًا: الخاتمة العامة

تُبرز هذه الورقة البحثية كيف أن التقنيات المكانية لم تعد مجرد أدوات مساندة في العمل العسكري، بل أصبحت تشكّل ركيزة استراتيجية في بنية القرار العملياتي والجغرافيا العسكرية الحديثة. فمن خلال الدمج المنهجي بين نظم المعلومات

الجغرافية، والاستشعار عن بُعد، وأدوات التحليل المكاني الذكي، أصبح من الممكن إنتاج خرائط وظيفية آنية، وتوقع التهديدات، وإدارة الموارد القتالية ضمن بيئات متغيرة ومعقدة.

لقد بيّنت الدراسة أن الجغرافيا العسكرية اليوم تعيش تحولًا نوعيًا من نموذجها التقليدي القائم على التمثيل الثابت، إلى نموذج رقمي دينامي تفاعلي يضع البيانات الجغرافية في قلب الفعل العسكري. وهذا التحول لا يرتبط فقط بتطور التقنيات، بل أيضًا بقدرة المؤسسات العسكرية على استيعاب هذه التحولات وإعادة هندسة منظوماتها التشغيلية بما يتماشى مع متطلبات الحروب الحديثة.

وفي ظل ما يفرضه الواقع من تحديات تكتيكية واستراتيجية، فإن بناء نموذج تكاملي يعتمد على التقنيات المكانية يُعد ضرورة ملحّة لتعزيز الجاهزية، ودعم القرار الميداني، وتحقيق التفوق في مسرح العمليات. كما أن ربط هذه التقنيات بالذكاء الاصطناعي والتحليل التنبئي يفتح آفاقًا واسعة لتطوير قدرات الجيوش والمؤسسات الأمنية في المستقبل القريب.

وعليه، فإن هذه الورقة لا تقدم فقط إطارًا تحليليًا، بل تفتح نقاشًا علميًا ومهنيًا حول الحاجة إلى إرساء مفاهيم جديدة للجغرافيا العسكرية الرقمية، تدعم الأمن الوطني وتُعزّز من مكانة المعرفة الجغرافية في صنع القرار الدفاعي.

المراجع العربية:

1. العبيدي، ف. (2020). الجغرافيا العسكرية في ظل الثورة الرقمية: التطبيقات والتحديات. *مجلة العلوم العسكرية والأمنية العربية*، 12(1)، 55- 72
2. صالح، م. أ. (2021). دور تقنيات التحليل المكاني في دعم القرار العسكري: دراسة تحليلية. *المجلة العربية للدراسات الاستراتيجية والجغرافية*، 8(3)، 102- 121

المراجع الأجنبية:

1. Bélanger, J., & Fontaine, R. (2017). *Military geography for professionals and the public*. National Defense University Press.
2. Clancy, T., & Andres, F. (2013). *Geospatial warfare: Mapping the new battlefield*. Defense Press.
3. El-Nasr, M. (2020). Geospatial intelligence in modern warfare. *Journal of Defense Studies*, 15(2), 85–102.
4. Goodchild, M. F., & Janelle, D. G. (2010). *Spatially integrated social science*. Oxford University Press.
5. Jensen, J. R. (2016). *Introductory digital image processing: A remote sensing perspective* (4th ed.). Pearson.
6. Kitchin, R., & Tate, N. J. (2013). *Conducting research in human geography: Theory, methodology and practice*. Routledge.

Romanization of Arabic References

1) Al-Obaidi, F. (2020). *Al-Jughrafiya al-'Askariyya fi Zill al-Thawra al-Raqamiyya: Al-Tatbiqat wa al-Tahaddiyat* (Military Geography in the Digital Revolution Era: Applications and Challenges). *Majallat al-'Ulum al-'Askariyya wa al-Amn al-'Arabi* (Arab Journal of Military and Security Sciences), *12*(1), 55–72.

2) Saleh, M. A. (2021). *Dawr Tikniyyat al-Tahlil al-Makani fi Da'm al-Qarar al-'Askari: Dirasah Tahliliyya* (The Role of Spatial Analysis Techniques in Supporting Military Decision-Making: An Analytical Study). *Al-Majalla al-'Arabiyya li al-Dirasat al-Istratijiyya wa al-Jughrafiyya* (Arab Journal of Strategic and Geographical Studies), *8*(3), 102–121.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Analysis of the development of military doctrines in modern warfare and the impact of technology on combat operations

Dr. Falah Dhuwaihi Al-Suwairi Al-Ajmi
Assistant Professor, Amman Arab University, Faculty of Arts and Sciences - Department of Basic Sciences; Amman - Jordan
Email : falahalajmi67@gmail.com
0009-0008-4609-0140

Received	Accepted	Published
05/07/2025	24/07/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.46-63

Al-Ajmi. (2025). Analysis of the development of military doctrines in modern warfare and the impact of technology on combat operations. *Journal of Strategic and Military Studies,, volume7* (issue28), pp 46- 63.

Abstract

This study aimed to analysis of the development of military doctrines in modern warfare and the impact of technology on combat operations. It employed both descriptive and inductive approaches, reaching several conclusions, the most important of which were: Modern military doctrines are moving toward increased reliance on advanced technology, which changes the nature of combat operations and contributes to achieving strategic superiority. Furthermore, shifts in military doctrine focus on unconventional warfare, requiring new strategies to confront threats. The study made several recommendations, including: The armed forces should increase their investments in advanced technology, such as artificial intelligence and drones, to enhance combat capabilities. Psychological support should also be provided to soldiers to cope with the stresses resulting from the use of advanced technology in combat operations.

Keywords: Military doctrines, technology, combat operations.

© 2025, Al-Ajmi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

تحليل تطور العقائد العسكرية في الحروب الحديثة وتأثير التكنولوجيا على العمليات القتالية

د. فلاح ضويحي السويري العجمي
أستاذ مساعد، جامعة عمان العربية، كلية الآداب والعلوم - قسم العلوم الأساسية
الأردن- عمان
الايميل: falahalajmi67@gmail.com
حساب : 0009-0008-4609-0140

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/07/05	2025/07/24	2025/09/30

DOI: **https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.46-63**

للاقتباس: العجمي. (2025). تحليل تطور العقائد العسكرية في الحروب الحديثة وتأثير التكنولوجيا على العمليات القتالية، مجلة *الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (العدد28)، ص ص 46 - 63.

ملخص

هدفت هذه الدراسة تحليل تطور العقائد العسكرية في الحروب الحديثة وتأثير التكنولوجيا على العمليات القتالية، وقد استخدمت المنهجين الوصفيّ والاستقرائي، وتوصلت إلى عدة نتائج كان أهمها: أن العقائد العسكرية الحديثة تتجه نحو زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة، ما يغير من طبيعة العمليات القتالية ويساهم في تحقيق التفوق الاستراتيجي، كما أن التحولات في العقيدة العسكرية تركز على الحروب غير التقليدية، ما يتطلب استراتيجيات جديدة لمواجهة التهديدات، وقد خرجت الدراسة ببعض التوصيات منها: التوصية بقيام القوات المسلحة بزيادة استثماراتها في التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار، لتعزيز القدرة القتالية، كما يجب توفير الدعم النفسي للجنود للتعامل مع الضغوط الناتجة عن استخدام التكنولوجيا المتقدمة في العمليات القتالية.

الكلمات المفتاحية: العقائد العسكرية، التكنولوجيا، العمليات القتالية.

©2025، العجمي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تتغير طبيعة الحروب باستمرار، حيث تنتقل من الصراعات التقليدية إلى أشكال أكثر تعقيدًا، وتبرز الحروب الحديثة كمزيج من الأساليب العسكرية التقليدية والتكنولوجيا المتقدمة، وتتداخل فيها العمليات العسكرية مع الجوانب الاجتماعية والسياسية، ما يجعلها أكثر تعقيدًا، وتتضمن الحروب الحديثة استخدام استراتيجيات متعددة، مثل الحرب غير النظامية، التي تعتمد على تكتيكات غير تقليدية وتستفيد من البيئة المحلية، ويزداد الاعتماد على المعلومات الاستخباراتية، ما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات سريعة، وتتضمن هذه الحروب أيضًا تأثير وسائل الإعلام، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الرأي العام وزيادة الوعي العالمي بالمعارك، كما تتسم الحروب الحديثة بالاعتماد على التحالفات الدولية، حيث تتعاون الدول لمواجهة التهديدات المشتركة، بحيث يتطلب ذلك تنسيقًا عميقًا بين القوات المسلحة المختلفة، ما يساهم في تعزيز القدرات العسكرية، وتتداخل التحديات التقليدية مع التهديدات الجديدة، مثل الإرهاب السيبراني والهجمات غير المتماثلة، ما يستدعي تطوير استراتيجيات جديدة لمواجهتها، وتتجه الحروب الحديثة أيضاً نحو استخدام تكنولوجيا متطورة، مثل الطائرات بدون طيار والأسلحة الذكية، ما يغير قواعد اللعبة على الأرض، وبذلك تعكس هذه التحولات التطور المستمر في فهم وتطبيق مفهوم الحرب، ما يجعلها تتطلب مزيدًا من التكيف والاستجابة السريعة للتغيرات (زغيب وزياني، 2023، ص 177).

وتتطور العقائد العسكرية بشكل مستمر استجابةً للتغيرات في البيئة الأمنية والتكنولوجية، وتشكل العقائد العسكرية الإطار الذي يوجه كيفية استخدام القوات المسلحة في العمليات القتالية، حيث تبدأ هذه العقائد من فهم عميق للتاريخ العسكري ومبادئ القيادة، ثم تتطور لتشمل استراتيجيات جديدة تتماشى مع التحديات الراهنة، وتعكس العقائد الحديثة التوازن بين القوة التقليدية والابتكارات التكنولوجية، وتتضمن هذه العقائد أساليب جديدة تعتمد على المرونة والتكيف، ما يتيح للقادة العسكريين الاستجابة بسرعة للمتغيرات في ساحة المعركة، وتسهم التغيرات الجيوسياسية أيضاً في إعادة تشكيل العقائد، حيث تبرز الحاجة إلى تكامل العمليات بين القوات المختلفة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، إذ تركز العقائد الحالية على أهمية التعاون الدولي، ما يعكس التوجه نحو التحالفات العسكرية وتبادل المعلومات، كما تعزز العقائد العسكرية الحديثة من أهمية التحليل الاستخباراتي، حيث تساهم البيانات في تحسين اتخاذ القرار، وتعكس هذه التطورات التحديات المستمرة التي تواجه القوات المسلحة وتؤكد على الحاجة إلى الابتكار المستمر في الفكر العسكري لضمان التفوق في الحروب المستقبلية (إسماعيل وآخرون، 2023، ص 234).

كما تعيد التكنولوجيا تشكيل العمليات القتالية بشكل جذري، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحديد استراتيجيات الحرب، وتعزز الابتكارات التكنولوجية من فعالية العمليات العسكرية، ما يسمح للقوات بتحقيق نتائج أسرع وأكثر دقة، وتتضمن هذه التكنولوجيا أدوات مثل الذكاء الاصطناعي، الذي يسهم في تحليل البيانات الضخمة وتوقع السيناريوهات المحتملة، وتتداخل أنظمة الاتصالات المتطورة مع العمليات القتالية، ما يتيح للقادة الحصول على معلومات حية وتحسين التنسيق بين الوحدات، كما تتقدم الأسلحة الذكية باستمرار، ما يزيد من دقة الضربات ويقلل من الأضرار الجانبية، وتتضمن التكنولوجيا أيضًا استخدام الطائرات بدون طيار، التي توفر قدرة استكشاف ومراقبة متقدمة، ما يعزز من فعالية العمليات في بيئات معقدة، وتلعب التكنولوجيا السيبرانية دورًا متزايد الأهمية، حيث تستهدف الهجمات السيبرانية الأنظمة العسكرية وتؤثر على البنية

التحتية، وبذلك تمثل التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الحروب الحديثة، ما يستدعي من الدول الاستثمار المستمر في البحث والتطوير لتعزيز قدراتها العسكرية، كما تؤكد هذه العلاقة المتنامية بين التكنولوجيا والعمليات القتالية على الحاجة الملحة لتطوير عقائد عسكرية مرنة وقابلة للتكيف مع الابتكارات المستقبلية.

مشكلة الدراسة:

تتطور الحروب بشكل مستمر، حيث تتغير طبيعتها مع مرور الزمن وتقدم التكنولوجيا، إذ تعكس الحروب الحديثة تحولًا جذريًا في أساليب القتال، حيث لم تعد تقتصر على المواجهات التقليدية بين الجيوش، وتتحول الصراعات الآن إلى مزيج معقد من التكتيكات العسكرية التقليدية والحروب غير النظامية، ما يزيد من صعوبة فهم الديناميكيات القتالية، ويتزايد الاعتماد على المعلومات الاستخباراتية، حيث تلعب البيانات دورًا حاسمًا في اتخاذ القرارات العسكرية، ويتداخل أيضًا تأثير وسائل الإعلام، ما يغير من طريقة إدراك العامة للصراعات ويعزز من أهمية الصورة الذهنية في الحروب، وتشمل هذه الحروب أيضًا تعاونًا دوليًا متزايدًا، حيث تتحد الدول لمواجهة التهديدات المشتركة، ما يتطلب تنسيقًا عميقًا بين القوات المختلفة، وفي ظل هذه التحولات، تظهر الحاجة إلى استراتيجيات جديدة تتماشى مع التحديات المعاصرة، ما يجعل فهم الحروب الحديثة أمرًا ضروريًا لتحقيق النجاح في ساحة المعركة (مداني، 2023، ص 9).

كما تتزايد تعقيدات الحروب الحديثة بشكل ملحوظ، ما يستدعي دراسة دقيقة لفهم العوامل التي تؤثر على العمليات القتالية، وتبرز مشكلة الأساسية في عدم قدرة العديد من الجيوش على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة العسكرية والتكنولوجية، وعلى الرغم من التقدم الكبير في التكنولوجيا العسكرية، لا تزال العديد من العقائد العسكرية تقليدية وغير قادرة على استيعاب الابتكارات الحديثة، ويتسبب هذا الفجوة في ضعف فعالية القوات في مواجهة التهديدات غير النظامية والسريعة (بوفاتح وبيتور، 2022، ص 756).

ومن خلال ما سبق؛ تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح العلاقة بين التقدم التكنولوجي وتطور العقائد العسكرية، ما يؤدي إلى صعوبة في تطوير استراتيجيات فعالة تتماشى مع متطلبات الحروب المعاصرة، كما تؤثر العوامل الجيوسياسية والاقتصادية على كيفية استجابة الدول لهذه التحديات، ما يزيد من تعقيد الوضع، لذلك تتطلب هذه الدراسة تحليلًا عميقًا للتفاعل بين التكنولوجيا والعقائد العسكرية لفهم كيفية تحسين فعالية العمليات القتالية في ظل الظروف المتغيرة، وبناءً على جلّ ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **كيف يؤثر تطور العقائد العسكرية في الحروب الحديثة على العمليات القتالية بفعل التكنولوجيا؟**

أسئلة الدراسة:

تتضمن الدراسة الأسئلة التالية المنبثقة عن السؤال الرئيس، وهي على النحو التالي:

1. ما هي أبرز التغيرات في العقائد العسكرية نتيجة للحروب الحديثة؟
2. كيف تؤثر التكنولوجيا على استراتيجيات القتال المستخدمة في الحروب المعاصرة؟

3. ما الدور الذي تلعبه المعلومات الاستخباراتية في تحسين فعالية العمليات القتالية؟
4. كيف يمكن أن تؤثر الابتكارات التكنولوجية على تشكيل التحالفات العسكرية بين الدول؟
5. ما التحديات التي تواجه القوات المسلحة في دمج التكنولوجيا في عقائدها العسكرية؟

أهداف الدراسة:

ستهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

6. تحديد أبرز التغيرات في العقائد العسكرية نتيجة للحروب الحديثة.
7. تحليل كيفية تأثير التكنولوجيا على استراتيجيات القتال المستخدمة في الحروب المعاصرة.
8. استكشاف الدور الذي تلعبه المعلومات الاستخباراتية في تحسين فعالية العمليات القتالية.
9. دراسة تأثير الابتكارات التكنولوجية على تشكيل التحالفات العسكرية بين الدول.
10. تحديد التحديات التي تواجه القوات المسلحة في دمج التكنولوجيا في عقائدها العسكرية.

أهمية الدراسة:

للدراسة أهميتان، وذلك على النحو التالي:

1. الأهمية النظرية

تسهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم الأكاديمي للعقائد العسكرية وتطورها في سياق الحروب الحديثة، فمن خلال تحليل العلاقة بين التكنولوجيا والعمليات القتالية، ستوفر الدراسة إطارًا نظريًا يساعد الباحثين والمهتمين في دراسة استراتيجيات الحرب وأساليب القتال الحديثة، كما ستساهم في إثراء الأدبيات العسكرية من خلال تقديم رؤى جديدة حول كيفية تأثير الابتكارات التكنولوجية على التفكير الاستراتيجي، كما تعتبر هذه الدراسة -من وجهة نظر الباحث- ضرورية لتطوير مناهج تعليمية متقدمة في الكليات العسكرية ومراكز الدراسات الاستراتيجية، ما يعزز من قدرة القادة العسكريين على اتخاذ قرارات مستنيرة.

2. الأهمية التطبيقية

على الصعيد التطبيقي، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية للقوات المسلحة حول كيفية تحسين فعالية العمليات القتالية من خلال دمج التكنولوجيا في العقائد العسكرية، ويمكن أن تساعد النتائج المستخلصة من هذه الدراسة في توجيه السياسات العسكرية وتطوير استراتيجيات جديدة تتماشى مع التحديات المعاصرة، كما ستوفر الدراسة للقادة العسكريين أدوات تقييم فعالة لفهم كيفية استجابة قواتهم للتغيرات التكنولوجية، ما يسهم في تعزيز الاستعداد القتالي، لذلك تعتبر هذه الدراسة -من وجهة نظر الباحث- بالغة الأهمية في تحسين الأداء العسكري وتطوير قدرات الدفاع الوطني في مواجهة التهديدات المتزايدة.

المنهجية والأدوات:

تعتمد هذه الدراسة على منهج وصفي واستقرائي، ما يوفر إطارًا شاملًا لفهم الظواهر العسكرية المعقدة، حيث يركز المنهج الوصفي على تقديم وصف دقيق للعقائد العسكرية وكيفية تأثير التكنولوجيا عليها، وسيتم جمع البيانات من الأدبيات السابقة، والتقارير العسكرية، ما يساعد في تقديم سياق شامل حول الموضوع، ومن خلال هذا الوصف، يمكن تحديد الأنماط والاتجاهات في كيفية استجابة القوات المسلحة للتغيرات التكنولوجية، كما يعتمد المنهج الاستقرائي على تحليل الحالات الدراسية والتجارب السابقة في العمليات القتالية، ويتيح هذا التحليل استخلاص استنتاجات عامة تتعلق بتأثير التكنولوجيا في تطوير العقائد العسكرية، فمن خلال ملاحظة الأنماط في البيانات المتاحة، يمكن بناء نظريات أو نماذج تفسر العلاقة بين الابتكارات التكنولوجية والتغييرات في استراتيجيات القتال، ويجمع هذا النهج بين التحليل الكمي والنوعي، ما يسهم في تقديم رؤى عميقة وشاملة حول تأثير التكنولوجيا على العمليات العسكرية، ويعزز الفهم الأكاديمي والتطبيقي للموضوع.

I- الإطار النظري:

أولاً: مفهوم العقيدة العسكرية:

تعتبر العقيدة العسكرية عنصرًا أساسيًا في التخطيط والتنفيذ العملياتي للقوات المسلحة، فهي ليست مجرد مجموعة من القواعد أو الإجراءات، بل هي إطار شامل يتضمن فلسفة استراتيجية تتعلق بكيفية استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف الوطنية، وتتطور العقيدة العسكرية وفقًا للتغيرات في البيئة الأمنية، التكنولوجيا، والتوجهات الجيوسياسية، ما يجعل فهمها ضروريًا لكل من يتعامل مع الشؤون العسكرية (الدرويش، 2024، ص 24).

تعريف العقيدة العسكرية (بولعراس، 2022، ص677):

تُعرف العقيدة العسكرية بأنها: "مجموعة من المبادئ والأسس التي تحدد كيفية تنظيم وتوجيه القوات المسلحة خلال العمليات القتالية"، وتشمل عدة عناصر رئيسية:

1. **المبادئ الأساسية:** تتضمن مبادئ مثل الاستخدام الفعال للقوة، وتحديد الأهداف الاستراتيجية، وتنسيق الجهود بين الوحدات المختلفة، وهذه المبادئ تُعتبر بمثابة القاعدة التي تستند إليها كافة الأنشطة العسكرية.
2. **أهداف العقيدة العسكرية:** تهدف العقيدة إلى تحقيق الأمان الوطني، حماية المصالح الاستراتيجية، وضمان الاستجابة السريعة والفعالة للمخاطر والتحديات العسكرية، كما تساهم في تحديد كيفية توزيع الموارد البشرية والتقنية.

التطور التاريخي للعقائد العسكرية:

تاريخ العقيدة العسكرية مليء بالتغيرات والتحولات التي تعكس التغيرات في أساليب القتال والتكنولوجيا، ويمكن تلخيص مراحل تطورها كما يلي: (صالح، 2021، ص 1065).

1. **العصور القديمة:** كانت تعتمد العقائد في هذه الفترات على القوة البشرية والتكتيكات التقليدية، واستخدمت الجيوش تشكيلات مثل الفيلق والمشاة، حيث كانت المعارك تُحسم بالقدرة على المناورة والتكتيك.

2. **الحروب الكبرى:** مع دخول القرن العشرين، شهدت العقائد العسكرية تحولاً جذريًا نتيجة استخدام الأسلحة النارية والمدفعية، والحرب العالمية الأولى والثانية أدتا إلى تطوير استراتيجيات جديدة، حيث تم التركيز على التنسيق بين القوات الجوية والبرية.

3. **القرن الحادي والعشرين:** مع ظهور التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار، أصبحت العقائد أكثر تعقيدًا، وتعتمد الجيوش الآن على مزيج من القدرات التقليدية وغير التقليدية، مع التركيز على الحروب السيبرانية والعمليات النفسية.

تأثير التغيرات الجيوسياسية على العقائد:

تتأثر العقيدة العسكرية بالتغيرات الجيوسياسية في العالم بشكل كبير، حيث تلعب هذه التغيرات دورًا محوريًا في كيفية تصور الدول لتهديداتها واستراتيجياتها، ومن أبرز التأثيرات (خماس، 2018، ص 41):

1. **الصراعات الإقليمية:** فمثلاً النزاعات المستمرة في الشرق الأوسط وأفريقيا قد أدت إلى إعادة تقييم العديد من الدول لعقائدها العسكرية، حيث أدت الحرب السورية إلى تطوير استراتيجيات جديدة لمواجهة التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب.

2. **ظهور قوى عظمى جديدة:** مع صعود دول مثل الصين وروسيا، اضطرت القوى الغربية إلى تحديث عقائدها العسكرية لمواجهة هذه التحديات، وتُعتبر التنافسات الجيوسياسية الجديدة دافعًا رئيسيًا لتطوير استراتيجيات عسكرية متطورة.

3. **تغير ميزان القوى العالمي:** تؤثر العولمة والتغيرات الاقتصادية والسياسية أيضًا على العقائد العسكرية، وتتطلب هذه التغيرات استجابة سريعة وفعالة من الجيوش لتلبية التهديدات المتزايدة.

ويرى الباحث أن العقيدة العسكرية تُعد حجر الزاوية لنجاح القوات المسلحة في أي عملية عسكرية، وتتطلب مواجهة التحديات الحديثة فهماً عميقاً لهذا المفهوم وتحديثه بشكل دوري، فمن خلال دراسة الدروس المستفادة من التاريخ والتكيف مع التغيرات الجيوسياسية، يمكن للقوات المسلحة أن تظل فعالة وجاهزة لمواجهة التهديدات المستقبلية، وإن استمرارية تطوير العقيدة العسكرية ليست مجرد خيار، بل ضرورة لضمان قدرة الجيوش على الاستجابة بفعالية في عالم يتسم بالتغير المستمر والتعقيد.

ثانياً: التكنولوجيا في العقائد العسكرية:

تعتبر التكنولوجيا العسكرية من العوامل الحاسمة التي تحدد قدرة القوات المسلحة على تنفيذ عملياتها بكفاءة وفعالية، كما تتطور التكنولوجيا بشكل مستمر، حيث أصبحت الابتكارات التكنولوجية تلعب دورًا محوريًا في تغيير أساليب القتال واستراتيجيات العقيدة العسكرية (الموصلي، 2020، ص 144).

تعريف التكنولوجيا العسكرية:

تشير التكنولوجيا العسكرية إلى جميع الأدوات، الأنظمة، والعمليات التي تستخدمها القوات المسلحة لتحقيق أهدافها العسكرية، وتشمل هذه التكنولوجيا (أحمد، 2018، ص 18):

1. **الأسلحة:** مثل المدافع، الطائرات، الدبابات، والأسلحة الذكية.
2. **أنظمة الاتصال:** التي تسهل تبادل المعلومات بين الوحدات العسكرية.
3. **التقنيات السيبرانية:** التي تستخدم في حماية الشبكات العسكرية والتجسس.
4. **الاستطلاع والمراقبة:** من خلال الطائرات بدون طيار والتقنيات الفضائية.

أثر الابتكارات التكنولوجية على العقائد العسكرية:

تغيرت العقائد العسكرية بشكل جذري نتيجة الابتكارات التكنولوجية، كما يلي (سلامة، 2021، ص 117):

1. **تغيير أساليب القتال:** أدت التكنولوجيا إلى ظهور تكتيكات جديدة مثل الحرب غير المتناظرة، حيث تعتمد القوات على الأسلحة الذكية والعمليات السيبرانية بدلاً من القتال التقليدي.
2. **تحسين الكفاءة والسرعة:** تساهم الأدوات التكنولوجية في تحسين زمن الاستجابة وتوزيع القوات، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات بسرعة أكبر من البشر، ما يساعد في اتخاذ قرارات سريعة.
3. **التنسيق بين الوحدات:** تتيح أنظمة الاتصال الحديثة تنسيقًا أفضل بين الوحدات العسكرية المختلفة، ما يعزز من فعالية العمليات المشتركة.

التحديات المرتبطة بالتكنولوجيا في العقائد العسكرية:

ورغم الفوائد الكبيرة للتكنولوجيا، تواجه القوات المسلحة تحديات عدة منها (أبو جاموس، 2020، ص 25):

1. **التحديات الاستراتيجية:** فقد يتسبب الاعتماد المفرط على التكنولوجيا في ضعف القدرات التقليدية، حيث يمكن أن تؤدي الهجمات السيبرانية إلى تعطيل الأنظمة العسكرية.
2. **التحديات التشغيلية:** تحتاج القوات إلى التدريب المستمر للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة، ما يتطلب استثمارات كبيرة في التعليم والتدريب.
3. **التحديات الأخلاقية:** حيث تثير استخدامات التكنولوجيا الحديثة، مثل الأسلحة الذاتية والذكاء الاصطناعي، مخاوف تتعلق بالأخلاق والقوانين الدولية، ما يستدعي وضع قواعد تنظيمية واضحة.

ويرى الباحث أن التكنولوجيا العسكرية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد فعالية العمليات العسكرية، وتتطلب مواجهة التحديات الحديثة فهماً عميقاً لكيفية استخدام التكنولوجيا بشكل فعال، مع مراعاة التحديات المرتبطة بها، فمن خلال

الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية وتطوير استراتيجيات جديدة، يمكن للقوات المسلحة تعزيز قدرتها على الاستجابة لمختلف التهديدات، ما يجعل التكيف مع التغيرات التكنولوجية أمرًا ضروريًا لضمان النجاح العسكري في المستقبل.

ثالثاً: المعلومات الاستخباراتية في العمليات القتالية:

تعتبر المعلومات الاستخباراتية عنصرًا حيويًا في العمليات العسكرية الحديثة، وتلعب دورًا محوريًا في التخطيط والتنفيذ العسكري، حيث تساهم في تحسين اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية (العطار، 2019، ص35).

تعريف المعلومات الاستخباراتية:

تشير المعلومات الاستخباراتية إلى البيانات والمعلومات التي يتم جمعها وتحليلها لتوفير رؤى حول التهديدات المحتملة والمواقف العسكرية، وتشمل هذه المعلومات (الداغستاني، 2019، ص 15):

1. **المعلومات الاستراتيجية:** التي تتعلق بالتهديدات المحتملة على المستوى الوطني، مثل تحركات القوات المعادية أو التطورات السياسية.
2. **المعلومات التكتيكية:** التي تتعلق بالعمليات العسكرية المحددة، مثل مواقع العدو وتوزيع القوات.
3. **المعلومات التقنية:** المتعلقة بالتكنولوجيا المستخدمة من قبل العدو، مثل الأسلحة والأنظمة الدفاعية.

أهمية المعلومات الاستخباراتية في العمليات القتالية:

تلعب المعلومات الاستخباراتية دورًا رئيسيًا في نجاح العمليات العسكرية من خلال (الخفاجي، 2025، ص 115).

1. **تحسين اتخاذ القرار:** تتيح المعلومات الاستخباراتية للقادة العسكريين اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على تحليل دقيق للبيانات المتاحة، ما يعزز من فرص النجاح في العمليات.
2. **تحديد الأهداف:** تساعد المعلومات الاستخباراتية في تحديد الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية، ما يسهل التخطيط الفعال للعمليات.
3. **تقييم المخاطر:** تساهم المعلومات في تقييم المخاطر المحتملة، ما يسمح للقادة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل هذه المخاطر.

التحديات التي تواجه المعلومات الاستخباراتية:

رغم الأهمية الكبيرة للمعلومات الاستخباراتية، تواجهها عدة تحديات (الحسين، 2022، ص 469):

1. **التحديات التقنية:** تتطلب تكنولوجيا جمع المعلومات تحديثًا مستمرًا لمواكبة التطورات السريعة في عالم المعلومات، ويمكن أن تؤدي الأعطال أو الهجمات السيبرانية إلى فقدان البيانات الحيوية.
2. **التحديات البشرية:** يعتمد نجاح المعلومات الاستخباراتية على الخبرة البشرية في جمع وتحليل البيانات، ونقص الكفاءات أو التدريب يمكن أن يؤثر سلبًا على جودة المعلومات.

3. **التحديات الأخلاقية والقانونية:** تثير طرق جمع المعلومات، مثل التجسس والمراقبة، قضايا تتعلق بالأخلاق والحقوق الإنسانية، ما يستدعي وضع ضوابط قانونية واضحة.

ويرى الباحث أن المعلومات الاستخباراتية تعد عنصرًا أساسيًا في نجاح العمليات العسكرية، ومن خلال تحسين جمع البيانات وتحليلها، يمكن للقوات المسلحة تعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة، ومع ذلك، يتطلب ذلك التغلب على التحديات التقنية والبشرية والأخلاقية لضمان استخدام المعلومات بطريقة مسؤولة وفعالة، وإن الاستثمار في تطوير أنظمة الاستخبارات وبناء قدرات بشرية قوية يمثل ضرورية لضمان النجاح في المستقبل.

رابعاً: العمليات القتالية في الحروب الحديثة:

تُعتبر العمليات القتالية في الحروب الحديثة معقدة ومتنوعة، حيث تتداخل فيها العديد من العوامل العسكرية والسياسية والتكنولوجية، وتميزت هذه العمليات بتغير استراتيجيات القتال نتيجة للتطورات التكنولوجية والتغيرات الجيوسياسية (مجبل والمعيني، 2023، ص 370).

تعريف العمليات القتالية:

تشير العمليات القتالية إلى مجموعة الأنشطة العسكرية التي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية في سياق نزاع مسلح، وتشمل هذه العمليات (مراد وعبد الحميد، 2024، ص 580):

1. **العمليات التقليدية:** التي تعتمد على المواجهات المباشرة بين القوات المسلحة، مثل الهجمات البرية والجوية.
2. **العمليات غير التقليدية:** التي تشمل أساليب مثل الحرب غير المتناظرة، حيث تستخدم القوات أساليب غير تقليدية لمواجهة أعداء أقوياء.
3. **العمليات السيبرانية:** التي تتضمن الهجمات على الأنظمة الإلكترونية للبنية التحتية العسكرية والمدنية.

استراتيجيات القتال المعاصرة:

تتسم استراتيجيات القتال المعاصرة بالتنوع والابتكار من خلال ما يلي (قراري، 2022، ص 735):

1. التركيز على السرعة والقدرة على التكيف :تُعتبر السرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات من العوامل الحاسمة، وتعتمد الجيوش الحديثة على تحليل البيانات بسرعة لتكييف استراتيجياتها وفقًا للظروف المتغيرة.
2. استخدام التكنولوجيا المتقدمة: مثل الطائرات بدون طيار، الذكاء الاصطناعي، وأنظمة الاستطلاع المتطورة، والتي تعزز من القدرة على جمع المعلومات وتحليلها.
3. التعاون بين القوات المختلفة: تتطلب العمليات الحديثة تنسيقًا عاليًا بين القوات البرية والجوية والبحرية، ما يزيد من فعالية العمليات المشتركة.

التحديات التي تواجه العمليات القتالية:

على الرغم من التقدم التكنولوجي، تواجه العمليات القتالية تحديات عدة (بن يوسف، وبختاوي، 2023، ص 60):

1. **التحديات البيئية:** تؤثر العوامل الطبيعية، مثل الطقس والتضاريس، على تنفيذ العمليات، وقد تؤدي الظروف البيئية السيئة إلى تعقيد العمليات العسكرية.
2. **التحديات النفسية:** يمكن أن تؤثر الضغوط النفسية على الجنود، ما يؤثر على أدائهم وقراراتهم في ساحة المعركة.
3. **التحديات اللوجستية:** تتطلب العمليات القتالية الحديثة دعمًا لوجستيًا متكاملًا، من نقل الإمدادات إلى صيانة المعدات، وأي خلل في هذه العمليات قد يؤثر سلبًا على النجاح العسكري.

ويرى الباحث أن العمليات القتالية في الحروب الحديثة تمثل مجالًا معقدًا يتطلب فهمًا عميقًا للتغيرات الاستراتيجية والتكنولوجية، حيث يمكن للقوات المسلحة تحسين أدائها وزيادة فعاليتها في تنفيذ العمليات وذلك من خلال دراسة الاستراتيجيات المعاصرة والتحديات المرتبطة بها، وإن التكيف مع المتغيرات في ساحة المعركة والاستثمار في التدريب والتكنولوجيا يمثلان ضرورتين لضمان النجاح في المستقبل.

خامساً: التحالفات العسكرية:

تُعتبر التحالفات العسكرية عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية للدول، وتتيح هذه التحالفات للدول التعاون في مواجهة التهديدات المشتركة وتعزيز قدراتها الدفاعية (عليواش، 2023، ص510).

تعريف التحالفات العسكرية:

تعرّف التحالفات العسكرية بأنها اتفاقات تعاون بين دولتين أو أكثر بهدف تعزيز الأمن والدفاع ضد التهديدات المشتركة، وتشمل هذه التحالفات (زغيب وزياني، 2023، ص 176):

1. التحالفات الرسمية: مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يهدف إلى تعزيز الدفاع المشترك بين الدول الأعضاء.
2. التحالفات غير الرسمية: مثل تلك التي قد تتشكل في سياقات معينة لمواجهة تهديدات محددة، مثل التحالفات ضد الإرهاب أوفي أوقات الأزمات.

أسباب تشكيل التحالفات العسكرية:

تتعدد الأسباب التي تدفع الدول لتشكيل تحالفات عسكرية، منها (إسماعيل وآخرون، 2023، ص 230):

1. **الأمن الجماعي:** حيث تسعى الدول إلى تعزيز أمنها من خلال التعاون مع دول أخرى لمواجهة التهديدات الإقليمية أو العالمية.
2. **تبادل المعلومات والاستخبارات:** تتيح التحالفات للدول تبادل المعلومات الاستخباراتية والخبرات، ما يعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة.

3. **تعزيز القدرات العسكرية:** يمكن للتحالفات أن تساهم في تحسين القدرات العسكرية للدول الأعضاء من خلال المشاركة في التدريبات المشتركة وتبادل التكنولوجيا.

أثر التكنولوجيا على ديناميكيات التحالفات:

تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في تعزيز فعالية التحالفات العسكرية من خلال (مجبل والمعيني، 2023، ص 367):

1. **التواصل والتنسيق:** تتيح التقنيات الحديثة، مثل أنظمة الاتصال المتطورة، تحسين التنسيق بين القوات المختلفة في التحالفات، ما يعزز من القدرة على تنفيذ العمليات المشتركة.

2. **التكنولوجيا العسكرية المتقدمة:** تساهم التحالفات في تبادل التكنولوجيا العسكرية، ما يسمح للدول الأعضاء بالاستفادة من الابتكارات الجديدة مثل الطائرات بدون طيار، أنظمة الدفاع الصاروخي، والذكاء الاصطناعي.

3. **التحديات السيبرانية:** تزداد الحاجة إلى التعاون في مجال الأمن السيبراني لحماية الأنظمة العسكرية من الهجمات السيبرانية، ما يتطلب تطوير استراتيجيات مشتركة لحماية المعلومات والبنية التحتية.

ويرى الباحث أن التحالفات العسكرية تمثل أداة فعالة لتعزيز الأمن والدفاع في عالم يتسم بالتعقيد والتغير المستمر، وذلك من خلال فهم أسباب تشكيل هذه التحالفات وأثر التكنولوجيا عليها، حيث يمكن للدول بذلك تعزيز تعاونها وتحسين استجابتها للتحديات الأمنية، وإن الاستثمار في تطوير العلاقات العسكرية والشراكات الاستراتيجية يعد ضرورة لضمان قدرة الدول على مواجهة التهديدات المشتركة بفعالية.

سادساً: الأمن السيبراني في المجال العسكري:

يُعتبر الأمن السيبراني عنصرًا حيويًا في الحفاظ على سلامة العمليات العسكرية وحماية المعلومات الحساسة، ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في المجالات العسكرية، زادت أيضًا التهديدات السيبرانية بشكل كبير (الخفاجي، 2025، ص 12).

تعريف الأمن السيبراني:

الأمن السيبراني هو مجموعة من الممارسات والتقنيات التي تهدف إلى حماية الأنظمة والشبكات والبيانات من الهجمات السيبرانية، وفي السياق العسكري، يشمل ذلك (الموصلي، 2020، ص 29):

1. **حماية البنية التحتية :**تأمين الأنظمة المستخدمة في العمليات العسكرية والمعلومات السرية.

2. **حماية البيانات :**ضمان سلامة المعلومات الحساسة ومنع الوصول غير المصرح به إليها.

أهمية الأمن السيبراني في المجال العسكري:

تتعدد أسباب أهمية الأمن السيبراني في المجال العسكري، منها (سلامة، 2021، ص 18):

1. **حماية المعلومات الحساسة:** تتطلب العمليات العسكرية الحفاظ على سرية المعلومات الاستخباراتية والتكتيكية.

2. **ضمان استمرارية العمليات:** قد تعطل الهجمات السيبرانية الأنظمة العسكرية، ما يؤثر على القدرة على تنفيذ العمليات بكفاءة.

3. **حماية البنية التحتية الحيوية:** يشمل ذلك حماية أنظمة الاتصالات والمراقبة، التي تعتبر ضرورية لأي عملية عسكرية.

التهديدات السيبرانية:

تواجه القوات المسلحة مجموعة من التهديدات السيبرانية، منها (سلامة، 2021، ص 38):

1. **الهجمات من دول معادية:** حيث تستهدف الدول الخصوم من خلال هجمات سيبرانية لإضعاف قدراتها الدفاعية.
2. **الجماعات الإرهابية:** وهي التي قد تسعى لاستخدام الهجمات السيبرانية كوسيلة لزعزعة الاستقرار.
3. **الهجمات الداخلية:** والتي قد تأتي من مواطنين غير راضين أو منظمات داخلية تسعى للإضرار بالنظام.

استراتيجيات الحماية:

ولتعزيز الأمن السيبراني، يمكن اتخاذ عدة استراتيجيات، منها (سلامة، 2021، ص 42):

1. **تطوير بروتوكولات أمان قوية:** بحيث تكون هناك سياسات واضحة لتأمين الأنظمة والمعلومات.
2. **التدريب المستمر:** من خلال تدريب الأفراد على كيفية التعرف على التهديدات السيبرانية والاستجابة لها بفعالية.
3. **استخدام التكنولوجيا المتقدمة:** مثل أنظمة الكشف عن التسلل والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واكتشاف التهديدات المحتملة.

ويرى الباحث أن الأمن السيبراني يمثل جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات العسكرية الحديثة، فمع تزايد التهديدات السيبرانية، يصبح من الضروري تطوير استراتيجيات فعالة لحماية المعلومات والأنظمة العسكرية، وإن الاستثمار في الأمن السيبراني والتدريب المستمر يساهم في تعزيز القدرة على مواجهة التهديدات وتقوية الدفاعات الوطنية، ما يضمن سلامة العمليات العسكرية في العصر الرقمي.

II- النتائج ومناقشتها:

أولاً: نتائج الدراسة:

1. أظهرت الدراسة أن العقائد العسكرية الحديثة تتجه نحو زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة، ما يغير من طبيعة العمليات القتالية ويساهم في تحقيق التفوق الاستراتيجي.

2. التطورات في الذكاء الاصطناعي تعزز من قدرة القوات العسكرية على تحليل المعلومات بسرعة، ما يؤثر على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب أثناء المعارك.

3. استخدام الطائرات بدون طيار أصبح جزءًا أساسيًا من العمليات العسكرية، حيث يتيح تنفيذ المهام القتالية بفعالية عالية مع تقليل المخاطر على الجنود.

4. تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة تعزز من التنسيق بين الوحدات العسكرية، ما يساهم في تحسين فعالية العمليات المشتركة وزيادة القدرة على المناورة.

5. التحولات في العقيدة العسكرية تركز على الحروب غير التقليدية، ما يتطلب استراتيجيات جديدة لمواجهة التهديدات، مثل الحروب السيبرانية والإرهاب.

6. تزايد الاعتماد على البيانات الكبيرة وتحليلها يساعد في تحسين التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ العمليات العسكرية بدقة أكبر.

7. التطورات في الأسلحة الذكية تعزز من دقة الضربات، ما يقلل من الأضرار الجانبية ويزيد من كفاءة العمليات القتالية.

8. تأثير التكنولوجيا يمتد إلى تدريب الأفراد، حيث يتم استخدام المحاكاة والتدريب الافتراضي لتحسين مهارات الجنود وتحضيرهم بشكل أفضل للعمليات الحقيقية.

9. العقائد العسكرية الحديثة تتطلب تكاملًا بين الجوانب التكنولوجية والبشرية، ما يعكس أهمية العمل الجماعي بين الأفراد والأنظمة التكنولوجية.

10. الضغوط النفسية الناتجة عن استخدام التكنولوجيا المتقدمة في العمليات القتالية تتطلب اهتمامًا خاصًا لضمان صحة الجنود النفسية وقدرتهم على الأداء.

11. تساهم التكنولوجيا بشكل كبير في تطوير استراتيجيات الحرب النفسية، ما يؤثر على الروح المعنوية للعدو ويعزز من فعالية العمليات العسكرية.

ثانياً: توصيات الدراسة:

1. يتوجب على القوات المسلحة زيادة استثماراتها في التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار، لتعزيز القدرة القتالية.

2. ينبغي تحديث برامج التدريب العسكرية لتشمل استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل المحاكاة والتدريب الافتراضي، لتحسين جاهزية الأفراد.

3. يجب تعزيز استخدام تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة لتحسين التنسيق بين الوحدات العسكرية المختلفة وزيادة فعالية العمليات المشتركة.

4. ينبغي وضع استراتيجيات جديدة لمواجهة التهديدات غير التقليدية، مثل الحروب السيبرانية، مع التركيز على الاستجابة السريعة.

5. يجب اعتماد تقنيات تحليل البيانات الكبيرة في التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ العمليات العسكرية لتحقيق دقة أكبر في اتخاذ القرارات.

6. يجب توفير الدعم النفسي للجنود للتعامل مع الضغوط الناتجة عن استخدام التكنولوجيا المتقدمة في العمليات القتالية.

7. ينبغي التركيز على أهمية التنسيق بين الأفراد والأنظمة التكنولوجية لتحقيق أداء أفضل في العمليات العسكرية.

8. يجب الاستثمار في تطوير أسلحة ذكية لتعزيز دقة الضربات وتقليل الأضرار الجانبية خلال العمليات القتالية.

9. ينبغي إجراء تقييم دوري للعقائد العسكرية لتواكب التطورات التكنولوجية وتغيرات البيئة الأمنية.

10. يجب تطوير استراتيجيات فعالة في الحرب النفسية لتعزيز الروح المعنوية للقوات وتقويض معنويات العدو.

ثالثاً: الدراسات المقترحة:

1. تأثير الذكاء الاصطناعي على تطوير العقائد العسكرية في الدول النامية.
2. دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين التنسيق العسكري بين الوحدات القتالية.
3. التكامل بين التكنولوجيا والبشر في العمليات العسكرية المختلفة.
4. التحولات في العقائد العسكرية بسبب التكنولوجيا وتأثيرها على العمليات القتالية.
5. استراتيجيات الحرب النفسية في العصر الرقمي ودورها في تحقيق الإنجازات العسكرية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أبو جاموس، أسامة عبد الغني. (2020). *علم النفس العسكري*. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- أحمد، جبران خليل. (2018). *الصناعات الحربية والعسكرية*. دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
- إسماعيل، عصام، لايقة، رامي كاسر، وأبو العبد، أحمد زكي. (2023). تطور العقيدة العسكرية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - *سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، مج45, ع3 ، 229 - 246.
- بن يوسف، الحاج، وبختاوي، قاسمي. (2023). الشواهد التاريخية لأثر الظروف المناخية على العمليات العسكرية بالأندلس "92-422 هـ / 711-1030 م.". *مجلة عصور*، مج22, ع3 ، 58 - 77.
- بوفاتح، عبد القادر، وبيتور، علال. (2022). عقيدة جيش التحرير الوطني من خلال مدونة "واجبات وحقوق المجاهد" الصادر عن "الولاية السادسة التاريخية". *مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، مج8, ع2 ، 738 - 759.

- بولعراس، خميسى. (2022). المنظومة العسكرية في أطروحات مؤرخي الغرب الإسلامي. *مجلة المعيار*، مج26, ع1 ، 673 - 702.
- الحسين، محمود. (2022). أثر العمليات العسكرية في فرض التهجير القسري: دير الزور أنموذجا 2012-2021. قلمون: *المجلة السورية للعلوم الإنسانية*، ع19,20 ، 465 - 498.
- الخفاجي، علي حمزة عسل. (2025). *الجرائم الناشئة عن اختراق الأمن السيبراني وآليات مكافحتها*. دار مصر للنشر والتوزيع.
- خماس، علاء الدين حسين مكي. (2018). *العقيدة العسكرية وجوانبها: مبادئ وممارسات*. الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- الداغستاني، محمد عبد القادر. (2019). *النظرية العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية*: دراسة تحليلية بضمنها تطور النظريات العسكرية عبر تاريخ فن الحرب. الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- الدرويش، ماجد. (2024). العقيدة القتالية في نشاط النبي "صلى الله عليه وسلم" العسكري: قراءة في أسباب الحروب النبوية في الجزيرة العربية وخارجها. *مجلة وحدة الأمة*، س12, ع23 ، 12 - 43.
- زغيب، أمينة، وزياني، صالح. (2023). تقييم العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي: من الاحتواء العسكري إلى الاحتواء السيبراني: التغيير في الأداء والإبقاء على الدور. *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، مج8, ع3 ، 175 - 187.
- سلامة، محمد عبد الحميد. (2021). فلسفة التكنولوجيا. المؤسسة الدولية للكتاب.
- صالح، قرفي. (2021). إدارة العمليات العسكرية في المنطقة التاريخية الأولى: التحضيرات والاندلاع من خلال الوثائق الأرشيفية والشهادات مارس 1954- جانفي 1955. *مجلة دراسات وأبحاث*، مج13, ع1 ، 1060 - 1072.
- عبد الحميد، سعيد، وبن جديد، سلوى. (2023). استراتيجية تحقيق مشروع عقيدة الوطن الأزرق: دراسة في المضمون والأهداف والوسائل. *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، مج7, ع2 ، 923 - 944.
- العطار، سندس. (2019). الخطط العسكرية: البرية والجوية والبحرية. دار ابن النفيس للنشر والتوزيع.
- العلي، علي زياد. (2019). *أبعاد جيواستراتيجية: رؤية تحليلية للتفاعلات الإقليمية والدولية من منظار البعد الإستراتيجي الثالث*. دار دجلة ناشرون وموزعون.
- عليواش، هشام. (2023). الضوابط الدولية لتقييد العمليات العسكرية في الفضاء الخارجي أو المرتبطة به: قراءة في التوصيات المنبثقة عن قراري الأمم المتحدة 76/230 و76/231. *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، مج7, ع2 ، 509 - 518.
- قراري، رميساء. (2022). عولمة العلاقات المدنية-العسكرية: دراسة حالة الرقابة الأممية على القوات المسلحة الدولية. *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، مج6, ع1 ، 721 - 737.
- مجبل، أسامة غالب، والمعيني، أحمد عبد الرزاق هضم. (2023). دور القادة العسكريين في تعزيز التكامل بين سير العمليات العدائية العسكرية والقانون الدولي الإنساني. *مجلة الجامعة العراقية*، ع60, ج2 ، 366 - 383.
- مداني، واضح. (2023). مكانة القيم الإنسانية والمبادئ الإسلامية في العقيدة العسكرية لجيش التحرير الوطني 1954-1962. *مجلة عصور الجديدة*، مج13, ع1 ، 1 - 13.
- مراد، نشاد، وعبد الحميد، دليوح. (2024). العمليات العسكرية للجنرال شال "Challe" بالولاية الثالثة "1959 م. - 1960 م.": جيمال "Jumelles" نموذجا. *مجلة الدراسات التاريخية*، مج24, ع1 ، 557 - 590.
- الموصلي، سامي. (2020). *السلاح السايكتروني للسيطرة على العقل والتحكم به عبر الأقمار الصناعية*. دار دجلة ناشرون وموزعون.

Romanization of Arabic Bibliography

- Abu Jamous, Osama Abdel-Ghani. (2020). *Military Psychology*. Dar Al-Manahj for Publishing and Distribution.
- Ahmed, Gibran Khalil. (2018). *Military and Military Industries*. Dar Al-Janadriya for Publishing and Distribution.
- Ismail, Issam, Laika, Rami Kasser, and Abu Al-Abd, Ahmed Zaki. (2023). The Evolution of Russian Military Doctrine in the Post-Cold War Era. *Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies - Economic and Legal Sciences Series*, Vol. 45, No. 3, pp. 229-246.
- Ben Youssef, Al-Hajj, and Bakhtawi, Qasimi. (2023). Historical Evidence of the Impact of Climatic Conditions on Military Operations in Andalusia (92-422 AH / 711-1030 AD*). Asour Magazine*, Vol. 22, No. 3, pp. 58-77.
- Boufateh, Abdel-Qader, and Bitour, Alal. (2022). The Doctrine of the National Liberation Army through the Code of "Duties and Rights of the Mujahid" issued by the "Sixth Historical Province." *Al-Saoura Journal of Humanities and Social Studies*, Vol. 8, No. 2, pp. 738-759.
- Boularas, Khamisi. (2022). The Military System in the Theses of Historians of the Islamic West. *Al-Mi'yar Journal*, Vol. 26, No. 1, pp. 673-702.
- Al-Hussein, Mahmoud. (2022). The Impact of Military Operations on Forced Displacement: Deir ez-Zor as a Model, 2012-2021. Qalamoun: *Syrian Journal of Humanities*, No. 19, 20, pp. 465-498.
- Al-Khafaji, Ali Hamza Asal. (2025). *Crimes Arising from Cybersecurity Hacking and Mechanisms to Combat Them*. Dar Misr for Publishing and Distribution.
- Khamas, Alaa El-Din Hussein Makki. (2018). *Military Doctrine and Its Aspects: Principles and Practices*. Academics for Publishing and Distribution.
- Al-Daghestani, Muhammad Abdul Qadir. (2019). *Military Theory, Military Doctrine, and Military Doctrine: An Analytical Study Including the Development of Military Theories Throughout the History of the Art of War.* Academics for Publishing and Distribution.
- Al-Darwish, Majid. (2024). Combat Doctrine in the Military Activity of the Prophet (peace and blessings be upon him): A Reading into the Causes of the Prophet's Wars in the Arabian Peninsula and Beyond. *Unity of the Nation Magazine*, Vol. 12, No. 23, pp. 12-43.
- Zaghib, Amina, and Ziani, Saleh. (2023). Evaluating NATO's Strategic Doctrine: From Military Containment to Cyber Containment: Change in Performance and Maintaining the Role. *Journal of Legal and Political Research,* Vol. 8, No. 3, pp. 175-187.
- Salama, Muhammad Abdul Hamid. (2021). *Philosophy of Technology*. International Book Foundation.
- Saleh, Qarfi. (2021). Managing Military Operations in the First Historical Region: Preparations and Outbreak through Archival Documents and Testimonies, March 1954-January 1955. *Studies and Research Journal*, Vol. 13, No. 1, pp. 1060-1072.
- Abdelhamid, Saeed, and Benjedid, Salwa (2023). Strategy for Realizing the Blue Homeland Doctrine Project: A Study of Content, Objectives, and Means. *Journal of Legal and Political Thought*, Vol. 7, No. 2, pp. 923-944.
- Al-Attar, Sondos (2019). *Military Plans: Land, Air, and Maritime*. Ibn Al-Nafis Publishing and Distribution House.

- Al-Ali, Ali Ziyad (2019). *Geostrategic Dimensions: An Analytical Perspective on Regional and International Interactions from the Perspective of the Third Strategic Dimension*. Dijlah Publishers and Distributors House.
- Aliwash, Hisham (2023). International Controls to Restrict Military Operations in or Related to Outer Space: A Reading of the Recommendations Emanating from UN Resolutions 230/76 and 231/76. *Journal of Legal and Political Thought*, Vol. 7, No. 2, pp. 509-518.
- Qarari, Ramisa. (2022). The Globalization of Civil-Military Relations: A Case Study of UN Oversight of International Armed Forces. *Al-Naqid Journal of Political Studies*, Vol. 6, No. 1, pp. 721-737.
- Mujbil, Osama Ghaleb, and Al-Mu'ini, Ahmed Abdul-Razzaq Haddam. (2023). The Role of Military Commanders in Promoting Integration between the Conduct of Military Hostilities and International Humanitarian Law. *Iraqi University Journal*, Vol. 60, Part 2, pp. 366-383.
- Madani, Wadh. (2023). The Position of Human Values and Islamic Principles in the Military Doctrine of the National Liberation Army 1954-1962. *New Ages Magazine,* Vol. 13, No. 1, pp. 1-13.
- Murad, Nashad, and Abdul Hamid, Dliouh. (2024). General Challe's Military Operations in the Third State (1959-1960): Jumelles as a Model. *Journal of Historical Studies*, Vol. 24, No. 1, pp. 557-590.
- Al-Mawsili, Sami. (2020*). Psychic Weapons for Mind Control and Manipulation via Satellites*. Dijlah Publishers and Distributors.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Issue of Land Tenure and Agricultural Development in the Inaouen Basin: Commune of Bouhlou in the Province of Taza (Morocco)

NTITAH CHAYMAE [1]; BENSSI HAMID[2]; LAFTET CHRIFA[3]

1&3: Research student, Territory, Aménagement territoire Géo-Environnement et Développement Laboratory, Ibn Tofail University, Faculty of Humanities and Social Sciences, Kenitra, Morocco

2: Research Professor, Ibn Tofail University, Faculty of Humanities and Social Sciences, Kenitra, Morocco

Email 1 : chaymae.ntitah1@uit.ac.ma

Email 2 : hamid.benssi@uit.ac.ma

Email 3: charifa.leftit@uit.ac.ma

1: ORCID identifier 0009-0003-4267-2278

Received	Accepted	Published
15/08/2025	1/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.64-77

NTITAH CHAYMAE; BENSSI HAMID; LAFTET CHRIFA. (2025). The Issue of Land Tenure and Agricultural Development in the Inaouen Basin: Commune of Bouhlou in the Province of Taza. Journal of Strategic and Military Studies,, volume7 (issue28), pp 64- 77.

Abstract

Land tenure is one of the key pillars for achieving agricultural development in Morocco, given its role in enhancing productivity, attracting investment, and strengthening food security. However, Bouhlou Commune in the Inaouen Basin faces complex constraints due to the multiplicity and overlap of land tenure systems, including private property, collective lands, habous (endowments), and state-owned lands. This situation is further aggravated by the excessive fragmentation of holdings, weak land registration, and legal ambiguities, which hinder the efficient use of land resources. Additional challenges include fragile infrastructure, recurring droughts and climate variability, as well as real estate speculation and the conversion of significant agricultural areas to non-agricultural uses.

These constraints have contributed to rising land prices and deepening social and spatial inequalities, making them a barrier to any sustainable development or investment initiative. The study highlights that overcoming these challenges requires comprehensive legal and institutional reforms, along with the integrated mobilization of land resources that considers local specificities, aiming to achieve a balance between the needs of the population and the requirements of developing the agricultural sector.

Keywords: Land tenure; Agricultural development; Rural development; Land tenure constraints

© 2025, NTITAH& BENSSI& LAFTET, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

إشكالية العقار والتنمية الفلاحية بحوض إيناون:

حالة جماعة بوحلو بإقليم تازة (المغرب)

انطيطح شيماء[1]؛ بنسي حميد [2] ؛ لفطيط شريفة[3]

1&3 طالبة باحثة، مختبر التراب والبيئة والتنمية، جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة/ المغرب .

[2] أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة/ المغرب

الايميل1: chaymae.ntitah1@uit.ac.ma

الايميل2 hamid.benssi@uit.ac.ma

الايميل 3 charifa.leftit@uit.ac.ma

حساب 1: 0009-0003-4267-2278

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/08/15	2025/09/01	2025/09/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.64-77

للاقتباس: انطيطح شيماء؛ بنسي حميد؛ لفطيط شريفة (2025). إشكالية العقار والتنمية الفلاحية بحوض إيناون: حالة جماعة بوحلو بإقليم تازة (المغرب)، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (العدد28)، ص ص: 64 – 77.

ملخص

يشكل العقار أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الفلاحية بالمغرب نظرًا لدوره في تحسين الإنتاجية وجذب الاستثمارات وتعزيز الأمن الغذائي. غير أنّ جماعة بوحلو بحوض إيناون تعاني من عراقيل معقدة تعود إلى تعدد الأنظمة العقارية وتشعبها بين الملكيات الخاصة وأراضي الجموع والأحباس وأملاك الدولة، إضافة إلى التفتت الكبير للحيازات وضعف التحفيظ، ما يعمق صعوبة استغلال الأراضي بطريقة فعّالة. كما ساهمت هشاشة البنية التحتية، وضبابية الإطار القانوني، والتقلبات المناخية والجفاف المتكرر في تفاقم الوضع، إلى جانب المضاربات العقارية وتحويل أجزاء واسعة من الأراضي الفلاحية إلى استعمالات غير زراعية.

تكشف الدراسة أن هذه الإكراهات أسهمت في ارتفاع أسعار العقار وتزايد التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وأصبحت عائقًا أمام أي مبادرة استثمارية أو مشروع للتنمية المستدامة. ويبرز الحل في اعتماد إصلاحات قانونية ومؤسساتية شاملة، وتعبئة الرصيد العقاري بشكل مندمج يراعي الخصوصيات المحلية، بهدف تحقيق توازن بين حاجيات الساكنة ومتطلبات تنمية القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: الملكية العقارية ; التنمية الفلاحية ;التنمية القروية ; الاكراهات العقارية

©2025، انطيطح & بنسي& لفطيط، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

أظهر تشخيص الوضعية الفلاحية بالمغرب قبل اعتماد مخطط المغرب الأخضر أن العقار يشكل أحد أبرز المعيقات البنيوية أمام تحقيق أهداف التنمية الفلاحية، لاسيما فيما يتعلق بتحسين الإنتاجية وجذب الاستثمارات الخاصة. ويعود ذلك أساساً إلى تعدد الأنظمة العقارية، رغم هيمنة الملكيات الخاصة، مقابل نسب محدودة لأراضي الجموع والأحباس، إضافة إلى تشتت الحيازات الصغرى (الملكيات المجهرية) وصعوبة استغلالها بشكل عقلاني وفعّال. هذا الوضع يفرز مجموعة من التحديات التي تؤثر سلباً على مردودية الأراضي وأساليب استغلالها الفلاحي والتجاري، وتحد من فرص تكثيف الإنتاج على المدى المتوسط والبعيد. ومع ذلك، يبقى الرصيد العقاري خزانا استراتيجيا يمكن تعبئته وتوظيفه في إحداث تجهيزات عمومية ومشاريع استثمارية كبرى، بما يساهم في تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

1.1- الإشكالية

يعتبر العقار عنصراً محورياً في تحقيق التنمية الفلاحية، إذ يساهم في جذب الاستثمارات وتحسين الإنتاجية. غير أن جماعة بوحلو تعاني من عدة إكراهات مرتبطة بالهياكل العقارية والأنظمة القانونية وضعف التدبير، وهو ما يحد من نجاعة المشاريع الفلاحية مما يثير التساؤل: الى اي حد يشكّل تنوّع الأنظمة العقارية وتفتّت الحيازات وضعف الإطار القانوني والمؤسساتي بجماعة بوحلو عائقًا أمام التنمية الفلاحية؟ وكيف يمكن توظيف الرصيد العقاري بشكل متكامل ومستدام لمعالجة هذه الاختلالات وتحقيق تنمية قروية متوازنة؟

2.1- الفرضية

إن تفتت الحيازات الفلاحية وضعف نظام التحفيظ العقاري بجماعة بوحلو يساهمان مباشرة في انخفاض الإنتاجية الزراعية وتراجع جاذبية الاستثمار الفلاحي

3.1. المنهجية

في هذا المقال اعتمدنا على المنهج التحليلي كوسيلة لاستنباط المعطيات من العام الى الخاص ووصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات عن مشكلة وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة اما المنهج الاستقرائي سنعمل من خلاله على دراسة الوقائع القابلة للملاحظة عبر الانطلاق من جزيئيات الظاهرة للوصول الى مضمونها؛ كما اعتمدنا على البحث الببليوغرافي من خلال الوقوف على مجموعة من الدراسات والأطروحات والمقالات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة من أجل المقارنة على الأقل والاستفادة من نتائجها ومناهجها في مقاربة هذا الموضوع ، فضلا عن نتائج البحث الميداني، سواء من خلال المقابلات مع جمعيات فعالة بالمجال، أو ملء الاستمارات مع الأسر، لمعرفة اهم التغيرات التي طرأت على المجال.

4.1 توطين المجال المدروس

سُمّيت الجماعة الترابية بوحلو بهذا الاسم لِما تشتهر به من مياه صافية وعذبة. وينتمي سكان الجماعة إلى قبيلة غياثة الغربية، حيث يتوزعون على ثلاث فخذات: فخذة بني مطير، فخذة أمكاصة، وفخذة أولاد عياش. ويتحدث سكان بوحلو بالدارجة المغربية، وتخضع الجماعة إدارياً لإقليم تازة ضمن دائرة واد أمليل بجهة فاس-مكناس. وقد أُحدِثت الجماعة في إطار التقسيم الجماعي، حيث تم تقسيم الجماعة القروية لواد أمليل إلى ثلاث جماعات ترابية هي: الجماعة الترابية بوحلو، الجماعة الترابية بوشفاعة، والجماعة الترابية غياثة الغربية، إضافة إلى الجماعة الحضرية لواد أمليل.

خريطة رقم :1 توطين مجال الدراسة

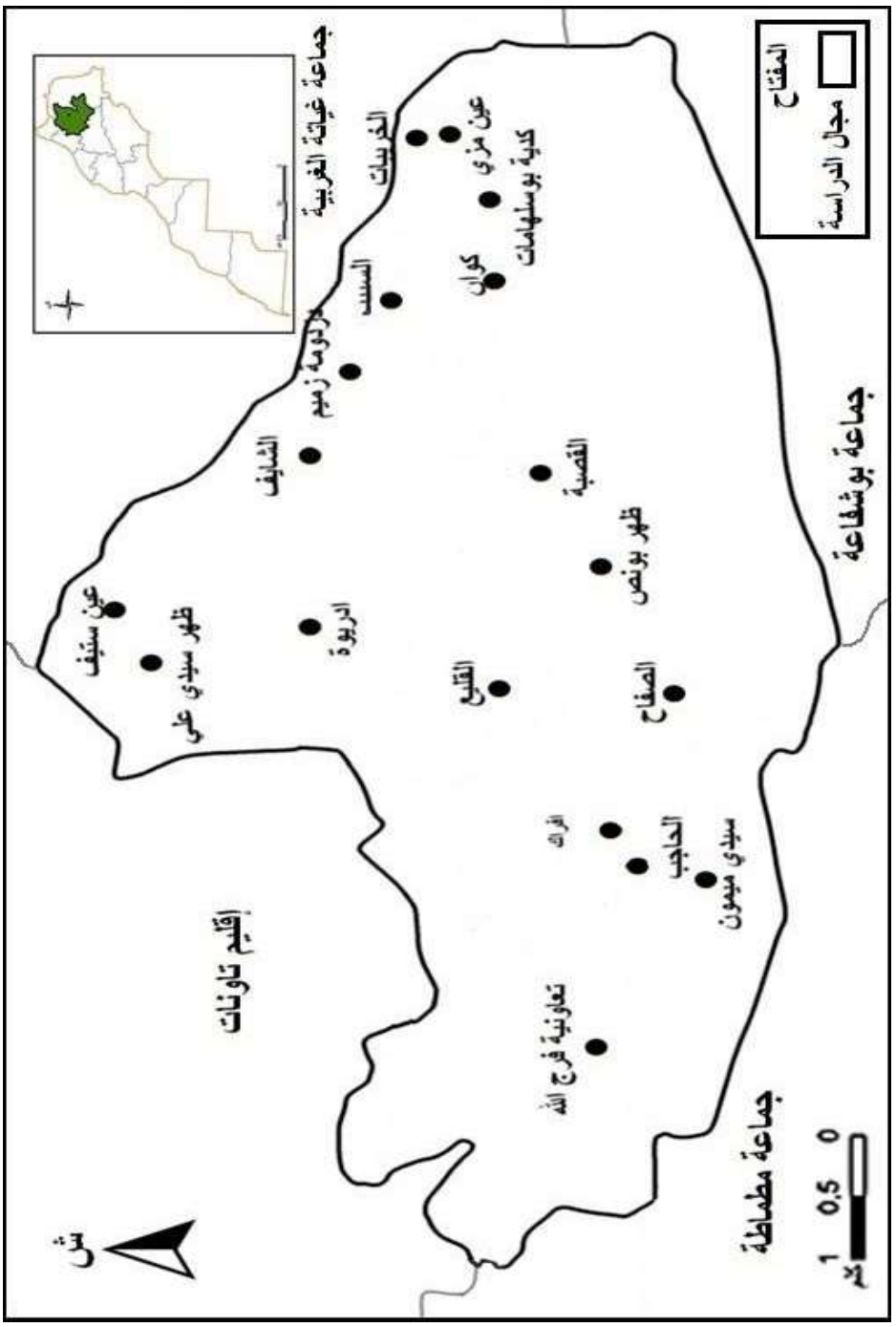

المصدر: عمل شخصي2022

أما من الناحية الطبوغرافية، فتتميز جماعة بوحلو بتضاريس شبه جبلية يغلب عليها الطابع التلالي مع بعض المنخفضات، مما يجعلها ملائمة للأنشطة الفلاحية وتربية المواشي. ويخضع مناخها لنظام متوسطي يتميز بفصل شتاء بارد وماطر وفصل صيف حارة وجافة نسبياً، مع تباين في درجات الحرارة بفعل ارتفاع التضاريس.

أما هيدرولوجياً، فتزخر الجماعة بعدة منابع مائية عذبة وروافد صغيرة تغذي الفرشات المائية المحلية، وتشكل المياه الجارية والعيون أحد أبرز مقوماتها الطبيعية. أما على المستوى الترابي، فتبلغ مساحة الجماعة رقعة معتبرة تتوزع بين الأراضي الزراعية والبور والغابات، مما يمنحها تنوعاً بيئياً واقتصادياً مهماً.

2- النظام العقاري بجماعة بوحلو

خلصت مرحلة تشخيص الوضعية الراهنة للفلاحة التي سبقت اعتماد مخطط المغرب الأخضر إلى أن وضعية العقار تعتبر من بين أهم معيقات تحقيق أهداف التنمية الفلاحية المتمثلة أساسا في تحسين الإنتاجية الزراعية والرفع من استثمارات القطاع الخاص وترتبط هذه المعيقات أساسا بمشاكل بنيوية تتمثل في طبيعة الهياكل العقارية الفلاحية. ولا تخرج جماعة بوحلو عن هذا الوضع.

1.2 خصائص النظام العقاري بالجماعة

إن الفضاء العقاري في المغرب مهيكل منذ بداية القرن الماضي من خلال عدة أنظمة عقارية متميزة، يخضع كل منها إلى إطار خاص بها، غالبا ما يمنع تفويتها، ويخضع التصرف فيها إلى قوالب وأنماط تقليدية، ويخضع استغلالها إلى شروط غالبا ما تكون جد معقدة وغير مجدية (باستثناء نظام الملك). والأنظمة السائدة التي عرفها المغرب في المجال العقاري حتى الآن مازالت كما هي.

جدول رقم1 : الوضعية القانونية للأراضي بالجماعة الترابية بوحلو

نوع الملكية	المساحة (بالهكتار)	النسبة (%)
ملك خاص	4144	96,51
ملك الدولة الخاص	09	0,21
أراضي الجموع	139	3,24
اراضي الجيش	00	0,00
الاحباس	02	0,05
المجموع	4294	100,00

المصدر: برنامج عمل الجماعة 2017-2020

أ. الملك الخاص

وهو الذي يعني الملكية الخاصة للفرد بشكل مستقل أو لمجموعة من الأفراد عن طريق الشياع ثابتة وخالصة، وتمكن من حق ممارسة جميع أنواع التصرفات من تفويتات وغيرها. وهذا النظام هو الغالب في النسيج العقاري الفلاحي والحضري في المغرب، ويمثل نسبة 76 % من المساحات الفلاحية النافعة (SAU).

وهذا الملك، إما أن يكون محفضا أو غير محفظ، ويخضع في تدبير الحقوق المرتبطة به إلى قانون مزدوج، إما قانون خاص بالأملاك المحفظة وإما أحكام الشريعة الاسلامية والتقاليد والأعراف بالنسبة للأملاك الغير المحفظة. ويواجه نظام الملك إشكالية كبيرة تتعلق بالتقطيع والقسمة وحالات الشياع. وهي كلها إكراهات تحجم وتقلص من القدرة على تعبئة هذه الأملاك في دائرة متطلبات التنمية. ويتميز النظام العقاري للجماعة بهيمنة أراضي الملك الخاص بنسبة 96,51%.

ب . أراضي الجموع

هي أملاك يرجع نسبها إلى قبائل أو أعراق إثنية تكونت عبر الزمن، وتحكمها التقاليد وأعراف تلك القبائل، إلى أن تم التعريف بها ووضع نظام لحمايتها من طرف السلطات الفرنسية إبان الحماية بمقتضى ظهير 17 أبريل 1919 الذي نظم الوصاية الإدارية لأراضي الجموع، وظهير 17 دجنبر 1920 المتعلق بالتشريع المطبق على بعض أراضي الجموع، وظهير 18 فبراير 1924 المتعلق بتحديد أراضي الجموع وغيرها من الظهائر والقرارات والمراسيم المتعلقة بهذه الأراضي.

وهي أراضي غير قابلة للتفويت بأي وجه من الوجوه، ولا لإنشاء أي حق عيني كيفما كان نوعه، ولا تخضع لقواعد التقادم. وتقدر المساحة الفلاحية النافعة لهذه الأراضي بحوالي 18%، وهي في وضعها الراهن لا توفر شروط الأمن في المعاملات واستقرارها، وهما عاملان أساسيان للتنمية الفلاحية، وأنها لا تقبل القسمة العينية، وينحصر استغلالها والتصرف في منافعها لأصحاب الحقوق، فأصبحت بفعل تزايد هؤلاء غير كافية لاستغلال واستغراق حصصهم. وهو ما أدى إلى المطالبة بإعادة النظر في نظامها وإخضاعها إلى تشريع يطور في واقعها، وحتى بإلغائها. وتمثل هذه الأراضي نسبة 3,24% من الأراضي الصالحة بالجماعة.

ورغم تدخل الدولة في بعض منها بعمليات تستهدف تعبئتها، فإن ذلك محصور في مجال التدابير ذات الطابع الإداري تهكيله وزارة الداخلية (عملية منطقة الغرب نموذجا).

والأمر في نظرنا، يتعلق بإيجاد حل تشريعي جريء، يراعي الحقائق المعاشة على الأرض، مع حصر أو منع كل أشكال التقسيم والتفتيت والتجزئة، مراعيا في ذلك ضرورة وضع سياسات فلاحية واضحة وقادرة على إعادة القطاع الفلاحي في شموليته على سكة التنمية الفلاحية، كيفما كان نوع النظام العقاري.

ج. ملك الدولة

هي العقارات التي تشمل الملك العام للدولة والملك الخاص إضافة إلى الملك الغابوي بجميع مكوناته وأنواعه. وتمثل في مجموعها نسبة 3,5% من الأراضي الفلاحية النافعة.

هذه الأملاك تخضع لتصرف الدولة والإدارة بشكل مطلق، وغالبا ما يكون ذلك خارج سياق التوجهات التنموية الحقيقية بسبب غياب قوانين تشريعية ملزمة تتحكم في توجيه التنمية وجعل تصرفات الدولة في أملاكها مندمجة بما فيها الغابوية، وخلق روابط مؤثرة وملزمة بين المتدخلين (الدولة والجماعات الترابية وهيئات مختلفة للاستثمار). ويشكل هذا الصنف من الأراضي 0,21% من مجموع الأراضي الصالحة بالجماعة المدروسة.

د. أراضي الحبوس

هي الأملاك الموقوفة من طرف منشئيها. وهي ذات طابع ديني تخصص منافعها واستغلالها إلى فئات من المستفيدين المحبس عليهم. وتتكون من عدة أنواع (عامة، عائلية، زوايا) وغالبا ما يتم استغلالها عن طريق الكراء. ولا تتعدى نسبتها بالجماعة 0,05%.

هذه الأراضي تخضع أيضا في الوقت الراهن في غالبيتها لرقابة وزارة الأوقاف، خارج كل رؤية مندمجة في استراتيجية تنموية، لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد المحلي، ويطغى عليها طابع اقتصاد الريع، وغالبا ما تكون مردوديتها محدودة، إن لم تجد نفسها في مجال المضاربات والمبادلات بشكل معزول.

2.2 البنية العقارية للأراضي الفلاحية بالجماعة

تتميز البنية العقارية بالجماعة بهيمنة الاستغلاليات الصغيرة، حيث تصل نسبة الاستغلاليات التي تقل مساحتها عن واحد هكتار إلى 85.7 بالمائة من مجموع الحيازات بأراضي الملك الجماعي في دوار دريوة، و لا تتعدى نسبة الاستغلاليات التي تتعدى مساحتها الهكتار الواحد 14.29%، مقابل14.29% من الفلاحين من غير مالكين. وتتطابق هذه الأرقام بالنسبة لصنف أراضي الملك الخاص غير المحفظ في نفس الدوار.

بالمقابل ترتفع نسبة الفلاحين غير المالكين إلى 20.83% من في دوار دومة ازمير، فيما تصل نسبة الحيازات الأقل من هكتار واحد إلى 58.34% بالنسبة لصنف الأراضي الجماعية، وحوالي 62.50% بالنسبة للملك الخاص غير المحفظ.

جدول رقم 2 : طبيعة الأراضي ومتوسط مساحة المشارات بدواري ادريوة ودومة ازمير بالمجال المدروس

الوضعية القانونية للأرض بالدواوير المدروسة		البنية العقارية	بدون أرض		أقل من نصف هكتار		من 0.5 إلى 1 هكتار		1 هكتار فما فوق		مجموع الفلاحين المستجوبين	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوضعية القانونية للأرض بالدواوير المدروسة	دوار الدريوة	الأراضي الجماعية	2	14,29%	6	42,86%	4	28,57%	2	14,29%	14	100
		أراضي الدولة			-	-	-	-	-	-	-	-
		أراضي الملك الخاص المحفظ			-	-	-	-	-	-	-	-
		أراضي الملك الخاص غير المحفظ			7	50%	3	21,43%	2	14,29%	14	100
		نظام آخر			-	-	-	-	-	-	-	-
	دوار دومة ازمير	الأراضي الجماعية	5	20,83%	7	29,17%	7	29,17%	5	20,83 %	24	100
		أراضي الدولة			-	-	-	-	-	-	-	-
		أراضي الملك الخاص المحفظ			-	-	-	-	-	-	-	-
		أراضي الملك الخاص غير المحفظ			9	37,50%	6	25%	4	16,67 %	24	100
		نظام آخر			-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: البحث الميداني 2022

وتشكل هذا الوضع العقاري عائقا مهما لسبل تكثيف الإنتاج الزراعي والاستثمارات المتوسطة وبعيدة المدى. فضيق مساحة المستغلات الزراعية لا تسمح بتوفير عائد فلاحي مهم يمكن من حدوث تراكم مالي لدى الفلاحين، يمكنهم من تحديث الإنتاج الفلاحي، كما أن ضيق المساحة يقف عائقا أمام الاستثمار في القطاع الفلاحي في حالة توفر رأس المال.

3 الإكراهات العقارية بالمجال المدروس

1.3 بالنسبة لأراضي الملك الجماعي

يعيش هذا الصنف من الأراضي جملة من الإكراهات، حيث اشتدت عملية الترامي على مجموعة من الأراضي خلال السنوات الأخيرة، بفعل التزايد السكاني وحاجة السكان إلى تأمين مساكن لهم ولأبنائهم؛ هذا علاوة على رغبة رؤوس الأموال بالمنطقة وخارجها في إقامة مشاريع فلاحية وغير فلاحية مستغلين ضبابة المرجعية القانونية وبيروقراطية الإدارة، مقابل جهل السكان بحقوقهم وتواطؤ بعض افراد الجماعة السلالية من المنتفعين؛ مما سهل مأمورية الفئة المغتصبة التي تستغل واقع الحال المعقد على مستوى معالجة مختلف المشاكل المتداخلة والمركبة المرتبطة بملف هذه الأراضي بالجماعة. وفي هذا الصدد لابد من الإشارة الى الجوانب التالية :

- ضبابية القوانين المعمول بها لضبط أراضي الجموع واعتماد العرف كأساس مرجعي في معالجة هذه الملفات.
- تفتت الحيازة العقارية الفلاحية الناجم عن الإرث وتعدد المعاملات العقارية.
- ابتعاد شباب المنطقة ونخبته عن هذا الملف، واحتكار أسلوب إدارته من طرف أشخاص غير مؤهلين قانونيا وأخلاقيا

صورة رقم 1: بناء منازل فوق أراضي جماعية في تجاوز للقانون بالجماعة المدروسة

المصدر: تصوير الباحثين

من جهة أخرى، فإن جزءا كبيرا من هذا الصنف من الأراضي تحول بين عشية وضحاها من مجال فلاحي إلى مجال عمراني، وقد رافق هذا التحول صعود صاروخي في أثمنة العقار بالمنطقة، نظرا لاستثمار رؤوس الأموال في مشاريع مختلفة مستغلة الفراغ القانوني للأراضي الجماعية وتواطؤ مدبري الشأن المحلي في هذا المجال، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية لأصحاب الأراضي الذين يضطرون لبيع نصيبهم من الأرض بحثا عن مورد رزق.

1.3 بالنسبة لأراضي الملك الخاص غير المحفظ

إن شيوع العقار الخاص غير المحفظ، مقابل غياب العقار المحفظ يقف عائقا أمام الفلاحين الراغبين في الحصول على قروض بنكية للاستثمار، حيث تمتنع المؤسسات البنكية بما فيها مؤسسة القرض الفلاحي عن منح قروض للفلاحين في غياب ضمانة ملكية الأرض موضوع القرض أو حيازة أصول أخرى.

وهكذا فإن الاستثمارات الفلاحية الموجهة لتحديث وعصرنة القطاع والنهوض به تبقى محدودة، ومن ثم استمرار الأساليب التقليدية في الاستغلال، وبالتالي انخفاض العائدات الفلاحية واستمرار مظاهر الهشاشة والفقر بالنسبة لفئات عريضة من السكان.

4. انعكاسات الوضع العقاري على النشاط الفلاحي بجماعة بوحلو

1.4 تشتت الحيازات الفلاحية، وتفاوت توزيعها

تشتهر الأراضي الجماعية بمساطر إدارية وعرفية فيما يخص تقسيمها وتوزيعها. وإذا كان هذا التقسيم يبدو ظاهريًا متساويًا، فإن الواقع أبان عن تفاوتات صارخة في نصيب كل فرد بين القبائل. وإجمالا تعرف هذه الأراضي بالدواوير المدروسة هيمنة الحيازات الصغرى، مع تشتت كبير لأنصبة ذوي الحقوق المكونة لها، وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة على طرق استغلال الأرض وخدمتها، وبالتالي على المردودية الفلاحية.

جدول رقم 3: المساحة الإجمالية وعدد المشارات الفلاحية بالدواوير المدروسة

			الدواوير المدروسة					
			دوار ادريوة			دوار دومة ازمير		
الحيازة الفلاحية			المساحة الإجمالية	المساحة البورية	المساحة المسقية	المساحة الإجمالية	المساحة البورية	المساحة المسقية
المساحة	بدون أرض	العدد	2	-	-	5	-	-
		%	14.2%	-	-	20.9%	-	-
	من 1 إلى 3 هكتار	العدد	8	10	9	11	16	21
		%	57.3%	71.4%	64.3%	45.8%	66.6%	87.5%
	من 3 الى 5 هكتار	العدد	3	3	4	5	7	3
		%	21.4%	21.4%	28.5%	20.9%	29.1%	12.5%
	من 5 الى 10 هكتار	العدد	1	1	1	2	1	-
		%	7.1%	7.2%	7.2%	8.3%	4.1%	-
	أكثر من 10 هكتار	العدد	-	-	-	1	-	-
		%	-	-	-	4.1%	-	-
	المجموع		14	14	14	24	24	24
عدد المشارات	لاشئ	العدد	2	-	-	5	-	-
		%	14.3%	-	-	20.9%	-	-
	مشارة واحدة	العدد	1	9	5	6	5	5
		%	7.1%	64.2%	35.7%	25%	20.9%	20.9%
	مشارتان	العدد	1	2	4	2	3	7
		%	7.1%	14.3%	28.6%	8.3%	12.5%	29.1%
	أكثر من مشارتين	العدد	10	3	5	11	16	12
		%	71.5%	21.5%	35.7%	45.8%	66.6%	50%
	المجموع		14	14	14	24	24	24

المصدر: البحث الميداني 2022

يتضح من خلال الجدول أن المساحة الإجمالية للحيازة الفلاحية الغالبة تتراوح بين 1 و3 هكتارات بنسبة 45.8٪، بينما 20.9٪ لديهم من 3 إلى 5 هكتارات، و8.3٪ لديهم من 5 إلى 10 هكتارات، و4.1٪ فقط لديهم أكثر من 10 هكتارات، فيما 20.9٪ بدون أرض بالنسبة للمساحة البورية، نجد أن 66.6٪ لديهم من 1 إلى 3 هكتارات، و29.1٪ لديهم من 3 إلى 5 هكتارات، فيما 4.1٪ لديهم من 5 إلى 10 هكتارات. فالمساحة المسقية بدوار دومة ازمير تتوزع بين فئتين: الغالبية لديهم من 1 إلى 3 هكتارات بنسبة 87.5٪، فيما 12.5٪ لديهم من 3 إلى 5هكتارات فجل أرباب الأسر بدوار دومة ازمير لهم أكثر من مشارتين بنسبة 45.8% بينما 25% لهم مشارة واحدة، فيما 8.3% لهم مشارتين، مقابل 20.9% من الساكنة المستجوبة ليس لهم أي مشارة. وهذا يدل على أن أغلب المساحات المستغلة هي متفرقة، الشيء الذي يطرح صعوبة عملية نقل االمدخلات الفلاحية والمنتوجات، ويعرقل الاستثمار بها. ومن ثم تبقى أهمية هذه العقارات جد محدودة، ما يؤثر سلبا على حياة الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية.

2.4 ضعف استخدام عوامل الإنتاج الحديثة

تشترك مجموعة من العوامل البشرية، التقنية، المالية والاقتصادية في دورة الإنتاج الفلاحي. فمن خلالها نميز بين التقليدي والعصري، فالحيازة الفلاحية كوحدة اقتصادية واجتماعية يحقق من خلالها الفلاح متطلباته المعيشية أولا، تم تحقيق الربح عبر تسويق منتوجاته من خلال فائض الإنتاج الذي يحققه. غير أن ضعف استخدام المدخلات الفلاحية يحد من قيمة وعائدات العمل الفلاحي.

أ. محدودية استخدام الأسمدة والمخصبات

تعتبر الأسمدة أو المخصبات من المدخلات الأساسية في النظام الزراعي، فبحكم الاستغلال الطويل للتربة نتيجة التكثيف الزراعي، يضطر الفلاح إلى استعمال المخصبات للرفع من المردودية وتعويض التربة لبعض مكوناتها العضوية. وتختلف كمية المخصبات المستعملة حسب المنتوج وحسب طبيعة التربة، كما تختلف حسب الإمكانيات المادية للفلاحين. وتباع هذه الأسمدة لدى الخواص بنسبة 100%، حيث تتواجد بجماعة بوحلو عدد محدود من الدكاكين المخصصة لهذا الغرض.

مبيان رقم 1: نسبة الفلاحين مستعملي الأسمدة بالدواوير المدروسة

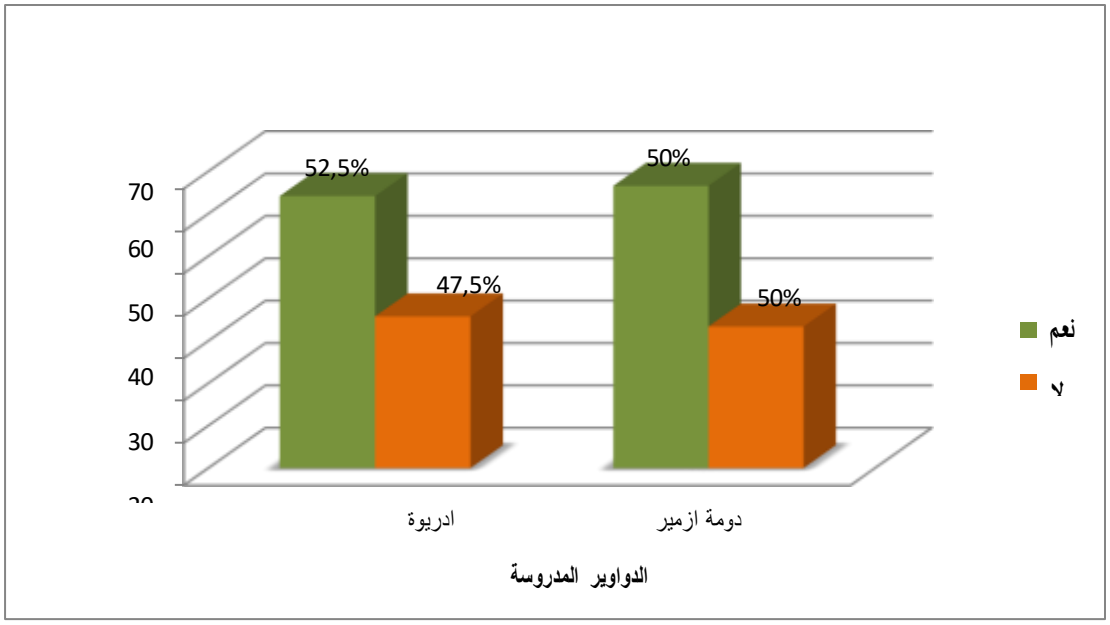

المصدر: البحث الميداني 2022

يتبين من خلال العمل الميداني بالدواوير المدروسة أن هناك نسبة مهمة من الفلاحين ممن لا يستعملون الأسمدة، وذلك مرده إلى عدم القدرة على شرائها وعدم تجهيز الأراضي الشي الذي يحول دون تطوير إمكانياتهم الفلاحة حسب رأي الساكنة. ففي دوار ادريوة مثلا تصل نسبة الفلاحين غير المستخدمين للأسمدة إطلاقا إلى 35.8%، مقابل 64.2% من أرباب الأسر يستعملون الأسمدة. أما بدوار دومة ازمير فنجد 66.6% من أرباب الأسر تستعمل الأسمدة فيما 33.4% منهم لا يستعملون أي صنف من الأسمدة، الشيء الذي يؤثر سلبا على مردودهم الفلاحي.

وإذا كانت نسبة من يستخدمون الأسمدة قد تبدو مهمة، فإن تفحص المعطيات المتعلقة بمعدلات استعمالها في الهكتار تبرز مدى ضعف هذا الاستخدام، وهو ما يظهره الجدول رقم 4.

جدول رقم 4 : معدلات استخدام الأسمدة بالدواوير المدروسة بالقنطار في الهكتار سنويا

الدوار	كمية الأسمدة المستعملة في الهكتار								المجموع
	أقل من 1 قنطار		من 1 قنطار إلى 2 قنطار		أكثر من 2 قنطار		غير معني		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
ادريوة	6	42.9%	5	35.7%	2	14.2%	1	7.2	**14**
دومة ازمير	7	29.2%	4	16.6%	8	33.3%	5	20.9%	**24**

المصدر: البحث الميداني 2022

يُظهر الجدول رقم 4 أن نسبة الفلاحين الذين يستخدمون الأسمدة بمعدل يقل عن 1ق/هـ تظل مرتفعة، حيث تصل إلى 42.9% في دوار ادريوة، مقابل 29.2% في دومة ازمير, وترتفع النسبة إلى 78.6% إذا اعتبرنا فئة الفلاحين الذين لا يتعدى معدل استعمال الأسمدة في حيازاتهم 2 ق/هـ في الدوار الأول وتبلغ 45.8% في الدوار الثاني.

وهكذا فإن نسبة من يزيد معدل استعمالهم للأسمدة عن 2 ق/هـ لا تتجاوز 14.2% في دوار ادريوة، وتبقى في حدود 33.3% في دوار دومة ازمير. ما يؤكد حجم الضعف في استعمالها، علما أن المعدل الوطني يبقى في حدود 12 ق / هـ ، والذي يبقى بدوره ضعيفا مقارنة بالمعدلات العالمية.

ب. محدودية اللجوء إلى التجارب المخبرية

تبين لنا خلال العمل الميداني أن الغالبية الساحقة من الفلاحين الذين يستعملون الأسمدة والمخصبات لا يستعملونها بناءً على تجارب مخبرية، ولم يسبق لهم أن قاموا بهذه التحليلات المخبرية لتحديد نوع الأسمدة المناسبة للتربة ولنوعية المنتجات الزراعية، حيث تنخفض نسبة استعمال التجارب المخبرية إلى 8.4% في دوار دومة ازمير، وتكاد تنعدم في دوار ادريوة.

جدول رقم 5 : الاعتماد على التجارب المخبرية بالدواوير المدروسة

الدوار	استعمال التجارب المخبرية						المجموع
	نعم		لا		غير معني		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
ادريوة	-	-	12	85.7%	2	14.3%	14
دومة ازمير	2	8.4%	17	70.8%	5	20.8%	24

المصدر: البحث الميداني 2022

ويرتبط هذا الوضع بعوامل متعددة منها أساسا ضعف الإمكانيات المادية للفلاحين، ومن ثم فهم يعتقدون أن الذهاب إلى مراكز البحث والتجارب سيكلفهم فقط مصاريف مالية وأتعاب هم في غنى عنها حسب الرأي السائد. من جهة أخرى برر آخرون عدم لجوئهم إلى المختبرات العلمية لتحليل التربة بأنهم لا يتوفرون على مساحات كافية للزراعة والاستثمار، لذلك هم يعتمدون في أحسن الحالات على استشارة بائعي هذه المنتوجات فقط.

ج. ضعف استعمال المبيدات

يعد استعمال الأدوية والمبيدات مهما حيث تستعمل للقضاء على الأعشاب والنباتات الضارة، إضافة إلى محاربة الطفيليات والحشرات، غير أن نسبة استعمال هذه المواد لا تشمل إلا نسبة محدودة من الحيازات الفلاحية بالدواوير المدروسة.

جدول رقم 6 : استعمال المبيدات بالدواوير المدروسة

الدوار	استعمال المبيدات						المجموع
	نعم		لا		غير معني		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
ادريوة	5	35.7%	8	57.2%	1	7.1%	14
دومة ازمير	12	50%	9	37.5%	3	12.5%	24

المصدر: البحث الميداني 2022

وهكذا فإن ن 35.7% من أرباب الأسر فقط بدوار ادريوة يستعملون المبيدات، بينما صرح 57.2% بعدم استعمالها إطلاقا. أما بدوار دومة ازمير فنجد ان نصف الساكنة تستعمل المبيدات، غير أن معدلات الاستخدام تبقى محدودة، حيث يستعمل 41.7% منهم أقل من لترين من المبيدات كمعدل شهري.

ومن خلال استجواب ساكنة الدواوير المدروسة، عبروا على آراء مختلفة حول دور المبيدات التي يستعملونها في زراعاتهم، لكنهم مجمعون على أن المبيدات لم تعد كافية لصد الأمراض والطفيليات والحشرات التي تفتك بالمنتوج الفلاحي وتتسبب في إضعاف المردودية، في غياب لدور وزارة الفلاحة في مساعدتهم وإيجاد حلول لهذه الأعشاب التي تحول دور تحسين مردودية وتثقل كاهلهم.

خاتمة:

تتعدد الأنظمة العقارية بجماعة بوحلو رغم أهمية الملك الخاص بينها، وتحديدا هو ملك غير محفظ. كما تختلف البنيات العقارية، ويتباين توزيع حجم الحيازات بين الفلاحين، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك من يتوفرون على حيازات ذات مساحات مهمة مقابل ساكنة بدون حيازات فلاحية وتمتلك سكنا فقط، وهذا راجع إلى كون هذه الفئة فقدت أراضيها عن طريق البيع أو كونها من العناصر الوافدة عن الجماعة عن طريق الهجرة. كما أن حجم الحيازات بالجماعة تهيمن عليها الاستغلاليات الصغرى، مما يحد من قيمة النشاط الفلاحي بالجماعة.

إن الوضعية العقارية لهذا المجال أصبحت تطرح العديد من المشاكل أمام كل مبادرة استثمارية وكل تهيئة للمجال وكذا كل نمو سوسيو اقتصادي، إذ تتجسد المشكلة العقارية أساسا في تراجع الاحتياط العقاري للدولة بالوسط القروي، إضافة إلى تنوع وتعدد الأنظمة العقارية وتنوع وضعيتها إزاء التحفيظ. وهكذا، قد أصبحت البنية العقارية عائقا للتطور الاقتصادي، مما

يحول دون إنجاز استثمارات على المدى المتوسط. فأصحاب الحيازات الكبرى نجدهم يستغلون مساحات شاسعة من الأراضي الجماعية باعتبارها حصتهم الجماعية من التقسيم في حين نجد الغالبية العظمى لا تستغل سوى مساحات صغيرة أو لا ارض لها.

من جهة أخرى، فإن الإكراهات والرهانات التي تواجهها الأراضي الجماعية تعد تحديا مشتركا لمختلف الفاعلين والمهتمين. لذا فإن معالجتها تقتضي اعتماد منظور شامل يستحضر كافة الأبعاد القانونية والمؤسساتية والتنظيمية والإجرائية، ويراعي خصوصيات هذا القطاع وطبيعة بنيته المركبة والمتشابكة الناتجة عن تداخل مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. ويشكل الجانب التشريعي أحد أهم التحديات التي يتعين رفعها لتأهيل قطاع العقار وذلك نظرا لتنوع أنظمته وغياب أو تجاوز النصوص القانونية المنظمة له إضافة إلى تعدد الفاعلين المؤسساتيين المشرفين على تدبيره. وعليه فالموضوع يستلزم تنظيم حوار وطني يشارك فيه كل المعنيين الحقيقيين.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- أعمو عبد اللطيف "الإكراهات القانونية للعقار في مجال التنمية القروية"، مداخلة بمناسبة انعقاد الملتقى الوطني حول القانون والتنمية الفلاحية والقروية، الرباط 4-5 ماي 2007.
- كرير أيوب (2018-2019) : البنيات العقارية وآفاق التنمية المحلية في الجماعة الترابية أولاد سلامة إقليم القنيطرة "، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة.
- المملكة المغربية، تقرير تركيبي للمناظرة الوطنية 2015، السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أهم عناصر التشخيص.
- وهب علي "جغرافية الاقتصاد الزراعي، المقومات والإنتاج" – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى: 1987م

المراجع باللغات الأجنبية

- Boudouah Mhamed – Ouhamou Archane. " Dossiers des Etudes et Recherches en Développement Territorial " , Dossier n°1 , Imprimerie Rabat Net – Septembre 2018.
- Daoudi Ahmed, "Approche théorique sur les terres collectives au Maroc" – article publié dans « Les structures foncières et le développement au Maroc, Cas du Gharb" coordination : F .AQUIL et M. BOUDOUAH. Publication de la faculté des lettres et des Science Humaine de kénitra 2002.
- Mounia RHOMRI MOUNIR, "L'impact du régime foncier Sur l'investissement Au Maroc" l'Institut Marocain de l'information Scientifique et Technique (IMIST) N°3 – 2019.

Romanization of Arabic Bibliography

- **Aamou, Abdellatif.** "Al-ikrahat al-qanuniyah lil-aqar fi majal al-tanmiyah al-qarawiyah" [The Legal Constraints of Real Estate in Rural Development]. Intervention during the National Forum on Law and Agricultural/Rural Development. Rabat, May 4-5, 2007.
- **Krir, Ayoub.** (2018-2019). "Al-binyat al-aqariyah wa afaq al-tanmiyah al-mahalliyah fi al-jama'a al-terabiyah Oulad Salama, Iqlim al-Qunaytirah" [Real Estate Structures and Prospects for Local Development in the Territorial Community of Oulad Salama, Kenitra Province]. Master's Thesis in Geography, Ibn Tofail University, Faculty of Arts and Humanities, Kenitra.
- **Kingdom of Morocco.** (2015). "Taqrir tarkibi lil-munadharah al-wataniyah 2015, al-siyasah al-aqariyah lil-dawlah wa dawruha fi al-tanmiyah al-iqtisadiyah wa al-ijtima'iyah, aham 'anasir al-tashkhis" [Synthetic Report of the 2015 National Conference: The State's Real Estate Policy and its Role in Economic and Social Development, Key Diagnostic Elements].
- **Wahbe, Ali.** (1987). "Jughrafiyat al-iqtisad al-zira'i, al-muqawwimat wal-intaj" [Geography of Agricultural Economy: Foundations and Production]. Al-Mu'assasah al-Jami'iyah lil-Dirasat wa al-Nashr wa al-Tawzi', Beirut, 1st Edition.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Role of Decentralized International Cooperation in Consolidating Regional Security and Peace

BENALI Abdelkader[1]; CHIAT Khalid[2]
[1]Doctor in Public Law and Political Science
[1]Professor of Higher Education FSJES-Oujda
Email 1 : Kinekader@gmail.com
Email 2 :Kchiat@yahoo.fr
1: https://orcid.org/0009-0000-3232-8260

Received	Accepted	Published
10/09/2025	15/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.78-92

BENALI Abdelkader & CHIAT Khalid. (2025). The Role of Decentralized International Cooperation in Consolidating Regional Security and Peace. *Journal of Strategic and Military Studies,, volume7* (issue28), pp; 78- 92.

Abstract

This article is set in an international context characterized by the spread of geopolitical tensions, especially border conflicts, which can evolve into conflicts that may last for generations. This has necessitated our search for ways to create a new reality that allows for a kind of balance on both sides of borders. Therefore, the choice was made to study "the role of decentralized international cooperation in establishing regional security and peace" by addressing the problematic of ways to stimulate decentralized international cooperation that quells regional conflicts and establishes cross-border developmental areas.

The article presents a hypothesis that decentralized international cooperation leads to reducing border tensions by creating a geo-economic space characterized by significant independence, accumulating developmental stages capable of preventing future conflict outbreaks.

This study relies on a mixed methodology through examining successful models with the aim of proving them and analyzing the components of building new structures for this type of cooperation, while also describing the legal and political requirements that frame them.

Keywords: Security, Decentralized International Cooperation, cross-border developmental areas, peace, independence, self-determination.

© 2025, BENALI & CHIAT, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

دور التعاون الدولي اللامركزي في ترسيخ الأمن والسلم الإقليمي

بنعلي عبد القادر[1]؛ شيات خالد [2]

[1]دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

[2]أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

الايميل1: kinekader@gmail.com

الايميل 2: Kchiat@yahoo.fr

حساب 1: https://orcid.org/0009-0000-3232-8260

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/09/10	2025/09/15	2025/09/30

DOI: **https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.78-92**

للاقتباس: عبد القادر بنعلي وخالد شيات (2025). *دور التعاون الدولي اللامركزي في ترسيخ الأمن والسلم الإقليمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (العدد28)، ص ص 78-92

ملخص

يطرح هذا المقال في سياق دولي يتسم بانتشار التوترات الجيوسياسية وخاصة النزاعات الحدودية، والتي تتطور لصراعات قد تستمر لأجيال، حيث استوجب بنا البحث على سبل كفيلة بخلق واقع جديد يتيح نوعا من التوازن على جانبي الحدود، لذلك وقع الاختيار على دراسة "دور التعاون الدولي اللامركزي في ترسيخ الأمن والسلم الإقليمي" من خلال طرح الإشكالية في سبل اذكاء تعاونٍ لامركزي دولي يخمد النزاعات الإقليمية ويؤسس لمجالات تنموية عابرة للحدود.

حيث يأتي المقال بفرضية تقضي بأن التعاون الدولي اللامركزي يؤدي إلى خفض التوترات الحدودية، عبر خلق مجال جيو اقتصادي يتسم باستقلالية مهمة، تراكم مراحل تنموية كفيلة بالوقاية مستقبلا من اندلاع النزاع.

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج المختلط عبر دراسة النماذج الناجحة في أفق برهنتها وحلحلة مقومات بناء هياكل جديدة لهذا النمط من التعاون، مع التعريج على وصف المقتضيات القانونية والسياسية المؤطرة لها.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التعاون الدولي اللامركزي، مجالات النمو العابرة للحدود، السلام، الاستقلالية، تقرير المصير.

©2025، بنعلي وشيات، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

إن ظهور التعاون اللامركزي الدولي بشكله الحديث في منتصف الثمانينات راجع بالأساس إلى التحولات المستحدثة في النظام الدولي. ذلك أن بروز فاعلين عموميين لا يرتقون إلى مصاف الدول على الساحة الدولية جاء نتيجة لحتمية تراجع الدولة الوطنية كفاعل رئيسي وحيد في العلاقات الدولية .(Visier, 2003, p. 15)، فهو من جهة، مواكب لتطور مفهوم الدولة في تعاطيها مع حاجيات الساكنة داخل المجتمعات المدنية، إذ أصبح من المفروض عليها توسيع التزاماتها في العقد الاجتماعي وتلبية حاجيات المواطنين المتزايدة (الجسور، 2000، صفحة 10).

بالإضافة إلى مجابهة العولمة الجارفة والتي لم تستثني تقريبا أي إقليم في المعمور، أي، من جهة أخرى، بروز العديد من الفاعلين الدوليين الغير عموميين ومتعددي المجالات؛ كالشركات العابرة للقارات في المجال الاقتصادي، المنظمات الغير حكومية؛ خاصة في الميادين الاجتماعية، بالإضافة للفواعل الثقافية بأذرعها الإعلامية، والتي أصبحت شريكا يفرض نفسه على جميع دول المعمور ومساهما فعالا في تشكيل وعي شعوبها وتوجيه الأفراد والمجموعات البشرية، وبرمجة اختياراتها بشكل مسبق.

يضاف لهذه العوامل ما نشهد الآن مرحلته التأسيسية، من استحداث الذكاء الاصطناعي التوليدي، وما سيصاحبه من تأثير على الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية. وبالتالي حتمية تأثير سحابي شامل على جميع الوحدات الترابية الداخلية لكل دولة، ومنه تحديات جديدة قد تؤدي لإقصاء بعض الجهات خاصة المجموعات الترابية الصغيرة ان لم تتدارك هذا التطور بما سيتيحه أيضا من فرص قد تكون مواتية لتسهيل التعاون اللامركزي الدولي.

ومن هنا تبرز لدينا الإشكالية في **سبل اذكاء** تعاونٍ لامركزي دولي يخمد النزاعات الإقليمية ويؤسس لمجالات تنموية عابرة للحدود.

ومنه تنبثق الأسئلة البحثية التالية:

- ما هو التعاون الدولي اللامركزي؟
- ما هي النماذج والتجارب الناجحة في مجال التعاون الدولي اللامركزي؟
- وهل يمكن أن يشكل التعاون الدولي اللامركزي حلا للنزاعات الحدودية في القارة الافريقية؟

هذا الأخير نؤسس عليه فرضية منطلقها أنه ساهم بشكل كبير في اخماد صراعات إقليمية، وأنه يشكل أرضية وقائية للنزاعات الحدودية، من خلال تقوية دور الفواعل الدولية التي أشرنا لها. وبالتالي سيؤدي إلى تنمية عابرة للحدود.

لذلك سنحاول تبيان صحة هذه الفرضية بإيجاد أجوبة مقنعة، من خلال الاعتماد على المنهج المختلط لما سنقوم به من سرد للحقائق التاريخية والمقتضيات القانونية والسياسية المؤطرة ، لنستطيع تحليل التداخل ورصد التفاعل بين هذه المعطيات للخروج باستنتاجات علمية تسهم في توضيح طريق التأسيس لهذا التعاون الدولي اللامركزي.

1- التأطير القانوني والسياسي للتعاون الدولي اللامركزي

سنحاول التطرق لطبيعة شخصية الوحدات اللامركزية المعنية بالتعاون الدولي، ومقاربة تموضعها مع صلاحيات الدولة في المجال الخارجي، كما سيتم ابراز دور الجهوية كنظام مسهل لهذا التعاون.

1.1- التموضع القانوني الدولي للوحدات اللاممركزة

من خلال بحثنا عن نصوص قانونية صريحة لتأطير تعاون الوحدات اللاممركزة الدولي نجد أن المنظومة الدولية تنطلق من مرتكز أساسي هو حفظ الأمن والسلم الدوليين وضمان النماء والتعاون وتنص الصكوك الدولية[3] صراحة على ضرورة حفظ سلامة الأقاليم وسيادة الدولة عليها.

إلا أن التشريعات المنظمة لبعض التكتلات القارية كالاتحاد الأوربي أحدثت ثورة مفاهيمية وتنظيمية لهذا البعد التعاوني الدولي الخاص بالجماعات الترابية بمختلف مستوياتها وعلى اختلاف تموضعاتها القانونية الداخلية والخاصة بكل دولة أوربية، فرغم الاختلافات الإثنية واللغوية على مستوى الشعوب والتباينات الكبيرة لنظمها السياسية وتراتبية الحكم فيها من جمهوريات إلى ملكيات أو فدراليات اتحادية، فقد أوجدت أرضية تبسط فوقها لنظام تعاون لامركزي دولي بينها.

وبالتالي يجب فهم التموضع الصحيح لهذه الوحدات وطبيعة تمتعها من عدمه بشخصية قانونية سواء مستقلة أو تابعة في تصرفاتها تستطيع تحمل الالتزامات والاستفادة من الحقوق على الساحة الدولية. فبالرجوع لنظرية الشخصية المعنوية التي تتمتع بها الدولة حسب الفقيه طوماس هوبز (Thomas Hobbes of Malmesbury, 1651) وما طرأ عليها من تحيين بنظريات العقد الاجتماعي المزدوج بين الأفراد وبينهم وبين الجسم السياسي المشكل للأمة (Schlegel, Schlegel, Perone, Paul , & Eslin, 1994).

نجد هذه الوحدات وفي أغلب التشريعات الداخلية متمتعة بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية، ويتم اختيار ممثليها بطريقة تشبه التعاقد أي التصويت عليهم بناء على برنامج سياسي إلا أنه يبقى محدودا بفترات زمنية وينتهي بمجرد انقضاء الولاية عكس الدولة التي من أسسها الاستمرارية؛ وبذلك تكون هي الضامن في حالة التزام أي سلطة محلية على المستوى الدولي ببرنامج يتجاوز مدة انتدابها أو فقدانها للشخصية الاعتبارية.

وبالتالي فهذه الوحدات اللامركزية على قدر هام من الاستقلالية في خلق الالتزامات على المستوى الداخلي للدولة، ولكن على المستوى الدولي تبقى محصورة بمجال التزام يحدده القانون الداخلي للدولة التي تضمها وذلك لأنها غير متمتعة ببعض الشروط اللازمة لخلق الالتزام الكامل وبصفة مستقلة تماما، فهي وبشكل مبسط، لا تملك مقومات السيادة أي حرية التصرف دون الرجوع للدولة الأم التي تتمتع بآليات الالتزام المستدامة. ولذلك لم يأت القانون الدولي العام بنص صريح ينظم مفهوم التعاون اللامركزي على المستوى الدولي، وإنما ترك ذلك لطبيعة الوثائق الدستورية وإلى القوانين الداخلية الخاصة بتنظيم الوحدات الترابية.

[3] - ميثاق الأمم المتحدة.

وهو ما جادت به الاتفاقية الإطار بمدريد بتاريخ 21 ماي من سنة 1980 والمؤسسة للإطار القانوني للتعاون العابر للحدود للجماعات والسلط الترابية الأوربية[4]. والتي بدأت بالتزام الدول الموقعة وقناعتها المبنية على تجاربها بأهمية تعاون هذه الوحدات خدمة للتنمية الجهوية، بالمدن والبوادي، حماية البيئة، تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والتعاون في حالة النزاع. وأنها قادرة بذلك على تعزيز التنمية بالمناطق الحدودية وستعمل على التقدم الاقتصادي والاجتماعي العابر للحدود والجامع للشعوب الأوربية[5].

وفي السياق المقارن أيضا نجد أن الدولة الكندية رغم احتوائها لأزيد من 4000 وحدة ترابية لم تعترف لها بهذه المكانة التعاقدية -إلا بالمرور عبر الأجهزة الفدرالية وعلى رأسها الوكالة الكندية للتنمية الدولية[6] - بقانون واضح وصريح حتى سنة 2017 من خلال القانون 122الإقليمي لمقاطعة كيبك الذي اعترف بالسلطة المحلية لهذه الوحدات واعتبرها حكومات القرب Gouvernements de Proximité متيحا لها إمكانية التعاون المباشر مع الوحدات الترابية الخارجية.

وفي نفس السياق، نجد إشارة جد مهمة للشراكات الترابية العابرة للحدود في الاتفاقية المغربية الجزائرية للتعاون من أجل استثمار منجم غارة جبيلات[7]، والتي كانت لتؤسس لمجال ترابي عابر للحدود، سيبنى على استغلال مشترك لمنجم حديد يقع على المنطقة الحدودية، ويتم تصريف حمولته عبر موانئ المملكة المغربية الأطلسية، وهو ما كان من شأنه خلق أبعاد مهمة من التبادل بين ضفتي التراب العابر لحدود البلدين والذي جاء كورقة مؤسِسة لتسوية نزاعات دموية بين الدولتين.

2.1- الجهوية كمرتكز للتعاون الدولي والإقليمي

في سياق المد السوفياتي والحرب الباردة كان لزاما على المعسكر الغربي المختلف في أنظمته السياسية والاقتصادية التكتل لوضع حد لهذه الهيمنة التي اضحت في وقت وجيز تسيطر على أغلب الدول الأوربية الشرقية، ولأجل ذلك عرفت التحالفات الأوربية الأمريكية أوجها في مختلف الميادين وبرزت الدعوات لتشكيل تكتل أوربي مندمج وموحد يكون سدا منيعا، إلا أن التعددية الاثنية والثقافية لهذه الأخيرة جعلت من المستحيل قيام ولايات أوربية متحدة تحت قيادة فدرالية مهيمنة، مما أضحى معه التفكير في شكل جديد من التنسيق والتعاون، وهو ما تبلور حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بميثاق الأطلسي الذي أسس لتعاون عسكري أدى إلى ما بات يعرف بحلف شمال الأطلسي، إلا أن أساس أي تكتل ولو كان بأهداف عسكرية هو

[4] - Convention-cadre européenne sur la coopération transfrontalière des collectivités ou autorités territoriales, Madrid, 21.V.1980, Série des traités européens - n° 106.
https://rm.coe.int/1680078b15 visité le 22.07.2023.

[5] - Ibidem.

[6]- Depuis 2013, l'ACDI a été fusionnée avec le ministère Affaires étrangères et Commerce international Canada. De cette fusion est née le ministère Affaires étrangères, Commerce et Développement Canada qui depuis 2015, s'appelle Affaires mondiales Canada. Ce ministère est responsable des relations diplomatiques et de l'organisation de l'aide internationale au Canada. En ce qui concerne la coopération municipale, Affaires mondiales Canada traite avec la Fédération canadienne des municipalités (FCM) afin d'aider les municipalités des pays étrangers et leurs institutions nationales à renforcer leur capacité de maintenir et d'améliorer la qualité de vie de leurs citoyens.

[7] - امر رقم 73 - 21 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1393 الموافق 17 مايو سنة 1973 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الجزائرية المغربية للتعاون من أجل استثمار منجم غارة جبيلات والموقعة بالرباط بتاريخ 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 48، بتاريخ الجمعة 14 جمادى الأولى عام 1393 هجرية.

الاقتصاد والتنمية وذلك لضمان استمرارية تمويلاته من جهة ومن جهة أخرى ترسيخ لتنمية محلية ضامنة لتقبل الشعوب له وادماجها داخل هذه التكتلات، وبالتالي صعوبة بروز تيارات سياسية أو اقتصادية ضد هذا المشروع.

وهنا تعزز الدور المحوري للجهات كفاعل مهم يمكن أن يعول عليه خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وضرورة انفتاح الأنظمة الليبرالية على الدول الأوربية الشرقية، هاته الأخيرة التي تعرف تنوعا اثنيا أكثر عدوانية من أوربا الغربية والذي أدى للعديد من الصراعات والتجارب المريرة في تقرير مصير شعوبها.

وبالتالي أصبح التعاون بين الجهات أكثر جاذبية. خاصة وأن التأسيس لهذه الخطوة بدأ بشكل مسبق مع جمعية الجهات الحدودية الأوربية المؤسسة سنة 1971، التي تتخذ من مدينة كرونو بألمانيا مقرا لها، خاصة بعد الاتفاق الاطار للتعاون العابر للحدود المعروف بميثاق مدريد[8]، لأجل تجاوز معوقات الحدود الدولية لتعزيز التعاون العابر للحدود والتعاون المعزز بين الجهات. بما يناهز 160 جهة حدودية أو أوروجهوية والمكونة من مجموعات ترابية من جانبي الحدود تقع ضمن اختصاصات هذه المؤسسة (Hillard، 2003). وهي بذلك نجحت في تجاوز إكراهات الحدود السياسية أو على الأقل محاولة تقزيمها إلى مجرد حدود إدارية[9].

كما أدى الاعتراف بظاهرة التعددية الإثنو لغوية داخل هيئات الإتحاد الأوربي بتبني ميثاق اللغات الجهوية أو لغات الأقليات[10]، و الاتفاق الإطار لأجل حماية الأقليات[11] وميثاق الحقوق الأساسية[12] وخاصة المواد 21 و22 المدرجة ضمن الدستور الأوربي فيما بعد، بإعفاء المجموعات الإثنية من إكراهات الحدود السياسية الجامدة.

كما أسهم رفع الحواجز الحدودية، في خلق سوق مالية موحدة، وتعميق التبادلات التجارية والاقتصادية والنقل وأيضا، حيث سهل توحيد المساطر الإدارية والضريبية على سبيل المثال بين الألزاس وبلاد الباد (Paye de Bade) وخلق مقاطعات أوروبية كستراسبورك، وهو ما أشارت له أو تنبأت به جمعية الجهات الحدودية الأوربية في تقريرها المعنون ب« Principes

[8] -La Convention-cadre européenne sur la coopération transfrontalière des collectivités ou autorités territoriales (Convention de Madrid) est un traité international du Conseil de l'Europe signée à Madrid le 21 mai 1980 et entrée en vigueur le 22 décembre 1981. Elle est considérée comme "l'acte fondateur du cadre juridique de la coopération transfrontalière des collectivités et autorités territoriales en Europe". Elle ne contient pas de dispositions opérationnelles, mais est accompagnées de modèles d'accords interétatiques et d'accords à conclure entre collectivités territoriales, voir le Guide Pratique de la Coopération Transfrontalière rédigé par la Mission Opérationnelle Transfrontalière pour le compte du Conseil de l'Europe.

[9] -Charte européenne des régions frontalières et transfrontalières, Gronau, Editions ARFE, 20 novembre 1981, modifiée le 1er décembre 1995, p. 5.

[10] - Charte européenne des langues régionales ou minoritaires, adopté à Strasbourg, le 5 novembre 1992, Série des traités européens - n° 148.

[11] - Convention-Cadre Pour La Protection Des Minorités Nationales, élaborée au sein du Conseil de l'Europe par le Comité ad hoc pour la protection des minorités nationales (CAHMIN) sous l'autorité du Comité des Ministres, adoptée par le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe le 10 novembre 1994 et ouverte à la signature des Etats membres le 1er février 1995.

[12] - Charte Des Droits Fondamentaux De L'union Européenne, Journal officiel des Communautés européennes, 18.12.2000, ref : (2000/C 364/01) .

«fondamentaux d'une coopération-cadre régionale par INTERREG IIIC[13] والذي حث دائما المحافظة على تعددية البنيات والخصائص الجهوية وتنميتها على اعتبارها ثروة.

كما أن التضمين بشكل متناسق لفكرة الجهوية في دستور الدول أسهم بشكل مباشر في التعاون العابر للحدود الجهوية. لذلك فالتنسيق والتعاون بين صناع القرار المحليين، الجهويين، الوطنيين والدوليين (الأوربيين كمثال) لا مناص عنه لحل مشاكل الجهات الحدودية والعابرة للحدود.

إن التعاون العابر للحدود يساهم في محو التفاوتات والمعيقات الاقتصادية في الجهات الحدودية المجاورة، بشراكة مع الدول الوطنية، والهيئات الدولية، في إطار جهوي ملموس ومرحب به، ويتعلق الأمر هنا بالتخلي عن العمل بشكل مركزي، للخدمات ورؤوس الأموال في المراكز الصناعية الكبرى بواسطة سياسات جهوية وتدبير مناسب للتراب الوطني والإقليمي.[14]

وبذلك أصبحت الجهوية ككيان لا مركزي داخلي تابع للدولة الوطنية وتحت سيادتها الكاملة بالإضافة لتمتعه بصلاحياته المتعددة، بفضل التجربة القانونية والسياسية للإتحاد الأوربي، فاعلا اقتصاديا مهما، يصل لحد الاستقلال الاقتصادي التام لكن تحت إطار المبادئ المكفولة بالمواثيق الأممية، كحسن الجوار، وتلك المؤطرة للاتحاد الأوربي والتي تحترم سيادة الدول وتقدسها مع كفالة تظمين المقتضيات التي تؤطر الجهوية واستقلاليتها كفاعل اقتصادي دولي خاصة في المجال الأوربي من جهة

.

ومن جهة أخرى، سيسهل بناء روابط تتجاوز حساسيات الدول فيما بينها؛ لأن الجهة كمكون عابر للحدود قد يكفل شكلا من تقرير المصير من شعوب أو قوميات مشتركة بين دولتين أو أكثر ويمتد الإقليم على الجانبين منها، خاصة أن الروابط الأخرى الجامعة بين سكان تلك المناطق من وحدة في اللغة واللهجة المحلية بالإضافة للمكونات الثقافية المتنوعة، تكون قوية ومشتركة.

ونورد هنا على سبيل المثال الروابط التي تجمع سكان المناطق الحدودية في إقليم كردستان بالعراق بتلك التي بالجمهورية التركية، وتلك التي تجمع المناطق الحدودية المرسمة بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية. فبإعمال الجهوية العابرة للحدود بالإمكان ضمان حرية مرور السلع والسكان بالإضافة لتجاوز الاكراهات الجمركية والإدارية وبالتالي تخفيف المآسي الإنسانية. خاصة باستمرار الغلق التام للحدود بصفة أحادية من جهة الجمهورية الجزائرية والتي تجاوزت البرية منها الى غلق المجال الجوي حتى على عبور الطائرات المرقمة في المملكة المغربية.

بالإضافة لترسيخ حل سياسي لوضعية إقليم الصحراء الشرقية المتنازع عليه خاصة في المناطق التي لم تشملها اتفاقية ترسيم الحدود الموقعة بين الدولتين[15]، أو حتى تفادي تهديد السلامة الإقليمية بما أن تلك المنطقة تعرف تمركزا لميليشيات

[13] -présente la méthode de mise en œuvre des activités de coopération interrégionale au titre du volet C de l'Initiative communautaire INTERREG III pour la période 2000-2006 (INTERREG III C).

[14] Comme le souligne le rapport de l'ARFE lors de son trentième anniversaire :"30 ans de travail en commun, Editions l'ARFE, septembre 2001, p. 13. »

مسلحة تهدد بإشعال المنطقة. بالإضافة لتنكر الجزائر كطرف في الاتفاقية على بعض شروطها مما يهدد بإشعال نزاع جديد في مشروع تكتل إقليمي في الشمال الإفريقي سمي المغرب العربي لايزال مجمدا حتى الآن.

وبناء على ما سبق أضحت الجهوية كفاعل ولو محدود الصلاحيات في المجال الدولي، محددا مهما في عملية الاستقرار الإقليمي الدولي حيث أنها تسهم بشكل مباشر في عملية تقرير المصير الداخلي إن تمت وفق المبادئ والشروط المتعارف عليها دوليا، أي أن يتم اختيار روادها بالعملية الديمقراطية المتمثلة غالبا بالتصويت، وتمكين سكان تلك المناطق من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية وضمان نموها. (بنعلي، 2025، صفحة 167) وهو ما من شأنه اقبار العديد من الأطاريح الانفصالية التي تتخذ حق الشعوب في تقرير المصير مسوغا قانونيا ومطية لدعم النزاعات الحدودية بشكل غير مباشر.

2- آليات تفعيل التعاون الدولي اللامركزي ودورها في تكريس مو انع التنازع الحدودية

متعددة هي الأشكال اللامركزية للتعاون فسواء بين الوحدات الداخلية أو في بعدها الخارجي للدولة، فهذه الوحدات تشمل في مجملها دائما على مرتكزين؛ السكان أي الأفراد المعنيون بقواسمهم المشتركة والإقليم أي المجال الترابي الذي سيخلق فوقه هذه الآليات الخاصة بالتعاون. فإن كان داخل نفس الدولة فيجمع بين جماعتين ترابيتين، أما فيما يخص التعاون اللامركزي الدولي فإننا نقسمه هنا لشكلين:

- أول شكل هو: التعاون بين الوحدات الترابية ذات الاتصال الجغرافي المباشر، أي أنها تتجاور في المجالات ويمكن ربطها عن طريق تضاريس مشتركة مباشرة، كالوحدات الترابية الأوروبية العابرة للحدود(euro-regions)، وهي في غالب الأحيان كانت أكثر المناطق عرضة للنزاعات الحدودية؛

- الشكل الثاني: هو التعاون اللامركزي الدولي بين وحدات غير متصلة جغرافيا أي لا تتشارك حدود الدولتين، كالتعاون بين الجماعات الترابية بالدول الأوروبية ونظيرتها بالدول الافريقية.

1.2- آليات تفعيل التعاون الدولي اللامركزي

تتنوع آليات التعاون اللامركزي الدولي حيث يمكن رصد الآليات الذاتية أي: التوأمات والاتفاقيات بأشكالها الثنائية والمتعددة الأطراف. والآليات الدولية أي البرامج التي تفرضها التكتلات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي، وفي غالب الأحيان فالآليات الدولية تكون هي المنطلق أو المؤطر للآليات الذاتية بما توفره من الموارد التمويلية.

1.1.2- التوأمات

تعتر التوأمة أولى أشكال التعاون الدولي اللامركزي (Antoine, 2003) حيث ولدت من رحم توجه انساني هادف إلى تحقيق أواصر الاخاء والصداقة بين الشعوب وتحقيق السلم الدولي في خضم ظروف دولية متسمة بالصراع (Boinvilliers, 1996, p. 17)، وهو ما يسمى بتوأمات المصالحة والتي انعقدت بين جماعات محلية فرنسية وأخرى ألمانية بعد الحرب العالمية الثانية،

[15] -ظهير شريف رقم 1.89.48 صادر في 20 من ذي الحجة 1412 (الموافق ل 22 يونيو 1992) بنشر المعاهدة المتعلقة بخط الحدود القائمة بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الموقعة بالرباط في 3 جمادى الأولى 1392 (الموافق ل 15 يونيو 1972)، الجريدة الرسمية المغربية عدد 4156 بتاريخ 22 ذي الحجة 1412(الموافق ل 24 يونيو 1992)، ص: 747.

هذا فظلا عن التوأمات التي في أوج الحرب الباردة بين جماعات محلية تنتمي لدول أوربا الغربية مع أخرى تنتمي لأوروبا الشرقية في اطار مساعي مد جسور التعاون والتفاهم والتعايش بين الشرق والغرب، والتي تنعت بتوأمات التفاهم ، هذا علاوة على توأمات التعاون التي جمعت بين مدن تنتمي لدول استعمارية كفرنسا مثلا ، ومدن تابعة لدول افريقية كانت تشكل مستعمرات فرنسية في السابق كالجزائر، وذلك بعد موجة الاستقلال التي عرفها عقد الستينات، كتوأمة مدينة الدار البيضاء بمدينة بوردو الفرنسية، وذلك بهدف الحفاظ على العلاقات التقليدية بين البلدين (الراميش، السنة الجامعية 1999-2000، صفحة 17).

وبالتالي نستنتج أن التعاون اللامركزي الدولي أسهم في التئام جروح النزاعات التي عمرت لمدد زمنية مهمة وتركت ندوبا ظاهرة، تشكل خطرا لاندلاع صراعات جديدة، فمحو أثر المرحلة الاستعمارية أو الصراعات الأوربية كالحربين العالميتين لم يكن سهلا لولا ربط جسور تواصل عميقة، والمساهمة من قبل الوحدات الترابية لتلك الدول بنقل تجارب تدبيرها للشأن المحلي وتوفيرها للدعم والمواكبة والتأطير.

فمن جهة، يوفر هذا الشكل من التعاون العابر للحدود أرضية خصبة لمد جسور التواصل بين الشعوب، ومن جهة أخرى، يسهم في **رفع الحرج السياسي عن الدول من خلال تفعيل مبدأ التفريع** والذي يتيح في هذا المستوى مساحة أوفر من التعاون، خاصة أن العلاقات الدولية قد تعرف المرور بأزمات قد تقوض تنفيذ هذه البرامج؛ ان اقتصر على الدولة ككل الاشراف عليها، وباختصار يتيح مبدأ تفريع اختصاصات التعاون الدولي للوحدات الترابية إمكانية الاستمرار رغم الأزمات التي تمر منها العلاقات بين الدول دون ضغط على قيادتها السياسية.

2.1.2- الاتفاقيات

- **الاتفاقيات الثنائية**

تجمع الاتفاقيات الثنائية بين وحدتين جهويتين تنتميان لدولتين مختلفتين، وهي أكثر مرونة من التوأمة كون هذه الأخيرة محدودة بعض الشيء خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية لذلك يلجأ إلى الاتفاقيات والتي تكون أكثر تفصيلا وتحديدا لمجال وشروط التعاون والتكامل كما تثير وضعية قانونية دولية خاصة؛ حيث يمكن أن يلجأ في حالة الخلاف إلى وسائل فض المنازعات الدولية سواء منها التحكيم أو حتى القضاء. إلا أنه تجدر الإشارة إلى مسؤولية الدولة المباشرة عن هذه الاتفاقيات والتي هي بالأساس نابعة من صلاحيات ذاتية أو موكولة للجهة لكن دائما تحت مسؤولية الدولة، فهي بالتالي لا ترقى لمكانة الاتفاقيات الدولية ولا تخضع للقواعد المنظمة لها (Battistella, 1994, p. 24).

حيث يشكل التقاء إرادة جهتين منتميتين لدولتين مختلفتين والاتفاق بينهما إلى تكوين التزامات وحقوق على المستوى الدولي، تتميز بصيغة الالزامية، إلا أن هذه الصلاحية في التعاقد الدولي الخاصة بالجهات وباقي الجماعات الترابية تبقى واقفة في بعض الأحيان على مدى القدرة المكفولة للجهة التي تتمتع بالشخصية القانونية والمعنوية في القوانين الداخلية لتلك الدول، خاصة وان لم تكن هنالك التزامات أقرتها مسبقا، كما هو الوضع بالنسبة للاتحاد الأوربي الذي يلزم في بعض الأحيان الدول بتضمين استقلالية التعاقد في مقتضياتها القانونية الداخلية وعلى رأسها الدساتير والأنظمة الخاصة بالجهات. كما أشرنا له سابقا.

ففيما يخص التجربة الاسبانية مثلا نجد صعوبة في إيجاد إطار مؤسسي موحد للتعاون اللامركزي الدولي، والأمر راجع لخصوصية التنظيم الإسباني للجهات، فهذه الأخيرة تتمتع بنوع كبير من الاستقلالية خاصة فيما يتعلق بدبلوماسية وحداتها الترابية على المستوى الدولي، إذ تتخذ الدولة ما يعرف بالحياد السلبي بخصوص العلاقات الخارجية لجهاتها المستقلة (Rajeb, 2001, p. 162).

فقد نجح القانون الأندلسي للتعاون الدولي، وبرنامج التنمية الحدودية سنة 2003، في إقامة علاقات تعاون مع عدد من البلدان من ضمنها المغرب، حيث قدرت استفادة هذا الأخير من التعاون الاندلسي سنة 2003 بما نسبته 17،77 %من مجموع المشاريع المنجزة. وعلى المستوى التطبيقي فقد هم التعاون اللامركزي الاسباني المغربي مثلا كلا من : جهة الشرق، جهة طنجة تطوان، وجهة تازة الحسيمة آنذاك، وتم الاهتمام بمجالات أساسية تشمل الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتنمية الاجتماعية، والبنيات التحتية، والدعم المؤسسي، والثقافة وانعاش التراث التاريخي، إذ أنفقت منطقة الأندلس خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2003-2006 حوالي 6 مليون أورو في إطار علاقات ثنائية للشراكة والتعاون مع الجهات المغربية، مما شكل وسيلة أساسية لتقوية العلاقات وتجاوز الصعوبات التي تعترض علاقات البلدين من حين لآخر (Bravo López, RAMIREZ, & LOPEZ GARCIA, 2004, pp. 60-64).

وبالتالي فهذه الاتفاقيات مع انطوائها على ابعاد اقتصادية وتنموية واجتماعية وسياسية وثقافية، فهي تشكل إطارا قانونيا خاصا يؤطر التلاقح وتبادل الخبرات والتجارب، وهو ما يؤسس لعجلة من التعاون والتقارب المستدام بين طرفيها.

- **الاتفاقيات المتعددة الأطراف**

أدى تطور التعاون الدولي بين الجهات كمكون ترابي لامركزي إلى بروز شبكات تعاونية متعددة المستويات، ساهمت في تنوع واحترافية هاته الأشكال، فمثلا لعبت سياسة الاتحاد الأوربي في هذا الخصوص دورا هاما مع وضع برامج التعاون بين الجهات في التسعينيات من القرن الماضي،[16] أضحت معها هدفا أساسيا لسياسة الاندماج. وبروز سلطة جديدة عابرة للحدود "التجمع الأوربي للتعاون الترابي" (le Groupement européen de coopération territoriale (GECT)). (Pasquier, 2012, p. 172)

تكون في غالب الأحيان هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف أكثر هيكلية، وهي تعتمد في مجملها على الأعراف التقليدية للتعاون المكرسة منذ وقت طويل والمعززة بمقتضيات قانونية ومالية كالجهات الأوربية. التعاون المتقدم منذ عقود بين جهة الشمال بفرنسا "Région Nord-Pas-de-Calais" والجهات البلجيكية الذي يشكل مرجعا في هذا السياق.

ومن خلال تكتل الحكومات المحلية في إطار منظمات دولية غير حكومية، فهي تسعى إلى أن يكون لها دور في صناعة القرار على المستوى الدولي، وبالتالي التدشين لاستراتيجية دولية جديدة في التعاطي مع الأزمات التي يشهدها العالم. (ديوان، الموسم الدراسي: 2016-2017، صفحة 432).

فمن خلال الانطلاق من المستوى المحلي كأول نقطة تماس مباشر بين الساكنة والسلطة المنتخبة أو تلك المعينة، ومرورا بالحكومات المحلية إلى الجهوية، وبالتالي نقل الفعل الترابي إلى المستوى الدولي في إطار منظمات عالمية وإقليمية، كمنظمة المدن

[16] - les programmes « Interreg » la programmation 2007-2013

والحكومات المحلية المتحدة[17]، التي تعد رائدة في التغيير على المستوى العالمي، والتي يحتضن المغرب المقر الفرعي الاقليمي للمنظمة بإفريقيا منذ سنة 2008.

وفي الأخير، يجب ألا ننسى الشبكات المتعددة الأطراف والتي تمول في أغلب الأحيان بشكل واسع من طرف اللجنة الأوربية وتهدف إلى تبادل الخبرات في مواضيع محددة.

كما احتل الفضاء الجيواستراتيجي المتوسطي أهمية بالغة في السياسات الأوربية الخارجية، حيث أطلق الاتحاد الأوربي منذ سنة 1992 سياسته الانفتاحية على دول المنطقة، وشكل قانون 19 يونيو 1992 أهم منعطف في تاريخ التعاون بين ضفتي المتوسط، وقد ركزت فلسفة البرامج التي اتخذت في هذا الإطار، الحصول على شركاء من جنوب البحر الأبيض المتوسط، ومن أهم هذه البرامج، نجد برنامج MED-URBS للتعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية، الذي ضم في عضويته أزيد من 24 جماعة ترابية احتل المغرب المرتبة الأولى من بين دول الجنوب، إذ انخرطت في مجالات متعددة للتعاون...، تحسين المستوى المعيشي للسكان..، فضلا عن تقوية الممارسة الديمقراطية (هاني، الموسم الدراسي: 2003-2004، الصفحات 175-195). كما يسهم هذا التعاون الدولي بتحرير الجهة والمستويات الترابية الأخرى بجعلها تضبط نسق تنميتها وتطورها والانفكاك من التبعية التقنية والمعلوماتية لمصالح الدولة. (Pasquier، 2012، صفحة 174)

2.2- الجهات العابرة للحدود وتحقيق النماء الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي

ذهب بعض المحللين[18] بعد نهاية الحرب الباردة إل القول بأن الجيواقتصادية عوضت الجيوسياسية، حيث القوى الاقتصادية أصبحت مفتاح نجاح العمل السياسي، أي أن الجزرة أهم الآن من العصى، ففي الماضي كان أرخص وأسهل احتلال اقليم دولة أخرى بالقوة على تنمية اقتصاد قوي وارساء آليات أساسية للسوق لانتزاع المنافع من التبادل التجاري معه،(Goubau, 2016) عكس الآن فما نراه في بروز الهيمنة الصينية اليوم من خلال النمو الاقتصادي الهائل الذي تحققه خير دليل على مكانة النماء الاقتصادي في قوة الدول.

وحيث نجد عولمة المجال الدولي والاقتصادي خاصة أصبحت تفرض نفسها في هذا السياق فهي محرك أساسي دفع بالجهوية إلى هذا المستوى الذي أصبح فيه البعد العالمي مدمجا في بعده الترابي والمحلي والعكس بالعكس، وبالتالي أصبح بالصعب بما كان عزل البعدين عن بعضهما إلا على المستوى الجغرافي ربما. حيث برزت على الساحة الدولية مؤسسات مالية واقتصادية كمنظمة التجارة العالمية والشركات العابرة للحدود وبالتالي أصبح الفاعل الإقليمي أكثر تأثيرا في بعض الأحيان من الناحية الاقتصادية من الدولة نفسها. (إقليم كردستان العراق في بعض الأحيان نموذجا)

[17] - The umbrella organization for African local governments, was founded in 2005 in the City of Tshwane, South Africa as a result of the unification of three continental groups of local governments, namely the African Union of Local Authorities (AULA); the Union des Villes Africaines (UVA); and the Africa Chapter of the Unao dos Ciudades y Capitaes Lusofono Africana, (UCCL AFRICA). https://www.uclga.org/contact-us/ visited on: 22/08/2025.

[18] - Edward Luttwak , Ritchard Nexun .

وبذلك في العالم المعاصر، تحت سياق العولمة الاقتصادية التي تعد محركا للأفكار والأعمال أين تسود المنافسة، يظهر البعد المتنامي –للجهوية- والجماعات الترابية الأخرى على الساحة العالمية من خلال علاقات التعاون اللامركزي، التي باتت تمارس تأثيرا متصاعدا يشمل أيضا قطاعات استراتيجية بفعل تقلص العلاقات التقليدية بين الدول، وظهور مفهوم القوة الناعمة (Goubau، 2016)، التي تمارسها الجهات الترابية على الساحة الدولية من خلال دبلوماسية التأثير التي تقودها بغية الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والتجارية، وجعل ترابها أكثر تنافسية على المستوى الدولي. وهي تنهج بذلك ما يسما بالتسويق الترابي Le marketing territoriale.

هذا التسويق وخاصة ان مورس في إطار التعاون الدولي بين الجهات أو التكامل في إطار الجهات العابرة للحدود يلعب دورا هاما في جلب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها على مستوى الجهة، وهو ما يؤدي من جهة؛ إلى تنميتها فالاستثمار يبدأ بتجهيز البنية التحتية وما يرافقه من ضخ للأموال العمومية والخاصة وخلق للثروة المباشرة بتشغيل اليد العاملة والتي تكون غالبا من ساكنة الإقليم. وما يرافق انتعاش هذه الطبقة مع الدخل المادي، الذي يؤثر بشكل مباشر في مؤشرات التنمية البشرية مع قدرتها على استهلاك الخدمات الصحية والتعليم الجيد، الشيء الذي ينشئ أجيالا احتكت مع خبرات عالمية لتصبح قادرة على قيادة الجهة وبالتالي افراز نخب مؤثرة على المستوى الوطني، ومن جهة أخرى تسهم هاته البنى التحتية بدورها في توفير دخول إضافية للدولة ولميزانية الجهة والجماعات الترابية بواسطة الضرائب ورسوم الخدمات التي يرتفع استخلاصها مع كل استثمار في البنى التحتية.

وبالتالي فالجهوية الدولية أو الجهات العابرة للحدود، هي تلك الجهات التي تعبر حدود الدول سواء بنطاقها الإقليمي أي انتماء أجزائها لمنطقتين حدوديتين أو أكثر كالجهات الأوربية، أو تلك التي تمتد أعمالها لمناطق خارج الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الخاضعة لسيادتها أي ما نقصد به علاقات الشراكة والتعاون الدولي اللامركزي والتي تخلق وحدة ترابية جديدة، بحيث تكون مركبة الولاء السياسي أي أنها ليست جهة واحدة تنتمي لبلد واحد أو جهة مستقلة بنفسها، بل تكون عبارة عن وحدتين ترابيتين على الأقل، تنتميان لبلدين متجاورين، يتشاركان مجالا جغرافيا متصلا، وتتخذ لإنشائها شكلا اتفاقيا يجمع إرادة هتين الوحدتين الترابيتين وبمباركة الدول التي تعد جزءا منها.

ومنه ينشأ عن هذه الإرادة الترابية في التعاون العابر للحدود العديد من الهياكل والمؤسسات، حيث يتم الاتفاق مثلا على النقل وتطوير بنية تحتية ملائمة، سواء بتوحيد الرسوم أو الغائها من الجانبين أو في بعض الأحيان انشاء شركات جديدة تابعة لهذا النظام الجهوي البين حدودي.

وبشكل عام، يخلق هذا النظام آليات تدبيرية موازية توحد الجانبين، وتعمل على ضمان أكبر قدر من التنسيق في التدابير الاقتصادية المحلية، ومنه تنطلق بأدوار هامة، لتصبح آليات ضغط بين حدودية، تفرض على صناع القرار السيادي حساب أثره الإيجابي خلال الأزمات التي ستمر بالبلدين بالتالي رفع كلفة أي صراع مستقبلي ومنه يؤسس لتوازن يحقق الاستقرار.

وبناء على ما سبق نستخلص أنه، مع دوران عجلة الجهوية الدولية الاقتصادية؛ فإن الاعتماد المتبادل بين جهات تلك البلدان، ينتج استقرارا مصاحبا لمناخ التجارة وضمان خطوط الإمداد بينها، وهو ما يعني بشكل مباشر تلافي النزاعات التي من شأنها تقويض مسار تدفق الاموال، وبالتالي تحقيق النماء الاقتصادي، وتعزيز الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول.

3.- النتائج ومناقشتها

يبقى ضمان الأمن والسلم الدوليين أولى اهتمامات المنظومة الأممية، إلا أنه في بعض المقاربات التي تطرقنا لها من خلال هذا البحث وجدنا:

- أن التعاون الدولي اللامركزي دائما ما يكون أثره إيجابيا خاصة على المناطق الحدودية حيث يسهم في خلق آليات جديدة تؤثر بوقع إيجابي على التنمية بكافة أشكالها ومنه تسهم في رفع اهتمام صانع القرار السيادي بضرورة ضمان تدفق تلك الموارد المحققة؛

-أن التعاون الدولي اللامركزي يجب أن يكون مؤطرا من خلال الآليات الدولية والقوانين الداخلية، مما يضمن عدم المساس بمجال عمل الدولة والمساس بالسيادة؛

-أن البرامج الدولية المواكبة للتعاون الدولي اللامركزي تحقق نتائج مهمة لذلك يجب تعميم ونسخ بعض التجارب أو تدعيم البرامج المقررة خاصة بالقارة الافريقية؛

-أن تعزيز البحث العلمي في مجال التعاون اللامركزي الدولي ضروري ولا مناص عنه خاصة تعميق دراسات الأثر.

4-الخلاصة

وأخيرا يمكن الجزم بأن التعاون اللامركزي الدولي، يسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين؛ **انطلاقا من القاعدة، عكس ما عهدناه، أي انطلاق صناعة السلم من القمة**، حيث يقوم هنا بتعزيز وعي الفرد والساكنة المحلية مرورا بصانع القرار المحلي ووصولا لصانع القرار السيادي أي الدولة، بضرورة ضمان عملية التدفق التنموية بالحرص على الاستقرار، وتغذية هذا التوازن، مما يستوجب قيام جميع الأطراف برعاية السلم الإقليمي.

وبالتالي يجب على الدول الراعية للنزاعات الحدودية العمل على فتح المجال للحوار اللامركزي الدولي كآلية لصنع السلام، تبدأ باتفاقيات بسيطة في التدبير المحلي الذي يعبر الجانبين، في أفق نموه لمستوى ترابي عابر للحدود يجمع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويصل بنا لمستوى سياسي مستقر ومتوازن على الجهتين. يضمن ثقة رؤوس الأموال الأجنبية ويسهل عملية تدفقها وتدويرها وخلق قيمة مضافة خاصة بهذا المجال الترابي العابر للحدود.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- اقدام محمد الراميش. (2000)، التعاون الدولي للجماعات المحلية بالمغرب، *أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام*، الرباط: جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية أكدال. المغرب.
- حسن حوات دار النشر الجسور. (2000). *المرافق العامة بالمغرب* (الإصدار 1). وجدة، المغرب: الجسور.
- عبد الرزاق ديوان. (2017). التعاون اللامركزي بين الأبعاد التنموية والأبعاد الدبلوماسية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق المحمدية، جامعة الحسن الثاني، ، الدار البيضاء.

- عبد القادر بنعلي. (2025). علاقة الحكم الذاتي والجهوية المتقدمة بمبدأ تقرير المصير، قراءة في القانون الدولي والتجربة المغربية، *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية*، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- عبد الكريم هاني. (2004). التعاون المالي الأورو متوسطي بين الاتحاد الأوربي وبلدان المغرب العربي. *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام*. الدار البيضاء: جامعة الحسن الثاني ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

مراجع باللغة الإنجليزية

- Claire Visier .(2003) .*L'État et la coopération La fin d'un monopole: L'action culturelle française au maghreb* .paris: L'Harmattan.
- Dario Battistella .(1994) .*le Droit de la Coopeation décentralisé* .Paris: LGDJ.
- F Bravo López ،A. N. G. E. L. E. S., LO RAMIREZ و ،B. E. R. N. A. B. E, Berriane, M LOPEZ GARCIA .(2004) . *Atlas de la inmigración marroquí en España 2004* .
- Iris Boinvilliers .(1996) .*Coopération décentralisée : acteurs, pratiques, procédures : guide d'information, l'appui aux initiatives des collectivités territoriales* .paris: Ministère des affaires étrangères : Éitions du GRET.
- Jean-Louis Schlegel ،Jean-Louis Schlegel ،Ugo Perone ،André Paul و ، Jean-Claude Eslin .(1994) . *Temps, histoire, espérance De la vigilance chrétienne en temps de crise* .Bruxelles: Presses universitaires Saint-Louis Bruxelles . https://doi.org/10.4000/books.pusl.17430
- Madeleine Goubau .(2016) .Un compte rendu de livre: The Future of Power Par Joseph S. Nye, Jr . *Global Media Journal - Édition canadienne* ،(1)*9* ،P.P.143-145
- Pierre Hillard) .novembre, 2003 .(*La Regionalisation Et L'amenagement Du Territoire En Europe : Une Revolution Politique En Faveur D'un Partenariat Transatlantique*
- www.diploweb.com: https://www.diploweb.com/forum/hillard2.htm
- Romain Pasquier .(2012 ,01) .Quand le local rencontre le global : contours et enjeux de l'action internationale des collectivités territoriales .*Revue française d'administration publique* 167 à 182 . doi:10.3917/rfap.141.0167
- Souad Rajeb .(2001) .l'Etat Face A La Coopération Décentralisée Euro Marocaine : Cas Du Programme Med .,*Thése De Doctorat* .,Casablanca: Universités Hassan II, Faculté Des Sciences Juridiques Economiques Et Sociales.
- Thomas Hobbes of Malmesbury .(1651) .*Leviathan* .London: University of Michigan Library Digital Coll" .Leviathan, or, The matter, forme, and power of a common wealth, ecclesiasticall and civil by Thomas https://name.umdl.umich.edu/A43998.0001.001. University of Michigan Library Digital Coll

- Vion Antoine .(2003 ,4) .L'invention de la tradition des jumelages (1951-56 : (mobilisations pour un droit . *Revue française de science politique* ،(4)*53* ،PP .559-582 doi:10.3917/rfsp.534.0559

Romanization of Arabic Bibliography

- Aqdām Muḥammad alrāmysh. (2000), al-Taʿāwun al-dawlī lil-jamāʿāt al-Maḥallīyah bi-al-Maghrib, uṭrūḥat li-nayl al-duktūrāh fī al-qānūn al-ʿāmm, al-Rabāṭ : Jāmiʿat Muḥammad al-khāmis Kullīyat al-ʿUlūm al-qānūnīyah wa-al-iqtiṣādīyah wa-al-Ijtimāʿīyah Akdāl. al-Maghrib.
- Ḥasan Ḥawwāt Dār al-Nashr al-Jusūr. (2000). al-marāfiq al-ʿĀmmah bi-al-Maghrib (al-iṣdār 1). Wajdah, al-Maghrib : al-Jusūr.
- ʿAbd al-Razzāq Dīwān. (2017). al-Taʿāwun al-lā-markazī bayna al-abʿād al-tanmawīyah wa-al-abʿād al-diblūmāsīyah, uṭrūḥat li-nayl al-duktūrāh fī al-qānūn al-ʿāmm, Kullīyat al-Ḥuqūq al-Muḥammadīyah, Jāmiʿat al-Ḥasan al-Thānī,, al-Dār al-Bayḍā'.
- ʿAbd al-Qādir Bin-ʿAlī. (2025). ʿalāqat al-ḥukm al-dhātī wāljhwyh al-mutaqaddimah bi-mabda' taqrīr al-maṣīr, qirā'ah fī al-qānūn al-dawlī wa-al-tajribah al-Maghribīyah, uṭrūḥat li-nayl shahādat al-duktūrāh fī al-qānūn al-ʿāmm wa-al-ʿUlūm al-siyāsīyah, Kullīyat al-ʿUlūm al-qānūnīyah wa-al-iqtiṣādīyah wa-al-Ijtimāʿīyah, Jāmiʿat Muḥammad al-Awwal, Wajdah, al-Maghrib.
- ʿAbd al-Karīm Hānī. (2004). al-Taʿāwun al-mālī al'wrw mtwsṭy bayna al-Ittiḥād al-Ūrubbī wa-buldān al-Maghrib al-ʿArabī. uṭrūḥat li-nayl shahādat al-duktūrāh fī al-qānūn al-ʿāmm. al-Dār al-Bayḍā' : Jāmiʿat al-Ḥasan al-Thānī, Kullīyat al-ʿUlūm al-qānūnīyah wa-al-iqtiṣādīyah wa-al-Ijtimāʿīyah.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Migration and development in the context of digital transformations

Hassine Youssef

PhD in Sociology, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

Email : youssef.hassine@ump.ac.ma

: https://orcid.org/0009-0004-6463-7024

Received	Accepted	Published
31/08/2025	23/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.93-101

Hassine Youssef. (2005). Migration and development in the context of digital transformations. Journal of Strategic and Military Studies,, volume7 (issue28), pp 93- 101

Abstract

Over the past three decades, the widespread diffusion of digital technologies has had a profound impact on all aspects of individuals' social lives across the globe. The digital revolution has reshaped the relationships between various domains, including the link between migration and development. In this context, this paper seeks to critically examine the relationship between digital transformations and the dynamics of migration and development. These transformations not only affect employment opportunities and social integration, but also reshape the motives and trajectories of migration. Moreover, they provide migrants with new developmental roles, both in countries of residence and countries of origin. The paper analyzes how digital transformations are reconfiguring the relationship between migration and development.

Keywords: Digital transformations, Migration, Development, Digital revolution, Digital economy.

© 2025, Hassine, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

الهجرة والتنمية في سياق التحولات الرقمية

حاسين يوسف

باحث في علم الاجتماع، حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب.

الايميل: youssef.hassine@ump.ac.ma

حساب : https://orcid.org/0009-0004-6463-7024

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/08/31	2025/09/23	2025/09/30

DOI: **https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.93-101**

للاقتباس: حاسين يوسف. (2025). الهجرة والتنمية في سياق التحولات الرقمية، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (العدد28)، ص ص 93- 101

ملخص

أحدث الانتشار الواسع للتقنيات الرقمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، آثارا هائلة مسّت جميع مناحي الحياة الاجتماعية للأفراد في مختلف بقاع العالم، حيث أعادت الثورة الرقمية تشكيل العلاقة بين العديد من المجالات، بما في ذلك العلاقة بين الهجرة والتنمية. في هذا السياق، تحاول هذه الورقة مساءلة العلاقة بين التحولات الرقمية وديناميات الهجرة والتنمية، خاصة وأن هذه التحولات لا تؤثر فقط على فرص العمل والاندماج الاجتماعي، بل تعيد تشكيل دوافع ومسارات الهجرة، وتمنح المهاجرين أدوارًا تنموية جديدة، سواء في بلدان الإقامة أو في بلدانهم الأصلية، وذلك من خلال تحليل الكيفية التي تعيد بها التحولات الرقمية تشكيل العلاقة بين الهجرة والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، التنمية، التحولات الرقمية، الثورة الرقمية، الاقتصاد الرقمي.

©2025، حاسين، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحوّلات عميقة بفعل الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل أنماط الإنتاج والعمل والتفاعل الاجتماعي، وجعلت من الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية في السياسات التنموية المعاصرة، خاصة في الدول المتقدمة. لم ينشأ هذا التحول فقط عن التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصال، ولا إلى توسيع نطاق النفاذ إلى الإنترنت، حيث "يقدر عدد مستخدميه بنحو نصف سكان العالم، و80% من سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بل لأن هذه التكنولوجيات باتت تجتاح مختلف القطاعات الحيوية: من تجارة وتعليم وصحة ونقل وخدمات عامة" (الإسكوا، 2018، ص 3).

بيد أن إدماج بعض الدول للاقتصاد الرقمي في سياساتها ونماذجها التنموية ما يزال محدودا ولا يستجيب لسرعة التغيرات التي تُحدثها الثورة التكنولوجية، ولما يترتب عنها من تحولات اقتصادية واجتماعية. في السياق المغربي على سبيل المثال، وبالرغم من المجهود المبذول في سبيل رقمنة مجموعة من القطاعات، حيث تم إحداث وزارة خاصة بالمجال الرقمي؛ هي "وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة"، بالإضافة إلى "وكالة التنمية الرقمية"، إلاّ أنه لا زال بعيدا عن المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة، وبعض الدول العربية، مثل الإمارات العربية وقطر والسعودية. هذا الواقع الذي يعيشه المغرب ومعه معظم البلدان الأقل نموا، أفرز نوعا جديدا من هجرة الكفاءات، يتمثل في هجرة الشباب العاملين في المجالات الرقمية نحو البلدان التي توفر بنية تحتية ملائمة لطبيعة الأنشطة التي يزاولونها.

في هذا السياق، ستحاول هذه الورقة مساءلة العلاقة بين التحولات الرقمية وديناميات الهجرة والتنمية، خاصة وأن التحولات الرقمية لا تؤثر فقط على فرص العمل والاندماج الاجتماعي، بل تعيد تشكيل دوافع ومسارات الهجرة، وتمنح المهاجرين أدوارًا تنموية جديدة، سواء في بلدان الإقامة أو في بلدانهم الأصلية، وذلك من خلال مقاربة السؤال الإشكالي التالي: كيف تعيد التحولات الرقمية تشكيل دوافع ومسارات هجرة الكفاءات؟ وما هو أثر هذه التحولات على إمكانيات التنمية في بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال على حد سواء؟

1- التحولات الرقمية وإعادة تشكيل النماذج التنموية

في كتابهما "الرحالة الرقميون" (Makimoto & Manners, 1997) المنشور سنة 1997، وفي وقت كان انتشار التقنيات الرقمية ما يزال في بداياته، تنبأ المؤلفان بحدوث تحول جذري في نمط العيش والعمل، وذلك بظهور "الرحالة الرقمي" (Digital Nomad)، وهو إنسان يعيش ويعمل أثناء التنقل دون الارتباط بمكان ثابت، بفضل الأدوات التكنولوجية التي توفر له الاتصال والعمل عن بعد. وبالرغم من أن هذا النمط من العيش والعمل لم يكن واقعا سائدا بعد في المجتمع آنذاك، إذ كان محصورا في النخبة من رجال الأعمال، غير أن هذا لم يحجب عن المؤلفان رؤية بوادره في اتساع استخدام الأدوات التكنولوجية مثل الهواتف والحواسيب المحمولة، والتنبؤ بأن التقدم التكنولوجي، والشبكات عالية السرعة على وجه الخصوص، ستمنح للأفراد القدرة على العمل من أي مكان. وهو ما سيجعل "الاختيار بين أن تكون رحالة أو مستقرا لأول مرة ممكنا بعد حوالي عشرة آلاف سنة" (Makimoto & Manners, 1997, p 2)، مما سيؤدي إلى تحولات مهنية واجتماعية جذرية. وبالفعل، فبعد ما يقارب ثلاثة عقود، تحققت إلى حد كبير نبوءة مؤلفي كتاب "الرحالة الرقميون"، إذ أصبح عدد العاملين عن بعد في ارتفاع

مستمر خلال السنوات الأخيرة. كما أدت التحولات الرقمية المرافقة للتقدم التكنولوجي إلى تغيرات جوهرية في كافة مناحي الحياة الاجتماعية.

دفعت هذه التحولات المتسارعة العديد من البلدان إلى إعادة النظر في نماذجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، عبر إدماج التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي وتحليل البينات في سيرورة الإنتاج الاقتصادي. وبهذا أصبحت الرقمنة تعيد رسم ملامح الاقتصاد والمجتمع. فبات الاقتصاد الرقمي "الذي يتجسد في المقاولات الواعدة والشركات الناشئة وكل ما يظهر مثل مدينة أحلام "إلدورادو" جديدة" (ريمي ريفيل، 2018، ص 28)، ركيزة أساسية في بناء النماذج التنموية. الأمر الذي دفع إلى التفكير في البحث عن نماذج جديدة للتنمية تستحضر التحولات الرقمية التي تميز الفترة الراهنة. كما ترتب عن هذا الواقع الجديد ظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي المستدام. ومع أنه "لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه عالميا ومثبت علميا للاقتصاد الرقمي" (Bondarenko & Aleshkovski, 2019, p 35)، إلا أنه أصبح ينظر إليه بوصفه محركا قويا للتنمية وطوقا للنجاة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها العديد من البلدان عبر العالم. إذ يعدّ الاقتصاد الرقمي المستدام، حسب شيانبين وتشيونغ (Xianbin & Qiong)، من أكثر المفاهيم قوة وتأثيرًا في الوقت الراهن، إذ بإمكانه، في نظرهما، أن تُخرج دولة ما من الأزمات وتضعها على مسار التنمية المستدامة، عبر صياغة خطط وأهداف تمتد إلى اقتصادات رقمية واسعة النطاق (Xianbin & Qiong, 2021, p 1).

ليس هذا هو الوجه الوحيد للتأثير التي تمارسه التحولات الرقمية على التنمية، بل هناك وجه آخر يكشف عن المخاطر التي تهدد النظام الاقتصادي العالمي بفعل هذه التحولات. ففي مقال بعنوان "التحول الرقمي والنماذج التنموية" (Akaev et al., 2022)، يحاول أكاف (Akaev) وآخرون، تطوير نماذج رياضية لوصف أثر التحول الرقمي على النظام الاقتصادي العالمي. ويؤكدون على أن الدور النوعي الجديد للتقدم التكنولوجي يعتبر من السمات المهمة للاقتصاد الرقمي، لأنه يسهم في زيادة غير متكافئة في إنتاجية عوامل النمو الاقتصادي الرئيسة، وهي رأس المال والعمل. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي الثورة الصناعية الرابعة، إلى جانب الأتمتة (Automation) الكاملة للإنتاج وتسريع النمو الإنتاجي والناتج المحلي الإجمالي، إلى عواقب اجتماعية وخيمة. ومن الآثار المحتملة لذلك على سبيل المثال، الانخفاض الحاد في عدد الوظائف التي يشغلها أفراد الطبقة الوسطى، وتزايد التفاوت في الدخل داخل المجتمع. وبالتالي، فإن أحد السيناريوهات الممكنة، يتمثل في أن يؤدي تراجع نسبة الأفراد المنتمون إلى الطبقة الوسطى إلى اضطرابات اجتماعية في البلدان المتقدمة (Akaev et al., 2022, p 89). وقد كشفت "توقعات معهد ماكينزي العالمي أنه بحلول عام 2050 يمكن أن يكون قد تم القضاء على نصف الوظائف الحالية في جميع أنحاء العالم بسبب الأتمتة الكاملة للإنتاج" (Akaev et al., 2022, p 88).

على مستوى المنطقة العربية، نشر صندوق النقد العربي سنة 2020 دراسة بعنوان "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات"(سفيان قلوع والوليد طلحة، 2020). حاول من خلالها تقديم تصور حول كيفية تحويل الاقتصاد الرقمي إلى أداة فعّالة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. وذلك بالتركيز على أهمية التحول نحو الاقتصاد الرقمي في العديد من الدول العربية (الأردن، الإمارات، البحرين، السودان، الصومال، عمان، فلسطين، قطر)، وتحليل الاستراتيجيات الرقمية والأطر التنظيمية والتشريعية ومستوى رقمنة القطاعات الاقتصادية بالدول العربية. بالإضافة

إلى استعراض التحديات التي تواجه هذا التحول وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، مثل مؤشر الحكومة الإلكترونية ومؤشر التنافسية الرقمي، التي تقيس مستوى الرقمنة في قطاعات اقتصادية مختلفة (الزراعة الصناعة، الخدمات).

خلصت الدراسة إلى أن بعض دول الخليج العربي، مثل الإمارات وقطر، سجّلت مستويات متقدمة في رقمنة القطاعات مقارنة بدول أخرى مثل السودان والصومال، وأن القطاع الخدماتي (مثل الصحة والتعليم) يتمتع بمستويات أعلى من الرقمنة، مقارنة بالزراعة والصناعات التحويلية. كما كشفت عن العديد من التحديات التي تواجه بعض الدول العربية، من قبيل ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية وهشاشة البنية التحتية الرقمية. فضلا عن تسجيل تفاوت كبير بين الدول العربية في سرعة التحول الرقمي، بسبب اختلاف الموارد والخطط الاستراتيجية.

وقد ارتفع الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي خلال الأزمة الصحية التي شهدها العالم أواخر سنة 2019 وبداية 2020 (جائحة كورونا)، فقد كشفت دراسة عبد القادر زواتينيو حول "أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا وأثره على تحقيق التنمية المستدامة: الاقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذجا" (عبد القادر زواتينيو، 2022)، عن أهمية الاقتصاد الرقمي خلال الأزمات؛ حيث ساعد الاقتصاد الرقمي في ضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية في قطر خلال الجائحة، وكان للتسوق الإلكتروني ومنصات الدفع الرقمي، على سبيل المثال، دور كبير في التخفيف من حدّة تأثير الأزمة. وما ساعد على ذلك هو المستوى الذي وصلت إليه هذه الدولة على مستوى رقمنة قطاع الخدمات والزراعة والصناعات التحويلية واعتماد أطر تشريعية متطورة وبنية تحتية رقمية قوية. خلصت الدراسة أيضا إلى أن هناك فجوة رقمية بين الدول العربية تعيق تحقيق التنمية المستدامة في مجموع البلدان العربية، نظرا لضعف الاستثمار في الابتكار الرقمي بهذه البلدان.

غير أن هذه الخلاصات ليس محط إجماع الباحثين، إذ تتعارض على سبيل المثال، مع ما انتهت إليه دراسة غادة سيد عبد الله شعبان حول "أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا" (غادة سيد عبد الله شعبان، 2021). فبالرغم من تأكيد الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين التحول الرقمي وجودة الحياة، خاصة في الدول العربية الرائدة -عربيا- في مجال الاقتصاد الرقمي (مثل بعض دول الخليج)، حيث يُسهم التحول إلى الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة الحياة في هذه البلدان، إلاّ أن الدراسة انتهت أيضا إلى أنه ليست هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحوّل الرقمي في الدول العربية التي شملتها الدراسة (ومن بينها المغرب) والمساهمة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة في الدول الواعدة والضعيفة على حدّ سواء. وقد شملت الدراسة دولاً عربية مقسمة تبعا لمستويات التحوّل الرقمي: دول رائدة (الإمارات، قطر، السعودية، البحرين، عمّان)، ودول واعدة (الكويت، الأردن، المغرب، تونس، مصر، لبنان، الجزائر). واستخدمت في تحليلها بيانات إحصائية ومؤشرات دولية (مثل مؤشر الحوكمة الإلكترونية)، وذلك بالتركيز على الأطر التشريعية والبنية التحتية الرقمية.

في خضم هذه التحولات، لم تعد التنمية ترتبط حصريا بالمجال الترابي، فقد فرضت الرقمنة ضرورة الانتقال من النماذج التنموية التقليدية إلى نماذج أكثر مرونة، تفتح المجال أمام الفاعلين الجدد المشتغلين في المجالات الرقمية. إذ يؤدي التحول

نحو الاقتصاد الرقمي والانتشار الواسع للخدمات الرقمية إلى خلق فرص عمل وتنقل جديدة ترتبط بالمهارات الرقمية. وهو الأمر الذي يترتب عنه بروز ديناميات جديدة للعلاقة بين الهجرة والتنمية.

2- التحولات الرقمية و أثرها على ديناميات الهجرة والتنمية

أدى الانتشار الواسع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث العديد من التحولات ذات الصلة بظاهرة الهجرة. فقد مكنت شبكات التواصل الاجتماعي على سبيل المثال، من بروز ما تسميه دانا ديمينيسكو (Dana Diminescu) "المهاجر المتّصل" (Diminescu, 2008) الذي يتجاوز الصورة التقليدية للمهاجر المغترب والمنفصل عن وطنه الأصلي، نحو المهاجر الحاضر اجتماعيا وعاطفيا مع مجتمعه الأصلي عن طريق هاتفه المحمول، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع والصفحات الإخبارية. وبذلك يكون المهاجر، قد انتقل وفق هذا التصور، مما وصفه عبد المالك صياد سابقا بـ"الغياب المزدوج" (Sayad, 1999) إلى ما يمكن وصفه بـ"الحضور المزدوج"، حيث يضل المهاجر حاضرا ومتصلا ببلده الأصلي وبلد الاستقبال على حدّ سواء، بفعل تقنيات التواصل والاتصال الرقمية. كما أصبح بعض الأفراد مرتبطون بمناطق بعيدة عن المجال الجغرافي الذي يوجدون فيه، خاصة عن طريق العمل، حيث يعملون من بلدانهم الأصلية دون الحاجة إلى الانتقال المادي، فقد تحولت فضاءات العمل بدورها، في العديد من الحالات، إلى فضاءات رقمية. غير أن الكثير من هؤلاء، يتحولون إلى مهاجرين فعليين ينتقلون من البلدان الأقل تقدما في المجال الرقمي إلى أخرى أكثر تقدما.

وبالتالي، يمكن القول إن التحولات الرقمية التي يشهدها العالم في الفترة الراهنة، تعيد تشكيل العلاقة بين الهجرة والتنمية، ففي الوقت الذي كان فيه التركيز منصبا على الكيفية التي تُسهم بها الهجرة في تنمية البلدان الأصلية للمهاجرين من خلال التحويلات المالية أو الاستثمارات الاقتصادية بعد العودة إلى أرض الوطن الأصلي، وفي نمو البلدان المستقبلة من خلال وفرة اليد العاملة الناتجة عن تدفقات المهاجرين، صارت العلاقة بين الهجرة والتنمية في الوقت الراهن أكثر مرونة وتعقيدا في نفس الآن. حيث ظهرت أشكال جديدة من الهجرة، تختلف عن تلك التي كانت معروفة في السابق، خاصة على مستوى الدوافع المتحكمة في قرارات الهجرة لدى الأفراد العاملين في المجالات الرقمية، حيث يدفع ضعف البنية التحتية الرقمية العديد من الكفاءات في هذا المجال إلى الهجرة نحو البلدان الأكثر تقدما في المجال الرقمي. كما أضحى المهاجر فاعلًا شبكيًا يتجاوز الحدود والمؤسسات. إذ بات بإمكان المهاجرين اليوم التأثير في مسارات التنمية بطرق تتجاوز الأشكال التقليدية. فالعمل الرقمي، والمشاريع الريادية العابرة للحدود، تؤشر على تحوّل المهاجر إلى فاعل شبكي، يربط بين فضاءات متعددة دون أن يكون مقيمًا فعليًا فيها بالضرورة.

لقد ذهب الباحثان بيلي أدريان (Bailey Adrian) وزو جيالينج (Zou Jialing) في دراسة بعنوان "الهجرة والرقمنة والتنمية المستدامة عبر جزر المحيط الهادئ" (Bailey Adrian J.and Zou, 2024) إلى ما هو أبعد من المقاربات الكلاسيكية للهجرة والتنمية، من خلال توسيعهما للأفق التحليلي، ليشمل المتغيرات التي أفرزتها الثورة الرقمية. وذلك بالكشف عن الفرص والآفاق التي تفتحها الرقمنة أمام إعادة التفكير في العلاقة بين الهجرة والتنمية المستدامة. حيث يبحثان في كيفية تحويل الرقمنة؛ بوصفها دمج للبيانات والتقنيات الرقمية في الحياة اليومية، للعلاقة بين الهجرة والتنمية، بشكل يتجاوز الإطار

النظري التقليدي لهذه مسألة، عبر استحضار الاقتصاد الرقمي والإقامة الرقمية والإدارة الرقمية للهجرة. فضلا عن تأكيدهما على أن تحقيق إمكانات التنمية المستدامة يقتضي الاهتمام بالاقتصاد الرقمي.

في نفس السياق، تظهر النتائج التي توصل إليها الباحثان تشين جياوي وشو جيجين (Chen, J., & Xu, Z.,) في دراسة بعنوان "تأثير الفجوة الرقمية على تنقل العمالة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الرقمي" (Chen & Xu, 2024)، أن تحسين البنية التحتية الرقمية لا يعزز بشكل كبير الحيوية الاقتصادية للمناطق المتخلفة فحسب، بل يعزز أيضاً قدرتها على المشاركة في التنمية المستدامة، وهو ما يمكّن المزيد من العمال من الوصول إلى فرص العمل الجديدة والموارد التي يوفرها الاقتصاد الرقمي. في حين أن تضييق فجوة الاستخدام الرقمي يزيد في البداية من حركية العمّال (Labor Mobility). وبالتالي فهما يعتبران أن تطور الاقتصاد الرقمي يعزز من تنقل العمالة عبر الأقاليم. كما يشيران إلى ضرورة تعزيز بناء البنية التحتية الرقمية والتدريب على المهارات ذات الصلة بهذا المجال، لتضييق الفجوة الرقمية وتعزيز التنمية الإقليمية المستدامة والمتوازنة وزيادة الحيوية الاقتصادية. الباحثان، ولو أنهما لم يستخدما مفهوم الهجرة وفضّلا، بدلا من ذلك، مفهوم الحركية Mobility، إلاّ أنهما أثارا إشكالية ترتبط بالعلاقة الموجودة بين الاقتصاد الرقمي والهجرة، حيث أكدا أن نمو الاقتصاد الرقمي يزيد من هجرة العمال.

وعليه، يتضح أن هناك تحوّل جذري في طبيعة العلاقة بين الهجرة والتنمية في ظل التحولات الرقمية الراهنة، فهي تؤدي إلى إعادة تشكيل ديناميات الهجرة البشرية، وخلق أنماط جديدة من التنقل ترتبط بفرص العمل، والاندماج في شبكات اقتصادية ومجالية، كانت تعتبر في السابق مغلقة أو محدودة على الأقل. الأمر الذي يقتضي إعادة التفكير مسألة الهجرة والتنمية، وذلك باستحضار المتغيرات التي أفرزتها الثورة الرقمية، ومساءلة التحديات البنيوية المتعلقة باستمرار الفجوة الرقمية، وما ينتج عنها من تفاوتات مجالية واجتماعية.

3-الخلاصة

إن غياب البنية التحتية المواكبة للتحولات الرقمية الراهنة، ستدفع، بلا شك، إلى مزيد من فقدان الكفاءات في المجال الرقمي وهجرة رؤوس الأموال الجديد نحو بلدان الجذب التي تستجيب بنيتها التحتية الرقمية لحاجات ومتطلبات العاملين في هذا المجال. كما أن الانخراط المتزايد للأفراد في العالم الرقمي يؤسس لشكل جديد من الحركية (Mobilité)، يأخذ طابعا مزدوجا: طابع مادي، وأخر رقمي، وهو الأمر الذي يتيح للمهاجر الانخراط في اقتصادات متعددة من موقع جغرافي واحد.

إن هذه التحولات التي تكشف عن التداخل المتزايد بين الرقمي والهجرة والتنمية، تدفعنا إلى ضرورة تجاوز التصور التقليدي للعلاقة بين الهجرة والتنمية، وتستدعي مساءلة الحدود الكلاسيكية التي كانت تضعها الأبحاث في هذا المجال بين البلد الأصلي وبلد الاستقبال وبين المهاجر والفاعل الاقتصادي. ولكي تتحول هذه الديناميات إلى مكاسب ملموسة، ينبغي إعطاء الأولوية لتنظيم الأطر المؤسساتية والتشريعية في المجال الرقمي. وذلك عبر صياغة سياسات مرنة للضرائب والمعاملات المالية الرقمية، ووضع قواعد واضحة لحماية حقوق المشتغلين بهذه المجالات. كما يتطلب الأمر تطوير أطر لحوكمة البيانات والخصوصية، بالشكل الذي يمكن أن يساعد على حماية حقوق المواطنين، ويمكّن البنية التحتية الرقمية من أن تعمل ضمن

بيئة قانونية شفافة ومستقرة. بالإضافة إلى تعزيز الاستفادة من الانتشار الرقمي للمهاجرين، من خلال صياغة سياسات تحفّز هم على مشاركة معارفهم وخبراتهم الرقمية وتبادلها مع بلدانهم الأصلية.

أخيرًا، يمكن لتأسيس منظومة رصد وقياس أبعاد إدماج الرقمي في التنمية المحلية، وتأثير الحركية الرقمية على سوق العمل والتنمية المحلية، أن يدعم الدراسات الطولية ويزوّد صانعي القرار ببيانات واقعية لتعديل السياسات عند الضرورة، كما ستنصت بشكل خاص إلى مخاطر التهميش واللامساواة الرقميين، مع تبني سياسات استهدافية للفئات الأكثر عرضة للحرمان (الأشخاص محدودي الدخل، أو الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية/القروي على سبيل المثال) حتى لا تزيد الرقمنة من تعميق الفوارق الاجتماعية بدل المساهمة في الحد منها.

قائمة المراجع

مراجع عربية

1. الإسكوا. (2018). آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. مطبوعات الأمم المتحدة، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، لبنان.
2. ريمي ريفيل. (2018). الثورة الرقمية ثورة ثقافية. ترجمة سعيد بلمبخوت، سلسلة عالم المعرفة، عدد 462، الكويت.
3. سفيان قلوع والوليد طلحة. (2018). الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات. صندوق النقد العربي، أبوظبي.
4. عبد القادر زواتينيو. (2022). أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد -19) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة الاقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذج. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 28 المجلد 18.
5. غادة سيد عبد الله شعبان. (2021). أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 12، المجلد 4، 2021، (ص 1-30).

مراجع أجنبية:

6. Akaev, A., Ziadullaev, N., Sarygulov, A., & Petryakov, A. (2022). Digital Transformation and Growth Models. Studies on Entrepreneurship, Structural Change and Industrial Dynamics, 87–112. https://doi.org/10.1007/978-3-030-89832-8_5
7. Bailey Adrian J. and Zou, J. (2024). Migration, Digitalization, and Sustainable Development Across Pacific Islands. In M. Monaco Edoardo and Abe (Ed.), Sustainable Development Across Pacific Islands: Lessons, Challenges, and Ways Forward (pp. 107–123). Springer Nature Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-97-3629-4_6
8. Bondarenko, V., & Aleshkovski, I. (2019). SOCIAL AND ECONOMIC DEVELOPMENT MODELS IN THE Digital transformation era. Journal of Economic Science Research, 2(1). https://doi.org/10.30564/JESR.V2I1.468

9. Chen, J., & Xu, Z. (2024). The Impact of the Digital Divide on Labor Mobility and Sustainable Development in the Digital Economy. Sustainability (Switzerland), 16(22). https://doi.org/10.3390/su16229944

10. Diminescu, D. (2008). The connected migrant: An epistemological manifesto. Social Science Information, 47(4), 565–579.

11. Makimoto, Tsugio., & Manners, David. (1997). Digital nomad. 246.

12. Sayad, A. (1999). La Double absence. Des illusions de émigrés aux souffrances des immigrés. Éditions du Seuil.

13. Xianbin, T., & Qiong, W. (2021). Sustainable Digital Economy Through Good Governance: Mediating Roles of Social Reforms and Economic Policies. Frontiers in Psychology, 12, 773022.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Abd al-Qader Zawatinu. (2022). Ahamiyyat al-Iqtisad al-Raqami li-l-Duwal al-Arabiyya fi Zill Jahihat Corona (COVID-19) wa Atharuh ala Tahqiq al-Tanmiyya al-Mustadama: Al-Iqtisad al-Raqami li-Dawlat Qatar Namudhaj. Majallat Iqtisadiyyat Shamal Ifriqiya, 18 [The Importance of the Digital Economy for Arab Countries in Light of the Coronavirus (COVID-19) Pandemic and Its Impact on Achieving Sustainable Development: The Digital Economy of the State of Qatar as a Model. Journal of North African Economics, 18].

2. ESCWA. (2018). Afaq al-Iqtisad al-Raqami fi al-Mintaqa al-`Arabiyya [Prospects of the Digital Economy in the Arab Region]

3. Ghada Sayed Abdallah Shaaban. (2021). Athar al-Tahawul al-Raqami ala Tahqiq al-Tanmiyya al-Mustadama fi Zill Jahihat Corona (bi-l-Tatbiq ala Bad al-Duwal al-Arabiyya). Al-Majalla al-`Ilmiyya li-l-Dirasat al-Tijariyya wal-Bi'iyya, 12 [The Impact of Digital Transformation on Achieving Sustainable Development during the Coronavirus Pandemic (Applied to Some Arab Countries). The Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, 12].

4. Remy Rieffel. (2018). Al-Thawra al-Raqamiyya: Thawra Thaqafiyya (Saeed Belmbakhout, Trans.). Al-Majlis al-Watani lil-Thaqafa wal-Funun wal-Adab [The Digital Revolution: A Cultural Revolution; translated by Saeed Belmbakhout].

5. Sufyan Qalloo & Al-Walid Talha. (2020). Al-Iqtisad al-Raqami fi al-Duwal al-Arabiyya: Al-Waqi wa al-Tahaddiyat [The Digital Economy in Arab Countries: Reality and Challenges]. Sunduq al-Naqd al-Arabi [Arab Monetary Fund].

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Transformations in the "Axis of Resistance": Dismantling Iranian Influence in Syria: Factors and Consequences.

HUSSAM MOHAMMED ALHAMID

The Global Institute for Strategic Research (GISR)

Email : office@hossamalhamid.com

nooro1987@hotmail.com

https://orcid.org/0009-0002-3008-6557

Received	Accepted	Published
20/09/2025	28/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.102-129

HUSSAM MOHAMMED ALHAMID. (2025). Transformations in the "Axis of Resistance": Dismantling Iranian Influence in Syria: Factors and Consequences. Journal of Strategic and Military Studies,, volume7 (issue28), pp: 102 - 129

Abstract

This research aims to analyze the phenomenon of the dismantling of Iranian power in Syria, offering a comprehensive methodology and an in-depth analysis of the key factors that contributed to the erosion of Iranian influence and its impact on the strategic landscape of the Middle East. The study focuses on the factors of decline and their consequences within the context of the "Axis of Resistance," spanning from the assassination of Qassem Soleimani in January 2020 to the events of October 7, 2023, and beyond, particularly after Hezbollah's military weakening, which was a major factor in the decline of Iranian influence in Syria. The research also addresses the realignment of power balances and the increased influence of other international and regional powers in the region. The study employs a qualitative analytical methodology, combining literature reviews, previous studies, analysis of official documents and policies, and leveraging available international reports and statistical data. The findings suggest that the dismantling of Iranian power in Syria was not due to a single factor but rather a complex interplay of internal factors, such as poor coordination among Iranian militias and the weakening of Hezbollah's military strength, shifts in Iranian domestic policies, and external factors like international sanctions and regional interventions that reshaped the balance of power. This disintegration is expected to have significant strategic consequences, most notably the realignment of regional alliances, the undermining of stability in the "Axis of Resistance" area, and a gap in financial and military support for Iran's loyal factions in Iraq, Lebanon, and Yemen. The research concludes by offering policy recommendations aimed at enhancing regional stability through a reevaluation of diplomatic and military strategies and the guidance of economic policies.

Keywords: Axis_of_Resistance; Dismantling_Iran ; Syria; Transformations_in_the_East; Qassem_Soleiman

© 2025, ALHAMID, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

التَّحوُّلات في " محور المقاومة ": تفكّيك النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا العوامل والعواقب

حسام محمد الحميد

باحث زائر في المركز العالمي للدراسات الاستراتيجية-جامعة حمد بن خليفة -الدوحة –قطر

الإيميل:office@hossamalhamid.com

nooro1987@hotmail.com

حساب 1: 6557-3008-0002-0009

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/09/20	2025/09/28	2025/09/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.102-129

للاقتباس: حسام محمد الحميد. (2025). التَّحوُّلات في " محور المقاومة ": تفكّيك النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا العوامل والعواقب، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07 (العدد28)، ص ص: 102- 129

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة تفكيك القوَّة الإيرانيَّة في سوريا، من خلال عرض منهجيَّة شاملة وتحليل متعمِّق للمحاور الرَّئيسة الَّتي أسهمت في تفكيك النُّفوذ الإيرانيّ وتأثيرها على المشهد الاستراتيجيّ في الشَّرق الأوسط يركِّز البحث على عوامل التَّراجع والعواقب المترتِّبة على ذلك ضمن سياق " محور المقاومة "، بدأ من اغتيال قاسم سليمانيّ في يناير 2020 وحتَّى أحداث السَّابع من أكتوبر 2023 وما بعدها،- وخصوصًا- ما بعد خسارة حزب اللَّه لقوَّته العسكريَّة الَّتي كانت عاملاً رئيسيًّا في تراجع النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا. كما يتناول البحث إعادة ترتيب موازين القوى وتعزيز تأثير قوًى دوليَّة وإقليميَّة أخرى في المنطقة. تعتمد الدِّراسة منهجيَّةً تحليليَّةً نوعيَّةً تجمع بين مراجعة الأدبيَّات والدِّراسات السَّابقة، وتحليل الوثائق والسِّياسات الرَّسميَّة، بالإضافة إلى الاستفادة من التَّقارير الدَّوليَّة والبيانات الإحصائيَّة المتاحة. تشير النَّتائج إلى أنَّ تفكيك القوَّة الإيرانيَّة في سوريا لم يكن نتيجة عامل وحيد، بل نتاج تفاعل معقَّد بين عوامل داخليَّة مثل ضعف التَّنسيق بين الميليشيات الإيرانيَّة وتدمير القوَّة العسكريَّة لحزب اللَّه، وتحوُّلات في السِّياسات الدَّاخليَّة الإيرانيَّة، وعوامل خارجيَّة مثل العقوبات الدَّوليَّة، والتَّدخُّلات الإقليميَّة الَّتي أعادت تشكيل موازين القوى. يتوقَّع أن يكون لهذا التَّفكُّك عواقب استراتيجيَّةً مهمَّةً، أبرزها إعادة ترتيب التَّحالفات الإقليميَّة، وتقويض الاستقرار في منطقة " محور المقاومة "، وإحداث فجوة في الدَّعم الماليّ والعسكريّ للأطراف الموالية لإيران في العراق ولبنان واليمن. يتوَّج البحث بتقديم توصيات سياسيَّة تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليميّ من خلال إعادة النَّظر في الاستراتيجيَّات الدِّبلوماسيَّة والعسكريَّة، وتوجيه السِّياسات الاقتصاديَّة.

الكلمات المفتاحية: محور المقاومة.؛ تفكيك-إيران؛ سوريا.؛ تحولات المشرق.؛ قاسم سليماني

©2025، الحميد، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

المقدِّمة

لطالما شكل مفهوم " محور المقاومة " ركيزةً أساسيَّةً في فهم الدِّيناميكيَّات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة في منطقة الشَّرق الأوسط. وبرزت الجمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة كقوَّة مركزيَّة وداعمة رئيسة لهذا المحور، الَّذي ضمَّ في طيَّاته فاعلين من دول وجماعات مختلفة تجمَّعت تحت مظلَّة مناهضة النُّفوذ الإسرائيليّ والغربيّ في المنطقة. وفي هذا السِّياق، اكتسبت الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة أهمِّيَّة استراتيجيَّة قصوى، ليس فقط لموقعها الجيوسياسيّ المحوريّ، بل أيضًا لدورها كحلقة وصل أساسيَّة في تمدُّد نفوذ إيران وعلاقاتها مع حلفائها، وعلى رأسهم حزب اللَّه اللُّبنانيّ. إلَّا أنَّ المشهد الإقليميَّ والدَّوليَّ يشهد تحوُّلات متسارعةً، ألقت بظلالها على تماسك هذا المحور وموقعه. فمنذ اغتيال الجنرال قاسم سليمانيّ، القائد البارز في الحرس الثَّوريّ الإيرانيّ والمهندس الرَّئيس لاستراتيجيَّة إيران الإقليميَّة، مرورًا بالتَّداعيات العميقة الَّتي خلَّفتها أحداث السَّابع من أكتوبر 2023 (طوفان الأقصى) على التَّحالفات الإقليميَّة، وصولاً إلى تراجع كبير في القوَّة العسكريَّة لحزب اللَّه، ممَّا أفضى على ما يبدو إلى تحدِّيات متزايدة أسهمت في تفكيك النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا. يثير هذا التَّحوُّل المحتمل تساؤلات جوهريَّةً حول مستقبل " محور المقاومة " وتأثيره على موازين القوى الإقليميَّة. يسعى هذا البحث إلى تحليل معمَّق لظاهرة تفكيك النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا، من خلال استكشاف العوامل الدَّاخليَّة والخارجيَّة الَّتي أسهمت في هذا التَّراجع. كما يهدف إلى دراسة العواقب الاستراتيجيَّة المترتِّبة على هذا التَّفكُّك على المنطقة، بما في ذلك إعادة ترتيب التَّحالفات وتأثير ذلك على الأطراف الموالية لإيران في دول أخرى مثل العراق ولبنان واليمن.

خلفيَّة البحث وأهمِّيَّته

محور المقاومة" هو الإطار المفاهيمي

يعود " محور المقاومة " تحالفًا غير رسميّ يضمُّ منظَّمات عسكريَّةً وسياسيَّةً مدعومةً من إيران في جميع أنحاء الشَّرق الأوسط، وقد تشكَّل هذا التَّحالف بهدف رئيس هو مواجهة نفوذ الولايات المتَّحدة وإسرائيل في المنطقة [19]يضمُّ هذا المحور في عضويَّته البارزة حزب اللَّه اللُّبنانيّ، والمقاومة الإسلاميَّة في العراق، وقوَّات الحشد الشَّعبيّ، وحركة الحوثيِّين اليمنيَّة، ويشمل أحيانًا حماس وحركة الجهاد الإسلاميّ في فلسطين. [20]

أيديولوجيا، يستند المحور إلى مزيج من الإسلام الشِّيعيّ، ومناهضة الصَّهيونيَّة، والمشاعر المعادية للغرب، مع نفي وجود أيّ توجُّه معاد للسُّنة. نشأ مصطلح " محور المقاومة " في أوائل العقد الأوَّل من القرن الحادي والعشرين، كردِّ فعل على تصريحات الرَّئيس الأمريكي جورج دبليو بوش حول " محور الشَّرِّ "، ممَّا يعكس موقف التَّحالف المعارض للسِّياسات الأمريكيَّة في المنطقة

تعدّ سوريا ساحة استراتيجيَّة حيويَّة لهذا المحور، حيث كانت العضو الدَّولة الوحيد فيه إلى جانب إيران حتَّى سقوط نظام بشَّار الأسد في ديسمبر 2024، وقد استضافت مقاتلين تدرَّبوا وجنَّدوا من قبل إيران،[21] وقد لعبت سوريا دورًا حاسمًا في

[19] en.wikipedia.org, تم الوصول بتاريخ أيار\مايو 16, 2025، https://en.wikipedia.org/wiki/Axis_of_Resistance
[20] Axis of Resistance - Wikipedia, تم الوصول بتاريخ أيار\مايو 16, 2025 https://www.britannica.com/topic/Axis-of-Resistance
[21] نفس المرجع

دعم إيران خلال الحرب الإيرانيَّة العراقيَّة، وكانت بمثابة حلقة وصل حيويَّةً لإيران في دعم حزب اللَّه اللُّبنانيِّ الَّذي تأسَّس بدعم إيرانيّ في أعقاب الغزو الإسرائيليِّ عام 1982.

شهد المشهد الجيوسياسيُّ في الشَّرق الأوسط تغييرات كبيرةً منذ بداية الثَّورة السُّوريَّة في عام 2011، حيث برزت إيران كلاعب رئيس بسبب ترسيخها الاستراتيجيِّ في سوريا. ولإبراز النُّفوذ في جميع أنحاء المنطقة، استخدمت إيران مواردها العسكريَّة والاقتصاديَّة والأيديولوجيَّة لتعزيز " محور المقاومة " التَّابع لها- وهو تحالف من الحلفاء والجماعات الوكيلة الَّتي شملت حزب اللَّه والميليشيات العراقيَّة وجماعة الأنصار اللَّه (الحوثي) ونظام الأسد. لكنَّ اغتيال قاسم سليمانيّ، قائد فيلق القدس التَّابع للحرس الثَّوريِّ الإيرانيِّ في يناير 2020، كان بمكانة نقطة تحوُّل أدَّت إلى انخفاض بطيء في قوَّة إيران. تسارع هذا الانخفاض بعد عمليَّة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، وهي هجوم بقيادة حماس على إسرائيل تسبَّب في عدم الاستقرار في المنطقة وكشف عن نقاط ضعف في شبكات إيران الوكيلة، وخاصَّةً القدرات العسكريَّة الضَّعيفة لحزب اللَّه. لقد تغيَّرت الحسابات الاستراتيجيَّة للقوى الإقليميَّة والعالميَّة نتيجة لهذه التَّطوُّرات، ممَّا تسبَّب في تحوُّل التَّحالفات وترك فجوات مؤهَّلة لملئها من قبل لاعبين جدَّد.

إنَّ الانحدار المعقَّد للنُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا، والَّذي يتحدَّى التَّفسيرات السَّهلة، هو موضوع هذه الدِّراسة.

استثمرت إيران عشر سنوات في تعزيز قبضتها على سوريا من خلال الرِّعاية الاقتصاديَّة والميليشيات الوكيلة وعمليَّات نشر الحرس الثَّوريِّ الإيرانيَّ المباشرة في مدن ومناطق سوريا الاستراتيجيَّة مثل، حلب ودير الزُّور، والجنوب السُّوريُّ في الحدود المحاذية لإسرائيل، ولكن منذ عام 2020، تراجعت قبضتها بشكل كبير لأسباب كثيرة سيتمُّ محاولة الإجابة عنها في هذا البحث. إنَّ فهم هذه التَّحوُّلات وتأثيراتها الإقليميَّة أمر بالغ الأهمِّيَّة لصنَّاع السِّياسات الَّذين يبحرون في منطقة تمرُّ بمرحلة انتقاليَّة معقَّدة وملامح شرق أوسط جديد، حيث يمكن لنهاية الهيمنة الإيرانيَّة إمَّا أن تعزِّز الاستقرار في المنطقة، أو تشعل المنطقة بصراعات جديدة قد تكون وطئتها أكبر بكثير ممَّا سبق.

مشكلة البحث وأسئلته الرَّئيسيَّة

تتمثَّل مشكلة البحث الرَّئيسة في التَّحوُّلات الَّتي طرأت على نفوذ إيران في سوريا وتأثير ذلك على " محور المقاومة " في الشَّرق الأوسط. ويسعى البحث للإجابة على الأسئلة الرَّئيسة التَّالية:

فما هي العوامل الدَّاخليَّة والخارجيَّة الَّتي أدَّت إلى تراجع النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا في المدَّة ما بين اغتيال قاسم سليمانيّ وإحداث ما بعد السَّابع من أكتوبر؟ وكيف أثَّر ضعف قوَّة حزب اللَّه العسكريَّة وسقوط نظام بشَّار الأسد على النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا؟ وما هي التَّبعات الإقليميَّة المترتِّبة على تراجع النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا على " محور المقاومة " وميزان القوى الإقليميِّ؟

من جهة أخرى، تنظر الدِّراسة في كيفيَّة تقويض موطئ قدَّم طهران الإقليميَّ من خلال مزيج من الضُّغوط الخارجيَّة والتَّشرذم الدَّاخليِّ داخل شبكات إيران الوكيلة والتَّغيُّرات في الأولويَّات المحلِّيَّة. وتنظر الدِّراسة أيضًا في التَّداعيات الأوسع لهذا الانحدار على استقرار الشَّرق الأوسط و " محور المقاومة "، خاصَّة وأنَّ القوى الإقليميَّة مثل إسرائيل ودول الخليج وتركيا تتنافس لتغيير ميزان القوى.

يهدف هذا البحث إلى تحليل تفكيك القوَّة الإيرانيَّة في سوريا، من خلال عرضه لمنهجيَّة شاملة وتحليل متعمِّق للمحاور الرَّئيسة الَّتي أسهمت في تفكيك النُّفوذ الإيرانيّ وتأثيرها على المشهد الاستراتيجيّ في الشَّرق الأوسط مع التَّركيز على عوامل التَّراجع والعواقب المترتّبة على ذلك ضمن سياق " محور المقاومة " في الشَّرق الأوسط بدءا من اغتيال قاسم سليمانيّ 2020، وحتَّى السَّابع من أكتوبر (طوفان الأقصى) 2023 وما بعده- وخصوصًا- ما بعد خسارة حزب اللَّه لقوَّته العسكريَّة الَّتي كانت عاملاً رئيسًا في تراجع النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا، كما يهدف البحث إلى دراسة العوامل الَّتي أسهمت في تدهور وضع قوى إيران في سوريا، مثل عدم فعَّاليَّة تنسيق الميليشيات الوكيلة، والتَّدهور العسكريُّ لحزب اللَّه، والصُّعوبات الاقتصاديَّة الدَّاخليَّة الَّتي تواجهها إيران ويهدف أيضًا إلى دراسة التَّداعيات الجيوسياسيَّة لهذا التَّدهور، مثل الفرص المتاحة للقوى المتنافسة، وإعادة تنظيم التَّحالفات الإقليميَّة، وإلى إعادة ترتيب موازين القوى وتعزيز تأثير قوَّى دوليَّة وإقليميَّة أخرى في المنطقة. ويسعى البحث إلى الكشف عن العوامل المتداخلة – السِّياسيَّة والعسكريَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة – الَّتي أدَّت إلى تراجع النُّفوذ الإيرانيّ داخل سوريا، وتفكيك " محور المقاومة ". وكيف انعكس هذا التَّراجع على التَّوازن الاستراتيجيّ الإقليميّ.، ويسعى لتوفير أطر عمل للسِّياسات مع التَّركيز على آليَّات الأمن متعدِّدةً الأطراف، والحوافز الاقتصاديَّة، والمشاركة الدِّبلوماسيَّة من أجل الحدِّ من عدم الاستقرار. كما يتوّج البحث بتقديم توصيات سياسيَّة تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليميّ من خلال إعادة النَّظر في الاستراتيجيَّات الدِّبلوماسيَّة والعسكريَّة، وتوجيه السِّياسات الاقتصاديَّة..

أهمِّيَّة البحث ومبرِّراته: ينظر البحث في كيفيَّة تناولت الدِّراسات الأخرى لموضوع تفكيك النُّفوذ الإيرانيّ أو ديناميكيَّات " محور المقاومة "؟ وما هي الثُّغرات الَّتي يمكن استكشافها من خلال المراجعة، ونظرًا لقلَّة وجود الدِّراسات الَّتي تتناول الموضوع- تحديدًا- في جزئيَّة التَّفكيك وكذلك من حيث إنَّ الحدث لا زال حديثًا ومتفاعلاً فإنَّ هذا البحث يحاول العمل على سدِّ هذه الفجوة المعرفيَّة فيما يتعلَّق بالبعد الجيوسياسيّ في الشَّرق الأوسط بعد عام 2020، فالعديد من الدِّراسات المتاحة لا تنظر بشكل دقيق في تفكيك إيران في سوريا تحديدًا، أو التَّفاعل بين القوى الدَّاخليَّة والخارجيَّة الَّتي أسهمت في هذا، على الرَّغم من حقيقة أنَّ معظم الدِّراسات على العكس هي تركِّز على صعود إيران في سوريا. لذا؛ يحاول البحث تقديم رؤية مبسَّطة لصنَّاع السِّياسات الَّذين يسعون للتَّعامل مع منطقة تمرُّ بمرحلة انتقاليَّة غير مستقرَّة، وحيث يمكن لنهاية الهيمنة الإيرانيَّة إمَّا أن تعزِّز الاستقرار أو تشعل صراعات جديدةً، ويترتَّب على ذلك العديد من النَّتائج الحاسمة لمستقبل هذه المنطقة.، بالإضافة إلى ذلك، تضيف الدِّراسة إلى المناقشات النَّظريَّة حول الحرب بالوكالة من خلال التَّأكيد على كيف يمكن حتَّى للشَّبكات الرَّاسخة أن تصبح غير مستقرَّة بسبب التَّوسُّع المفرط والفراغات القياديَّة.

منهجيَّة البحث تعتمد الدِّراسة منهجيَّةً تحليليَّةً نوعيَّةً تجمع بين مراجعة الأدبيَّات والدِّراسات السَّابقة، وتحليل الوثائق والسِّياسات الرَّسميَّة، بالإضافة إلى الاستفادة من التَّقارير الدَّوليَّة والبيانات الإحصائيَّة المتاحة. كما تعتمد المنهجيَّة في الدِّراسة على تحليل مقارن للتَّقارير والمصادر المتاحة، إلى جانب مراجعة الدِّراسات الأكاديميَّة المنشورة حول السِّياسات الاقتصاديَّة والعسكريَّة الإيرانيَّة في سوريا. ويتمَّ استخدام تحليل البيانات الإحصائيَّة لتوضيح التَّراجع في مؤشِّرات الدَّعم والموارد الاقتصاديَّة المتاحة لإيران في الميدان السُّوريّ.

تستخدم الدِّراسة إطارًا تحليليًّا نوعيًّا لتجميع الأدبيَّات الثَّانويَّة والمصادر الأوَّليَّة (مثل تقارير الأمم المتَّحدة والوثائق الحكوميَّة الإيرانيَّة)، وتضيف إحصائيَّات حول المساعدات الاقتصاديَّة وخسائر الميليشيات والعقوبات على الأطراف المتداخلة في الصِّراع السُّوريِّ، في حين أنَّ دراسة حال التَّدهور التَّشغيليِّ لحزب الله والتَّفاهمات الدِّبلوماسيَّة الخليجيَّة العربيَّة، الدَّوليَّة تسلُّط الضَّوء على الدِّيناميكيَّات الإقليميَّة، فإنَّ موازنة العلاقات الإيرانيَّة السُّوريَّة قبل وبعد سليمانيّ تسلُّط الضَّوء على التَّغييرات المنهجيَّة.

الإطار النَّظريُّ:

الإطار النَّظريُّ الَّذي سيستند إليه البحث في تحليل ظاهرة تفكُّك النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا يتضمَّن بشكل أساسيّ نظريَّة توازن القوى، والَّتي تساعد في فهم كيف أدَّت التَّحوُّلات الإقليميَّة والدَّوليَّة، مثل صعود قوًى جديدة وتراجع أخرى، إلى تغيير ميزان القوى في سوريا وتقليل النُّفوذ الإيرانيِّ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستعانة ب نظريَّة الاعتماد المتبادل لفحص كيف أثَّرت العقوبات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة على قدرة إيران على دعم وكلائها في سوريا، وكيف أدَّى ضعف هؤلاء الوكلاء إلى إضعاف نفوذ إيران بشكل عامّ.

1- نظريَّة توازن القوى (Balance of Power Theory)

الفكرة الأساسيَّة: الدُّول تسعى للحفاظ على توازن القوى في النِّظام الدَّوليّ أو الإقليميّ من خلال التَّحالفات والتَّنافس. أيُّ تغيير في ميزان القوى يثير ردود فعل من الدُّول الأخرى. ومن ثم يسعى البحث إلى:

- تحليل تأثير التَّدخُّلات الإقليميَّة والدَّوليَّة: كيف أدَّت تدخُّلات قوًى مثل الولايات المتَّحدة، روسيا، تركيا، وإسرائيل في سوريا إلى تغيير ميزان القوى الإقليميّ وأثَّرت على نفوذ إيران؟
- دراسة التَّحالفات والتَّحوُّلات فيها: كيف أثَّرت التَّوتُّرات بين أعضاء " محور المقاومة " أو ظهور تحالفات جديدة في المنطقة على موقع إيران في سوريا؟ هل أدَّت خسارة حزب الله لقوَّته إلى تغيير في هذا التَّوازن؟
- تقييم ردود فعل المنافسين الإقليميّين: كيف استجابت دول مثل السُّعوديَّة وقطر أو الإمارات لتوسُّع النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا، وهل أسهمت هذه الاستجابات في تفكيك هذا النُّفوذ؟

2- نظريَّة الاعتماد المتبادل (Interdependence Theory)

الفكرة الأساسيَّة: الدُّول الَّتي تعتمد على بعضها البعض اقتصاديًّا أو في مجالات أخرى تكون أقلَّ عرضةً للصِّراع، ولكنَّ الاعتماد غير المتكافئ يمكن أن يخلق نفوذًا لطرف على آخر. ومن ثم نسعى إلى:

- تحليل العلاقة بين إيران وسوريا: ما مدى اعتماد النِّظام السُّوريّ على الدَّعم الإيرانيّ (الاقتصاديّ، العسكريّ) ؟ هل أدَّى هذا الاعتماد إلى خلق نفوذ إيرانيّ وسيطرة كاملة على الدَّولة السُّوريَّة، وكيف أثَّرت التَّغيُّرات في قدرة إيران على تقديم هذا الدَّعم على هذا النُّفوذ؟

- دراسة العلاقة بين إيران وحزب اللَّه: ما هو مستوى الاعتماد المتبادل بينهما (ماليًّا، عسكريًّا، سياسيًّا)؟ كيف أثَّر ضعف حزب اللَّه على هذه العلاقة وعلى قدرة إيران على استخدام الحزب كأداة نفوذ في سوريا؟
- تقييم تأثير العقوبات الاقتصاديَّة: كيف أثَّرت العقوبات على قدرة إيران على دعم حلفائها، وبالتَّالي، على نفوذها في سوريا؟

الدِّراسات السَّابقة:

الآن بعد أن استعرضنا بعض الأطر النَّظريَّة المحتملة، من المهمّ أن ننتقل إلى استكشاف الدِّراسات السَّابقة. لفهم كيف تناول الباحثون الآخرون موضوع تفكُّك النُّفوذ الإيرانيّ وديناميكيَّات " محور المقاومة " سيساعدنا ذلك في تحديد موقع هذا البحث ضمن الحقل الأكاديميّ وتحديد الثُّغرات الَّتي نسعى لسدِّها.

للبحث عن دراسات تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، استخدم الباحث قواعد البيانات الأكاديميَّة، (قواعد البيانات العربيَّة) وJSTOR، Project MUSE، Google Scholar، باستخدام المفاتيح الآتية:

النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا(Iran ' s influence in Syria) - محور المقاومة(Axis of Resistance) - دور حزب اللَّه في سوريا (Hezbollah ' s role in Syria) - تأثير اغتيال قاسم سليمانيّImpact of Qassem Soleimani's assassination) - تداعيات طوفان الأقصى على التَّحالفات الإقليميَّةImplications of Al-Aqsa Flood on regional alliances) - التَّحدِّيات الَّتي تواجه إيران في سوريا(Challenges facing Iran in Syria) - العقوبات على إيران وتأثيرها الإقليميّ Sanctions on Iran and its) (regional impact - التَّغيُّرات في ميزان القوى في الشَّرق الأوسط(Shifts in the balance of power in the Middle East)

وتمَّ التَّركيز على محاور محدَّدة في البحث من حيث:

1- المنهجيَّة المستخدمة: هل استخدمت الدِّراسات تحليلاً نوعيًّا، كمّيًّا، أو مزيجًا منهما؟ وهل اعتمدت على تحليل وثائق، مقابلات، أو دراسات حالة؟ فهم المنهجيَّة في تقييم قوَّة الدِّراسات ومقارنتها بمنهجيَّة البحث

2- الأطر النَّظريَّة الَّتي اعتمدت عليها: هل استخدمت الدِّراسات أيًّا من النَّظريَّات الَّتي ناقشناها؟ كيف طبَّقتها على موضوعها؟ هل كانت هذه النَّظريَّات مفيدةً في تفسير النَّتائج؟

3- النَّتائج الرَّئيسة الَّتي توصَّلت إليها: ما هي الاستنتاجات الأساسيَّة للدِّراسات؟ ما هي الحجج الرَّئيسة الَّتي قدَّمتها؟

4- المساهمة المعرفيَّة للدِّراسة: ما الجديد الَّذي قدَّمته الدِّراسة للحقل الأكاديميّ؟ كيف أسهمت في فهمنا للموضوع؟

تحديد الثُّغرات الَّتي يحاول البحث سدَّها

بعد مراجعة عدد كاف من الدِّراسات السَّابقة، بدأنا في تحديد الثُّغرات الَّتي لم يتم تناولها بشكل كاف أو الَّتي تحتاج إلى مزيد من البحث. مثل:

- فجوة في المدَّة الزَّمنيَّة: لم تكن هناك دراسات كافية تناولت المدَّة الزَّمنيَّة الَّتي يركّز عليها البحث (من اغتيال سليمانيّ وما بعد طوفان الأقصى).

- فجوة في التَّركيز: العديد من الدِّراسات لم تتناول النُّفوذ الإيرانيَّ في سوريا بشكل عامّ، ولم تركِّز بشكل خاصّ على تأثير ضعف حزب اللَّه على تفكُّك هذا النُّفوذ.

ولم تقدِّم أيَّ من الدِّراسات تحليلاً معمَّقًا لتأثير ضعف حزب اللَّه العسكريّ على النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا، ولم يتم التَّركيز بشكل كاف على هذه العلاقة السَّببيَّة، موازنة لتكتيكات إيران في الحفاظ على نفوذها في سوريا بعد التَّغيُّرات الأخيرة وكيف تكيَّفت إيران مع التَّحدِّيات الجديدة؟

وبشأن تقييم تأثير طوفان الأقصى على تماسك " محور المقاومة " ودور إيران فيه في سوريا، وهل أدَّت هذه الأحداث إلى تغيير في أولويَّات إيران أو في علاقاتها مع حلفائها في سوريا؟ لم تقدِّم الدِّراسات تحليلاً متعدِّد الأبعاد لتفكُّك النُّفوذ الإيرانيّ، يجمع بين العوامل السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة والاجتماعيَّة.

نظرًا لحداثة بعض الأحداث كما ذكرنا هنا (خاصَّةً ما بعد طوفان الأقصى)، لم نجد دراسات أكاديميَّة معمَّقة ومنشورة حتَّى الآن تتناولها بشكل مباشر. ومع ذلك، يمكننا هنا عرض عناوين بعض الدِّراسات والمقالات والتَّقارير الَّتي تتناول جوانب قريبةً من موضوعنا، والَّتي قد تساعدك في فهم السِّياق العامّ وتحديد الثُّغرات- بشكل أفضل-

دراسات ومقالات حول النُّفوذ الإير انيّ في سوريا ودورحزب اللَّه

إيران واستراتيجيَّة البقاء طويل الأمد في سوريا، طارق عزيزة 5 شباط 2019. مجلة صور https://www.suwar-magazine.org/a/1743

المقال يتناول استراتيجيَّة إيران للبقاء طويل الأمد في سوريا منذ اندلاع الثَّورة السُّوريَّة في مارس 2011. يوضِّح المقال إنَّ إيران سارعت لدعم نظام الأسد ليس فقط لأنَّه حليفها الأبرز في المنطقة، بل لأنَّها رأت في الحدث السُّوريّ فرصةً لتمديد نفوذها إلى سوريا، ممَّا يؤمِّن لها اتِّصالاً مباشرًا مع حزب اللَّه في لبنان وتواجدًا قريبًا من الحدود الإسرائيليَّة، ممَّا يعزِّز من قدرتها على المساومة في ملفَّات المنطقة لضمان مصالحها. وتتبع إيران استراتيجيَّةً متعدِّدةً المستويات في سوريا:

1-المستوى العسكريُّ: يشمل تدخُّلها العسكريُّ تشكيلات مسلَّحةً مرتبطةً بالحرس الثَّوريّ الإيرانيّ وميليشيات من شيعة العراق وأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى تجنيد آلاف السُّوريِّين في الميليشيات المحلِّيَّة.

2- المستوى الاجتماعيُّ: استغلَّت إيران تطوُّرات الموقف لتعزيز ارتباط شيعة سوريا بها، ونشر المذهب الشِّيعيّ، وتنفيذ سياسة التَّغيير الدِّيموغرافيّ عبر التَّهجير القسريّ للسُّكَّان أو شراء الأراضي والعقارات

3- المستوى الاقتصاديُّ: عقدت إيران اتِّفاقيَّات اقتصاديَّةً وتجاريَّةً جديدةً مع حكومة النِّظام السُّوريّ، ممَّا أدَّى إلى ظهور استثمارات إيرانيَّة في مختلف المجالات مثل الطَّاقة والاتِّصالات والزِّراعة والتِّجارة.

بعد سنوات من التَّدخُّل الإيرانيّ، أصبح وجودها في سوريا موضوعًا مثيرًا للجدل على المستوى الإقليميّ والدَّوليّ، حيث تسعى مختلف الأطراف إلى الحدّ من هذا الوجود أو إنهائه، لكنَّ إيران عملت على فرض وقائع جديدة على الأرض تجعل من إنهاء وجودها مهمَّةً صعبةً ومعقَّدةً.

استراتيجيَّة إيران في سوريا: تطوُّر الرَّدع

Iran's Syria strategy: the evolution of deterrence, International Affairs, Volume 95, Issue 2, March 2019, Pages 341–364; Hassan Ahmadian , Payam Mohseni; https://academic.oup.com/ia/article-abstract/95/2/341/5306386

الورقة تستعرض تداعيات سقوط نظام الأسد في سوريا على إيران ومحور المقاومة، وتناقش كيف تحاول طهران التَّكيُّف مع هذا التَّحوُّل الجذريّ في المشهد الإقليميّ أبرز الأفكار الَّتي تناولتها الورقة:

- أثر سقوط الأسد على إيران: شكل السُّقوط المفاجئ للنِّظام السُّوريّ انتكاسة استراتيجيَّة لإيران الَّتي اعتمدت على هذا الحليف منذ الثَّمانينيَّات في مواجهة التَّهديدات الإقليميَّة.
- النِّظام السُّوريُّ كان يشكِّل طريق مهم لإمداد حزب اللَّه وموازنة إسرائيل إقليميًّا.
- نقاش داخليّ إيرانيّ متضارب: الإيرانيُّون منقسمون بين من يرى ضرورة استمرار العلاقة مع سوريا الجديدة، ومن يعتبرها عدوًّا مستقبليًّا.
- هناك تريُّث في تحديد سياسة واضحة؛ الخطاب الرَّسميّ يدعو إلى تقييم سلوك الحكومة الجديدة قبل اتِّخاذ موقف.
كلفة التَّحالف وانعكاسات استراتيجيَّة
- كلفة دعم النِّظام كانت عاليةً ماديًّا وعسكريًّا، ولم يحقِّق النَّتائج المرجوَّة.
- طهران تواجه الآن تحدِّيات في إعادة تقييم علاقاتها الإقليميَّة، - خصوصًا- في ظلِّ استبعادها من اجتماعات دوليَّة حول سوريا.
- سيناريوهات مستقبليَّة لسوريا: السِّيناريوهات المحتملة تتراوح بين: عودة مركزيَّة قويَّة لدمشق. أواقتتال داخليّ مدعوم خارجيّ. توافق وطنيّ شامل. استمرار الهيمنة التُّركيَّة أو تدخُّل دوليّ أحاديّ الجانب.
- موقف إيران المرتقب: إذا اتَّسمت سياسة سوريا الجديدة بالعقلانيَّة، فقد تنخرط إيران في علاقات استراتيجيَّة معها. أمَّا إذا تبنَّت دمشق عداءً واضحًا لإيران ومحورها، فستعيد طهران ترتيب أوراقها وفق أولويَّاتها الأمنيَّة.

الورقة مليئةً بتفاصيل دقيقة وتقدِّم قراءةً تحليليَّةً عميقةً، ولكنَّها تبتعد عن تحليل الأسباب الَّتي أسهمت في هزيمة إيران ومحور المقاومة في سوريا، بل تناقش كيف تحاول طهران التَّكيُّف مع هذا التَّحوُّل الجذريّ في المشهد الإقليميّ.

فهم كيفيَّة استخدام " الحرس الثَّوريّ الإيرانيّ " للميليشيات القبليَّة السُّوريَّة في الماضي والحاضر والمستقبل، عبد اللَّه الحايك، نيسان/ أبريل 2024- معهد واشنطن https://2u.pw/QiCgVm94

الورقة تقدِّم تحليلاً عميقًا لاستراتيجيَّة الحرس الثَّوريّ الإيرانيّ في توظيف الميليشيات القبليَّة السُّوريَّة لتعزيز نفوذ إيران في سوريا، خاصَّةً في المناطق ذات الأهمِّيَّة الاستراتيجيَّة مثل حلب ودير الزُّور. أبرز محاورها:

- الهدف الرَّئيسيُّ: استخدام الميليشيات القبليَّة المحلِّيَّة كأداة للنُّفوذ الإيرانيّ بدلاً من الاعتماد على الميليشيات الشِّيعيَّة الأجنبيَّة. ودمج القوى في الهياكل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والإداريَّة للمناطق السُّوريَّة لتوسيع السَّيطرة الإيرانيَّة بشكل غير مباشر.
- تحوَّل في الاستراتيجيَّة: في البداية، جلبت إيران ميليشيات شيعيَّةً من خارج سوريا لحماية المواقع الدِّينيَّة والقيام بالمهامّ العسكريَّة. لاحقًا، تحوَّلت نحو الميليشيات القبليَّة العربيَّة، مثل لواء الباقر، الَّذي يعتبر مثالاً على التَّوجُّه نحو تجنيد سنِّيِّين وتشييع قياداتهم تدريجيًّا.
- أهمِّيَّة مدينة حلب: شكَّلت حلب مركزًا لنموذج إدارة جديدة بقيادة ميليشيا " فيلق المدافعين عن حلب "، الَّتي تولَّت مهامَّ أمنيَّةً وإداريَّةً، ممَّا سمح لطهران بتعزيز حضورها السِّياسيّ والعسكريّ في المدينة.
- دير الزُّور كنقطة ارتكاز تأسَّست عدَّة ميليشيات قبليَّة في وادي الفرات، مثل: " لواء أسود العقيدات "/"الفوج 47"/ حركة أبناء الجزيرة والفرات"" / "فوج العشائر الهاشميَّة "، وتستخدم هذه الجماعات في المواجهة مع قوَّات سوريا الدِّيمقراطيَّة والقوَّات الأمريكيَّة، وتعزِّز الوجود الإيرانيَّ في شرق سوريا.
- السِّيناريوهات المستقبليَّة: التَّركيز على تحويل المجتمعات المحلِّيَّة إلى التَّشيُّع، خاصَّةً الشَّباب السُّنِّيّ الفقير - تقديم حوافز اجتماعيَّة واقتصاديَّة لجذب المقاتلين - احتمال نشوء مقاومة سنِّيَّة متشدِّدة كردِّ فعل، كما حدث في العراق مع ظهور تنظيم الدَّولة.

رغم محاولة الورقة رسم صورة دقيقة عن مدى قوَّة ونفوذ إيران إلَّا أنَّها لم تسطع أن توضِّح نقاط الضَّعف الَّتي كانت تعاني منها هذه التَّشكيلات من حيث التَّنسيق والقيادة والسَّيطرة.

الفصل الأوَّل: السِّياق التَّاريخيُّ لتواجد إيران ودورها في سوريا ضمن " محور المقاومة "

نشأة وتطوُّر " محور المقاومة " ودور سوريا فيه.

محور المقاومة " في ظلِّ التَّحوُّل

يعد " محور المقاومة " تحالفًا استراتيجيًّا تقوده إيران ويتكوَّن من جهات فاعلة حكوميَّة وغير حكوميَّة متَّحدة في معارضتها للنُّفوذ الإسرائيليّ والأمريكيّ في الشَّرق الأوسط. من بين الأعضاء الأساسيِّين: حزب الله (لبنان) وهو الوكيل الأكثر فعَّاليَّةً لإيران، ولديه قوَّات شبه عسكريَّة متطوِّرة وأنظمة صواريخ. الميليشيات الشِّيعيَّة العراقيَّة: المنظَّمات الَّتي انضمَّت إلى قوَّات الحشد الشَّعبيّ في البلاد، مثل كتائب حزب الله وحركة النُّجباء. الحوثيُّون (اليمن): يعرفون رسميًّا باسم أنصار الله، ويستخدمون الصَّواريخ والطَّائرات الإيرانيَّة دون طيَّار لتهديد المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والشَّحن الدَّوليّ. ويشمل أحيانًا حماس وحركة الجهاد الإسلاميّ في فلسطين. حتَّى سقوط نظام بشَّار الأسد في سوريا عام 2024، كانت سوريا العضو الدَّولة الوحيد في المحور إلى جانب إيران، حيث استضافت مقاتلين تدرَّبوا وجنَّدوا من قبل إيران والنِّظام السُّوريّ: منحت إيران حقَّ الوصول الإقليميّ- بشكل كامل- إلى حدود إسرائيل ولبنان في عهد بشَّار الأسد قبل عام 2024.

تهدف الأهداف الأوَّليَّة ل " محور المقاومة " إلى مواجهة النُّفوذ الأمريكيّ والإسرائيليّ، ودعم الجماعات الفلسطينيَّة في صراعها مع إسرائيل، وتعزيز قوَّة إيران الإقليميَّة وفرض بديل جيوسياسيّ في الشَّرق الأوسط. [22] وقد تبنَّى المحور استراتيجيَّة " الدِّفاع الأماميّ الَّتي تهدف إلى مواجهة التَّهديدات لإيران ومصالحها عبر شبكة من الوكلاء في دول المنطقة. [23] ومع ذلك، فإنَّ المدَّة الممتدَّة من اغتيال قائد فيلق القدس التَّابع للحرس الثَّوريّ الإيرانيّ قاسم سليمانيّ في يناير 2020 إلى ما بعد أحداث السَّابع من أكتوبر 2023 (طوفان الأقصى) قد شهدت تحوُّلات كبيرةً في ديناميكيَّات هذا المحور، وخاصَّةً فيما يتعلَّق بدور إيران في سوريا. وقد أدَّت التَّطوُّرات الإقليميَّة، بما في ذلك ضعف قوَّة حزب الله العسكريَّة، وتغيُّر المشهد السِّياسيّ في سوريا مع سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024، والضُّغوط الاقتصاديَّة المتزايدة، إلى تراجع ملحوظ في النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا.

تستند أيديولوجيَّة المحور إلى معاداة الصَّهيونيَّة، ومعاداة الإمبرياليَّة، والمثل الثَّوريَّة الإسلاميَّة الشِّيعيَّة (ولاية الفقيه)، ويقدِّم نفسه كمدافع عن الحقوق الفلسطينيَّة والمجتمعات الشِّيعيَّة الممثِّلة تمثيلاً ناقصًا تعتمد آليَّات عمليَّاته على الحرب غير المتكافئة، باستخدام استراتيجيَّات منخفضة التَّكلفة وعالية التَّأثير (مثل حرب العصابات والطَّائرات دون طيَّار والصَّواريخ) لمواجهة ضعف الحرب التَّقليديَّة.

على الرَّغم من أنَّ الوكلاء يعملون بشكل مستقلّ إلى حدٍّ ما، إلَّا أنَّهم يتمُّ تنسيقهم من قبل الحرس الثَّوريُّ الإيرانيُّ - وتحديدًا- قوَّة القدس. تستخدم إيران شبكات غير قانونيَّة (مثل طرق التَّهريب اليمنيَّة والقنوات المصرفيَّة العراقيَّة) لتمويل وتدريب وتسليح الوكلاء.

تطوُّر العلاقات الإيرانيَّة السُّوريَّة قبل عام 2011

يعود تاريخ التَّدخُّل الإيرانيّ في المنطقة إلى ما بعد الثَّورة الإسلاميَّة عام 1979، حيث سعت إيران إلى دعم حركات المقاومة ضدَّ إسرائيل وتوسيع نفوذها الإقليميّ. وقد تطوَّرت العلاقة الاستراتيجيَّة بين إيران وسوريا في الثَّمانينيَّات تحت قيادة حافظ الأسد، مدفوعةً بمخاوف مشتركة بشأن طموحات صدَّام حسين في العراق وصعود إسرائيل كقوَّة إقليميَّة. لعبت سوريا دورًا حاسمًا في دعم إيران خلال الحرب الإيرانيَّة العراقيَّة، وكانت بمثابة حلقة وصل حيويَّةً لإيران في دعم حزب الله اللُّبنانيّ الَّذي تأسَّس بدعم إيرانيّ في أعقاب الغزو الإسرائيليّ عام 1982. كانت سوريا بمثابة ممرّ استراتيجيّ لإيران لنقل الأسلحة والموارد إلى حزب الله، ممَّا عزَّز من قوَّة الجماعة اللُّبنانيَّة كأحد أبرز وكلاء إيران في المنطقة.

الدَّور الإيرانيُّ في دعم النِّظام السُّوريّ والميليشيات المحلِّيَّة بعد عام 2011.

بعد اندلاع الثَّورة السُّوريَّة في عام 2011، قدَّمت إيران دعمًا عسكريًّا وماليًّا ولوجستيًّا واسع النِّطاق لنظام الرَّئيس بشَّار الأسد، معتبرةً بقائه في السُّلطة أمرًا بالغ الأهمِّيَّة لمصالحها الإقليميَّة. لعب فيلق القدس التَّابع للحرس الثَّوريّ الإيرانيّ، بقيادة شخصيَّات بارزة مثل قاسم سليمانيّ، دورًا محوريًّا في توجيه العمليَّات العسكريَّة، وتنظيم الميليشيات الموالية للنِّظام، والتَّنسيق مع حزب الله لدعم قوَّات الأسد في مواجهة قوَّات المعارضة وتنظيم الدَّولة الإسلاميَّة (داعش). [24]

[22] en.wikipedia.org, https://en.wikipedia.org/wiki/Axis_of_Resistance، 16, 2025 تم الوصول بتاريخ أيار\مايو
[23] The shape-shifting 'axis of resistance' | 02 How the axis was formed and how it has evolved, 16, 2025 تم الوصول بتاريخ /أيار و مايو
[24] Britannica, Axis of Resistance | Groups, Countries, Map, Leaders, Middle East. تم الوصول بتاريخ أيار/مايو 16, 2025 ،

قامت إيران بتعبئة ونشر آلاف المقاتلين الشِّيعة من أفغانستان (لواء فاطميُّون) وباكستان (لواء زينبيون) للقتال إلى جانب الجيش العربيِّ السُّوريِّ، (يقدِّر العدد بين 8000 إلى 10000 مقاتل) ممَّا عزَّز بشكل كبير القوَّة البشريَّة للنِّظام. وقد أنفقت إيران مبالغ ماليَّةً كبيرةً لدعم نظام الأسد، تقدَّر بعشرات المليارات من الدُّولارات على مدار سنوات الصِّراع.[25]

تأسيس وتوطيد النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا: الأهداف والاستراتيجيَّات.

كان الحفاظ على خطِّ اتِّصال برِّيّ مباشر عبر سوريا إلى لبنان هدفًا استراتيجيًّا أساسيًّا لإيران، لضمان استمرار الدَّعم لحزب اللَّه وتعزيز أجندتها الإقليميَّة الأوسع. لعب قاسم سليمانيّ، قائد فيلق القدس، دورًا مركزيًّا في صياغة وتنفيذ استراتيجيَّة إيران ل " محور المقاومة "، حيث كان له تأثير كبير على الجماعات المتحالفة مع إيران في جميع أنحاء المنطقة. وقد نسَّق أنشطة مختلف الجماعات المسلَّحة داخل المحور، وضمن توافق أفعالها مع أهداف إيران الاستراتيجيَّة الأوسع، بما في ذلك تلك المتعلِّقة بسوريا. كان سليمانيّ فعَّالاً في دعم نظام الأسد، حيث وجَّه القوَّات المدعومة من إيران ونسق مع روسيا وحزب اللَّه في معارك حاسمة ضدَّ قوَّات المعارضة وتنظيم الدَّولة الإسلاميَّة. كما أقام علاقات شخصيَّة وثيقة مع قادة الجماعات الأعضاء الرَّئيسين في المحور، مثل حسن نصر اللَّه من حزب اللَّه، ممَّا سهَّل التَّنسيق وضمن ولاء هذه الجماعات لأجندة إيران. وامتدَّ نفوذ سليمانيّ إلى إنشاء وصيانة خطوط الإمداد اللُّوجستيَّة والعسكريَّة عبر سوريا إلى حزب اللَّه، وهو عنصر حيويّ في قدرة إيران على بسط نفوذها الإقليميّ.

الفصل الثَّاني: عوامل تفكيك النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا: العوامل الدَّاخليَّة

تحوُّل المدِّ: عوامل تراجع النُّفوذ الإيرانيّ

كان اغتيال قاسم سليمانيّ في يناير 2020 نقطة تحوُّل كبيرة أضعفت بشكل كبير قدرة إيران على إدارة وتنسيق شبكة " محور المقاومة ".[26]

وقد خلف موته فراغًا قياديًّا كبيرًا في فيلق القدس، حيث كان الشَّخصيَّة الرَّئيسة المسؤولة عن الحفاظ على تماسك المحور وضمان ولاء أعضائه. وقد أدَّى غيابه إلى إضعاف السَّيطرة الإيرانيَّة المباشرة على وكلائها، بما في ذلك أولئك العاملين في سوريا، ممَّا أدَّى إلى انخفاض في التَّنسيق وربَّما تضارب الأولويَّات بين مختلف الجماعات. ينظر إلى خليفة سليمانيّ، إسماعيل قاآني، على نطاق واسع على أنَّه يفتقر إلى الكاريزما والرُّؤية الاستراتيجيَّة لسلفه، ممَّا أثَّر على قدرة إيران على قيادة المحور بفعَّاليَّة. وقد شهد الهيكل الهرميُّ للشَّبكة تحوُّلاً، ربَّما أدَّى إلى تعزيز مكانة حزب اللَّه كعنصر مركزيّ مع تقليل قدرة إيران على التَّأثير المباشر على الوكلاء الآخرين. كما أدَّت الخسائر العسكريَّة الَّتي تكبَّدها حزب اللَّه، وهو حليف إيرانيّ رئيس ومتورِّط بعمق في سوريا، إلى إضعاف قدرة إيران على بسط نفوذها في المنطقة. وقد عانى حزب اللَّه من خسائر كبيرة في الأفراد والقيادة، بما في ذلك اغتيال أمينه العامّ حسن نصر اللَّه وخليفته هاشم صفي الدِّين، ممَّا أدَّى إلى تعطيل هيكله القياديّ.[27]

[25] أحمد موفق زيدان،فيلق"فاطميون"الأفغاني"رأس حربة أيرانية،كانون الثاني /يناير 2018،مركز الجزيرة للدراسات

[26] ضياء قدور، مقتل قاسم سليماني ونهاية النظام الإيراني، كانون الثاني/يناير 2025،موقع إيلاف.

[27]Hanin Ghaddar ،**Hezbollah Post October 7—Beaten But Still Dangerous**،**Dec 10, 2024**، **Washington Institute**

وقد أدَّى الصِّراع مع إسرائيل في عام 2024 إلى استنزاف ترسانة حزب الله وتدمير بنيته التَّحتيَّة العسكريَّة، ممَّا أضعف قدرته على العمل كقوَّة إقليميَّة مؤثِّرة. بالإضافة إلى ذلك، أدَّى سقوط نظام الأسد في سوريا إلى قطع خطوط الإمداد الرَّئيسة لحزب الله من إيران، ممَّا زاد من تقويض قدراته اللُّوجستيَّة والعسكريَّة. 28 وقد أدَّت هذه الخسائر إلى تحوُّل محتمل في تركيز حزب الله نحو تعزيز قوَّته الدَّاخليَّة في لبنان بديلاً عن الانخراط في حروب إقليميَّة واسعة النِّطاق، ممَّا يقلِّل من مساهمته في أجندة إيران الإقليميَّة.

يمثِّل سقوط نظام بشَّار الأسد في سوريا في ديسمبر 2024 عاملاً محوريًّا في تراجع النُّفوذ الإيرانيّ في المنطقة. وقد خسرت إيران حليفًا استراتيجيًّا رئيسيًّا كان بمثابة جسر برّيّ حيويّ إلى لبنان ووكلائها الآخرين في المنطقة. وقد أدَّى صعود حكومة سورية جديدةً، الَّتي من المحتمل أن تهيمن عليها جماعات سنِّيَّة إسلاميَّة، إلى تقليل احتماليَّة استمرار التَّعاون الوثيق مع إيران الشِّيعيَّة، بل وربَّما أدَّت إلى عداء مباشر. بالإضافة إلى ذلك، أدَّى صعود تركيا كقوَّة إقليميَّة مهيمنة في سوريا إلى تحدِّي نفوذ إيران المتضائل، ممَّا أدَّى إلى منافسة متزايدة بين أنقرة وطهران على النُّفوذ في البلاد.

كما أدَّت العقوبات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة المفروضة على إيران إلى تقييد مواردها الماليَّة بشكل كبير، ممَّا أثَّر على قدرتها على تمويل ودعم وكلائها في المنطقة، بما في ذلك سوريا. وقد أدَّت العقوبات المفروضة على سوريا نفسها أيضًا إلى إعاقة جهود الإنعاش الاقتصاديّ وربَّما قلَّلت من نطاق التَّعاون مع إيران. على الرَّغم من أنَّ إيران طوَّرت طرقًا معقَّدةً للتَّحايل على العقوبات لدعم وكلائها، إلَّا أنَّ الخسارة الإجماليَّة للموارد المتاحة من المرجَّح أن تكون قد أسهمت في تراجع نفوذها في سوريا.

نقاط الضَّعف الهيكليَّة في استراتيجيَّة إيران

1- الفوضى الاستراتيجيَّة وفراغ القيادة

فقدان قاسم سليمانيّ (2020): تمَّ القضاء على أبرز استراتيجيّي شبكة الوكلاء الإيرانيِّين عندما تمَّ اغتيال قائد فيلق القدس التَّابع للحرس الثَّوريّ الإسلاميّ. نظرًا لأنَّ خلفاء سليمانيّ، مثل إسماعيل قاآني، يفتقرون إلى جاذبيَّته وخبرته التَّشغيليَّة، أصبح تنسيق الميليشيات مفكَّكًا.

على سبيل المثال، الاقتتال الدَّاخليُّ على الموارد والنُّفوذ في سوريا بين الميليشيات العراقيَّة المدعومة من إيران (مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحقّ) بعد عام 2020.

2- التَّوسُّع المفرط وتفتيت الميليشيات

تنافسات الوكلاء: يضعف التَّماسك بسبب المنافسة المتكرِّرة بين المنظَّمات المدعومة من إيران للحصول على الدَّعم الماليّ والسَّيطرة الإقليميَّة، مثل قوَّات الدِّفاع الوطنيّ السُّوريَّة، وزينبيون الباكستانيَّة، وفاطميُّون الأفغانيَّة.

التَّنافس على الموارد: تتنافس الميليشيات على الأموال والأسلحة الإيرانيَّة والسَّيطرة على طرق التَّهريب، مثل المعابر الحدوديَّة بين العراق وسوريا

اللَّاجئون الهزارة الَّذين تحرِّكهم الحوافز الماليَّة بديلاً عن الانتماءات الأيديولوجيَّة لإيران يشكِّلون لواء الفاطميُّون الأفغانيُّ

تعارض القوَّات المحلِّيَّة السُّوريَّة، مثل قوَّات الدِّفاع الوطنيّ، قيادة الحرس الثَّوريّ الإيرانيّ المركزيَّة وتركِّز على حماية مسقط رأسها.

الحواجز الإثنولغويَّة: يجد المقاتلون الأفغان الَّذين يتحدَّثون الدَّاري أو البشتو صعوبةً في التَّواصل مع الوحدات العراقيَّة أو السُّوريَّة الَّتي تتحدَّث العربيَّة.

إجهاد الموارد: تمَّ فرض ضرائب باهظة على موارد إيران الماليَّة، لا سيَّما في ظلِّ العقوبات، لدعم حوالي 20000 مقاتل أجنبيّ في سوريا. وأظهرت تقارير بحلول عام 2023 انخفاض في التَّجنيد وتأجيل مدفوعات الميليشيات.

3-تآكل حزب الله

من أوجهه:

الانهيار الماليّ للحزب: الضربات الإسرائيلية دمرت مصادر النقد الرئيسية الثلاث لحزب الله الذي يعاني من مشكلة مالية خطيرة للغاية؛ إذ إنهم غير قادرين على دفع رواتب الأعضاء العاديين الذين فروا من منازلهم ويحتاجون إلى إطعام أسرهم، إسرائيل «دمرت» معظم فروع مؤسسة «القرض الحسن» في الغارات الجوية. والبنوك التجارية المرخصة في لبنان، ومنعت وصول الطائرات التي تحمل النقد إلى مطار بيروت.[28]

التَّدهور العسكريُّ: اضطرَّ حزب الله إلى إلغاء الأولويَّة للدِّفاع على العمليَّات السُّوريَّة بعد أن دمَّرت الضَّربات الإسرائيليَّة حوالي 30 % من ترسانته من الصَّواريخ الدَّقيقة بين عامي 2020 و 2023

4- الضُّغوط الدَّاخليَّة الإيرانيَّة

تتجلى في:

الاحتجاجات الاقتصاديَّة: حوَّلت المظاهرات المناهضة للنِّظام في 2022- 2023 الأموال بعيدًا عن العمليَّات السُّوريَّة ووجهتها بديلاً عن ذلك نحو الأمن الدَّاخليّ.

الإرهاق العامُّ: مع معاناة إيران من تضخُّم يزيد عن 50 % ، هناك انتقادات داخليَّة متزايدة للإنفاق على الحروب الخارجيَّة

اقتصاديًّا: وفقًا لتقديرات البنك الدَّوليُّ، انخفضت نفقات إيران السَّنويَّة في سوريا من 6مليارات دولار في عام 2019 إلى 2 مليار دولار في عام 2023[29]

عسكريًّا: وفقًا للمرصد السُّوريّ لحقوق الإنسان، انخفض نشاط الميليشيات الإيرانيَّة في سوريا بنسبة 60%بين عامي 2021 و 2023.

تفكيك " محور المقاومة " الإيرانيّ: فقدان النُّفوذ السِّياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ

[28] تقرير جريدة الشرق الأوسط: أزمة مالية حادة تضرب «حزب الله»،12 تشرين الأول/أكتوبر 2024»

[29] الهه عظيم فر، تفاصيل عن أنفاق النظام الإيراني العسكرية للتدخل في سوريا،23 كانون الأول/ديسمبر 2024، موقع منظمة مجاهدي خلق.

تعتبر الاستراتيجية المتضافرة الَّتي تستهدف النُّفوذ السِّياسيَّ والاقتصاديَّ والعسكريَّ لإيران ضروريَّة لتدمير وإسقاط قوَّتها الإقليميَّة:

1- التَّفكيك العسكريُّ

- قطع رؤوس هياكل القيادة: إسقاط محاور الوكلاء (مثل مستودعات صواريخ حزب الله في لبنان ومصانع طائرات الحوثيِّين دون طيَّار في اليمن) وقيادة فيلق القدس التَّابع للحرس الثَّوريّ الإسلاميّ (مثل حسين سلامي) من خلال هجمات مستهدفة.
- تدهور سلاسل توريد الأسلحة: منع شحنات الأسلحة الإيرانيَّة من خلال تخريب طرق التَّهريب (مثل الأنفاق الَّتي تربط العراق وسوريا) والاعتراض البحريَّ (مثل دوريَّات النَّاتو في البحر الأحمر).
- مواجهة التَّكتيكات غير المتكافئة: زيادة تكلفة حرب الاستنزاف الإيرانيَّة من خلال نشر أنظمة دفاع جوّيّ مدفوعة بالذَّكاء الاصطناعيّ مثل Iron Beam و Patriot لتدمير الطَّائرات دون طيَّار والصَّواريخ.
- حماية حدود سوريا من خلال التَّعاون مع القبائل العربيَّة والقوَّات الكرديَّة لعرقلة الممرّ البرّيّ الإيرانيّ إلى لبنان ووقف إعادة انتشار الميليشيات.
- تشجيع المقاومة المحلِّيَّة: تجهيز القبائل السُّنِّيَّة اليمنيَّة والعراقيَّة لمحاربة الميليشيات الموالية لإيران .

2- التَّفكيك الاقتصاديُّ

يتجلى في قمع مصادر التَّمويل، عبر:

- منع عائدات النِّفط: التَّهديد بالوصول إلى الأنظمة الماليَّة الغربيَّة من أجل فرض عقوبات ثانويَّة على الدُّول الَّتي تشتري النِّفط الإيرانيَّ، مثل الصِّين والهند.
- توفير بدائل اقتصاديَّة: توفير استثمارات خليجيَّة أو قروض من صندوق النَّقد الدَّوليّ للبنان والعراق كحوافز لقطع علاقاتهما بإيران (مثل حزمة المساعدات السُّعوديَّة للعراق بقيمة 8 مليارات دولار في عام 2024).

تخريب التِّجارة غير المشروعة: تفكيك سفن تهريب النِّفط الإيرانيَّة، مثل " السُّفن الشَّبح " في خليج عمَّان، وفرض عقوبات على الشَّركات الوهميَّة الموجودة في الإمارات العربيَّة المتَّحدة.

تقييم مقارن للقدرات الإير انيَّة قبل وبعد سليمانيّ

كان اغتيال قاسم سليمانيّ في يناير 2020 نقطة تحوُّل مهمَّة في الاستراتيجيَّة الإقليميَّة لإيران، ممَّا أدَّى إلى تغيير الدِّيناميكيَّات العسكريَّة والدِّبلوماسيَّة وشبكة الوكلاء في البلاد. تتمَّ موازنة قدرات إيران قبل وبعد وفاة سليمانيّ أدناه، - جنبًا إلى جنب- مع التَّغييرات في التَّدخُّلات الإقليميَّة من قبل إسرائيل ودول الخليج العربيّ.

1- قدرات إيران العسكريَّة والوكيلة

وجود سليمانيّ (1998- 2020)

- توسيع الشَّبكة: أنشأ سليمانيّ " محور المقاومة "، وهو تحالف من الوكلاء ضمَّ منظَّمات شبه عسكريَّة سوريَّة، وميليشيات شيعيَّةً عراقيَّةً (مثل كتائب حزب اللَّه) ، وحزب اللَّه (لبنان) ، والحوثيّين (اليمن) . كان لدى هؤلاء الوكلاء صواريخ وطائرات دون طيَّار وتدريب إيرانيّ متطوِّر.

- الاستقلاليَّة التَّشغيليَّة: دعمت الوكلاء أهداف إيران الاستراتيجيَّة مع العمل بطريقة مستقلَّة إلى حدٍّ ما. وقد أصبح اتِّخاذ القرارات السَّريعة وتخصيص الموارد ممكنًا بفضل جاذبيَّة سليمانيّ ووصوله المباشر إلى المرشد الأعلى خامنئي. النُّفوذ في المنطقة: أمَّنت إيران طرق الإمداد عبر العراق وسوريا من خلال إنشاء " هلال شيعيّ " يربط طهران بالبحر الأبيض المتوسِّط. وقد تعزَّز موقف إيران كقوَّة مؤثِّرة رئيسةً من خلال تعاون سليمانيّ مع روسيا في سوريا (بعد عام 2015).

بعد سليمانيّ (2020 – حتَّى الآن)

- انتقال القيادة: لا يتمتَّع خليفة سليمانيّ، إسماعيل قاآني، بنفس الكفاءة اللُّغويَّة أو العلاقة مع الوكلاء الَّتي كان يتمتَّع بها سلفه. ومع ذلك، فقد قام بمأسسة تنسيق الوكلاء، مع التَّركيز على الهجمات المنسَّقة على عدَّة جبهات (مثل، وابل صواريخ حزب اللَّه، وضربات الحوثيّين على إسرائيل).

- العمليَّات اللَّامركزيَّة: شارك حسن نصر اللَّه من حزب اللَّه ومنظَّمة استخبارات الحرس الثَّوريّ الإسلاميّ في عمليَّات صنع القرار كجزء من هياكل القيادة المتنوِّعة لفيلق القدس التَّابع للحرس الثَّوريّ الإسلاميّ. وقد قلَّل هذا الاعتماد على شخصيَّة واحدة ولكنَّه أبطأ المرونة التَّكتيكيَّة.

- القدرة على الصُّمود في وجه العقوبات: واصلت إيران استخدام العملات المشفَّرة وتهريب النِّفط (مثل " السُّفن الشَّبح " في خليج عمَّان) كتمويل للوكلاء على الرَّغم من العقوبات الأمريكيَّة.

2- التَّدخُّلات في المنطقة

الحروب من عام 2010 فصاعدًا:

قبل سليمانيّ، ركَّزت إسرائيل على شنِّ هجمات سرِّيَّة ضدَّ البنية التَّحتيَّة لحزب اللَّه وعمليَّات نقل الأسلحة الإيرانيَّة في سوريا. وتوضِّح الاستجابات المحدودة للوكلاء خلال صراعات غزَّة (2008- 2014) كيف منع وجود سليمانيّ المواجهات واسعةً النِّطاق.

بعد سليمانيّ، كثَّفت إسرائيل ضرباتها الاستباقيَّة، ممَّا أسفر عن مقتل حسن نصر اللَّه من حزب اللَّه في عام 2024 واستهداف ضبَّاط الحرس الثَّوريّ الإسلاميّ في سوريا (مثل التَّفجير في دمشق في عام 2024) شهدت حرب غزَّة عام 2023 تنسيق غير مسبوق بين أعضاء المحور، لكنَّ إسرائيل استغلَّت نقاط الضَّعف الفصائليَّة، مثل عزلة حماس عن إيران.

الدِّبلوماسيَّة في الخليج العربيّ:

قبل سليمانيّ، نفَّذت دول الخليج (مثل المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والإمارات العربيَّة المتَّحدة) إجراءات قويَّةً مناهضةً لإيران، وتقديم المساعدة لقوَّات مناهضة للحوثيِّين في اليمن. وقد تعزَّز هذا الموقف بدعم أمريكيّ في عهد ترامب.

ما بعد سليمانيّ: تسبَّب التَّراجع الأمريكيُّ والأولويَّات الاقتصاديَّة في تحوُّل دول الخليج نحو خفض التَّصعيد. توسَّطت الصِّين في التَّقارب السُّعوديِّ الإيرانيِّ في عام 2023، ممَّا قلَّل من الحروب بالوكالة في اليمن. وتشارك الإمارات العربيَّة المتَّحدة وقطر الآن مع إيران دبلوماسيًّا، وتعطيان الأولويَّة للاستقرار على المواجهة.

3- العواقب الاستراتيجيَّة

بعد سليمانيّ، لا تزال شبكة الوكلاء الإيرانيَّة قائمةً، لكنَّها تواجه ضربات إسرائيليَّةً دقيقةً وجهودًا دبلوماسيَّةً في الخليج. وبينما سلَّط الضَّوء على نقاط الضَّعف في الاعتراض، أظهر وابل الصَّواريخ على إسرائيل عام 2024 أيضًا القدرات المحتفظ بها. المكاسب الإسرائيليَّة: أدَّت الاغتيالات المستهدفة الَّتي نفَّذتها إسرائيل (مثل نصر الله، وقادة الحوثيِّين) إلى تفتيت تماسك الوكلاء. ومع ذلك، لا يزال الاستباق الإسرائيليُّ ضروريًّا، لأنَّ استراتيجيَّة إيران المتمثِّلة في " حلقة النَّار "- تهديد إسرائيل بالصَّواريخ- لا تزال قائمة.[30]

البراغماتيَّة الخليجيَّة: تولِّي دول مجلس التَّعاون الخليجيِّ الآن مزيدًا من التَّركيز على التَّنويع الاقتصاديِّ أكثر من التَّنافس الطَّائفيِّ. وقد انخفضت العزلة الإقليميَّة لإيران نتيجةً لذلك، لكنَّ تطلُّعاتها الأيديولوجيَّة لا تزال دون هوادة.

التَّبعات الإقليميَّة: عواقب تراجع النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا

كان لتراجع النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا عواقب استراتيجيَّةً مهمَّةً على التَّوازن الإقليميِّ في الشَّرق الأوسط. وقد أدَّى فقدان سوريا كحليف رئيس إلى إضعاف تماسك " محور المقاومة " بشكل كبير، حيث تمَّ قطع الاتِّصال الجغرافيِّ بين إيران وحزب الله. وقد أدَّى هذا إلى تقليل قدرة المحور على العمل كقوَّة إقليميَّة موحَّدة ومنسَّقة. وقد أدَّى صعود حكومة سورية جديدةً أقلَّ ولاء لإيران إلى تقويض قدرة طهران استخدام سوريا كمنصَّة لنفوذها الإقليميِّ.[31]

في العراق، على الرَّغم من استمرار نفوذ إيران من خلال الميليشيات المدعومة من قبلها، فإنَّ تراجع نفوذها في سوريا قد يشجِّع الجماعات السُّنِّيَّة على التَّمرُّد، ممَّا يزيد من زعزعة استقرار البلاد. وفي لبنان، أدَّى ضعف حزب الله وفقدان خطوط الإمداد السُّوريَّة إلى تقليل قدرة إيران على التَّأثير على الشُّؤون اللُّبنانيَّة، ممَّا قد يؤدِّي إلى تغيير في ميزان القوى السِّياسيِّ الدَّاخليِّ.

وفي اليمن، على الرَّغم من أنَّ الحوثيِّين ما زالوا نشطين، إلَّا أنَّ ضعف إيران في سوريا قد يؤثِّر على قدرتها على تقديم الدَّعم المستمرِّ للحركة، ممَّا قد يؤدِّي إلى تغيير في ديناميكيَّات الصِّراع اليمنيِّ.[32]

[30] موقع المدن، إسرائيل تستعرض "حلقة النار" الإيرانية: أدوار حزب الله والحلفاء، 19 حزيران/يونيو 2025

[31] حسام الحميد، مَنْع عَودَة إيرَان إلى سُورْيا ركيزة أَساسِية لِلسِّيادة والاسْتقْرار في ظِلِّ الحكومة السُّورِيَّة الجديدة، 21 حزيران/يونيو 2025، موقع الرأي

[32] أنور العنسي، في ذكرى اندلاع حرب اليمن: كيف تغيرت جماعة الحوثيين خلال عقد من الصراع؟ 26 مارس/ آذار، 2025 موقع بي بي سي عربي

وقد أدَّى تراجع نفوذ إيران في سوريا إلى خلق فراغ في السُّلطة تسعى قوًى إقليميَّةً ودوليَّةً أخرى لملئه وتسعى المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، الَّتي كانت خصمًا إقليميًّا لإيران، إلى منع عودة النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا وتأمين مصالحها في المنطقة.[33]

كما تسعى إسرائيل إلى استغلال الوضع الجديد لتعزيز أمنها وتقويض نفوذ إيران ووكلائها في سوريا. وتواصل روسيا الحفاظ على وجودها العسكريّ في سوريا، لكنَّ أولويَّاتها قد تتحوَّل بسبب التزاماتها في أماكن أخرى، ممَّا يفتح الباب أمام منافسة مع إيران على النُّفوذ. وقد تبنَّت الصِّين، الَّتي كانت داعمةً لنظام الأسد، نهجًا حذرًا تجاه الوضع الجديد، مع التَّركيز على مصالحها الاقتصاديَّة المحتملة في إعادة الإعمار. وتنظر الولايات المتَّحدة إلى تراجع نفوذ إيران في سوريا كفرصة لتقويض " محور المقاومة " وتعزيز الاستقرار الإقليميّ، وقد رفعت بعض العقوبات عن سوريا في محاولة لتشجيع النِّظام الجديد

ضعف التَّنسيق والصِّراعات الدَّاخليَّة بين الميليشيات الإيرانيَّة في سوريا:

أدَّى اعتماد إيران على مجموعة من الميليشيات المحلِّيَّة والأجنبيَّة في سوريا إلى الاقتتال الدَّاخليّ والتَّوسُّع الاستراتيجيّ المفرط وأوجه القصور التَّشغيليَّة. وتضعف هذه الميليشيات، الَّتي تشمل قوَّات الدِّفاع الوطنيّ السُّوريَّة، وزينبيون الباكستانيَّة، وفاطميُّون الأفغانيَّة، التَّماسك بسبب المنافسة المتكرِّرة للحصول على الدَّعم الماليّ والسَّيطرة المحلِّيَّة، على سبيل المثال، الاقتتال الدَّاخليُّ على الموارد والنُّفوذ في سوريا بين الميليشيات العراقيَّة المدعومة من إيران (مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحقّ) بعد عام 2020.

كذلك شهدت محافظتا حلب ودير الزُّور اشتباكات في أواخر عام 2022، حيث اقتحم مقاتلو الفاطميُّون نقطة تفتيش للزينبيون بالقرب من الحدود العراقيَّة بعد اتِّهام الباكستانيِّين بتخزين الذَّخيرة والوقود، ممَّا أسفر عن مقتل اثني عشر شخصًا، من بينهم ثلاثة مستشارين من الحرس الثَّوريّ الإسلاميّ. كما اتَّهم الزِّينبيون الفاطميُّون برفض الدَّعم الجوِّيّ خلال اشتباكات دير الزُّور في يناير 2023، ممَّا أدَّى إلى نهب المقاتلين الأفغان مستودعات الإمداد في مواقع الباكستانيِّين واستغلال تنظيم داعش هذه الفوضى للسَّيطرة على مواقع هذه القوى واستعادة القرى الرَّئيسة.

تضعف العمليَّات المشتركة بسبب ضعف التَّنسيق، حيث حقَّقت40%فقط من المهامّ المشتركة للميليشيات في سوريا أهدافها في عام 2023، مقارنة ب 75% من العمليَّات الفرديَّة لحزب الله. استخدمت إسرائيل هجمات مستهدفةً على وحدات معزولة للاستفادة من الانقسامات. وتنفق إيران ما بين مليار ومليارى دولار كلّ عام لدعم الميليشيات المتحاربة، ممَّا يأخذ الأموال من المشاريع المهمَّة.

تأثير تدمير القوَّة العسكريَّة لحزب الله وتداعياته على الوجود الإيرانيّ:

أدَّت الخسائر العسكريَّة الَّتي تكبَّدها حزب الله، وهو حليف إيرانيّ رئيس ومتورِّط بعمق في سوريا، إلى إضعاف قدرة إيران على بسط نفوذها في المنطقة. وقد عانى حزب الله من خسائر كبيرة في الأفراد والقيادة، بما في ذلك اغتيال أمينه العامّ حسن

[33] حسام الحميد، مَنْع عَودَة إيرَان إلى سُورْيا ركيزة أَساسِية لِلسِّيادة والاسْتقْرار في ظِلّ الحكومة السُّوريَّة الجديدة،21 حزيران/يونيو 2025، موقع الرأي

نصر اللّه وخليفته المحتمل، ممَّا أدَّى إلى تعطيل هيكله القياديّ. وقد أدَّى الصِّراع مع إسرائيل في عام 2024 إلى استنزاف ترسانة حزب اللّه وتدمير بنيته التَّحتيَّة العسكريَّة، ممَّا أضعف قدرته على العمل كقوَّة إقليميَّة مؤثِّرة.

التَّحوُّلات في السِّياسات الدَّاخليَّة الإيرانيَّة وتأثيرها على أولويَّات دعم سوريا

شهدت إيران حالةً من عدم الاستقرار الاقتصاديّ الحادّ بين عامي 2022 و 2023، مع نقص واسع النِّطاق في الكهرباء والمياه، وبطالة الشَّباب بنسبة 20%، وتضخُّم يزيد عن 40%. أثارت هذه الظُّروف مظاهرات على مستوى البلاد، أبرزها حركة " المرأة، الحياة، الحريَّة " الَّتي بدأت ردًّا على وفاة مهسًا أميني. من أجل قمع المعارضة، أعاد النِّظام تخصيص الأموال لقوَّات الأمن وعوَّض عن خسائر الإيرادات النَّاجمة عن العقوبات. بسبب التَّوسُّع الماليّ المفرط، انهارت " خطَّة مارشال " الإيرانيَّة الطَّموحة لسوريا بقيمة 30 مليار دولار- والَّتي تهدف إلى تأمين النُّفوذ وإعادة بناء البنية التَّحتيَّة. مع جفاف التَّمويل، تجاوزت ديون سوريا للشَّركات الإيرانيَّة 178 مليون دولار، مع التزامات إجماليَّة تقدَّر ب 30 مليار دولار، ممَّا يضع ضغطًا إضافيًّا على قدرة طهران على الوفاء بالالتزامات في مواجهة الأزمات الدَّاخليَّة.

الإفراط في استخدام الجماعات شبه العسكريَّة والوكلاء

تاريخيًّا، اعتمدت إيران على وكلاء مثل الميليشيات الشِّيعيَّة وحزب اللّه لممارسة النُّفوذ في سوريا. ومع ذلك، أضعفت الإجراءات المضادَّة الإقليميَّة والعمليَّات العسكريَّة الإسرائيليَّة هذه الجماعات. أجبرت الميليشيات والشَّركات المدعومة من إيران على الفرار بسرعة بعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024، ممَّا أضرَّ بشبكاتها التَّشغيليَّة واللُّوجستيَّة.

الإحباط المتزايد بين الجماعات المدعومة من إيران والتَّحدِّيات في الحفاظ على الولاء.

تتضاءل السُّلطة الدِّينيَّة في قم بسبب المنافسة مع الحوزات الدِّينيَّة في النَّجف، ويضعف رفض آية اللّه السِّيستانيّ لولاية الفقيه احتكار إيران الأيديولوجيّ. تنفِّر المعايير الأخلاقيَّة الصَّارمة (مثل اشتراط الحجاب) الجماهير العلمانيَّة، وتلطَّخت سمعة إيران باعتبارها " مدافعة عن المضطهدين " بسبب قمعها للاحتجاجات في عام 2022.

التحديات الاقتصادية الداخلية في إيران وتأثيرها على قدرة الدعم

انهيار الاقتصاد والموارد المحدود

تأثَّرت قدرة إيران على تمويل المشاريع في سوريا بشدَّة بسبب أزمتها الاقتصاديَّة الدَّاخليَّة، والَّتي تتميَّز بالتَّضخُّم المفرط (من المتوقَّع أن يصل إلى 50%في عام 2025) ، وانخفاض قيمة العملة (تجاوز الرِّيال 100000 تومان لكلِّ دولار أمريكيّ) ، والرُّكود الصِّناعيُّ. لقد أضعفت عقود من سوء الإدارة والفساد وسرقة الأموال قدرة إيران على الحفاظ على الاستثمارات طويلةً الأجل.

الفصل الثَّالث: عوامل تفكيك النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا: العوامل الخارجيَّة

تأثير العقوبات الدَّوليَّة على إيران وقدرتها على تمويل ودعم وجودها في سوريا.

أدَّت العقوبات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة المفروضة على إيران إلى تقييد مواردها الماليَّة بشكل كبير، ممَّا أثَّر على قدرتها على تمويل ودعم وكلائها في المنطقة، بما في ذلك سوريا. وقد أدَّت العقوبات المفروضة على سوريا نفسها أيضًا إلى إعاقة جهود

الإنعاش الاقتصاديّ وربَّما قلَّلت من نطاق التَّعاون مع إيران. على الرَّغم من أنَّ إيران طوَّرت طرقًا معقَّدةً للتَّحايل على العقوبات لدعم وكلائها، إلَّا أنَّ الخسارة الإجماليَّة للموارد المتاحة من المرجَّح أن تكون قد أسهمت في تراجع نفوذها في سوريا. فرضت الولايات المتَّحدة عقوبات على 16 منظَّمة و 22 فردًا بسبب تورُّطهم في تجارة النِّفط الإيرانيَّة، ممَّا أدَّى إلى خفض صادرات النِّفط الإيرانيَّة من 1.5مليون برميل يوميًّا إلى الصِّفر، بهدف قطع التَّمويل عن الميليشيات العراقيَّة في سوريا وحزب اللَّه. كما تمَّ تصنيف ثلاث عشرة سفينةً، بما في ذلك ناقلات مثل SNOW وAVENTUS I الَّتي استخدمت عمليَّات النَّقل من سفينة إلى سفينة لتوصيل ملايين البراميل من النِّفط الإيرانيّ إلى سوريا، على أنَّها ممتلكات محظورة من قبل الولايات المتَّحدة.

كانت صادرات النِّفط الإيرانيَّة والشَّبكات التِّجاريَّة محور حملات " الضَّغط الأقصى " الأمريكيَّة، [34]ممَّا جعل من الصَّعب على طهران تمويل المشاريع السُّوريَّة ،الزِّيادة في واردات الصِّين من النِّفط (1.6-1.8 مليون برميل يوميًّا في مارس 2025) لم تعوِّض إلَّا جزئيًّا آثار العقوبات. وقد ازداد زعزعة استقرار استثمارات إيران بسبب الانهيار الاقتصاديّ لسوريا، والَّذي شمل الفقر المدقع (27% في عام 2022) والتَّضخُّم بنسبة 93% (2023) وانكماش النَّاتج المحلِّيّ الإجماليّ بنسبة 1.5% في عام 2024[35]

التَّدخُّلات الإقليميَّة والدَّوليَّة وتأثيرها على موازين القوى وتقويض النُّفوذ الإيرانيّ (إسرائيل، الولايات المتَّحدة، تركيا، روسيا).

يمثِّل سقوط نظام بشَّار الأسد في سوريا في ديسمبر 2024 عاملاً محوريًّا في تراجع النُّفوذ الإيرانيّ في المنطقة. وقد خسرت إيران حليفًا استراتيجيًّا رئيسيًّا كان بمكانة جسر برِّيّ حيويّ إلى لبنان ووكلائها الآخرين في المنطقة. . .

شنَّت إسرائيل أكثر من 200 غارة جوِّيَّة على أهداف عسكريَّة إيرانيَّة في سوريا بين عامي 2020 و 2023، بما في ذلك مراكز قيادة الحرس الثَّوريّ الإسلاميّ ومصانع الطَّائرات دون طيَّار ومستودعات الصَّواريخ، ممَّا أدَّى إلى تدهور تنسيق الوكلاء وإزالة كبار قادة فيلق القدس التَّابع للحرس الثَّوريّ الإسلاميّ.

وتواصل روسيا الحفاظ على وجودها العسكريّ في سوريا، لكنَّ أولويَّاتها قد تتحوَّل بسبب التزاماتها في أماكن أخرى، كما أدَّى صعود تركيا كقوَّة إقليميَّة مهيمنة في سوريا إلى تحدِّي نفوذ إيران المتضائل،

الفصل الرَّابع: تأثير الأحداث المفصليَّة على تفكيك النُّفوذ الإيرانيّ

تحليل تأثير اغتيال قاسم سليمانيّ على هيكل القيادة الإيرانيَّة في سوريا واستراتيجيَّاتها.

كان اغتيال قاسم سليمانيّ في يناير 2020 نقطة تحوُّل كبيرة أضعفت بشكل كبير قدرة إيران على إدارة وتنسيق شبكة " محور المقاومة ". وقد خلف موته فراغًا قياديًّا كبيرًا في فيلق القدس، حيث كان الشَّخصيَّة الرَّئيسة المسؤولة عن الحفاظ على تماسك المحور وضمان ولاء أعضائه. وقد أدَّى غيابه إلى إضعاف السَّيطرة الإيرانيَّة المباشرة على وكلائها، بما في ذلك أولئك العاملين في سوريا، ممَّا أدَّى إلى انخفاض في التَّنسيق وربَّما تضارب الأولويَّات بين مختلف الجماعات. ينظر إلى خليفة سليمانيّ،

[34] إيلي يوسف، عودة الضغط الأقصى: هل تنجح سياسة ترامب في إخضاع إيران؟،5 شباط/فبراير 2025، جريدة الشرق الأوسط
[35] تقرير سكاي نيوز عربية – أبوظبي، الأزمات تُحاصر الاقتصاد الإيراني والحلول غائبة،5 مارس/أذار 2025

إسماعيل قاآني، على نطاق واسع على أنَّه يفتقر إلى الكاريزما والرُّؤية الاستراتيجيَّة لسلفه، ممَّا أثَّر على قدرة إيران على قيادة المحور بفعَّاليَّة. وقد شهد الهيكل الهرميُّ للشَّبكة تحوُّلاً، ربَّما أدَّى إلى تعزيز مكانة حزب الله كعنصر مركزيّ مع تقليل قدرة إيران على التَّأثير المباشر على الوكلاء الآخرين.

المشهد المتطوِّر للعمليَّات السِّرِّيَّة الإسرائيليَّة- الإيرانيَّة (ما بعد سليمانيّ)

يمثِّل اغتيال قاسم سليمانيّ، قائد فيلق القدس التَّابع للحرس الثَّوريّ الإيرانيّ، في يناير 2020 على يد الولايات المتَّحدة، لحظة محوريَّة في الصِّراع الخفيّ الدَّائر بين إسرائيل وإيران لقد أدَّى هذا الحدث إلى إحداث فراغ قياديّ داخل فيلق القدس وشبكة " محور المقاومة " التَّابعة لإيران، ممَّا دفع إسرائيل إلى تكثيف استراتيجيَّتها طويلةً الأمد والمعروفة باسم " الحرب بين الحروب."

تهدف استراتيجيَّة " الحرب بين الحروب " الإسرائيليَّة، المطبَّقة منذ عام 2010، إلى تقويض التَّرسُّخ العسكريّ الإيرانيّ ومشاريع الصَّواريخ الدَّقيقة في سوريا ولبنان، بالإضافة إلى تعطيل برنامجها النَّوويّ، دون إشعال حرب إقليميَّة واسعة النِّطاق. بعد اغتيال سليمانيّ، يبدو أنَّ هذه الاستراتيجيَّة قد تطوَّرت لتشمل ضربات أكثر عدوانيَّةً تستهدف شخصيَّات رفيعةً المستوى. يشير هذا التَّطوُّر إلى أنَّ غياب سليمانيّ، الَّذي كان مهندس " محور المقاومة " ويتمتَّع بكاريزما فريدة وخبرة عمليَّاتيَّة، قد خلق فراغًا استراتيجيًّا استغلَّته إسرائيل. لقد أدَّى هذا الغياب إلى تقليل تماسك الشَّبكة ومرونتها، ممَّا سمح لإسرائيل بتكثيف استراتيجيَّة " قطع الرَّأس " الخاصَّة بها، بهدف زيادة زعزعة استقرار نفوذ إيران الإقليميّ.

المرحلة الأوَّليَّة بعد سليمانيّ والعمليَّات السِّرِّيَّة 2020

بعد اغتيال قاسم سليمانيّ في يناير 2020، بدأت إسرائيل في تكثيف عمليَّاتها في 27 نوفمبر 2020، تمَّ اغتيال محسَّن فخري زاده، أستاذ الفيزياء النَّوويَّة ورئيس البرنامج النَّوويّ الإيرانيّ، والَّذي كان يعتبر مهندس هذا البرنامج. وقع الاغتيال في دماوند بإيران، وتمَّ باستخدام مدفع رشَّاش يتمُّ التَّحكُّم فيه عن بعد. كانت هذه العمليَّة ضربةً كبيرةً للبرنامج النَّوويّ الإيرانيّ، حيث أدَّت إلى القضاء على أبرز علمائه، ممَّا قد يؤدِّي إلى تأخير تقدُّمه. كما أظهرت قدرة إسرائيل على تنفيذ عمليَّات معقَّدة وعميقة داخل الأراضي الإيرانيَّة.

استمرار الضَّغط والتَّصعيد 2021- 2022

على الرَّغم من عدم وجود تفاصيل محدَّدة لاغتيالات بأسماء معروفة لشخصيَّات إيرانيَّة أو قادة حلفاء رئيسين في مقتطفات البحث لهذه السَّنوات، إلَّا أنَّ هناك إشارات إلى استمرار الضَّربات الجوِّيَّة الإسرائيليَّة في سوريا واستمرار استراتيجيَّة " الحرب بين الحروب " الأوسع. هذا يشير إلى استمرار الاستهداف، وإن كان ربَّما أقلَّ وضوحًا أو تركيزًا على شخصيَّات رفيعة المستوى بشكل علنيّ.

التَّكثيف في سوريا ولبنان 2023

شهد عام 2023 تصعيد في الاستهدافات. في 25 ديسمبر 2023، قتل القائد الإيرانيّ راضي موسوي في السَّيِّدة زينب، جنوب دمشق، سوريا، في غارة جوّيَّة إسرائيليَّة. كان مقتل موسوي يمثِّل أعلى رتبةً عسكريَّةً إيرانيَّةً تقتل منذ سليمانيّ، قبل مقتل زاهدي لاحقًا. هذا يشير إلى تصعيد في استهداف إسرائيل لشخصيَّات الحرس الثَّوريّ الإيرانيّ البارزة العاملة في سوريا.

مواجهات مباشرة وضربات قطع رأس 2024

شهد عام 2024 تحوُّلاً نحو مواجهات أكثر مباشرةً. في 20 يناير 2024، قتل الجنرال الإيرانيّ صادق أوميد زاده وأربعة مسؤولين إيرانيّين آخرين (علي آغزاده، سعيد كريمي، حسين محمَّديّ، ومحمَّد أمين صمدي) خلال اجتماع في حيّ المزَّة بدمشق، سوريا. أكَّدت هذه الاغتيالات حملة إسرائيل المكثَّفة ضدَّ الوجود الإيرانيّ في سوريا، مستهدفةً تجمُّعًا لمسؤولين رئيسين.

في 1 أبريل 2024، وقعت ضربةً بالغةً الأهمِّيَّة عندما تمَّ استهداف مجمَّع القنصليَّة الإيرانيَّة في دمشق، سوريا. أسفرت هذه الضَّربة عن مقتل العميد محمَّد رضا زاهدي، وهو قائد بارز في فيلق القدس التَّابع للحرس الثَّوريّ الإيرانيّ، ونائبه العميد محمَّد هادي حاجي رحيمي. كانت هذه الضَّربة ذات أهمِّيَّة قصوى لأنَّها استهدفت منشأةً دبلوماسيَّةً، وقتلت أعلى رتبة عسكريَّة إيرانيَّة منذ سليمانيّ. كما أسفرت عن مقتل 14 شخصًا آخرين، من بينهم خمسة جنود آخرين من الحرس الثَّوريّ الإيرانيّ، وخمسة مسلَّحين مدعومين من إيران، وأربعة ضبَّاط من الجيش الإيرانيّ، وحارس أمن إيرانيّ، ومقاتل من حزب اللَّه، ومستشار إيرانيّ. اعتبرت إيران هذا هجومًا مباشرًا على سيادتها، ممَّا أدَّى إلى هجوم صاروخيّ وطائرات مسيرة غير مسبوق على إسرائيل.

الأثر على القدرات العسكريَّة الإير انيَّة وشبكات الوكلاء

لقد أدَّت اغتيالات شخصيَّات رئيسة مثل سليمانيّ (في سياق ما بعده)، وزاهدي، ونصر اللَّه إلى تعطيل كبير في هياكل القيادة والتَّحكُّم لكلّ من قوَّة القدس وحزب اللَّه يفتقر خليفة سليمانيّ، إسماعيل قاآني، إلى كاريزما سليمانيّ وخبرته العمليَّاتيَّة، ممَّا أدَّى إلى تشرذم التَّنسيق بين الميليشيات والصِّراعات الدَّاخليَّة. كما أدَّى فراغ القيادة في حزب اللَّه بعد نصر اللَّه إلى صراعات داخليَّة على السُّلطة وعدم يقين.

لقد استهدفت الضَّربات الإسرائيليَّة ودمَّرت مواقع إنتاج الصَّواريخ ومنشآت الطَّائرات المسيرة، بهدف شلّ تحوُّل إيران الاستراتيجيّ نحو قدرات الحرب الحديثة. تدهورت ترسانة حزب اللَّه من الصَّواريخ الدَّقيقة بشكل كبير بسبب الضَّربات الإسرائيليَّة (تدمير 30 % بين عامي 2020- 2023؛ وأكثر من 80 % من مخزونات الصَّواريخ الموجَّهة بدقَّة في لبنان). لقد أسهم سقوط نظام الأسد في سوريا في ديسمبر 2024 بشكل كبير في إضعاف العمق الاستراتيجيّ لإيران في سوريا، حيث قطع طريقًا برّيًّا حاسمًا ل " محور المقاومة " عبر سوريا والعراق وإيران. وقد حدَّ هذا من قدرة إيران على إعادة إمداد وكلائها وإبراز القوَّة نحو إسرائيل.

لقد أدَّى قطع رأس القيادة، مثل اغتيال سليمانيّ ونصر اللَّه وزاهدي، إلى تأثير متسلسل على التَّماسك العمليَّاتيّ والاستدامة الماليَّة ل " محور المقاومة ". لقد أثَّرت وفاة سليمانيّ بشكل مباشر على تنسيق الوكلاء. وقد تفاقمت هذه الضَّربة الأوَّليَّة بسبب الانهيار الاقتصاديّ في لبنان، ممَّا أضعف قوَّة حزب اللَّه الماليَّة والعسكريَّة. ثمَّ استغلَّت إسرائيل نقاط الضَّعف هذه من خلال استهداف قادة حزب اللَّه البارزين بشكل منهجيّ (نصر اللَّه، عقيل، شكر، بدير) . أدَّى هذا الإضعاف لحزب اللَّه،

أقوى وكيل لإيران، إلى تقليل قدرته على دعم أعضاء " المحور " الآخرين، ممَّا أجبر مجموعات مثَّل الحوثيّين على البحث عن تحالفات بديلة. في الوقت نفسه، أدَّى سقوط نظام الأسد إلى زيادة عزل وكلاء إيران المتبقّين في سوريا، ممَّا جعلهم أقلُّ فعَّاليَّة وأكثر عرضةً للخطر. هذا يوضِّح استراتيجيَّة إسرائيل المتعمَّدة ومتعدِّدة الجوانب الَّتي تستغلُّ نقاط الضَّعف القائمة وتخلق نقاط ضعف جديدة من خلال الاغتيالات المستهدفة.

الفصل الخامس: عواقب تفكيك النُّفوذ الإيرانيّ على " محور المقاومة " والتَّوازن الاستراتيجيّ الإقليميّ

إعادة ترتيب التَّحالفات الإقليميَّة المحتملة نتيجة تراجع النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا

كان لتراجع النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا عواقب استراتيجيَّةً مهمَّةً على التَّوازن الإقليميّ في الشَّرق الأوسط. وقد أدَّى فقدان سوريا كحليف رئيس إلى إضعاف تماسك " محور المقاومة " بشكل كبير، حيث تمَّ قطع الاتِّصال الجغرافيّ بين إيران وحزب اللَّه. وقد أدَّى هذا إلى تقليل قدرة المحور على العمل كقوَّة إقليميَّة موحَّدة ومنسَّقة. وقد أدَّى صعود حكومة سورية جديدةً أقلَّ ولاء لإيران إلى تقويض قدرة طهران على استخدام سوريا كمنصَّة لنفوذها الإقليميّ.

نتجت تغييرات كبيرةً في تحالفات الشَّرق الأوسط وتفكُّك " محور المقاومة " الإيرانيّ عن تراجع النُّفوذ الإقليميّ للبلاد، ممَّا أدَّى إلى تغيير البيئة الجيوسياسيَّة.

تأثير تراجع الدَّعم الإيرانيّ على استقرار الأطراف الموالية في العراق، لبنان، واليمن

في العراق، على الرَّغم من استمرار نفوذ إيران من خلال الميليشيات المدعومة من قبلها، فإنَّ تراجع نفوذها في سوريا قد يشجِّع الجماعات السُّنِّيَّة على التَّمرُّد، ممَّا يزيد من زعزعة استقرار البلاد. وفي لبنان، أدَّى ضعف حزب اللَّه وفقدان خطوط الإمداد السُّوريَّة إلى تقليل قدرة إيران على التَّأثير على الشُّؤون اللُّبنانيَّة، ممَّا قد يؤدِّي إلى تغيير في ميزان القوى السِّياسيّ الدَّاخليّ. وقد نتج عن انهيار لبنان الأزمة الماليَّة لحزب اللَّه، ممَّا أضعف التَّنسيق عبر استراتيجيَّة " وحدة الجبهات " من خلال إجباره على خفض الدَّعم للجماعات الفلسطينيَّة مثل حماس.

في اليمن، على الرَّغم من أنَّ الحوثيّين ما زالوا نشطين، إلَّا أنَّ ضعف إيران في سوريا قد يؤثِّر على قدرتها على تقديم الدَّعم المستمرّ للحركة، ممَّا قد يؤدِّي إلى تغيير في ديناميكيَّات الصِّراع اليمنيّ.

الخاتمة والتَّوصيات

شهدت الاستراتيجيَّة الإقليميَّة لإيران تغييرًا جذريًّا في عام 2020 عندما تمَّ اغتيال قاسم سليمانيّ إنَّ العبقريَّة التَّشغيليَّة والكاريزما الموحَّدة الَّتي سمحت لطهران بالحفاظ على تماسك الوكلاء عبر سوريا والعراق واليمن غائبة عن خليفته، إسماعيل قاآني. لقد تحطَّم " محور المقاومة " بسبب الجمود البيروقراطيّ والاقتتال الدَّاخليّ بين الوكلاء (مثل الصِّراعات بيَّن الفاطميُّون والزّينبيون).

لقد تضرر دور حزب اللَّه كمرتكز إقليميّ لإيران بشدَّة بسبب تراجعه العسكريّ، الَّذي غذَّته الضَّربات الإسرائيليَّة الدَّقيقة (مثل اغتيال نصر اللَّه) ، والانهيار الاقتصاديُّ في لبنان، ونقص الأموال. أصبحت المنافسات مثل إسرائيل ودول الخليج أكثر حزمًا نتيجة لهذه القدرة المتضائلة، واضطرَّ الوكلاء مثَّل الحوثيّين إلى السَّعي إلى التَّقارب مع المملكة العربيَّة السُّعوديَّة. أدَّت تسوية العلاقات بين دول الخليج وسوريا، والحوار السُّعوديُّ الإيرانيُّ، والتَّنسيق الضِّمنيُّ الإسرائيليُّ الخليجيُّ، إلى تضاؤل نفوذ طهران.

الإجابة عن أسئلة البحث الرَّئيسة.

1- العوامل الدَّاخليَّة والخارجيَّة الَّتي أدَّت إلى تراجع النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا:

العوامل الدَّاخليَّة: تشمل فراغ القيادة بعد اغتيال قاسم سليمانيّ، وتفتُّت الميليشيات الوكيلة وتوسُّعها المفرط، وتآكل قوَّة حزب اللَّه العسكريَّة والماليَّة، والضُّغوط الاقتصاديَّة الدَّاخليَّة والاحتجاجات في إيران الَّتي حوَّلت الموارد بعيدًا عن العمليَّات الخارجيَّة. العوامل الخارجيَّة: تشمل حملة " الضَّغط الأقصى " الأمريكيَّة والعقوبات الدَّوليَّة الَّتي قيَّدت الموارد الماليَّة لإيران، والعمليَّات العسكريَّة الإسرائيليَّة المكثَّفة الَّتي استهدفت الأصول الإيرانيَّة ووكلاءها في سوريا، .

2- تأثير ضعف قوَّة حزب اللَّه العسكريَّة وسقوط نظام بشَّار الأسد على النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا:

ضعف حزب اللَّه: أدَّت الخسائر العسكريَّة الكبيرة الَّتي تكبَّدها حزب اللَّه (بما في ذلك اغتيال قادته وتدمير ترسانته) والأزمة الماليَّة في لبنان إلى إضعاف قدرته التَّشغيليَّة ونفوذه الإقليميّ بشكل كبير، ممَّا قلَّل من مساهمته في أجندة إيران. سقوط نظام الأسد: مثل سقوط نظام بشَّار الأسد في ديسمبر 2024 ضربة قاصمة لإيران، حيث فقدت حليفًا استراتيجيًّا رئيسيًّا كان بمثابة جسر برّيّ حيويّ لوكلائها في لبنان. أدَّى هذا إلى صعود حكومة سورية جديدةً أقلَّ ولاء لإيران، ممَّا قلَّل من قدرة طهران على استخدام سوريا كمنصَّة لنفوذها الإقليميّ وزاد من المنافسة مع قوَّى إقليميَّة أخرى مثل تركيا.

3- التَّبعات الإقليميَّة المترتِّبة على تراجع النُّفوذ الإيرانيِّ في سوريا على " محور المقاومة " وميزان القوى الإقليميّ:

أدَّى تراجع النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا إلى إضعاف تماسك " محور المقاومة " بشكل كبير، حيث تمَّ قطع الاتِّصال الجغرافيّ بين إيران وحزب اللَّه. وقد أدَّى هذا إلى إعادة ترتيب التَّحالفات الإقليميَّة، مثل التَّقارب السُّعوديّ الإيرانيّ والتَّنسيق الضِّمنيّ بين دول مجلس التَّعاون الخليجيّ وإسرائيل. كما خلق فراغات في السُّلطة تسعى قوَّى إقليميَّةً ودوليَّةً أخرى لملئها، ممَّا أدَّى إلى مشهد جيوسياسيّ أكثر تعقيدًا وتنافسيَّةً. وقد أثَّر هذا التَّراجع أيضًا على سلوك الوكلاء، حيث بدأ بعضهم (مثَّل الحوثيّين والميليشيات العراقيَّة) في إعطاء الأولويَّة لمصالحهم المحلِّيَّة أو البحث عن بدائل للدَّعم الإيرانيّ.

الخلاصة: منطقة في حالة تغيُّر مستمرّ

يمثِّل تراجع النُّفوذ الإيرانيّ في سوريا تحوُّلاً كبيرًا في ديناميكيَّات " محور المقاومة " والميزان الاستراتيجيّ الأوسع في الشَّرق الأوسط وقد أدَّت عوامل متعدِّدةً، بما في ذلك اغتيال قاسم سليمانيّ، وتراجع قوَّة حزب اللَّه العسكريَّة، وسقوط نظام الأسد، وتأثير العقوبات الاقتصاديَّة، إلى إضعاف قدرة إيران على بسط نفوذها في سوريا. وقد أدَّت هذه التَّطوُّرات إلى إعادة تشكيل التَّحالفات الإقليميَّة وخلقت فراغات في السُّلطة تسعى قوَّى أخرى لملئها. في حين أنَّ " محور المقاومة " قد ضعف بشكل

ملحوظ، إلَّا أنَّه لا يزال يمتلك القدرة على إحداث اضطرابات في المنطقة. وتسعى إيران إلى التَّكيُّف مع الوضع الجديد من خلال التَّركيز على حلفائها المتبقِّين واستكشاف شراكات جديدة. ومع ذلك، فإنَّ فقدان سوريا كحليف استراتيجيّ رئيس يمثِّل ضربةً قويَّةً لطموحات إيران الإقليميَّة وقدرتها على تهديد خصومها من خلال وكلائها في المنطقة.

يتطلَّب التَّنقُّل في هذا المشهد الإقليميّ المتغيِّر اتِّباع نهج حذر ومتعدِّد الأوجه يجمع بين الدِّبلوماسيَّة والضَّغط الاستراتيجيّ. يجب على القوى الإقليميَّة والدَّوليَّة اغتنام الفرصة لتعزيز الاستقرار من خلال دعم عمليَّة انتقال سياسيّ شاملة في سوريا، وتشجيع التَّعاون الإقليميّ، ومعالجة الأسباب الجذريَّة للصِّراع. في نهاية المطاف، يعتمد تحقيق سلام واستقرار دائمين في الشَّرق الأوسط على إيجاد حلول سياسيَّة عادلة ومستدامة تراعي مصالح جميع الأطراف المعنيَّة.

المراجع:

باللغة العربية:

1. تقرير وكالة مهر الإيرانية، لقد حوّل الجنرال سليماني المقاومة إلى حركة مؤثرة،31 كانون الأول/ديسمبر 2024. https://2u.pw/cWo40
2. خليل جبارة، نورمان ريكليفز، مسار نحو الاستقرار في الشرق الأوسط أبريل/نيسان 2025، عرب نيوز. https://2u.pw/0tpRn
3. داني مكي، قد يكون عهد قاسم سليماني قد انتهى، لكن إرثه في سوريا سيبقى، يناير/ كانون الثاني 2020، معهد الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة
4. سيد علي عباس سقوط سوريا واستراتيجية إيران في الاعتماد على الحلفاء،13يناير/كانون الثاني 2025، مجلة منارة . https://2u.pw/9RGCm
5. عمر أبو ليلى، شبح سليماني في دير الزور،19 كانون الثاني/يناير 2022، منتدى فكرة،https://2u.pw/QzMSg
6. عمر أبو ليلى، استراتيجية إيران المتجددة في شرق سوريا،18 يوليو/تموز2024، منتدى فكرة https://2u.pw/UqPYROmt
7. داريو صباغي، ماذا يعني سقوط الأسد لنفوذ إيران الإقليمي، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، العربي الجديد https://2u.pw/uamPT
8. كرم شعار، ديما محمد، دان ويلكوفسكي، التدخل الاقتصادي الإيراني في سوريا وتداعياته السياسية والاقتصادية (2011-2024)،دراسة، مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية البرنامج السوري2025.
9. ليلى علي، المنظور الاستراتيجي للعلاقات الخليجية الإيرانية،23 كانون الثاني/يناير 2025، مركز الخليج للأبحاث. https://2u.pw/p1TZY
10. محمد جنكدوست، حزب الله يواجه صعوبات مالية وعسكرية شديدة بعد ثلاثة أشهر من وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل،24 شباط/فبراير 2025، القناة الثامنةhttps://2u.pw/czz2F .

11. مراد فايسي، أضعف اغتيال سليماني قوة إيران الإقليمية،31 كانون الأول/ديسمبر 2024، موقع إيران الدولي. https://2u.pw/LHEHn
12. محجوب زويري، سياسة إيران الخارجية في عهد مسعود بزشكيان التوجّهات والتحدّيات، موجز قضية، مارس ، 2025،مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. https://2u.pw/aUjhP
13. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، الإحاطة الدورية لأحداث المشهد السوري - تموز 2024https://2u.pw/dlmHY
14. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مركز أكاديميا: دور حزب الله في الصراع السوري، ترجمة روزا حاجي، نشر كانون الثاني/يناير 2018https://www.academia.edu/Documents/in/Academia_Research
15. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المواجهة بين حزب الله وإسرائيل واحتمالات اندلاع حرب شاملة تقدير موقف، 3 يوليو/ تموز 2024https://2u.pw/jKJZRN9D

باللغات الأجنبية:

16. Patricia Karam, Lebanon's Post-Hezbollah "Day After",Jan 7, 2025, Arab Center Washington DC, https://2u.pw/6nMoz
17. Shahram Akbarzadeh, Hezbollah's Defeat and Iran's Strategic Depth Doctrine Issue Brief, April 2025, Middle East Council on Global Affairs, https://2u.pw/0QXSd
18. Arman Mahmoudian, The Fall of Assad's Regime Shakes Iran's Proxy Network Across the Middle East,February 27, 2025, irregularwarfare.org, https://2u.pw/rCHKx
19. Kian Sharifi ,Iran's 'Axis Of Resistance': Different Groups, Same Goals February 19, 2024,Radio Free Europe/Radio Libertyhttps://2u.pw/xuQsW47b
20. Renad Mansour, Hayder Al-Shakeri and Haid Haid, The shape-shifting 'axis of resistance' Research Paper, March 2025, Chatham House https://2u.pw/DD24N
21. Adam Zeidan,Axis of Resistance, Jun 23, 2025, britannica.com https://2u.pw/YBSDu
22. Lisa Issac, The Crucible: The "Axis of Resistance" Collapse in War, or Survival Through Peace? 08.04.2025, Russia in Global Affairs, https://2u.pw/lV275
23. Kimberly Donovan, Maia Nikoladze, Ryan Murphy, and Yulia Bychkovska, Global Sanctions Dashboard: How Iran evades sanctions and finances terrorist organizations like Hamas, October 26, 2023, Atlantic council, https://2u.pw/LZ01E
24. Said Bakr, Sanctions on Syria: Iran's Economic Gains and the Gulf-U.S. Divide, nov 14 2024, agsi.org, https://2u.pw/28OKE
25. Mohmoud Hakamian, Countering Iran's Threat, Strategies for Regional Stability, 18th April 2024, NCRI National Council of Resistance of Iran, https://2u.pw/RRNhQ

26. Alex Vatanka, 5 key factors shaping Iran's foreign policy calculus, Analysis
27. May 1, 2025, Middle East Institute, Washington D.C, https://2u.pw/IWmf5
28. Jonathan Masters, Lebanon: How Israel, Hezbollah, and Regional Powers Are Shaping Its Future, January 27, 2025, Council on Foreign Relations, https://2u.pw/gX3Ix
29. Veena Ali Khan and Thanassis Cambanis, Down but Not Out: Reassessing the Axis of Resistance, March 19, 2025, Report Century International, https://2u.pw/Aptvt
30. Arman Mahmoudian, Iran's 'Axis of Resistance' Weakened But Still Dangerous, January 10, 2025, stimson.org, https://2u.pw/Kqf09
31. Danny Citrinowicz, After Soleimani, is Iran losing control of its proxies? February / 2022, fathom journal. https://2u.pw/mNjnF
32. Soleimani birthed Iran's Axis of Resistance, Ghaani coordinated it,Dec15, 2023,Middle East Institute, Washington D.C, https://2u.pw/fTtrX
33. Maziar Motamedi, The Iran-led axis of resistance in the aftermath of Syria's upheaval, 21 Dec 2024, Al Jazeera English, https://aje.io/b0gaos

Romanization of Arabic Bibliography

1. Mehr News Agency. (2024, December 31). "Laqad ḥawwala al-jinirāl Sulaymānī al-muqāwama ilā ḥaraka mu'thira" [General Soleimani Turned the Resistance into an Influential Movement].
2. Jabarah, K., & Ridgely, N. (2025, April). "Masār nahwa al-istiqrār fī al-Sharq al-Awsaṭ" [A Path Towards Stability in the Middle East]. Arab News.
3. Makki, D. (2020, January). "Qad yakūn 'ahd Qāsim Sulaymānī qad intahā, lākin ithahu fī Sūriyā sayabqā" [Soleimani's Era May Have Ended, But His Legacy in Syria Will Remain]. Middle East Institute, Washington D.C.
4. Abbas, S. A. (2025, January 13). "Suqūṭ Sūriyā wa-istrātījīyat Īrān fī al-i'timād 'alā al-ḥulaṭā'" [The Fall of Syria and Iran's Strategy of Relying on Allies]. Manara Magazine.
5. Abu Laila, O. (2022, January 19). "Shabaḥ Sulaymānī fī Dayr al-Zūr" [The Ghost of Soleimani in Deir ez-Zor]. Fikra Forum.
6. Abu Laila, O. (2024, July 18). "Istrātījīyat Īrān al-mutajaddida fī sharq Sūriyā" [Iran's Renewed Strategy in Eastern Syria]. Fikra Forum.

7. Sabaghi, D. (2024, December 9). "Mādhā ya'nī suqūṭ al-Asad li-nufūdh Īrān al-iqlīmī" [What the Fall of Assad Would Mean for Iran's Regional Influence]. Al-Araby Al-Jadeed.

8. Shaar, K., Mohamed, D., & Wilkofsky, D. (2025). "Al-tadakhkhul al-iqtiṣādī al-Īrānī fī Sūriyā wa-ta'diyātuhu al-siyāsiyya wa-al-iqtiṣādiyya (2011-2024)" [Iranian Economic Intervention in Syria and its Political and Economic Repercussions (2011-2024)]. A Study, Observatory of Political and Economic Networks, Syrian Programme.

9. Ali, L. (2025, January 23). "Al-manẓūr al-istrātījī li-al-'alāqāt al-Khalījīya al-Īrāniyya" [The Strategic Perspective of Gulf-Iranian Relations]. Gulf Research Center.

10. Jankhost, M. (2025, February 24). "Ḥizb Allāh yuwājih ṣu'ūbāt māliyya wa-'askariyya shadīda ba'd thalāthat ashhur min waqf iṭlāq al-nār bayna Lubnān wa-Isrā'īl" [Hezbollah Faces Severe Financial and Military Difficulties Three Months After the Ceasefire Between Lebanon and Israel]. Channel 8.

11. Vaisi, M. (2024, December 31). "Aḍ'afa ightiyāl Sulaymānī quwwat Īrān al-iqlīmiyya" [The Assassination of Soleimani Weakened Iran's Regional Power]. Iran International.

12. Zuwairi, M. (2025, March). "Siyāsat Īrān al-khārijiyya fī 'ahd Mas'ūd Bazeshekian al-tawajjuhāt wa-al-tahaddiyāt" [Iran's Foreign Policy under Masoud Pezeshkian: Trends and Challenges]. Issue Brief, Middle East Council on Global Affairs.

13. Omran Center for Strategic Studies. (2024, July). "Al-iḥāṭa al-dawriyya li-aḥdāth al-mashhad al-Sūrī - Tamūz 2024" [Periodic Brief on the Syrian Scene - July 2024].

14. Harmoon Center for Contemporary Studies. (2018, January). "Dawr Ḥizb Allāh fī al-ṣirā' al-Sūrī" [Hezbollah's Role in the Syrian Conflict]. Translated by Rosa Haji. Academia Center.

15. Arab Center for Research and Policy Studies. (2024, July 3). "Al-muwājaha bayna Ḥizb Allāh wa-Isrā'īl wa-iḥtimālāt indilāʿ ḥarb shāmila" [The Confrontation Between Hezbollah and Israel and the Possibilities of a Comprehensive War Erupting]. Situation Assessment.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Demographic dynamics and their impact on the built framework, the case of the old city of Fez

DEHMANI Fatima Zahra[1], EZZAOUI Mostafa [2]

[1] Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez

[1] Mohammed I University, Oujda

Email 1 : arvinis.faty@gmail.com

Email 2 : mosstafageo@gmail.com

1: orcid.org/0009-0005-0634-0537

2: orcid.org/0009-0001-4090-1140

Received	Accepted	Published
10/09/2025	28/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.130-140

DEHMANI Fatima Zahra1, EZZAOUI Mostafa. (2025). Demographic dynamics and their impact on the built Framework ; the case of the old city of Fez . Journal of Strategic and Military Studies,, volume7 (issue28), pp: 130 - 140.

Abstract

The old city of Fez stands as a living heritage that bears witness to the country's civilization and history. It was characterized by a coherent urban design and architecture strongly marked by Islamic aesthetics. However, this historical framework experienced a major decline during the colonial period, due to the construction of a modern city that competed with the old medina, thereby creating a clear spatial duality.

Like other historic cities, Fez is today facing profound and multifaceted imbalances, mainly related to the decline of its vital functions and the loss of equilibrium among its fundamental economic, social, and environmental components. The city also suffers from numerous problems linked to its urban structure, economic fabric, and built environment. The most prominent consequences are the deterioration of its historic core and the destruction of its cultural and civilizational heritage, a process further exacerbated by the combined impact of natural and human factors.

Keywords: Historic city – Cultural heritage – Spatial transformations – Urban fabric

© 2025, DEHMANI& EZZAOUI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

الديناميكية الديموغرافية و انعكاساتها على الإطار المبني: مدينة فاس العتيقة نموذجا

الدحماني فاطمة الزهراء[1]؛ الزاوي مصطفى [2]

[1] جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

[2] جامعة محمد الأول، وجدة.

الايميل1: arvinis.faty@gmail.com

الايميل2: mosstafageo@gmail.com

حساب 1: orcid.org/0009-0005-0634-0537

حساب 2: orcid.org/0009-0001-4090-1140

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/09/10	2025/09/28	2025/09/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.130-140

للاقتباس: الدحماني فاطمة الزهراء؛ الزاوي مصطفى. (2025). الدينامية الديموغرافية وانعكاساتها على الإطار المبني: مدينة فاس العتيقة نموذجا، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (العدد28)، ص ص: 130 – 140.

ملخص

تعتبر مدينة فاس العتيقة تراثا شاهدا على حضارة البلاد وتاريخها، حيث كانت تتميز بتصميم حضري متجانس وبهندسة معمارية يغلب عليها الطابع الإسلامي، إلا أن هذا الإطار التاريخي سيعرف بعد الاستعمار تدهورا كبير، وذلك بسبب تشيده لمدينة عصرية منافسة للمدينة العتيقة، وبالتالي خلق ازدواجية مجالية واضحة.

غير أن مدينة فاس كغيرها من المدن العتيقة، أصبحت اليوم تعيش اختلالات عميقة ومتعددة، ترتبط أساسا بتراجع وظائفها الحيوية وفقدان التوازن بين مكوناتها الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. كما أضحت تعاني من عدة مشاكل تتعلق بطبيعة هيكلتها العمرانية، نسيجها الاقتصادي وإطارها المبني، والتي كان من نتائجها البارزة تدهور البنية العتيقة وإتلاف لتراثها التاريخي والحضاري، والذي تزداد حدته بفعل تداخل عوامل الطبيعة والإنسان.

الكلمات المفتاحية: المدينة الأصيلة – الموروث الثقافي - التحولات المجالية- النسيج الحضري

©2025، الدحماني & الزاوي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة عامة

تعتبر مدينة فاس "الأصيلة" من أغنى وأوسع المجالات المعمارية التقليدية في العالم، ويمكن القول بأن هذه المدينة من خلال تاريخها وارثها الحضري والحضاري تجسد والى اليوم النموذج المثالي للمدينة الإسلامية، وبهذا الصدد يقول محمد الناصري: "إذا كانت كل مدينة تستأثر بخصائص معينة تميزها، وبأصالة خاصة تجعلها تتفرد بها مقارنة مع المدن الأخرى، فإن مدينة فاس القديمة تعتبر استثنائية بالنسبة للمدن الإسلامية الأخرى، فبفضل تنظيمها الخالص للمجال، واستغلال البيئة، ومؤسساتها الحضرية، وإرثها الثقافي والمعماري، استطاعت أن تفرض نفسها كمدينة فريدة على امتداد قرون متواصلة، وهذا التفرد استمدته من معطى تاريخي يتجلى في كونها من المدن القليلة التي أفلتت لمدة تزيد عن ألف سنة من عمليات التحطيم والهدم التي عرفتها مدن العالم الإسلامي الأخرى على إثر تغير الحكام والمماليك، أو بعد الاحتلالات الأجنبية. ولذلك فإن هذه المدينة تشكل النسيج الحضري التقليدي الأكثر اكتمالا والأكثر تعبيرا عن التمدن الإسلامي، وهو النسيج الأوحد بهذه الصفات والذي لازال قائما ومسكونا في عالمنا المعاصر".

وهذه المدينة بالإضافة لذلك تعتبر أكبر مجال خاص للراجلين في العالم وأكبر مجمع معماري تراثي محاط بأسوار، والذي يضم في ثناياه مجموعة فريدة من المعالم والمنشآت والبنى والصناعات والحرف والتنظيمات الاجتماعية، التي شكلت خلاصة وجوهر التحضر والمعمار التقليدين السائدين في المغرب، وذلك إلى حدود فرض الحماية على المغرب سنة 1912، ودخول وانتشار نمط حضري جديد مرتبط بالمجتمع الصناعي الحديث. وإثر ذلك سيشهد المغرب بالتتالي نماذج حضرية ستنافس النموذج التقليدي وستهمشه وتهدده. وبعد استقلال المغرب، ستزداد معاناة النسيج الحضري التقليدي، وسيتعرض هذا الإرث التاريخي الفريد لتحولات عميقة على المستويات المعمارية والتنظيمية والاجتماعية، ومن بين أبرز تلك التحولات عملية " الاستخلاف" الديموغرافي التي سيشهدها، حيث ستشرع الأسر التقليدية الغنية والأثيلة – لأسباب مختلفة – في مغادرة المدينة الأصيلة تباعا لتعوض بأسر تنتمي لشرائح اجتماعية واطئة وقادمة من البادية في الغالب. وسيعرف هذا النسيج الحضري بفعل ذلك تغيرات كبيرة على المستوى الاجتماعي والديموغرافي والثقافي والمعماري، وأصبح المسؤولون الوطنيون والمنظمات الدولية المهتمة بالتراث يدركون أنه أصبح من الضروري العمل على صيانة مدينة فاس وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تراثها.

إشكالية الدراسة:

تمثل مدينة فاس العريقة، بفضل شكلها المعماري الأصيل وإشعاعها الثقافي والديني وتنظيم مجالها المحكم، أحسن نموذج للمدينة المتوسطية العربية والإسلامية، إلا أن المكانة المتألقة التي تمثلها مدينة فاس أصبحت مهددة بالتراجع نظرا لتدهور إطارها المعماري وانهيار العديد من مآثرها التاريخية، بفعل تراكم عدة عوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية.

أهمية الدراسة:

إن الدينامية الديموغرافية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي لحقت بمدينة فاس العتيقة نتيجة تضافر عدة عوامل التي ساهمت في تلك التحولات كانت لها انعكاسات سلبية وخيمة على عدة مستويات لم يسلم منها الإطار المبني.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في تحرير هذا المقال الذي هو قيد بحثنا على مراجع وبحوث تهم الموضوع وإحصائيات ومؤشرات رسمية من تقارير النشاط السنوي الصادرة عن المديرية الجهوية للصناعة التقليدية بفاس وكذلك التقارير الوطنية الصادرة عن المرصد الوطني والمندوبية السامية للتخطيط.، إضافة إلى القيام بتدريب وإنجاز بحث ميداني في غرفة الصناعة التقليدية بفاس.

المحور الأول: العوامل المفسرة لتدهور الإطار المبني بالنسيج العتيق لمدينة فاس

تعد المباني المهددة بالانهيار شكلا من أشكال النمو العمراني غير المنظم في العديد من المدن المغربية الذي يشكل باستمرار خطرا يهدد السكان وينتشر هذا السكن بالدرجة الأولى في النسيج العتيق في مختلف المدن المغربية وتفتقر في غالبيتها للبنية التحتية (الطرق، شبكة التطهير، الكهرباء المياه...). وتتعدد أشكال هذا النوع من السكن وتختلف مظاهره تبعا للأسباب والعوامل حيث تبقى العوامل البشرية أكثر منها طبيعية تأثيرا على الإطار المبني.

1- العامل الديموغرافي

أهم ظاهرة ميزت التطور الديموغرافي والبنية السكانية لفاس العتيقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، هي ارتفاع معدل النمو الديموغرافي ونسبة الكثافة والتساكن وتغيير التركيبة الاجتماعية. وباستقرائنا للمعطيات الإحصائية التي يتضمنها الجدول رقم 1 يمكننا أن نبدي ملاحظتين أساسيتين:

جدول رقم 1: تطور ساكنة مدينة فاس من 1920-2010

السنوات	1926	1960	1971	1982	1994	2000	2010
المدينة العتيقة	65000	171045	1650000	169726	150441	141628	128072
المدينة الجديدة		61249	141819	328010	618593	849460	14441217
فاس الكبرى		232294	338319	497756	769034	991088	1569290
نسبة المدينة ع/فاس		73.6	58.1	34.1	19.6	14.3	8.2
% النمو السنوي للمدينة ع		2.9	1.3	1.3-	1.0-	1.0-	1.0-

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 60-71-82-94، مديرية التخطيط والتوقعات الاقتصادية

لا زالت المدينة تعرف نموا ديموغرافيا كبيرا ناتج بالأساس عن النمو الطبيعي، الهجرة القروية واتساع مدارها الحضري ليشمل مراكز قروية بالهوامش الغربية والجنوبية للمدينة كزواغة، بنسودة، أولاد الطيب، إلخ...

بلغت ساكنة فاس سنة 1994، 769034 نسمة وذلك بمعدل نمو سنوي ب 2.9% ما بين 1982-1994. أما حاليا فتقدر ساكنتها حسب عدد ساكنة فاس مندوبية التخطيط والتوقعات الاقتصادية بفاس بحوالي 1 مليون نسمة، فوثيرة النمو الديموغرافي لا تساير النمو الاقتصادي، سوق الشغل (يصل معدل البطالة إلى 17.5 % من مجموع السكان النشيطين) وإنتاج السكن حيث يقدر الخصاص بمدينة فاس لوحدها 100000 وحدة سكنية.

تتسم مدينة فاس العتيقة بدينامية ديموغرافية عالية كانت جد نشيطة من بداية القرن العشرين إلى أواخر الثمانينات، حيث عرفت بعض التراجع الناتج عن تدهور ظروف الإسكان بها، وقلة العرض في الوحدات السكنية داخل المدينة والتطور السريع للسكن اللاقانوني في الأحياء المجاورة للمدينة العتيقة.

الجدول رقم 1: بتطورساكنة فاس المدينة يعطي نظرة واضحة عن تنامي الضغط السكاني

سنة الإحصاء العام	عدد السكان	نسبة سكان المدينة العتيقة/ فاس الكبرى
1960	155.000	%75
1971	180.000	60%
1980	170.000	40%
1994	182.000	23.4%
2000	191.000	20.40%

* تقديرات مديرية التوقعات الاقتصادية والتخطيط

إن هذا التراجع النسبي لعدد السكان داخل فاس المدينة، لا يعني انخفاض للضغط السكني، اذ لازال معدل الكثافة السكنية يفوق 600 نسمة في الهكتار الواحد ويصل أحيانا إلى 2000 نسمة في الهكتار في بعض الأحياء الأهلة بالسكان المهددة بالانهيار (حي بين المدن).

وتتوزع هذه الساكنة على حوالي 13.380 بناية، على مساحة إجمالية لا تتعدى 300 هكتار، الشيء الذي يبرهن على تمركز الوحدات السكنية وارتفاع معدل الأسر القاطنة بالوحدات السكنية الذي يفوق أربع أسر ويصل أحيانا إلى أكثر من عشرين أسرة بالمنزل الواحد. هذا وتفسر الكثافة السكانية داخل المدينة بتراكم عدة عوامل، لعل أهمها كثافة الهجرة القروية وحدة أزمة السوق العقارية وضعف القوة الشرائية للسكان ودخلها الفردي(الخرشافي،2001، ص3) .

2- هشاشة الوضعية الاقتصادية

تسجل الأنسجة العتيقة أعلى معدلات البطالة في الوسط الحضري المغربي بالرغم من ارتفاع معدل النشاط ليفوق المتوسط الوطني. ويمثل المستخدمون والصناع حوالي 40% من النشيطين المشتغلين، ما يعكس أن مداخلهم هزيلة.

وعلى صعيد مدينة فاس، تفيد معطيات الإحصاء لسنة 2004 أن الساكنة النشيطة بالنسيج العتيق لفاس تبلغ 45414، والساكنة غير النشيطة 71953، ويصل معدل النشاط 78.4% ، ويمثل الصناع والعاملون في المهن التقليدية حوالي 44% .

تؤكد نتائج البحث مع الأسر القاطنة في السكن المهدد بالانهيار هذا الوضع الاقتصادي الهش، فمتوسط الدخل الشهري لدى معظم الأسر هو 1000 درهم، ويصل في بعض الحالات النادرة 5000 درهم، وتوجه نسبة مهمة ممن صرحوا بعدم توفرهم على دخل مادي، فمعظم الأنشطة التي يزاولها قاطني السكن المهدد بالانهيار تتوزع بين التقليدية وغير القانونية وغير القارة. وتمثل فئة المياومين أكبر نسبة 25% ، والعاملين بقطاع الصناعة التقليدية 11% نظرا للطابع التقليدي للأنشطة بالنسيج العتيق، وتمارس هذه الأنشطة التقليدية أيضا نسبة مهمة من ربات البيوت اللواتي يتقاضون مقابلها أجور هزيلة، وما يثير الانتباه هو النسبة المهمة ممن ليس لهم عمل ويمثلون 12% .

إن اللجوء للسكن في السكن الهش للمدن العتيقة هو انعكاس للهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي تتصارع من أجل توفير قوتها اليومي وبالتالي فهي عاجزة عن الانخراط في برامج الترميم والصيانة (شتو،2014، ص143-144). وهذه الوضعية تبرز بشكل جلي عن دراسة مجموعة من المؤشرات الدالة كنسبة الإعالة...إذ يصل متوسط نسبة الإعالة إلى حوالي 4 أفراد لكل مشغل، أي تقريبا لكل أسرة دخل واحد من شخص واحد، لأن متوسط النشيطين المشتغلين في كل أسرة هو 1.4 وهذا يعني أن دخل الأسر في المتوسط ضعيف، مما لا يسمح بتحمل نفقات الصيانة والإصلاح، وينتمي أغلب النشيطين المشتغلين إلى فئات سوسيو-مهنية ذات الدخل الضعيف، كالقطاع غير المهيكل والعمال والموظفين الصغار... الشيء الذي ينعكس سلبا على حالة السكن الأصيل (الطلحي،2002،ص163).

3- تنامي الهجرة القروية

عرفت مدينة فاس عبر الحقب التاريخية توافد مهاجرين من مختلف حواضر العالم العربي والإسلامي، وقد شكل هؤلاء ساكنة متميزة لم تحمل معها ثرواتها فقط، بل حملت أيضا معارفها، وفنونها وتقاليدها. وعاشت عبر أجيال متعاقبة حياة يومية ذات قيمة عالية انعكست على معالمها بأبوابها المعمارية، والمنازل التقليدية، والأحياء والأزقة المغلقة، والأسواق المتخصصة والمشاغل المختلفة، والحدائق والمرافق وفنون الطبخ... إلخ.

بدأ تغير بنية الساكنة مع بداية القرن العشرين، إلا أن المدينة عاشت تحولا جذريا مع الاستقلال وبعده إثر هجرة مزدوجة:

- هجرة مجموعة من سكانها نحو المدن الساحلية، وخصوصا البيضاء العاصمة الاقتصادية، وانتقال آخرين إلى فضاء المدينة الجديدة "دار دبيبغ".
- هجرة قروية قوية نحو المدينة الأصيلة التي أصبحت أغلب دورها التراثية الجميلة سكنا لوافدين ريفيين.

لقد أدى نزوحهم إلى رفع الضغط السكاني نتيجة استيطان مجموعة من الأسر بالمنزل الواحد، إذ أصبحت الدور التقليدية تأوي أسرا متعددة، واستغلت كل غرفة كمسكن يستخدم لكل الوظائف المنزلية، للاستقبال والنوم والطبخ، مخالفة بذلك ما ساد سابقا من تخصص بأجزاء المنزل.

لقد سجلت هذه الوضعية بداية التدهور السريع لمجال النواة الأصلية، مع ضعف إمكانيات الصيانة، ومن ثم انتشرت معالم التقادم والتداعي لتنذر بالتهدم أو الإنقاذ ورد الاعتبار (السرغيني،2014، ص207).

المحور الثاني: انعكاسات الدينامية الديموغرافية على استغلال المجال

يشكل السكن المهدد بالانهيار بالنسيج العتيق لفاس أهم وأعقد تجليات السكن غير القانوني بالمدينة، نظرا لحجم الظاهرة من جهة، حيث تتركز فيه معظم البنايات الآيلة للسقوط، ومن جهة ثانية لصعوبة التدخل لمعالجته نتيجة لعوامل عديدة ومتداخلة (ديموغرافية، تقنية، قانونية، اجتماعية، مالية).

1- الفقر والتهميش أهم مميزات البنية السوسيو اقتصادية للسكان

عرفت المدينة القديمة ومنذ الاستقلال تحولات عميقة وواضحة على مستوى البنية الاقتصادية للسكان، فبعد أن كانت تمثل مجالا تستغله مجموعة من الأسر الفاسية من الطبقة الغنية، والتي في غالبيتها كانت تمثل النخبة الفكرية والتجارية للمدينة القديمة ، التي كانت تحقق دخلا مهما ساهم في ازدهار النسيج الصناعي للمدينة القديمة وكذا تطوير اقتصادها، غير

أن هذه الأخيرة وبعد مرحلة الاستقلال عرفت مجموعة من التحولات على مستوى البنية الاقتصادية، خاصة بعد توافد المهاجرين القرويين عليها الشيء الذي أدى إلى الاختلال بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة بالماضي من خلال إفراغ المدينة من ساكنتها الأصلية وتعويضها بمهاجرين قرويين ذوي دخل محدود، فبعد أن كان مجالا تقطنه مجموعة من الأسر ذات وزن اقتصادي وتاريخي مهم يشهد عليه ما خلفوه من معمار وبناء، فإن أهم ظاهرة همت التطور الديموغرافي والبنية السكانية به، هي ارتفاع معدل النمو الديموغرافي ونسبة الكثافة و التساكن وتغير التركيبة الاجتماعية، وبذلك النسيج العتيق بمثابة مأوى لمجموعة من الأسر الفقيرة ذات الدخل المحدود مما أثر على البنية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ارتفاع معدل البطالة بين السكان الشيء الذي ترتب عنه انتشار الفقر خصوصا مع ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب حاملي الشهادات(الصنهاجي، 2012،ص34-35).

2- تراجع الثقافة الحضرية بالمجال العتيق

إن ضعف وتراجع الثقافة الحضرية الأصيلة الناتجة عن الهجرة من المدينة الأصيلة من جهة وعن السياسة الاستعمارية اتجاه المدينة الأصيلة تنظيما وتشريعا من جهة أخرى تمثلت أساسا في:

عملية تحديث وعصرنة المراكز الحضرية بالعالم الإسلامي فترات وأنماطا متعددة اتسمت كل حقبة بنوع من التغيير ومحاولة التكييف مع المحافظة على الإرث التاريخي وإدماج ما يناسب متطلبات السكان وهيكلة التطور الاقتصادي والاجتماعي وخاصة العمراني.

عملية المزج بين الإرث التاريخي والفعاليات الخارجية لثقافات حضرية أخرى اتسمت بعدم التنسيق والتسلسل في كثير من المراكز التقليدية العتيقة، أصبحت ونتيجة لهذا التعارض تعيش طابع الجذب للبنيات الحديثة، وأفقدت هذه الإفرازات البعض من النوايا التقليدية طابع المركز السياسي، الإداري الديني والاقتصادي الذي كانت تتمتع به أصبحت تعيش حاليا أزمة التأقلم لشكل متناثر إذ استحوذت هذه الظاهرة على النوايا التقليدية، بحكم إغفال عامل الاندماج الطوعي أو القسري – لعدة عناصر اجتماعية أساسا، ثم ثقافية دينية كمستوى ثاني...جاء نتيجة هجوم آليات التحضر من الخارج: والتي حملت معها تقاليد وثقافة جديدة: تعتبر أرقى من البنيات التقليدية (السبتي، 2002،ص119) كما تبين لنا أيضا أن الأغلبية الساحقة من ساكنة المدينة الأصيلة تملك صورة سلبية في الغالب عن العيش في المجال المديني التقليدي، وأن هذا المجال تخترقه العديد من النظرات المتناقضة، فرغم مشاعر التقدير والإجلال التي يضفيها السكان على هذا المجال وإرثه الثقافي، وهي المشاعر التي تتقوى كلما اتجهنا نحو المركز التاريخي للمدينة والمتمثل في الحرم الإدريسي وفي مسجد القرويين، فإننا بالمقابل لاحظنا وجود رغبة قوية لدى السكان للتحول للسكن في الأطراف والأسوار بقصد السكن، وذلك للاقتراب أكثر ما يمكن من الطرق السيارة ومن المدينة الجديدة ومن الحداثة ...وهي فئة السكان الحديثي العهد بالاستقرار في المدينة الأصيلة والمنحدرين من أصول غير مدينية، وهذه الفئة هي التي تشكل الأغلبية الساحقة من ساكنة المدينة الأصيلة، وأهم ما يميز هذه الفئة من السكان هو ضعف المستوى الاقتصادي والثقافي، والتكدس في الدور التقليدية المفتتة والتراث بالنسبة لهذه الفئة لا يعني شيئا إن لم يكن العيش والسكن في مدينة قديمة، أصبحت ملجأ سهل عليهم الإقامة بعد الهجرة. ولذلك فتواجدهم في قلب مدينة تاريخية عريقة لا يساهم في تكوين نظرة تقديرية لتراثها الحضري، ومما يدل على ذلك عدم اهتمام هذه الفئات بترميم مساكنها، ولا

الحفاظ على المعالم الأثرية التي تميز المنازل التقليدية الفاسية. كما أن التدخلات الإصلاحية تكون بغاية تقوية الوظيفة السكنية الاستعمالية، ولو أدى ذلك إلى تغيير التصاميم التقليدية لتلك المنازل وتفتيت وحدتها.

3- تأثير الدينامية الديموغرافية على المجالات المبنية

إن ارتفاع الكثافات بالنسيج التقليدي خلال العقود الأخيرة اثر على هياكله السكنية وسرع عمليات تدهورها، فالحصيلة الحالية تبقى مقلقة ومنذرة بالخطر حيث تعتبر 50% من البنايات متدهورة 10% مهددة بالانهيار(المخطط المحلي للإسكان 2001)، فهذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في تحديث بعض الحرف التقليدية إضافة إلى العامل الزمني وتأثيرات العوامل المناخية، كلها عوامل أثرت ولازالت تؤثر بشكل مباشر على المباني التقليدية المتقادمة، فظهرت الصدوع والتشققات على واجهاتها الداخلية والخارجية على السواء كما ساهمت أحيانا في سقوطها وانهيارها فمن مجموع 12212 منزل محصى بالمدينة العتيقة توجد حوالي 4150 دار في حالة سيئة (34%) وما يقارب 1000 خربة (8%) ويرتقب أن ترتفع الحصيلة أن لم تطل هذه المباني عمليات الترميم والإنقاذ اللازمة من طرف السلطات المسؤولة، وتسفر نتائج التوزيع المجالي للبنايات الآيلة للسقوط والأسر المهددة بها عن تردي أوضاع السكان وتدهور الحظيرة السكنية بالنسيج العتيق.

جدول رقم 2: توزيع البنايات المهددة بالانهيار بعمالات فاس 2001

عدد الأسر	عدد البنايات	العمالات	
1839	478	داخل الأسوار	عمالة فاس الجديد داردبيبغ
208	14	خارج الأسوار	
2896	578	داخل الأسوار	عمالة فاس المدينة
565	106	خارج الأسوار	
1624	378	عمالة زواغة مولاي يعقوب	
7132	1734	المجموع	

المصدر المخطط المحلي للإسكان 2001

4- انعكاسات الصناعة التقليدية على المجال المبني

تعد مدينة فاس أهم قطب للصناعة التقليدية على المستوى الوطني نظرا لتعدد الورشات وتنوع القطاعات الحرفية. واعتمادا على الإحصاء الذي قامت به غرفة الصناعة التقليدية بفاس سنة 1992 بلغ عدد الوحدات الحرفية بعمالات فاس الثلاث حوالي 10.000 وحدة تستحوذ عمالة فاس المدينة لوحدها على أكثر من 50% من مجموع الوحدات الحرفية وتتركز جلها بالمدينة الأصيلة، إن أهم ما يميز الصناعة التقليدية بفاس عموما والمدينة الأصلية خصوصا تلك التحولات السريعة التي شهدتها خلال العقدين الأخرين سواء على مستوى البنية القطاعية والتموقعات المجالية أو التقنيات المعتمدة وطبيعة المواد الأولية المستعملة حيث أن بعض الحرف (اليازدي، 2004،ص20) اندثرت بعض الحرف واستطاعت أخرى أن تتكيف مع

الظروف الجديدة، في حين ظهرت حرف جديدة واكتسحت مجال المدينة الأصيلة بشكل عشوائي وغير مقنن، هذه التحولات تمثلت كذلك في إقحام مواد أولية خطيرة واستعمال تقنيات متطورة لا تتناسب مع طبيعة المباني بالمدينة الأصيلة الشيء الذي جعل هذه الأخيرة عرضة لخطر التدهور والانهيار ، وتعريض المباني لخطر الانهيار بفعل الاهتزازات الصادرة عن قوة الآلات والمحركات، تدهور المجالات العمرانية بسبب كثافة اليد العاملة وتحركاتها اليومية داخل المباني والدور القديمة، تغيير شكل وطبيعة المباني في غياب دراسات تقنية مسبقة يعرضها للانهيار (ثم تسجيل حالات متعددة بأحياء متفرقة كحي الصفاح مثلا حيث انهارت به دار من طابقين سنة 2001)، وتقويض جمالية ونظافة المدينة الأصيلة وتعدد النقط السوداء بفعل ارتفاع نسبة النفايات الصلبة التي يلقى بها بطريقة عشوائية (حزوي، 2002، ص52-53).

خاتمة

عرف الإطار المبني مجموعة من التحولات بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي أثرت بشكل واضح على وضعية بنيته التحتية وصيرورتها. لقد تراكمت مجموعة من الاختلالات خلال العقودة الأخيرة، أدت الى أزمة حقيقية تعيشها اليوم جل أحياء المدينة القديمة، ترجمت على المستوى المجالي، بتسريع مسلسل التدهور وإتلاف النسيج العمراني، خصوصا فيما يتعلق بتدهور البنية التحتية والإطار المبني من جهة، وتردي وضعية شبكة الصرف الصحي (الواد الحار) وانتشار التلوث من جهة أخرى.

لقد أصبحت المدينة القديمة بفاس غير قادرة على مسايرة الوثيرة المتسارعة لمسلسل التدهور، خاصة مع ارتفاع أعداد الدور المصنفة ضمن الدرجة الأولى من الخطورة والمعرضة لخطر الانهيار في أي وقت، وبالضبط خلال الفصل المطير من كل سنة، ويمكن اختزال أهم العوامل المساهمة في هذه الأوضاع في:

- ارتفاع أعداد العائلات المقيمة في المسكن الواحد الذي كان مخصصا في السابق لعائلة واحدة.
- تعدد المساكن داخل المنزل الواحد نتيجة تقسيم الغرف، وعدم الاهتمام بعمليات الإصلاح بحكم تعدد الملكية وتنوع استعمالات المجال.
- عدم قدرة المرافق الخدماتية للمسكن على الاستجابة لحاجيات القاطنين به، نظرا لارتفاع أعدادهم من جهة وتدهورها (قنوات المياه وقنوات الصرف الصحي) من جهة أخرى.
- اختلال البنية الإنشائية للسكن بسبب إضافة مرافق أو أنشطة دخيلة على المبنى لهذا فان تحسين وضعية الإطار المبني للمدينة القديمة ككل، يستوجب القيام بالعديد من المبادرات والمجهودات التي تهدف للحد من تدهوره، وكذا إعادة النظر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للساكنة التي يعد الاهتمام بها من الشروط الأساسية لرد الاعتبار لهذه المنطقة التاريخية التي كانت ولازالت تعاني من ظاهرة السكن المهدد بالانهيار، الذي يهدد استمراريتها وكذا مستقبل ساكنتها.
- تعرض جزء كبير من الإطار المبني لهذه المدينة لنوع من التدهور والإهمال، تعددت أسبابه وأشكاله. وبذلك أصبحت المدينة القديمة تواجه العديد من التحديات والعراقيل التي تهدد كيانها، فبعد أن كان المجال فيما مضى يشكل نظاما حيويا متماسكا، أصبح اليوم مهمشا ومكونا من أحياء ومباني آيلة للسقوط والتدهور.

وترجع أهم أسباب هذه الظاهرة إلى تفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية وكذا الاقتصادية، أدت إلى عدد من التغيرات التي لحقت المجال العمراني من حيث ارتفاع الكثافة وكذا استقبال مهاجرين قرويين، مما أثر على سير الحياة العامة داخل أسوار المدينة، وبالتالي إلى الاستغلال المكثف للبنايات السكنية، الأمر الذي أدى إلى الضغط القوي على هذه المساكن وعلى ما تتوفر عليه من تجهيزات، ساهمت بالتالي في تدهورها ليصبح العديد منها مصنفا ضمن الدور الآيلة للسقوط.

لائحة المصادروالمراجع

1- أحمد الطلحي (2002): تدهور المجال المبني بالمدينة المغربية العتيقة فاس نموذجا، الملتقى الوطني السادس للباحثين في جغرافية المدن حول موضوع: المدينة المغربية العتيقة إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل، جامعة القاضي العياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش.

2- ألفة حاج علي (2002): الدينامية الديموغرافية وانعكاساتها المجالية نموذج فاس العتيقة، الملتقى الوطني السادس للباحثين في جغرافية المدن حول موضوع: المدينة المغربية العتيقة إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش.

3- السبتي بشرى(2002) التمدين والاغتراب الحضري بالمجال التقليدي، الملتقى الوطني السادس للباحثين في جغرافية المدن حول موضوع: المدينة المغربية العتيقة إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش.

4- سيف الدين الخرشافي (2001)، المدينة العتيقة بين رد الاعتبار والتخطيط الحضري، مجلة البرج، عدد خاص.

5- شتو فضيلة (2014)، سياسة تدبير السكن المهدد بالانهيار بالنسيج العتيق لمدينة فاس، مجلة التراث الحضري والحداثة، العدد 13، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس.

6- صباح السرغيني (2014) التراث الحضري والمقاربة السياحية للإنقاذ ورد الاعتبار: واقع المدينة الأصيلة لفاس مجلة التراث الحضري والحداثة، العدد 13، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس.

7- غزلان الصنهاجي (2012-2013) الاستراتيجيات المتبعة لإنقاذ السكن المهدد بالانهيار بالمدينة القديمة لفاس نموذج حي عين أزلتن، بحث لنيل شهادة الماستر شعبة الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز – فاس.

8- محمد حزوي (2002): مخاطر تحديث بعض حرف الصناعة التقليدية على الوسط البيئي بالمدن الأصيلة نموذج مدينة فاس، الملتقى الوطني السادس للباحثين في جغرافية المدن حول موضوع: المدينة المغربية العتيقة إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Al-Talhi, Ahmed. (2002). "Tadahhur al-majal al-mabni bi al-madina al-Maghribiya al-'atiqa: Fas namudhajan" [The Deterioration of the Built Environment in the Ancient Moroccan City: The Case of Fez]. The Sixth National Forum for Researchers in Urban Geography on the topic: The Ancient Moroccan City, Present Issues and Future Challenges, Cadi Ayyad University, Faculty of Arts and Humanities, Marrakesh.

2. Haj Ali, Olfa. (2002). "Al-dinamiya al-dimughrafiya wa in'ikasatuha al-majaliya: Namudhaj Fas al-'atiqa" [Demographic Dynamics and their Spatial Repercussions: The Case of the Ancient City of Fez]. The Sixth National Forum for Researchers in Urban Geography on the topic: The Ancient Moroccan City, Present Issues and Future Challenges, Cadi Ayyad University, Faculty of Arts and Humanities, Marrakesh.

3. Al-Sabti, Bouchra. (2002). "Al-tamdīn wa al-ightirab al-hadari bi al-majal al-taqlidi" [Urbanization and Urban Alienation in the Traditional Space]. The Sixth National Forum for Researchers in Urban Geography on the topic: The Ancient Moroccan City, Present Issues and Future Challenges, Cadi Ayyad University, Faculty of Arts and Humanities, Marrakesh.

4. Al-Kharashafi, Saifeddine. (2001). "Al-madina al-'atiqa bayna rad al-i'tibar wa al-takhtit al-hadari" [The Ancient City between Rehabilitation and Urban Planning]. Al-Burj Journal, Special Issue.

5. Chtou, Fadila. (2014). "Siyasat tadbir al-sakan al-mahdud bi al-inhiyar bi al-nasij al-'atiq li-madinat Fas" [The Management Policy of Housing Threatened by Collapse in the Old Fabric of the City of Fez]. Journal of Urban Heritage and Modernity, Issue 13, Faculty of Arts and Humanities, Dhar El Mahraz, Fez.

6. Al-Sirghini, Sabah. (2014). "Al-turath al-hadari wa al-muqaraba al-siyahiya li al-inqadh wa rad al-i'tibar: waqi' al-madina al-asila li-Fas" [Urban Heritage and the Touristic Approach for Rescue and Rehabilitation: The Reality of the Authentic City of Fez]. Journal of Urban Heritage and Modernity, Issue 13, Faculty of Arts and Humanities, Dhar El Mahraz, Fez.

7. Al-Sanhaji, Ghazlan. (2012-2013). "Al-istratijiyat al-muttaba'a li-inqadh al-sakan al-mahdud bi al-inhiyar bi al-madina al-qadima li-Fas: Namudhaj hay 'Ain Azliten" [The Followed Strategies for Rescuing Housing Threatened by Collapse in the Old City of Fez: The Case of the Ain Azlaten Neighborhood]. Master's Thesis in Geography, Faculty of Arts and Humanities, Dhar El Mahraz, Fez.

8. Hzoui, Mohamed. (2002). "Mukhatir tahdith ba'd hiraf al-sina'ah al-taqlidiyya 'ala al-wasat al-bi'i bi al-mudun al-asila: Namudhaj madinat Fas" [The Risks of Modernizing Some Traditional Crafts on the Environmental Medium in Authentic Cities: The Case of the City of Fez]. The Sixth National Forum for Researchers in Urban Geography on the topic: The Ancient Moroccan City, Present Issues and Future Challenges, Cadi Ayyad University, Faculty of Arts and Humanities, Marrakesh.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Migration of Moroccan Women to the Gulf states:

From Reality to Outcomes

El fakir Imane[1]; Salmi Mohammed [2]

[1]doctoral student; University of Ibn Tofail – FLSH Kenitra, Morocco

[2]Research Professor; University of Ibn Tofail – FLSH Kenitra, Morocco

Email 1 : imaneelfakir022@gmail.com

Email 2 : Mohamed.salmi@uit.ac.ma

1: ORCID 0009-0002-4761-6577

Received	Accepted	Published
10/09/2025	20/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.141-157

El fakir Imane; Salmi Mohammed. (2025 The Migration of Moroccan Women to the Gulf; from Reality to Outcomes. Journal of Strategic and Military Studies,, volume7 (issue28), pp : 141- 157.

Abstract

Social media plays a significant role in supporting migration waves by providing easy access to information that helps individuals shape their views on migration and host countries. However, it can also spread misinformation through carefully selected content. Many young people share their personal stories, presenting migration as a path to wealth and success by highlighting only the most positive aspects of their lives abroad. This creates an illusion of a perfect migration experience, making viewers feel pressured to seize the same opportunity and compare their own lives to these seemingly successful journeys.

This research paper will explore the experiences of migrant women, following their journey from passive observers to hopeful dreamers, and finally to individuals who faced the tough realities of migration after arrival.

Keywords: Moroccan Women, immigration, social media, Gulf states, psychological effect.

© 2025, El fakir & Salmi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

هجرة النساء المغربيات إلى الخليج:

من الو اقع نحو المآلات

الفقير إيمان[1] ؛ السالمي محمد [2]

[1]طالبة باحثة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب

[2]أستاذ باحث، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب

الايميل1: imaneelfakir022@gmail.com

الايميل2: Mohamed.salmi@uit.ac.ma

حساب 1: 0009-0002-4761-6577

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/09/10	2025/09/20	2025/09/30

DOI: **DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.141-157**

للاقتباس: الفقير إيمان والسالمي محمد. (2025). هجرة النساء المغربيات للخليج: من الواقع نحو المآلات، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07 (العدد28)، ص ص: 141- 157.

ملخص

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي داعما حاليا لموجات الهجرة ،عبر تقريبها للمعلومات التي تساعد الفرد في تشكيل تصورات حول الهجرة وبلد الاستقبال، ولكنها قد تتحول إلى مصدر للمعلومات المضللة، عبر سلسلة المحتويات التي تتضمنها من قصص شباب وتجارب شابات ،حول طموحهم في تغيير ماضيهم في بلد الموطن إلى واقع الثراء في بلد الهجرة بنشرهم ليوميات جزئية مختارة بعناية حول واقع الهجرة الوردي الذي ينتظر الشباب فور الوصول، ليصبح المشاهد في دوامة الخوف من تفويت الفرصة عبر وضعه لنفسه في خانة المقارنة ، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنسعى إلى تقديم حالات مهاجرات ومسارهن من مشاهدات إلى حالمات وصولا إلى منكسرات صدمن بواقع الهجرة بعد الوصول.

الكلمات المفتاحية: المرأة المغربية، الهجرة، مواقع التواصل الاجتماعي، دول الخليج العربي، التأثيرات النفسية.

©2025، الفقير & السالمي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

لطالما ارتبطت حركة الهجرة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، خاصة لدى الذكور في مراحلها الأولى، وكانت اتجاهاتهم في الغالب نحو بلدان أوروبا. غير أنه مع التحولات التي عرفها النظام العالمي، ومع ما أفرزته الإحصاءات المرتبطة بمجال الهجرة، برزت الهجرة النسائية بشكل متزايد. فقد انتقلت من الهجرة الأسرية المرتبطة بالالتحاق بالزوج، إلى الهجرة الفردية؛ حيث تشير الدراسات إلى أن النساء في منتصف القرن العشرين مثّلن فقط نسبة 2% من المهاجرين العاملين، لكنها ارتفعت إلى حوالي 48% مع بداية القرن الحادي والعشرين. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالارتباط المتزايد بين الهجرة والعمل، إذ أصبحت النساء في حركة دائمة عبر مختلف أنحاء العالم، مدفوعات بما تتيحه العولمة من إمكانات وفرص (النصيري، 2009، ص. 22).

إلى جانب ذلك، عرف المغرب تحولا في وجهات الهجرة، حيث أصبحت دول الخليج وجهة رئيسية للمهاجرين والمهاجرات المغاربة، وهو ما زاد من وتيرته تشجيع واسع على مواقع التواصل الاجتماعي. وقد انعكس هذا بشكل خاص على فئة الشباب، وخاصة المراهقات، اللاتي يتأثرن بمحتوى الفلوغات (Vlogs) التي تروّج لنجاحات مادية سريعة، مقدّمة الخليج كطريق مختصر نحو الثراء والتحرر، دون أن تكشف في المقابل عن التحديات والمآسي التي قد تواجههن هناك. وهكذا، تنسج المراهقات أحلامهن حول حياة رغيدة، ويبدأن في البحث عن سبل لتحويل هذه الأحلام إلى واقع.

شهدت هجرة المغربيات إلى دول الخليج خلال العقود الأخيرة تطورا ملحوظا، مدفوعة بأسباب اقتصادية واجتماعية، حيث التحقن بقطاعات كخدمات المنازل ومجال التجميل. إلا أنهن واجهن تحديات متعددة، بين ظروف العمل القاسية، والضغط الاجتماعي، والقصور القانوني في دول الاستقبال، مما جعلهن أمام صدمة الواقع المكتشف. كما أن استمرار الصورة النمطية المرتبطة بالمرأة المغربية كـ"عاهرة" في الخطاب الخليجي أدى إلى تشديد شروط الدخول والإقامة من طرف سلطات هذه الدول (النصيري، 2009، ص. 24).

ويُسهم في تكريس هذه الصورة التعميمُ غير المنصف لحالات فردية معزولة، بحيث تُوظّف في بناء وصم اجتماعي شامل يلاحق المغربيات. بل إن بعض الأعمال الدرامية الخليجية ساهمت في تعزيز هذا الوصم، عبر تقديم المرأة المغربية بصورة من يسعى إلى إغراء الرجل وزعزعة استقرار الأسرة (مسلسل "من الآخر"، 2012)، وهو ما يغذي أشكال التمييز وسوء المعاملة من قبل المجتمع المضيف.

تعيش المهاجرات المغربيات في دول الخليج صراعات معقدة بين الحاجة الاقتصادية لتحسين أوضاعهن المعيشية وتوفير احتياجاتهن الشخصية، وبين تحديات واقع الهجرة المرتبطة بالاندماج المجتمعي والحقوق القانونية المسلوبة. ويظل نظام الكفيل أحد أبرز مظاهر هذه التحديات، إذ يجبرهن على العمل تحت شروط وقواعد صارمة، ليصبحن عرضة للاستغلال المادي عبر دفع رسوم كفالة مرتفعة، مع منعهن من تغيير مكان العمل أو مغادرة البلد دون إذن الكفيل.

وفي كثير من الأحيان، يُفرض عليهن العمل لساعات إضافية حتى في أيام الراحة والإجازات. كما يتعرضن للاستغلال الجسدي، حيث يواجهن صعوبات في الحصول على الحماية القانونية من التحرش الجنسي. وغالبا ما تترددن في تقديم شكاوى ضد أرباب العمل خوفا من الانتقام أو الترحيل، وحتى في حال تقديمها فإن القضايا تُعامل بتباطؤ واستعطاف تجاه

الطرف الآخر. وقد سُجلت حالات أُغلقت فيها قضايا التحرش من دون تحقيق جدي، خصوصا عندما تكون الضحية عاملة مهاجرة، وهو ما يكشف عن التمييز القانوني ضد هذه الفئة في الوصول إلى العدالة (حادثة عاملة مغربية في السعودية، 2018).

وترتبط هذه الوضعية أيضا بغياب عقود عمل رسمية في كثير من الحالات، إذ تشتغل النساء في المنازل دون تحديد للأجور أو ساعات العمل أو طبيعة المهام. كما أن رقابة الكفيل تحد من حريتهن في التواصل مع السفارات أو المنظمات الحقوقية، مما يدفعهن غالبا إلى تسوية أوضاعهن بشكل ودي. هذه التحديات لا تقف عند حدود الجانب المهني، بل تمتد إلى الأبعاد الاجتماعية والنفسية، حيث تعاني كثير منهن من الاكتئاب والعزلة والشعور بالدونية، ما يؤدي أحيانا إلى ارتفاع الميول الانتحارية نتيجة الإحساس بانسداد الأفق وغياب الدعم النفسي.

تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على هذا الجانب من حياة المهاجرات المغربيات في دول الخليج، مع التركيز على دور وسائل التواصل الاجتماعي في صناعة صورة غير واقعية عبر الترويج لقصص نجاح قد تكون مزيفة. وسيتم تحليل أثر هذه الصور في تضليل الفتيات، مع إبراز التناقض بين الواقع والمعروض رقميا، وذلك من خلال دراسة حالات لمهاجرات مغربيات في السعودية كنموذج.

تحديد مفاهيم الدراسة:

لا يمكن لأي دراسة أن تستقيم من دون توضيح مفاهيمها، باعتبارها أدوات نظرية تساعد في فهم الظواهر وتوجيه الاستنتاجات. وتشكل الهجرة، موضوع هذه الدراسة، ظاهرة اجتماعية وإنسانية قديمة. في اللغة، هي مشتقة من الفعل "هاجر"، الذي يعني الخروج من بلد إلى بلد آخر. والهجرة مصدر "هاجر"، وتعني الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الأمن والرزق (قدوري، 2018، ص. 238).

يُعرّف إميل دوركهايم الهجرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية لا تقتصر فقط على الحركة الجغرافية، بل تشمل كذلك تحولات في العلاقات بين الأفراد والمجتمع. فهي تفاعل اجتماعي يعكس التغيرات التي تطال بنيات المجتمع، وقد تؤثر بشكل مباشر في استقراره وتماسكه، لتصبح عاملا في إعادة تشكيل التوازن الاجتماعي والتحديات التي يواجهها الأفراد (Durkheim, 1964, p. 118).

وبالمثل، ينظر ماكس فيبر إلى الهجرة باعتبارها فعلا اجتماعيا يقوم به الأفراد استجابة للظروف الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، حيث يسعى المهاجر إلى تحصيل مستوى معيشي أفضل في المجتمع المستقبل. في هذا التصور، تمثل الهجرة خيارا اجتماعيا فرديا، يتحدد بناء على النوايا والطموحات الاقتصادية أو الثقافية التي يطمح الأفراد إلى تحقيقها (Weber, 1922, p. 132).

أما بيير بورديو فقد استعمل مفهوم الهجرة في سياق دراسته للتمييز كأداة للتنقل الاجتماعي وتحسين الوضعية الاقتصادية. غير أن هذا التحول يتوقف، في نظره، على كيفية استخدام الأفراد لرؤوس أموالهم الاجتماعية والثقافية. فالمهاجر قد يواجه تحديات في التكيف مع المجتمع المستقبل بسبب الاختلافات الثقافية، ومع ذلك يمكن أن تكون الهجرة

وسيلة للانتقال إلى طبقات اجتماعية أعلى، شرط امتلاك رأس مال اجتماعي وثقافي يمكّن من التكيف والاندماج. ويشير بورديو إلى أن ارتفاع مستوى الرأس المال الثقافي، مثل التعليم أو الذكاء الاجتماعي، يمنح المهاجر فرصا أكبر للتأقلم والنجاح مقارنة بمن يفتقرون لهذه الموارد.(Bourdieu, 1979, p. 93)

في المقابل، يرى أنطوني غيدنز أن الهجرة لا تقتصر على البعد الاقتصادي أو الاجتماعي فقط، بل تمتد إلى تشكيل الهويات الثقافية والاجتماعية. فالمهاجرون يواجهون تحديات اقتصادية، لكنهم أيضا يمرون بتجارب تغير هوياتي نتيجة التفاعل مع ثقافات مختلفة، باعتبار ذلك جزءا من سيرورة أشمل مرتبطة بالعولمة. فالهجرة، في هذا الإطار، تعد استجابة اجتماعية لظروف التكيف مع المجتمع المستقبل، وتؤدي إلى إعادة تشكل الهوية الثقافية للمهاجرين نتيجة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها.(Giddens, 1991, p. 120)

مفهوم الهجرة النسائية:

تُعتبر الهجرة النسائية ظاهرة اجتماعية في تطور مستمر، حيث باتت النساء فاعلات رئيسيات في هذا التحول. ولم يعد دورهن مقتصرا على مرافقة الرجال في مساراتهم الهجرية، بل أصبحن مستقلات يسهمن في إعادة تشكيل البنى الاجتماعية. فكما تشير سيسيليا مينديز، الهجرة النسائية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل هي أيضا ظاهرة ثقافية تُعيد عبرها النساء إنتاج تصورات وأدوار جديدة داخل المجتمعات (Mendez, 2019)

تُبرز عدة دراسات الدور المركزي الذي تلعبه النساء المهاجرات في إعادة تعريف مكانتهن داخل العائلة والمجتمع المضيف، حيث يشير سيسيليا مينخيفار إلى أن المرأة تُعد فاعلا رئيسيا في اتخاذ قرار الهجرة، كما أنها مستقبل أساسي للتحولات السوسيوثقافية المرتبطة بوضعها الاجتماعي، وباحثة عن استقلالية أكبر تمكّنها من الانخراط بجرأة في مجتمع الاستقبال (Menjívar, 2010, p. 45).

وفي السياق نفسه، ركزت دراسات متعددة على دور العنف الأسري في دفع النساء إلى الهجرة، حيث يتحول المجتمع المستقبل إلى ملاذ للحماية وضمان الحقوق. فالعديد من النساء يعانين من انعدام الشعور بالأمان في ظل قيود اجتماعية وثقافية، مما يدفعهن إلى البحث عن بيئة أكثر احترامًا وخالية من السلطة الذكورية. وأظهرت دراسة للمنظمة الدولية للهجرة أن العنف الأسري يعد من أبرز العوامل التي تدفع النساء إلى مغادرة أوطانهن وفقدان الأمل في تغيير أوضاعهن، إلى جانب العنف الجنسي الذي يشمل التحرش اللفظي والجسدي والتمييز الاجتماعي. هذا الواقع يجعل الهجرة في كثير من الحالات ضرورة للهروب من العنف وليست خيارًا اقتصاديًا، وهو ما يضعها ضمن خانة "الهجرة القسرية" باعتبارها استجابة إجبارية تمليها غريزة البقاء.(International Organization for Migration, 2018, p. 23)

كما تؤكد أبحاث أخرى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء كان في شكل عنف أسري أو جسدي، يشكل دافعًا جوهريًا للهجرة القسرية. فغالبًا ما تهاجر النساء من مناطق النزاع أو المجتمعات التي تعاني من التمييز الاجتماعي بغرض الحصول على الأمن والحماية .(Journal of Migration and Human Security, 2018, p. 45) ومن ثمة، فإن العوامل الثقافية والاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في اتخاذ قرار الهجرة، حيث يصبح العيش في بيئة آمنة أكثر أهمية من البقاء في الوطن.

وعليه، يمكن القول إن ظاهرة الهجرة النسائية تتسم بتعدد دوافعها وأسبابها؛ منها ما هو طوعي ومنها ما هو قسري، غير أن القاسم المشترك بين معظم الحالات يبقى السعي نحو الأمان، وطلب فرص أفضل للعيش الكريم، ومواجهة الماضي بواقع أجود.

في مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:

يمكن تعريف الشبكة الاجتماعية كبنية اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد المترابطين عبر علاقات اجتماعية متنوعة، تُشكّل فيما بينها خريطة توضّح الروابط بين الفاعلين في الشبكة. فهي ليست تجمعات عشوائية، بل أنظمة ديناميكية تُنتَج من خلال التفاعلات المتواصلة بين الأفراد. وتساهم هذه الشبكات في انتقال المعلومات والمعايير الثقافية، إضافة إلى صياغة أنماط السلوك والقيم والمعتقدات داخل المجتمع (Owen-Smith, 2020)

لكل شبكة اجتماعية نظام خاص يسري وفق ضوابط محددة. فالشبكات القوية تتمثل في العلاقات الوثيقة مثل العائلة والأصدقاء المقربين، الذين يؤثرون بشكل مباشر في بناء شخصية الفرد نفسيا وثقافيا وعمليا، ويلعبون دورا أساسيا في اتخاذه للقرارات المصيرية. في المقابل، تمثل الشبكات الضعيفة مجموعات المعارف والزملاء الذين يلتقيهم الفرد في إطار معين أو عبر صدف عابرة، حيث يقتصر تأثيرهم على نقل المعلومات وتوفير فرص جديدة.

الشبكات الاجتماعية الرقمية:

في ظل التحولات الاجتماعية والتطور الرقمي، أصبحت للشبكات الاجتماعية الحديثة مكانة بارزة في إعادة تشكيل العلاقات بين الأفراد. فقد قلّت أهمية الاحتكاك المباشر، وتوسع الأفق الاجتماعي عبر استراتيجيات التواصل عن بعد، مما أتاح للفرد فرصا أكبر لتكوين علاقات جديدة رغم البعد الجغرافي. ويشير مانويل كاستلز إلى أن هذه الشبكات ليست مجرد منصات تكنولوجية، بل هي بنيات اجتماعية جديدة داخل المجتمعات الحديثة، تؤثر في تشكيل الهوية الاجتماعية وفي أنماط التواصل، كما تساهم في إعادة تنظيم المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية.(Castells, 2000)

ويُستخدم مصطلح الشبكات الاجتماعية الرقمية للإشارة إلى المنصات الإلكترونية التي تسمح للفرد بالتفاعل الاجتماعي عبر الإنترنت، مثل فيسبوك، إنستغرام، وتويتر. وقد أضحت هذه المنصات جزءا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية الراهنة، حيث تُنشئ فضاءات تواصلية افتراضية يمكن النظر إليها كأماكن للتعبير الحر، وتبادل الأفكار والمعلومات. وفي السياق العربي، غالبا ما يُنظر إلى هذه الفضاءات باعتبارها وطنا مثاليا، يتيح ممارسة حرية التعبير والتفاعل الثقافي، خصوصا لدى الفئات الاجتماعية ذات الرصيد الثقافي العالي، حيث يشكل الحوار أساس وجودها (سفيان، 2017).

من زاوية نظرية، تُطرح مفاهيم الحتمية التقنية والحتمية الاجتماعية في تفسير أثر التكنولوجيا على المجتمع. فالأولى تؤكد أن تطور المجتمعات مرتبط بتطور التكنولوجيا، باعتبارها قوة مستقلة عن الإرادة البشرية تُعيد تشكيل كافة جوانب الحياة، من الهوية الاجتماعية إلى الاقتصاد والسياسة. أما الثانية فترى أن تطور المجتمعات يخضع لظروف اجتماعية وتاريخية معينة، حيث يُنظر إلى الأفراد كجزء من نسق اجتماعي يتأثر بالمحيط المادي والتاريخي أكثر مما يُبدع فيه. وكلا

المنظورين يشدد على أن هناك قوى خارجية تتجاوز الأفراد وتحدد مسار تطور المجتمع، سواء تعلقت بالتكنولوجيا أو بالظروف الاجتماعية.

ويؤكد بيتر دراكر في هذا السياق أن التكنولوجيا بالفعل عنصر مؤثر، لكنها ليست العامل الوحيد، إذ توجد أيضا محددات ثقافية واقتصادية وسياسية تُسهم في تشكيل المستقبل. فالتكنولوجيا ليست مجرد أداة تقنية، بل هي جزء من تحولات ثقافية كبرى أوسع نطاقا (Drucker, 1968)

وبالتالي، يمكن القول إن هناك تفاعلا معقدا بين الحتمية التقنية والحتمية الاجتماعية؛ حيث تتداخل العوامل التكنولوجية والاجتماعية في تفسير تحولات المجتمع. فالأولى تؤكد على دور التكنولوجيا باعتبارها القوة المحركة للتغيير، بينما الثانية تُبرز تأثير القوى الاجتماعية في كيفية استقبال هذه التكنولوجيا والتعامل معها.

إشكالية الدراسة:

شهدت العقود الأخيرة تزايدا ملحوظا في هجرة النساء إلى دول الخليج، بالتزامن مع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تحتل مكانة محورية في حياة الأفراد. فهذه الوسائل تتيح فضاءً مفتوحا لتبادل الخبرات والمعلومات حول ظروف المعيشة والتحديات المحتملة في مجتمعات الاستقبال، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على قرارات الهجرة لدى النساء. غير أن هذه المعطيات الرقمية تطرح بدورها تساؤلات جوهرية حول مدى صحتها، وحول انعكاسها الإيجابي أو السلبي على مسار النساء المهاجرات.

تزداد أهمية هذه الإشكالية حينما نُقارن بين التصورات الوردية التي تُسوّقها وسائل التواصل الاجتماعي حول النجاح السريع في الخليج، وبين ما نطالعه بشكل شبه يومي عبر الجرائد والمنصات الرقمية من قصص مأساوية لنساء مغربيات في هذه الدول. ومن هذا المنطلق، حاولت هذه الدراسة مساءلة عينة جزئية من النساء المغربيات في سن الشباب، من خلال رصد تجاربهن بين "أحلام السوشيال ميديا" وواقع الهجرة في السعودية.

وقد صيغت الإشكالية من خلال الأسئلة التالية:

- ما هي الأسباب والدوافع التي تؤثر على اختيار النساء للهجرة؟
- أي دور تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل تصور إيجابي أو سلبي عن الهجرة إلى دول الخليج؟
- هل تساهم هذه الوسائل في تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا، أم تدفع بهن نحو الاستغلال من قبل السماسرة وشبكات الاتجار بالبشر؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تفتح نقاشا معمقا حول تأثير الشبكات الاجتماعية الرقمية في صناعة قرار الهجرة لدى النساء، خاصة اللواتي يسعين إلى تحسين أوضاعهن الاقتصادية، سواء عبر العمل أو الزواج. ففي ظل الرقمنة، أصبحت المعلومات المتعلقة بالهجرة متاحة وسريعة الانتشار، وغالبا من دون رقابة، ما يجعلها في متناول الجميع سواء كن

مراهقات أم راشدات. وهو ما قد يؤثر في تصوراتهن حول المكاسب والتحديات، ويؤدي أحيانا إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة، قد تفضي إلى الاستغلال أو الضياع، نتيجة الانسياق وراء أحلام رقمية وهمية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة الميدانية على تقنية المقابلة نصف الموجهة مع مجموعة من النساء المغربيات المهاجرات في السعودية، اللواتي هاجرن بين سنتي 2015 و2018 عبر عقود عمل أو عقود زواج. وقد جرى استخدام دليل مقابلة يتضمن مجموعة من الأسئلة الموجهة مسبقا، مع ترك الحرية في توجيه النقاش بحسب تفاعل وإجابات المشاركات.

ويهدف اعتماد هذا الأسلوب إلى:

- استكشاف التجارب الشخصية للمهاجرات.
- فهم عمق المعاناة التي يعشنها في سياق الهجرة.
- رصد التفاعلات الاجتماعية التي ترافق مسارهن.

تهدف هذه الدراسة أيضا إلى:

- فهم تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في صنع قرار الهجرة لدى النساء.
- معرفة توقعاتهن قبل اتخاذ القرار وبعد الوصول إلى مجتمعات الاستقبال.
- استكشاف التحديات التي يواجهنها في بلدان الهجرة.

وبعد جمع المعطيات، تم اعتماد أسلوب التحليل الموضوعاتي (Thematic Analysis) من أجل الحصول على قراءة معمقة ودقيقة للتجارب المدروسة، بما يتيح للباحثين وصانعي السياسات فهما أوضح لعمق الإشكالية، ويساعد على تطوير سياسات داعمة لهذه الفئة من النساء.

المحور الأول: العوامل المؤثرة في قرار الهجرة

تبرز العوامل الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها دوافع محورية تدفع النساء إلى اتخاذ قرار الهجرة. ومن خلال المقابلات الميدانية مع مغربيات مهاجرات، ظهر أن الهجرة تُطرح كحلٍّ للهروب من ظروف صعبة، وهو ما تؤكده أيضا الإحصائيات الوطنية والتقارير الرسمية.

إحدى المبحوثات (ر.ع، مطلقة، 36 سنة) عبّرت قائلة: "**رجعت للدار واليديا والحالة كانت ضعيفة. ولادي خرجت لهم فالنفقة غير 500 درهم. مكنش خاصني نزيدهم مصاريفي**".

يكشف هذا التصريح عن غياب آليات الحماية الاجتماعية الكافية للنساء المطلقات، خاصة اللواتي يتحملن مسؤولية إعالة الأطفال. فضعف النفقة، إلى جانب غياب دعم أسري قوي، يجعل من البحث عن مصدر رزق، عبر الهجرة أو غيرها،

ضرورة أكثر من كونه اختيارا. وتشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط (HCP, 2022) إلى أن 38.5% من النساء في المغرب لا يتوفرن على دخل ثابت، وترتفع النسبة بين النساء المعيلات إلى 56%، مما يعكس هشاشة الوضع المالي لهذه الفئة.

الحالة نفسها تعبّر أيضا عن أبعاد عاطفية وتربوية. إذ تفرض ظروف الأمومة قيودا على نوعية العمل الممكن ممارسته، بحيث قالت المبحوثة نفسها: "**بديت بالميناج فالديور، مكنتش كناخد شي تمن 100 درهم. كثرو عليا المصاريف خصوصا منين ولا خاصني سونطر لبنتي**".

هذا الوضع يُبرز كيف تُدفع الكثير من النساء إلى العمل في ظروف استغلالية وشروط غير منصفة، خاصة حين يتحملن نفقات أساسية مثل التعليم أو الصحة. ومع ذلك، تظل لدى بعضهن إرادة قوية في تطوير الذات والتخلص من التبعية الاقتصادية. إذ تضيف المبحوثة نفسها: "**وليت باغا نزيد نطور من راسي. دخلاتني مولات الشي لواحد المدرسة، درت فورماسيو لمدة شهر**".

هنا يظهر التكوين المهني كأداة للتمكين وإعادة بناء الذات، وهو ما يعكس رسالة جوهرية في السياسات الموجهة نحو إدماج النساء في سوق العمل وتعزيز قدراتهن الاقتصادية.

يتضح مما سبق أن عامل الهجرة يرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش، في ظل ضغط الأبناء ومسؤولياتهم، وتقصير القضاء في أحكام النفقة التي لا تغطي الأساسيات. فتجد المبحوثة نفسها مضطرة إلى البحث عن سبل لتحسين وضعها وضمان عيش كريم لأبنائها. هنا تلعب وسائل النجاة الفردية (الاشتغال في أي عمل، التكوين الذاتي...) دورًا أساسيا في مقاومة التهميش، مما يكشف عن غياب سياسات فعالة لدعم النساء المعيلات، وهو ما يجعلهن عرضة للاستغلال والهشاشة النفسية والاقتصادية.

تجربة المبحوثة (ر.ع) تمثل نموذجا للتنقل بين أدوار متعددة (أم/عاملة/متعلّمة) داخل فضاء اجتماعي واقتصادي غير عادل. وإذا استحضرنا مفهوم الهشاشة كما طرحته ماري سبريغسون، نجدها تحيل إلى أربعة معانٍ:

- ✓ تعدد المشاكل الاجتماعية كالفقر والإقصاء.
- ✓ درجة صعوبة أقل من الفقر لكنها مرتبطة به.
- ✓ مسار وسيرورة من التفقير المستمر.
- ✓ عدم الاستقرار في مجال الشغل والحياة الاجتماعية.(Ekman & El Houari, 2022)

هذا المفهوم ينسجم مع الحالة، إذ عانت المبحوثة في المستوى الأول من الإقصاء الاجتماعي بعد الطلاق وضعف أحكام النفقة. أما في المستوى الثاني، فواجهت صعوبات في توفير الضروريات. وفي المستوى الثالث، تنقلت من عمل إلى آخر بسبب ظروف قاسية، كالساعات الطويلة والأجور المنخفضة.

أما المبحوثة (خ.ا، 27 سنة، متزوجة وأم) فقد أشارت: "**من ديما عايشة فدار جدي وجدتي هوما لتكلفو بيا منين كنت يالاه فالاعدادي، حيث واليديا تطلقو**".

هذا المقطع يعكس بداية التفكك الأسري، حيث فقدت المبحوثة حضن الأسرة النووية واعتمدت على أجدادها. وهو ما يفسر تراجع دور الأسرة النواة وتحويل وظيفة التنشئة إلى الأجداد، مع ما يترتب عن ذلك من نقص في الدعم العاطفي والتربوي. وتضيف: "**بابا تزوج ودار عائلتو وتا ماما هاكاك سمحات فيا**".

هذه العبارة تجسد تجربة اليُتم الرمزي، حيث الوجود المادي للوالدين لا يقابله حضور عاطفي، مما يعزز الشعور بالإقصاء والفقدان المزدوج. هذا الحرمان يدفع بعض الفتيات إلى البحث عن بدائل غير آمنة كالزواج المبكر أو العلاقات الاندفاعية.

كما عبرت عن تجربة العنف الرمزي بالقول: "**كنعاون فالدار، وباش كتبغي نشري شي حاجة...كنسمع: سيري عند باك يعطيك**".

يتجلى هنا إذلال الفتاة داخل أسرتها من خلال أبسط احتياجاتها، وهو ما يندرج ضمن العنف الرمزي عند بورديو.أمام هذا الوضع، وجدت نفسها في أعمال غير مهيكلة مثل الخياطة، وهو قطاع يفتقر للحماية الاجتماعية والأفق المهني. وتقول: "**بقيت جالسة فالدار مقابلة غير تخمال... وليت نمشي عند الخياطة باش ناخد الخدمة**".

أما بخصوص الزواج، فتوضح: **تسنيت تتزوج ما كايجيبش الله... بزاف لخطبوني تا واحد مكمل... قررت ما نعاودش نتعرف على شي مغربي**".

هذا يعكس تحولا في تمثل الزواج، حيث أصبح الخلاص في "الآخر الأجنبي" كبديل رمزي للهروب من الإقصاء الداخلي. وهو ما يؤكده عبد المالك صياد، الذي يرى أن مجتمع الهجرة يُعتبر بالنسبة للمهمشين فضاءً رمزيا للاعتراف والعدالة (Bouhanika, n.d.; Zerouali, 2024).

من خلال ذلك، يتضح أن الطلاق يُخلّف آثارا جسيمة على الأبناء، إذ يعيشون حالة شد وجذب بين الوالدين، ما يزيد هشاشتهم الاقتصادية ويؤثر على فرصهم التعليمية. وتشير دراسات عدة إلى أن أثر الطلاق يستمر حتى مرحلة البلوغ، حيث يؤدي إلى عدم الأمان العاطفي، ضعف الثقة بالنفس، والقلق تجاه المستقبل والعلاقات .(Bouhanika, n.d.) كما أن غياب الرقابة الوالدية يفاقم الاضطرابات، إذ يمكن أن يؤدي إلى اضطراب التعلق التفاعلي (RAD) بما له من تداعيات على الأداء الأكاديمي والاجتماعي.(Zerouali, 2024, p. 31)

من جهة أخرى، لا يمكن تفسير دوافع الهجرة فقط من زاوية الفقر والتهميش. فالمبحوثة (ز.م، 30 سنة، عازبة) تعبر عن دافع مختلف قائلة: "**من ديما كنت كنحلم نعيش برا المغرب، ما عرفتش علاش ولكن كان كايجيني لا الجو ولا ناسو مناسبيني**".

هنا لا ترتبط الرغبة في الهجرة بالهشاشة الاقتصادية، بل بشعور نفسي رمزي بعدم الانسجام مع المحيط. وتضيف: "**الحمد لله كانت ظروف المادية مساعدانا، واليديا كانوا موظفين**".

يعكس ذلك امتلاكها لرأسمال اقتصادي وثقافي مستقر، مما وفر لها خيارات تعليمية ومهنية أوسع. كما تستند إلى رأسمال رمزي وجسدي (capital corporel et symbolique) يتمثل في الجمال، اللغة، والعمر، وهي موارد اجتماعية تتيح لها فرص الاعتراف والمكانة في سوق الشغل خارج المغرب.

هذه الحالة لا تمثل هجرة تقليدية، بل أقرب إلى هجرة النخب النسائية الصاعدة، حيث تطمح الشابات المؤهلات لغويا ورمزيا إلى تحقيق الذات خارج البلد الأصلي.

من ثمة، يتضح أن دوافع الهجرة لا تنحصر في العامل الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تشمل أيضا أبعادا ذاتية مرتبطة بتحقيق الطموحات أو البحث عن التغيير والتجارب الجديدة. وهو ما ينسجم مع مقاربة الفلاح البولندي في سوسيولوجيا الهجرة، الذي أكد على ضرورة تجاوز التفسير الاقتصادي الأحادي، واعتبار الهجرة ظاهرة مركبة تتقاطع فيها عوامل متعددة (Rachidi, 2024, p. 16)

في السنوات الأخيرة، أصبحت الشبكات الرقمية، خصوصا منصات التواصل الاجتماعي، فضاءات مركزية لإعادة تشكيل تصورات الهجرة لدى النساء المغربيات، خاصة نحو دول الخليج. فلم تعد الرغبة في الهجرة تُبنى فقط على التجارب العائلية أو السرديات الشفوية داخل الأحياء، بل باتت خوارزميات إنستغرام وتيك توك تلعب دور الوسيط الجديد في خلق صور قد تكون أحيانا وهمية حول الحياة في الخليج. فالهجرة لم تعد تمر فقط عبر السماسرة أو الوسطاء التقليديين (الأصدقاء أو العائلة)، بل أصبحت تُبنى أيضا عبر روابط افتراضية، لنكون أمام جيل جديد من الهجرات الرقمية.

من خلال مقابلات نوعية مع شابات مغربيات، يظهر أن وسائل التواصل الاجتماعي تحولت إلى ساحة لإنتاج وترويج نماذج جديدة من النجاح النسوي. فالمجموعات المغلقة على فيسبوك تلعب دور "شبكات اجتماعية بديلة" كما وصفتها Danah Boyd، إذ توفر فضاءات غير رسمية لتبادل التجارب، لكنها في الآن ذاته تصبح مجالا للرقابة الذاتية ومحفزا للتشبه (Boyd, 2010).

إحدى المبحوثات (س.ف، 40 سنة، عازبة) صرحت: "**كنت كنقلب فالفيسبوك... فمجموعة خاصة د البنات... البنت زوينة كتوري للبنات شنو خذات وكانو بزاف د الحو ايج... وليت كنقول علاش أنا باقا هنا؟**"

تجسد هذه الحالة ما يسميه بيير بورديو بالرأسمال الرمزي، حيث تُقدَّم المؤثرة نفسها كنموذج للنجاح من خلال الاستعراض والاستهلاك، مما يولد قيمة اجتماعية تشجع على الإعجاب والتقليد .(Bourdieu, 1979) هذا الارتباط العاطفي الافتراضي قد يكون غير متكافئ، لكنه قوي نفسيا، ويعزز الرغبة في الهجرة.

توضح المبحوثة أن حلم الهجرة ارتبط عندها أيضا برغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وفتح أفق للزواج، مما يعكس تلاقي العوامل الاقتصادية والاجتماعية مع البعد الرمزي الرقمي. وهنا يتقاطع الأمر مع ما أشار إليه هربرت ماركوز، من أن المجتمع الاستهلاكي لا يبيع المنتجات فقط، بل يبيع أيضا الأحلام والتطلعات.(Marcuse, 1964, p. 10)

من جانب آخر، صرحت مبحوثة أخرى (ر.ع) أنها تعرفت على مجموعة نسائية عبر فيسبوك بفضل زبونة في صالون تجميل، الأمر الذي مثل الشرارة الأولى لرغبتها في الهجرة. تقول: "**جات سيدة... وتهدر على تجربتها فالخليج... دخلاتني لمجموعة فالفيسبوك... ولّيت مبلية بديك المجموعة**".

هذا الانتقال يعكس دور الفضاء الرقمي في بناء جماعة متخيلة (نساء مغربيات في الخليج)، مما وفر دعما نفسيا واجتماعيا للمشاركات، وهي حالة من التمكين الاجتماعي الرقمي.(Hajjaji & Thabet, 2020, p. 414)

تؤكد هذه المجموعات أيضا على توفير نصائح قانونية وتجارب نساء ناجحات، مما يعزز لدى المبحوثات الشعور بالقدرة على التغيير. وهنا يمكن النظر إلى هذه التجربة كنوع من أحلام اليقظة التعويضية التي تعوض عن عجز الواقع المحلي.

توضح مبحوثة أخرى (ش.و، 26 سنة، عازبة) أنها تأثرت بمتابعة مؤثرة عبر إنستغرام: "**كنت كنعقل وقتها كان صيف... جراو عليا من الخدمة... فولا نهاري كولو فتلفون و انسطا متبعاها غير هي**".

هذا الانغماس في متابعة حياة الآخرين على المنصات الرقمية خلق لديها شعورا بالحرمان، وأعاد توجيه قرارها من أوروبا إلى الخليج. وهو ما يمكن تفسيره بمفهوم الخوف من تفويت الفرص (FOMO) الذي يرتبط بالاستخدام المفرط للتواصل الاجتماعي (Przybylski et al., 2013). كما أكد فيستنغر أن المقارنة الاجتماعية تشكل محركا أساسيا لرغبات الأفراد، إذ يسعون إلى تقييم حياتهم عبر مقارنة أنفسهم بالآخرين (Festinger, 1954). هذه المقارنات المتواصلة، كما بينت دراسات حديثة، قد تولد ضغوطا نفسية ومشاعر نقص، وتدفع إلى قرارات متسرعة مثل الهجرة (Andrew et al., 2013).

المحور الثاني: مآلات الهجرة والواقع المعاش

الرغبة في الهجرة لدى العينات التي تمت دراستها تبدو مشتركة في اعتمادها على متخيلات تُبنى عبر الصور الرقمية والسرديات المتداولة، غير أن الواقع المعاش بعد الهجرة يكشف عن وجه آخر أقل بريقا. فكثير من النساء المهاجرات يجدن أنفسهن أمام هشاشة مضاعفة: هشاشة الشغل، غموض الوضع القانوني، العزلة الاجتماعية، وأحيانا الاستغلال أو العنف الرمزي والمادي. وهنا تتجلى الفجوة بين التمثلات المسبقة المُسوقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبين التجربة اليومية الفعلية، لتصبح المهاجرة في جدلية صراع لإعادة تشكيل الذات تحت إكراهات واقع معقد.

إحدى المبحوثات (س.ف، 40 سنة، عازبة) تقول: "**تواصلت معاه قالي يشوفلي كونطرا د الخدمة... عطيتو الفلوس وقطعت ومشيت.**" هذا يعكس منطق الهجرة عبر الوسيط الفردي غير الرسمي، حيث تغيب الضمانات القانونية، وهو ما يتقاطع مع طرح Alejandro Portes حول شبكات الهجرة التي قد تُعيد إنتاج الاستغلال، خصوصا في حالة النساء.

ثم تضيف: "**أول صدمة هي أنو السكن ماشي كيف وراني... بزاف د البنات فشومبر.**" هذا يعكس اختلال الشروط المعيشية، حيث يسود الاكتظاظ وسوء السكن، مما يولد الخوف والرهبة، وهو ما يقترب من مفهوم الظروف المعيشية المجهرية كما حللتها Saskia Sassen.

وتقول أيضا: **"الخدمة ماشي نفس صاليرلتافقت عليه وحتى من سوايع زايدة... كايغوت عليا."** هنا تتضح مظاهر العنف الرمزي والمادي في فضاء العمل، وهو ما أشارت إليه Bridget Anderson حينما حللت استغلال العاملات المهاجرات وكيف يُعاد تشكيل أجسادهن لخدمة حاجات السوق.

أما لحظة الانكسار الرمزي، فتمثلت في قولها: **"صونيت للبنت لجمعاتي بيه بلوكاتي... حسيت بشمتة."** حيث انهار الرابط مع القرين الرقمي الذي وفر الأمان الوهمي في البداية.

مبحوثة أخرى (ر.ع، 36 سنة، مطلقة) تصف تجربتها قائلة: **"مشيت لواحد المكتب... وطلبو مني تسبيق... قالي ماتخافيش حقك مضمون."** هذه الثقة المضللة تعكس كيف تُقدَّم مكاتب التوظيف غير القانونية كأنها فضاءات رسمية، بينما قد تمارس أساليب احتيالية. وتضيف: **"في المطار استقبلني شيفور... طلب الباسبور... قاليا ترتاحي... فديك ليلة كنتفاجئ أنني نخدم فالدعارة."** هذه اللحظة هي انهيار كامل للتصورات المسبقة، وتحول المسار إلى ما تصفه Kamala Kempadooبالهجرة القسرية المقنّعة، حيث يُستغل جسد المرأة كأداة للاتجار.

توضح مبحوثة ثالثة (ز.م، 30 سنة، عازبة): **"بديت الخدمة ولكن مكانتش كيفما توقعت... ماعنديش نهائيا نهارراحة."**

هنا يظهر نموذج الاستغلال "المقنن"، حيث يتم احترام العقد من حيث الأجر، لكن يتم خرق شروط العمل الإنسانية كالراحة الأسبوعية. وهو ما يُسميه" Anderson العمل اللائق ظاهريا". كما تضيف: **"التحرش... خصوصا منين كنقول أني مغربية."** ليتقاطع هنا العنف الجندري مع التمييز القومي، إذ تتعرض المغربية للتحرش على أساس جنسيتها.

وتتابع: **"مشيت للبوليس... قالولي نساي هادشي ولا قلبي على خدمة أخرى."** هذا يكشف مظاهر الخذلان المؤسساتي، حيث يُعاد إنتاج التمييز من طرف الشرطة بدل توفير الحماية. وتضطر الضحية إلى العودة القسرية، وهو ما يحيل على ما وصفه Thomas Nail بالترحال القسري الذي يُعيد المهاجر إلى نقطة البداية بلا أفق.

المبحوثة ش.و (26 سنة، عازبة) بدأت تجربتها بقولها: **"كنت فرحانة أني أنبدا حياة جديدة... الفترة لولة دوزتها زوينة."**

لكن سرعان ما أوضحت: "دوك الميزات باش بديت بداو يطيرو وحدة ورا وحدة... صاليرو وليت غا لتعطلت." هنا يظهر نمط الاستغلال التدريجي للعاملات المهاجرات عبر تقليص الأجور وزيادة ساعات العمل دون تعويض. ويمكن فهم ذلك عبر منظور Michel Foucaultحول ممارسة السلطة والانضباط في فضاءات العمل.

أما المبحوثة (خ.ا، 27 سنة، متزوجة وأم) فقد وصفت صدمتها قائلة: **"كنت كنفكر بحال المغرب الحضانة ديالي، ولكن العكس تماما فالسعودية."** هذا يعكس صدمة قانونية وثقافية مرتبطة بالاختلاف في المرجعيات القانونية. وتضيف: **"ماقدرتش نخرج ولدي معايا للمغرب."** وهو ما يُظهر العنف القانوني البنيوي حيث تصبح الجنسية والجندر محددين لحقوق الأمومة. هذه التجربة يمكن فهمها عبر ما طرحته Nancy Fraser حول التمييز البنيوي، وأيضا Judith Butler التي ترى أن النساء يعيدن تعريف أدوارهن رغم القيود المفروضة.

إن مجمل هذه الشهادات يبرز صعوبة مرحلة ما بعد الهجرة، واختلافها الكلي عن التوقعات. فمعظم المهاجرات وجدن أنفسهن في وظائف غير التي وُعدن بها، مع استغلال قانوني واجتماعي مضاعف، في ظل نظام الكفيل الذي يعزز تبعيتهن. كما أن التمييز الاجتماعي المبني على الصور النمطية حول المغربيات يفاقم هشاشتهن.

وفي إحدى الحالات، تبين أن التحرش الجنسي ترافق مع غياب حماية قانونية، مما أدى إلى اضطرابات نفسية حادة شملت أعراض اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD). وتشير دراسة كريمة ميروح (2024) إلى أن النساء اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي يعانين من اضطرابات في النوم والأكل وصور سلبية عن الذات والجسد، ما يعمق من معاناتهن (Mirouh, 2024, p. 307)

خاتمة

لقد انطلقت هذه الدراسة من سؤال مركزي يتمحور حول أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل قرار الهجرة لدى النساء المغربيات نحو دول الخليج. ومن خلال تحليل الشهادات الميدانية وربطها بالأطر النظرية، تبيّن أن هذه الشبكات الرقمية لا تقتصر على كونها وسيلة للتواصل أو لتبادل المعلومات، بل تحولت إلى آلية فعالة في إعادة إنتاج المخيال الاجتماعي للهجرة، وصياغة صورة مثالية عنها، غالبا ما تكون بعيدة عن الواقع.

فبفضل الخوارزميات وآليات التسويق الرقمي، يتم تقديم نماذج محدودة من قصص النجاح، يتم تضخيمها وانتقاؤها بعناية، لتُعطي انطباعًا بأن الهجرة نحو الخليج هي بوابة مباشرة للثراء والتحرر. في المقابل، يتم إقصاء الوجه الآخر للهجرة: ظروف العمل القاسية، الاستغلال الجسدي والاقتصادي، القيود القانونية، والتمييز الاجتماعي. وهكذا، تصبح شبكات التواصل فضاءً لإنتاج الوهم الجماعي، حيث يتم تسليع الهجرة كمنتج استهلاكي يُباع للنساء بوصفه طريقًا مختصرًا للاندماج والاعتراف الاجتماعي.

لكن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن الواقع المعيشي للمهاجرات أبعد ما يكون عن هذه الصورة المروّجة. فبمجرد وصولهن إلى دول الخليج، تصطدم النساء بممارسات استغلالية واضحة، سواء من خلال عقود عمل غير منصفة، أو عبر نظام الكفيل الذي يكرّس التبعية ويضع العاملات تحت رحمة أرباب العمل. يضاف إلى ذلك غياب الحماية القانونية الكافية، خاصة في قضايا التحرش أو العنف، حيث غالبًا ما يُعاد إنتاج التمييز المؤسساتي لصالح المواطن المحلي. في المجال الأسري، أبانت الحالات المدروسة أن النساء يعشن قلقًا مزدوجًا: صعوبة الحصول على الحضانة أو الحفاظ على الاستقرار العائلي، وغياب الاعتراف القانوني والاجتماعي بدورهن كأمهات مهاجرات.

كما أن هذه الهشاشة لا تتوقف عند الجانب الاقتصادي أو القانوني، بل تمتد إلى البعد النفسي والاجتماعي. فقد أظهرت الشهادات معاناة النساء من العزلة والاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة، إضافة إلى فقدان الثقة في المحيط وارتفاع مشاعر الدونية، وهي كلها انعكاسات لخيبات الأمل الناتجة عن الفجوة بين الحلم الرقمي والواقع المعيش. هذه التبعات النفسية والاجتماعية ليست فردية فقط، بل قد تؤثر أيضا على الجيل الثاني، من خلال ما أظهرته بعض الدراسات من انعكاسات الطلاق أو غياب الاستقرار الأسري على الأطفال من حيث التعليم والاندماج الاجتماعي.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة تكشف أن قرار الهجرة، وإن كان في ظاهره استجابة فردية لأزمة اقتصادية أو اجتماعية، إلا أنه في العمق نتاج شبكة معقدة من العوامل الرقمية والثقافية والقانونية. وهو ما يجعل من الضروري إعادة التفكير في السياسات العمومية المتعلقة بالهجرة، سواء من خلال:

- ✓ تعزيز الوعي لدى النساء المغربيات حول المخاطر الحقيقية للهجرة، عبر حملات توعوية رقمية مضادة تسعى إلى فضح الصور النمطية الوهمية.
- ✓ تطوير آليات حماية قانونية أكثر فعالية في بلدان الاستقبال، خاصة في ما يتعلق بالحقوق الشغلية والوقاية من العنف الجسدي والجنسي.
- ✓ تعزيز التعاون الدولي بين المغرب ودول الخليج من أجل مراقبة عقود العمل وتنظيم الهجرة بشكل يحفظ كرامة النساء ويمنع شبكات الاستغلال والاتجار بالبشر.
- ✓ إطلاق مبادرات بديلة محلية داخل المغرب، عبر تمكين النساء اقتصاديًا وتوفير بدائل للشغل اللائق، لتقليص الحاجة إلى الهجرة غير المدروسة.

إن خاتمة هذه الدراسة لا تدعو فقط إلى النظر في معاناة النساء المهاجرات كحالات فردية، بل إلى قراءة هذه التجارب باعتبارها مرآة لتحولات اجتماعية كبرى، حيث يتقاطع الرقمي مع الاقتصادي والقانوني والثقافي. فالهجرة لم تعد مجرد انتقال جغرافي، بل أصبحت سيرورة معقدة تتشكل عبر منصات رقمية، وتُترجم في الواقع عبر تحديات متعددة الأبعاد.

ورغم أن هذه الدراسة مبدئية ومحدودة في عينتها، فإنها تفتح المجال أمام أبحاث أعمق، تسعى إلى فهم العلاقة بين المخيال الرقمي والقرار الاجتماعي، وبين الوهم الموعود والواقع المعيش. كما تطرح سؤالًا أكبر **حول دور الدولة والمجتمع المدني في مواجهة التدفقات الجديدة للمعلومات المضللة، و إيجاد سياسات أكثر عدالة و إنصافًا لحماية النساء من الوقوع في فخ الهجرة غير المستدامة.**

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الصياد، عبد المالك. (2006). سوسيولوجيا الهجرة والتحضر. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- المندوبية السامية للتخطيط. (2022). وضعية النساء في المغرب. الدار البيضاء: المغرب.
- المنظمة الدولية للهجرة. (2021). العنف القائم على النوع الاجتماعي والهجرة.
- بلقزيز، عبد الإله. (2000). الهجرة والتحولات الاجتماعية في العالم العربي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- بورديو، بيير. (1980). التمييز والهجرة. باريس: دار النشر.
- دوركايم، إميل. (1893). الهجرة كظاهرة اجتماعية. باريس: دار النشر.
- غيدنز، أنطوني. (1991). الهوية والتحولات الثقافية في الهجرة. لندن: بوليتي برس.
- سبريغسون، ماري. (2005). مفهوم الهشاشة الاجتماعية. نيويورك: دار النشر.

المراجع باللغة الفرنسية

- Bourdieu, P. (1980). Le capital social : Notes provisoires. Actes de la recherche en sciences sociales, 31, 2-3.
- Castells, M. (1998). The network society. The information age. Volume 1 (Trans. P. Delamare). Paris.
- Giddens, A. (1991). Modernity and self-identity: Self and society in the late modern age. Cambridge: Polity Press.
- Menjívar, C. (2000). Fragmented ties: Salvadoran immigrant networks in America. Berkeley: University of California Press.

المراجع باللغة الأنجليزية

- Abraham, K. G. (2006). Spending, wealth, and financial distress after job loss. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Anderson, B. (2000). Doing the dirty work? The global politics of domestic labour. London: Zed Books.
- Boyd, D. (2014). It's complicated: The social lives of networked teens. New Haven: Yale University Press.
- Butler, J. (1990). Gender trouble: Feminism and the subversion of identity. New York: Routledge.
- Duffy, M. (2005). Reproducing labor inequalities: Challenges for feminists conceptualizing care at the intersections of gender, race, and class. Gender & Society, 19(1), 66–82.
- Fraser, N. (2000). Rethinking recognition. New Left Review, 3, 107–120.
- Gerbner, G. (1998). Cultivation analysis: An overview. Mass Communication and Society, 1(3/4), 175–194.
- Kempadoo, K. (Ed.). (1999). Sun, sex, and gold: Tourism and sex work in the Caribbean. Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers.
- Nail, T. (2015). The figure of the migrant. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Sassen, S. (2001). The global city: New York, London, Tokyo (2nd ed.). Princeton, NJ: Princeton University Press.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Al-Sayyad, Abdelmalek. (2006). "Sūsyūlūjiyā al-hijra wa al-taḥaḍḍur" [The Sociology of Migration and Urbanization]. Casablanca: Al-Markaz al-Thaqafi al-Arabi.
2. High Commission for Planning (HCP). (2022). "Waḍ'iyat al-nisā' fī al-Maghrib" [The Situation of Women in Morocco]. Casablanca, Morocco.

3. International Organization for Migration (IOM). (2021). "Al-'unf al-qā'im 'alā al-naw' al-ijtimā'ī wa al-hijra" [Gender-Based Violence and Migration].

4. Belqiz, Abd al-Ilah. (2000). "Al-hijra wa al-taḥawwulāt al-ijtimā'iyya fī al-'ālam al-'Arabī" [Migration and Social Transformations in the Arab World]. Casablanca: Al-Markaz al-Thaqafi al-Arabi.

5. Bourdieu, Pierre. (1980). "Al-tamyīz wa al-hijra" [Discrimination and Migration]. Paris: Dar al-Nashr.

6. Durkheim, Émile. (1893). "Al-hijra ka-ẓāhira ijtimā'iyya" [Migration as a Social Phenomenon]. Paris: Dar al-Nashr.

7. Giddens, Anthony. (1991). "Al-hawiyya wa al-taḥawwulāt al-thaqāfiyya fī al-hijra" [Identity and Cultural Transformations in Migration]. London: Polity Press.

8. Spriggson, Mary. (2005). "Mafhūm al-hashāsha al-ijtimā'iyya" [The Concept of Social Vulnerability]. New York: Dar al-Nashr.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Forms of Agricultural Exploitation Between Natural Determinism and Development Projects in Mountainous Areas (Northeastern Morocco): The Case of the Beni Yznassen Mountains

BOUHRIM khadija[1]; GHAZAL mohammed[2]

[1]Doctoral Research Student, Laboratory of Dynamics of Arid Environments, Regional Planning and Development, Faculty of Arts and Humanities, Oujda.

[2] Professor of Higher Education, Laboratory of Dynamics of Arid Environments, Regional Planning and Development, Faculty of Arts and Humanities, Oujda.

*Email 1 :*Khadija.bouhrim.d2024@ump.ac.ma

Email 2 : m.ghzal@yahoo.fr

1: https://orcid.org/0009-0004-6781-3003

Received	Accepted	Published
11/09/2025	14/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.158-169

BOUHRIM khadija; GHAZAL mohammed. (2025). Forms of Agricultural Exploitation Between Natural Determinism and Development Projects in Mountainous Areas (Northeastern Morocco): The Case of the Beni Yznassen Mountains. Journal of Strategic and Military Studies,, volume7 (issue28), pp: 158 – 169.

Abstract

This study examines the agricultural dynamics of the Beni Yznassen Mountains in Northeastern Morocco, with the objective of diagnosing current practices and identifying the main constraints hindering agricultural development. The findings reveal a strong predominance of rainfed farming (31,850 ha) in communes such as Raslan, Taforalt, and Sidi Bouhria, where cereal cultivation depends largely on irregular rainfall. Land tenure is dominated by private ownership (94.93%), leading to highly fragmented and small-scale holdings, while agricultural practices remain largely traditional and subsistence-oriented. To mitigate spatial disparities and address natural constraints, the state has introduced development programs, including cereal-to-tree crop substitution projects such as almond cultivation, implemented within the framework of Moroccan-Belgian cooperation. These interventions, covering several communes including Beni Khaled, Raslan, and Mechraa Hammadi, highlight both the challenges and opportunities of promoting sustainable agricultural development in mountainous areas.

Keywords: Agricultural exploitation; constraints; mountainous areas; Beni Yznassen Mountains; development projects

© 2025, BOUHRIM & GHAZAL , licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

أشكال الاستغلال الزراعي بالمجالات الجبلية (شمال شرق المغرب)

بين الحتمية الطبيعية ومشاريع التهيئة: حالة جبال بني يزناسن

بوهريم خديجة[1]؛ غزال محمد[2]

[1] طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر دينامية الأوساط الجافة الإعداد والتنمية الجهوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة

[2] أستاذ التعليم العالي، مختبر دينامية الأوساط الجافة الإعداد والتنمية الجهوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة

الإيميل 1: Khadija.bouhrim.d2024@ump.ac.ma

الإيميل 2: m.ghzal@yahoo.fr

حساب 1: https://orcid.org/0009-0004-6781-3003

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/09/11	2025/09/14	2025/30/30

DOI: **https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.158-169**

للاقتباس: بوهريم خديجة؛ غزال محمد (2025). أشكال الاستغلال الزراعي بالمجالات الجبلية (شمال شرق المغرب) بين الحتمية الطبيعية ومشاريع التهيئة: حالة جبال بني يزناسن، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07 (العدد28)، ص ص 158- 169.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل الواقع الزراعي بالمجالات الجبلية بجهة الشرق، وتحديدا بجبال بني يزناسن، ثم تفسيره من خلال الوقوف عند أهم الإكراهات التي تعرقل التنمية الزراعية بالمجال المدروس.

يعرف المجال الزراعي بجبال بني يزناسن هيمنة المساحات البورية (31850 ه) بكل من جماعات رسلان، تافوغالت، وسيدي بوهرية على حساب المساحات المسقية، خاصة زراعة الحبوب المعتمدة على ما تجود به السماء من أمطار، كما أن الوعاء العقاري بالمجال المدروس يعرف هيمنة الملك الخاص بنسبة 94,93% وهذا ما يفرز إشكالية صغر حجم الاستغلاليات ومجهريتها بسبب عامل الإرث، كما أن الاستغلال يبقى مباشرا من طرف الفلاح في غالب الأحيان مع غلبة الطرق التقليدية في الاستغلال.

و للحد من الفوارق المجالية و تجاوز الاكراهات الطبيعية، اتجهت الدولة نحو مشاريع فلاحية مختلفة من بينها مشروع استبدال الحبوب بالمغروسات الشجرية، من ضمنها شجر اللوز في إطار التعاون المغربي البلجيكي؛ و قد هَمَّ هذا المشروع عدة جماعات تدخل ضمن مجال الدراسة (بني خالد – رسلان – مشرع حمادي ...)

الكلمات المفتاحية: الاستغلال الزراعي – الاكراهات – المجالات الجبلية – جبال بني يزناسن.

©2025، بوهريم & غـزال، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تتميز المجالات الجبلية بحهة الشرق، وتحديدا سلسلة جبال بني يزناسن، بخصائص طبيعية متنوعة (تضاريس-مناخ-غطاء نباتي -شبكة مائية ...) تتفاعل فيما بينها لتخلق مجالا لاستقرار الإنسان، حيث عمل هذا الأخير على ابتكار تقنيات تتلاءم مع الظروف الطبيعية، وبالتالي تحديد نمط عيش ملائم يضمن الاكتفاء الذاتي من جهة، والاستقرار المنشود من جهة ثانية. إلا أن هذه المجالات لازالت تصطدم بالعديد من العراقيل منها ما هو طبيعي، كضيق المجالات الصالحة للزراعة وتراجع الموارد المائية بفعل تردد فترات الجفاف المطري. وما هو بشري كالهجرة وارتفاع نسبة الأمية، هذا بالإضافة إلى ضعف مستوى التقنيات المستعملة للرفع من الإنتاجية، إلى جانب تفاقم الصراعات الاجتماعية والعائلية التي تساهم في عرقلة التنمية وتطوير أشكال الاستغلال بهذه المجالات.

_ فما هو الواقع الزراعي بسلسلة جبال بني يزناسن؟ وما أبرز الاكراهات التي يعاني منها؟

_ وما هي أبرز المشاريع المنجزة للحد من هذه الاكراهات؟

1- مجال الدراسة ومنهجية البحث

1.1- مجال الدراسة

تقع جبال بني يزناسن في الشمال الشرقي للمغرب على مساحة تقارب $1500\ Km^2$ ،بين خطي طول′2°0 و′2°57 غرب خط غرينيش وبين خط عرض ′34°43 و′34°57شمال خط الاستواء ،وهي سلسله تمتد على طول 130 كلم متخذه اتجاه غرب الجنوب الغربي الى شرق الشمال الشرقي .عرضها لا يتعدى 25 إلى 30 كلم ويحد هذه السلسلة من الشمال سهلي تريفة وصبرة ومن الغرب واد ملويه الذي يفصلها عن منخفض كرواو- حاسي بركان. اما جنوبا فيحدها ممر وجده تاوريرت، وشرقا يفصلها واد تفنا عن فج منخفض يمثل حلقة وصل بين بني زناسن وسلسلة طرارا فلاوسن الجزائرية (*Ressources en Eau du MAROC Tome I*, s. d.). أما إداريا فالسلسلة تتواجد بمجال ثلاث اقاليم هي وجدة وبركان وتاوريرت متضمنة 13 جماعه قروية.

الشكل 1: توطين مجال الدراسة

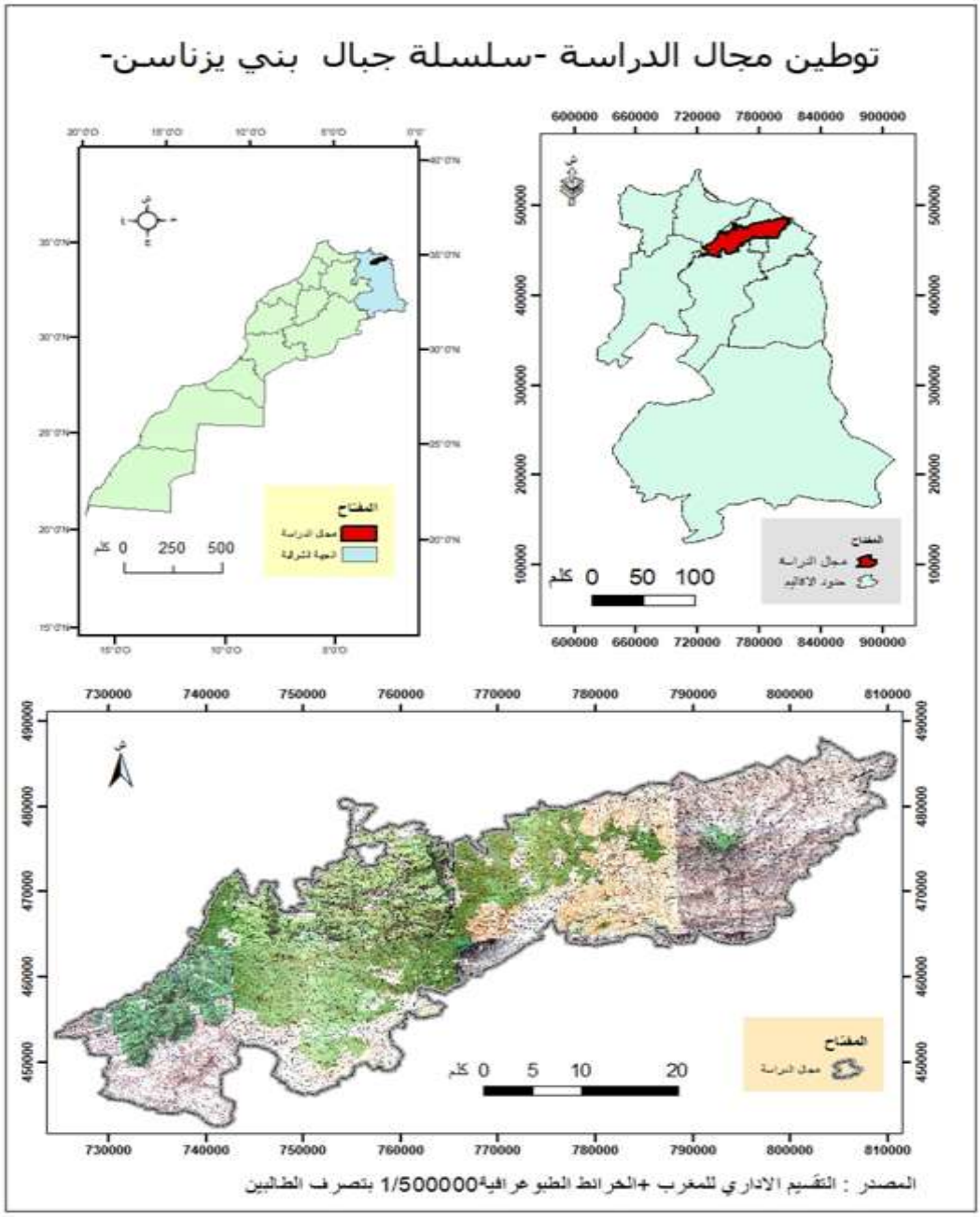

2.1- أدوات ومنهجية البحث

لمقاربة الموضوع من مختلف الجوانب، تم الاعتماد على مناهج متعددة أولها المنهج الوصفي ثم التحليلي، دون إغفال المقاربة التاريخية لرصد التطور الذي عرفه الإنتاج الزراعي بجبال بني يزناسن، من خلال نماذج منتقاة لبعض الجماعات القروية المتضمنة للمجال المدروس. كما تمت الاستعانة بمجموعة من الأدوات التي يعتمدها البحث الجغرافي، ويتعلق الامر العمل الميداني والبيبليوغرافي من خلال الاطلاع على مجموعة من الأبحاث والدراسات التي لها صلة بالموضوع. وكذا العمل الميداني، وذلك من خلال الملاحظة الميدانية وإجراء بعض المقابلات مع المسؤولين. بالإضافة إلى التحليل الإحصائي والعمل

الكارطوغرافي من خلال تحليل بعض البيانات الرقمية عن طريق تحويلها إلى جداول وأشكال مثل Excel وArcg.و Google Erth.

2- الإنتاج الزراعي و أنظمة الاستغلال بجبال بني يزناسن حالة جماعات سيدي بوهرية، رسلان وتافوغالت

1.2 -الإنتاج الزراعي

يحظى القطاع الفلاحي بمكانة متميزة لدى سكان المناطق الجبلية، وخصوصا الساكنة القروية، اذ يعتبر اهم نشاط تمارسه هذه الساكنة. و بما أن المجال المدروس تتقاسمه 3 أقاليم (وجدة – بركان- تاوريرت) و يدخل في حدوده 13 جماعة، فقد كان من الصعوبة بمكان الحصول على معطيات دقيقة في هذا الإطار، لذلك حاولنا الاقتصار على 3 جماعات تدخل في حدود مجال الدراسة وهي رسلان , تافوغالت, سيدي بوهرية.

مبيان رقم 1 : المنتوجات الزراعية حسب طبيعة الاستغلالية

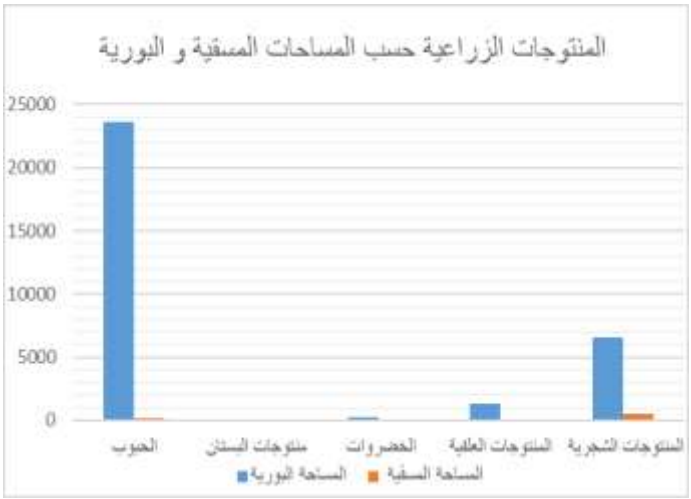

مبيان رقم 2: الإنتاج الزراعي ببعض جماعات بني يزناسن (بالطن)

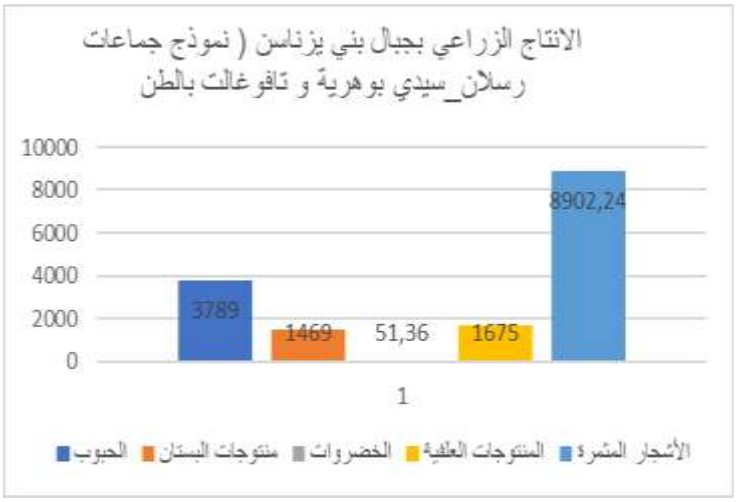

مصدر المعطيات: المديرية الإقليمية للفلاحة بوجدة 2022

من خلال استقرائنا للمبيانين أعلاه، يتضح أن الإنتاج الزراعي بالجماعات المذكورة سابقا متنوع، لكن مع تفاوت في كمية الإنتاج، إذ تأتي الأشجار المثمرة في المرتبة الأولى بإنتاج تجاوز 8000 طن، تليه الحبوب ثم المنتوجات العلفية ومنتوجات البساتين، ثم تأتي الخضروات في آخر الترتيب، كما تختلف هذه المنتوجات أيضا حسب طبيعة الزراعة المزاولة: البورية او المسقية.

وكما أشرنا سابقا فان الزراعة الأكثر انتشارا بمجال الدراسة تتمثل بالأساس في الزراعة البورية المعتمدة على الأمطار وأساسا زراعة الحبوب، حيث بلغ إنتاجها خلال الموسم الفلاحي 20219_2020 ما يقارب 23000 طن. أما المنتوجات المسقية فتتمثل في منتوجات البساتين والمنتوجات العلفية والأشجار المثمرة كالحوامض، البرقوق والزعرور.

وفي جانب اخر يمكن أن نخلص أن الإنتاج الزراعي بجبال بني يزناسن يضل ضعيفا بالمقارنة مع شساعة المجال، و لا يرقى لتطلعات الساكنة التي تقطن به. ويرجع ذلك إلى الإطار الطبيعي المتمثل في التضاريس الجبيلية ونوعية التربة غير المناسبة،

بالإضافة إلى عدم انتظام التساقطات المطرية في الزمان والمكان. لكن إلى جانب الإكراه الطبيعي يرجع ضعف الإنتاج الزراعي الى أنظمة الاستغلال السائدة بهذا المجال.

2.2 أنظمة الاستغلال:

أ- الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية بجبال بني يزناسن

من خلال قراءتنا للجدول رقم 1 نلاحظ أن جل الأراضي الزراعية بمجال الدراسة هي عبارة عن ملك خاص بمساحة تقدر ب 32290 هكتارا، أي ما يفوق 94 % من مجموع الأراضي بالجماعات المذكورة ،بينما لا تتجاوز الأراضي الجماعية بذات الجماعات 27 هكتارا، أما أراضي الدولة فتصل مساحتها إلى 1683 هكتارا بنسبة لا تتجاوز 5 %.

جدول رقم 1 : الوضعية القانونية للوعاء العقاري بجبال بني يزناسن

طبيعة الاراضي	المساحة بالهكتار	%
ملك خاص	32290	94,93
أراضي الجموع	27	0,08
أراضي الدولة	1683	4,95
أنواع اخرى	16	0,05
المجموع	34016	100

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بوجدة 2022

إن مسألة تملك الأراضي أو الوعاء العقاري للأراضي الفلاحية يساهم بشكل كبير في تفاقم مشاكل القطاع الزراعي، أهمها تراجع حجم الاستغلاليات الزراعية، وصغر مساحتها بفعل الإرث، بالإضافة إلى الصراعات بين الورثة، وكلها عوامل تساهم في صعوبة دخول المكننة إلى هذه المجالات، مما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي. ويضاف إلى هذا الإكراه، عنصر آخر يرتبط بطرق الاستغلال.

أ- طرق الاستغلال

كما هو الحال بباقي المناطق المغربية، فإن القطاع الزراعي بجبال بني يزناسن يعتمد على ساكنته من الفلاحين الذين يقومون باستغلال أراضيهم بأنفسهم اعتمادا على إمكانياتهم وأدواتهم الخاصة. وتتم عملية الاستغلال بطريقتين:

_ **الاستغلال المباشر**: يقوم الفلاح باستغلال أرضه مباشرة بمفرده أو بمعية أفراد العائلة، سواء تعلق الأمر بالمجال البوري أو المجال المسقي، ويبقى هذا الشكل من الاستغلال مرتبطا بمقر استقرار الفلاح، وهو السائد بالمجال المدروس.

_ **الاستغلال غير المباشر**: يتجلى في تفويت الأرض من طرف صاحبها لأحد الفلاحين الذي يسهر على استغلال الأرض انطلاقا من تهيئتها وزراعتها وجني محصولها مقابل حصة من هذا الأخير. وتختلف الحصة المتفق عليها حسب طبيعة المجال بوري أو مسقي. ويضاف إلى هذين الشكلين شكل آخر وهو الكراء، إلا أنه يبقى الأقل انتشارا.

3.2 تقنيات العمل داخل الأرض

يعتمد المجال المدروس على شبكة هيدروغرافية تتمثل في مياه العيون، لكن تبقى الأراضي الزراعية تنتعش بما تجود السماء من أمطار، لهذا نجد أهمية القطاع السقوي جد محدودة بالمقارنة مع القطاع البوري، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أسفله.

جدول رقم 2: مساحة المنتوجات الزراعية حسب طبيعة الارض (بورية- مسقية)

المنتوجات	المساحة البورية	المساحة المسقية
الحبوب	23650	120
منتوجات البستان	0	100
الخضروات	260	0
المنتوجات العلفية	1360	20
المنتوجات الشجرية	6580	514
المجموع	31850	754

المصدر المديرية الإقليمية للفلاحة بوجدة 2022

تشكل مساحة الأراضي البورية بالجماعات المذكورة 31850 هكتارا، بنسبة 97.69%، أما القطاع المسقي فمساحته لا تتجاوز 750هكتارا بنسبة 2.3%. ويعتمد هذا القطاع على: السقي بالآبار، السقي بالعيون، والسقي بمياه الأودية. غير أن الأساليب المعتمدة تبقى أساليب تقليدية محضة.

3- المشاريع التنموية الزراعية المنجزة بجبال بني يزناسن

خلفت السياسة الاستعمارية التي تم نهجها في المجال الفلاحي، فوارق مجالية ومشاكل اجتماعية واقتصادية لدى ساكنة المناطق الريفية بصفة عامة وسكان جبال بني يزناسن بصفة خاصة. وللتخفيف من حدة هذه الفوارق قامت الدولة بإنجاز مجموعة من المشاريع أبرزها مشروع تنمية سلسلة اللوز في إطار مخطط المغرب الأخضر ومجموعة من المشاريع المبرمجة في إطار استراتيجية الجيل الأخضر.

1.3 مشروع تنمية سلسلة اللوز

جاء مشروع تنمية سلسلة اللوز في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر الهادف إلى استبدال زراعة الحبوب بغراسة شجر اللوز بهدف تقليص آثار التقلبات المطرية السنوية، والرفع من دخل الفلاح. يدخل هذا المشروع في إطار التعاون المغربي البلجيكي، إذ شمل المشروع مجموعة من الجماعات القروية، موزعة على4 أقاليم وهي: بركان _جرادة_ تاوريرت_ وجدة.

وقد هم المشروع الجماعات التالية التي تدخل ضمن نطاق الدراسة: بني خالد _ لبصارة_ عين الصفا_ تافوغالت_ رسلان_ سيدي بوهرية ...

أهداف المشروع:

- تقوية الدور الإيجابي لحقول اللوز في استقرار التربة والتحكم في التعرية.

- تأمين الأنشطة الإنتاجية و دخل الاستغلاليات الفلاحية الموجودة في الأوساط الهشة.
- تحسين دخل الفلاحين في الأوساط الهشة، انطلاقا من الزيادة في كمية اللوز المنتجة.
- تنمية سلسلة اللوز عبر استبدال الحبوب بغراسة اللوز

انطلق المشروع سنة 2011 لتنتهي أشغاله سنة 2018, كما بلغت تكلفته 7741659 درهما، بالإضافة الى مساهمة بلجيكية بقيمة 8 ملايين أورو.

الشكل رقم 2 : خريطة الاستفادة من مشروع سلسلة اللوز ببعض الجماعات ببني يزناسن

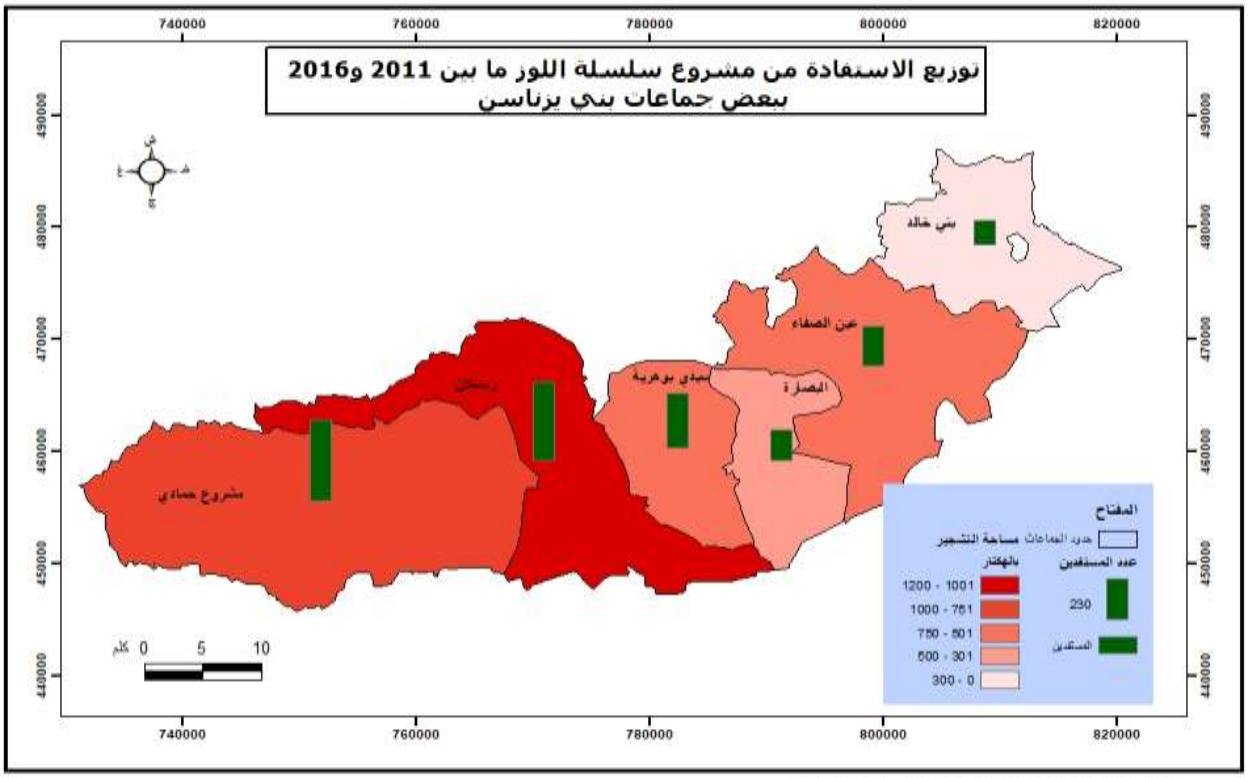

المصدر : المديرية الاقليمية للفلاحة بوجدة انجاز الطالبين

صور1و2 و3 و4: صور لمشاريع اللوز بجماعة رسلان

المصدر: بعدسة الطالب يوم 25 ماي 2022

2.3المشاريع المبرمجة في إطار استراتيجية الجيل الأخضر

تواصل المديرية الإقليمية للفلاحة في إطار الاستراتيجية الجديدة، في برمجة مشاريع جديدة لفائدة شباب وسكان المناطق القروية عن طريق:

- خلق جيل جديد من التنظيمات المهنية والتي ستكون حاملة للمشاريع مستقبلا
- خلق جيل جديد من المقاولين الشباب
- خلق تعاونيات خدماتية
- خلق ومواكبة تعاونية نسائية من الجيل الجديد
- مواكبة الفلاحين والشباب المقاول عن طريق اليات جديدة، وربطهم بمنصات الخدمات الرقمية الفلاحية.

الشكل رقم 4 : خريطة مشاريع استبدال الحبوب ببعض المغروسات الشجرية

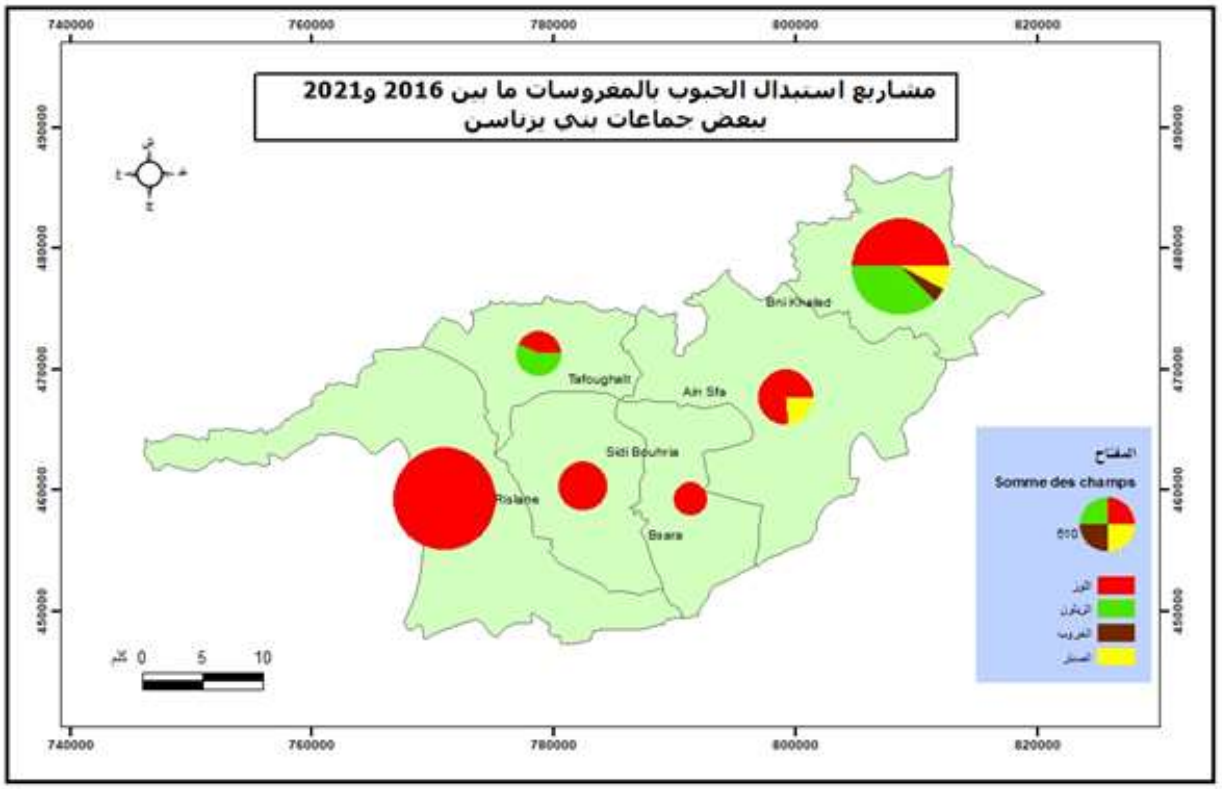

المصدر : المديرية الاقليمية للفلاحة ببوجدة انجاز الطالبين

3.3انعكاسات المشاريع الفلاحية على الساكنة والاقتصاد المحلي

استهدفت الدولة من المشاريع الفلاحية تحقيق الأهداف الآتية:

- خلق دينامية تنموية واقتصادية بالعالم القروي،
- فك العزلة عن العالم القروي
- تحسين دخل الفلاحين والساكنة القروية،
- ادماج الساكنة القروية في التنمية الفلاحية،

- تنويع وتثمين المنتوجات المجالية عبر خلق ومواكبة وحدات الإنتاج والتثمين،
- المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من انجراف التربة من خلال غرس أشجار اللوز والتحسين العقاري.

غير أن عملية التشخيص للواقع الزراعي بجبال بني يزناسن، ورصد وتتبع المشاريع المنجزة أوضح أن هذا الواقع لا يرقى لمستوى تطلعات الساكنة القروية بهذه المجالات حيث تقف أمام كل تنمية زراعية عدة اكراهات يكمن تصنيفها إلى إكراهات طبيعية، واجتماعية، وتقنية، إضافة إلى إكراهات مرتبط بالتسويق كما يتضح من الخطاطة رقم 1.

الخطاطة رقم 1: معيقات مشاريع النهوض بالقطاع الزراعي في بني يزناسن

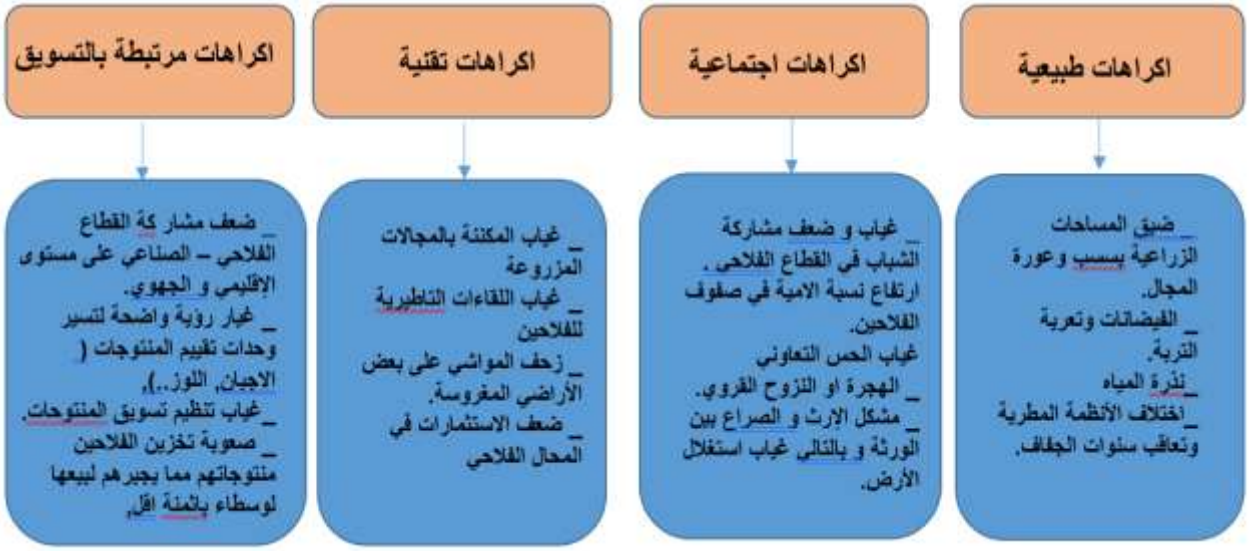

خاتمة

يحظى النشاط الفلاحي بمكانة متميزة لدى سكان جبال بني يزناسن، باعتباره النشاط اقتصادي الأول بهذا بالمجال، رغم محدودية إمكانيات المجال المدروس، وغلبة أنماط الاستغلال التقليدية الذي تحكمه الظروف الطبيعية الصعبة وأيضا الظروف البشرية غير المناسبة، مما يحد من تطوير أساليب الإنتاج، وبقاء المنتوجات الزراعية المحلية «منتوجات الرستاق» حبيسة هذه المجالات والمجالات القريبة منها. لذلك عملت الدولة على إدخال زراعات جديدة هدفت من خلالها إلى تنويع المنتوج من جهة، ومواجهة تحديات الطبيعة، والتي من أبرزها ندرة الموارد المائية وتوالي السنوات الجافة. ... إلا أن السؤال حول أهمية وجدوى التدخلات التي قامت بها الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة يطرح نفسه بإلحاح. فإلى أي حد ستساهم هذه الجهود في المحافظة على هذه المنتوجات وتثمينها، أم أنها ستبقى مجرد تدخلات زراعية ظرفية ذات أبعاد اقتصادية محدودة، مما سيجعلها تسقط في مسألة التنميط؟

قائمة المراجع

المراجع العربية

- كرزازي، موسى. (2018). دراسة في التهيئة والتنمية القروية بالمغرب تريفة- بركان بجهة الشرق نموذجا، دار حنظلة للنشر والتوزيع - الرباط.

- عبد الحق، الصدق. (2005). المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال في شمال شرق المغرب ،مكتبة الطالب -وجدة.
- غزال، محمد. (2007).الموارد المائية بشمال شرق المغرب: التدبير، الاستغلال و الاكراهات (أطروحة دكتوراه الدولة)، جامعة محمد الأول – وجدة.585 ص.
- المديرية الإقليمية للفلاحة بوجدة، تقرير حول المشاريع الفلاحية بالمناطق القروية والجبلية2022
- وزارة الفلاحة و الصيد البحري ,الاستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي الجيل الأخضر 2020 -2030.
- عمالة إقليم بركان، منوغرافية إقليم بركان 2019.

المراجع باللغات الأجنبية

- BOUMEAZA, Taieb. (1985). LE MASSIF DES BENI-SNASSEN CENTRAUX : Approche morpho-pédologique d'une moyenne montagne méditerranéenne (Maroc oriental) Thèse de doctorat 3ème cycle Université de Toulouse-Le Mirail II Institut de Géographie Daniel Faucher CIMA - UA 366-CNRS 109 bis Rue Vauquelin.31058 Toulouse Cedex188 p.
- Diagnostic Ornithologique Massif des Béni Snassen-
- *Ressources en Eau du MAROC Tome I*
- PROJET DE DEVELOPPEMENT DE LA FILIERE DES AMANDIERS DANS LA REGION DE L'ORIENTAL (PROFAO)

Romanization of Arabic Bibliography

1. **Karzazi Moussa.** (2018). *Étude dans l'aménagement et le développement rural au Maroc: Tarifa-Berkane dans la région de l'Oriental comme modèle* [A Study in Rural Planning and Development in Morocco: The Tarifa-Berkane in the Eastern Region as a Model]. Dar Hanzala for Publishing and Distribution, Rabat.
2. **Abdelhaq Essadek.** (2005). *Al-mudun wa al-aryaf: al-ʿalaqat wa tanẓim al-majal fi shamal sharq al-Maghrib* [Cities and Countryside: Relationships and Spatial Organization in Northeastern Morocco]. Maktabat al-Talib, Oujda.
3. **Ghazal Mohamed.** (2007). *Al-mawarid al-ma'iyah bi shamal sharq al-Maghrib: al-tadbir, al-istighlal wa al-ikrahat* [Water Resources in Northeastern Morocco: Management, Exploitation and Constraints] (Thèse de Doctorat d'État). Université Mohammed Premier – Oujda, 585 p.
4. **Direction Régionale de l'Agriculture d'Oujda** [[المديرية الإقليمية للفلاحة بوجدة. (2022). *Rapport sur les projets agricoles dans les zones rurales et montagneuses* [Report on Agricultural Projects in Rural and Mountainous Areas].

5. **Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts** [[وزارة الفلاحة و الصيد البحري. (2020). Stratégie nouvelle du secteur agricole: Génération Green 2020-2030 [New Agricultural Sector Strategy: Green Generation 2020-2030]. Royaume du Maroc.
6. **Province de Berkane** [[عمالة إقليم بركان. (2019). *Monographie de la province de Berkane* [Monograph of the Province of Berkane]. Royaume du Maroc.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Responsibility to Protect in Situations of Internal Unrest and Tensions: Libya and Syria as Examples

Dr. BAKRI Karima

Lecturer at ISPITS of Casablanca-Settat branch

Email : karima0666@gmail.com

: 0009-0003-3463-3199

Received	Accepted	Published
16/08/2025	28/08/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.170-185

BAKRI Karima. (2025). The Responsibility to Protect in Situations of Internal Unrest and Tensions: Libya and Syria as Examples. *Journal of Strategic and Military Studies,, volume7* (issue28), pp: 170 – 185.

Abstract

Redefining the principle of sovereignty, the Responsibility to Protect (R2P) places upon each State the fundamental obligation to safeguard its population from certain grave crimes. In cases of failure, it authorizes the international community to intervene to ensure that protection. Through a legal approach and based on the analysis of two emblematic cases — Syria and Libya — this paper seeks to understand to what extent the use of R2P, as a political instrument aimed at countering violations of the most fundamental human rights, enables better protection of individuals facing internal unrest and tensions. The objective is to identify alternative mechanisms that could strengthen the protection of individuals in contexts where international humanitarian law proves to be most limited.

Keywords: Responsibility to protect, individual, internal unrest and tensions, international law.

© 2025, BAKRI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

La responsabilité de protéger dans les situations de troubles et tensions internes : la Libye et la Syrie comme exemples

Dr. BAKRI Karima

Maitre de Conférences à l'ISPITS de Casablanca-annexe Settat

Email : karima0666@gmail.com

0009-0003-3463-3199

Reçu le	Accepté le	Publié le
16/08/2025	28/08/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.170-185

BAKRI Karima. (2025). **La responsabilité de protéger dans les situations de troubles et tensions internes : la Libye et la Syrie comme exemples.** *Journal of Strategic and Military Studies, Volume 7* (Numéro28), pp: 170 – 185.

Résumé

Redéfinissant le principe de souveraineté, la responsabilité de protéger impose à chaque État l'obligation fondamentale de garantir la sécurité de sa population face à certains crimes graves. En cas de défaillance, elle autorise la communauté internationale à intervenir afin d'assurer cette protection. À travers une approche juridique et en s'appuyant sur l'étude de deux cas emblématiques — la Syrie et la Libye — ce travail cherche à comprendre dans quelle mesure le recours à la responsabilité de protéger, en tant qu'instrument politique visant à contrer les atteintes aux droits les plus fondamentaux de l'individu, permet une meilleure protection des personnes confrontées à des situations de troubles et de tensions internes. L'objectif est d'identifier des alternatives susceptibles de renforcer la protection de l'individu dans les contextes où le droit international humanitaire montre ses limites.

Mots clés : Responsabilité de protéger, individu, troubles et tensions internes, droit international.

© 2025, BAKRI, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1- Introduction

Depuis son émergence, la responsabilité de protéger a suscité de vifs débats. Pour certains, elle constitue un instrument au service des États désireux de préserver leurs intérêts stratégiques ; pour d'autres, elle représente une arme offerte aux plus vulnérables pour contrer les dérives arbitraires inhérentes à tout pouvoir, en particulier dans les contextes marqués par un vide juridique. C'est notamment le cas des troubles et tensions internes, qui engendrent des souffrances humaines considérables tout en échappant aux cadres traditionnels du droit international : le droit international humanitaire y est inapplicable, tandis que les normes relatives aux droits international des droits de l'homme s'y trouvent limitées ou suspendues (dans ces zones grises juridiques, elle apparaît comme une piste à approfondir - en dépit des controverses qu'elle soulève - afin de mieux assurer la protection des civils et d'anticiper l'éventuelle dérive vers des crimes de masse).

En fait, la résolution 60/1 de l'Assemblée générale des Nations Unies, adoptée le 16 septembre 2005, a été approuvée à l'unanimité par tous les États membres, consacrant ainsi deux volets de la responsabilité de protéger : celle de l'État, tenu d'assurer la sécurité de ses citoyens, et celle de la communauté internationale, habilitée à intervenir lorsque l'État faillit à ses devoirs, sous réserve du respect des normes en vigueur et dans des circonstances bien définies

Depuis, le principe s'est imposé comme un pilier moral et juridique dans la prévention des atrocités de masse, il a été invoqué par le Conseil de sécurité des Nations Unies dans plusieurs crises humanitaires majeures. Trois catégories d'intervention ont été identifiées : les réussites partielles (Libye, Côte d'Ivoire, Mali), les échecs (RDC, Soudan, RCA), et les blocages politiques (Syrie, Yémen, Myanmar) (Genser, 2018 ; United Nations, 2025). Dans les cas réussis, des résolutions ont permis une action internationale pour protéger les civils. Les échecs sont souvent liés à l'absence de consensus ou à des conflits prolongés (Dahl-Eriksen, 2017). Les blocages sont principalement dus à l'usage du veto et aux divisions entre membres permanents du Conseil.

Ainsi, les cas de la Libye (2011) et de la Syrie (à partir de 2011) illustrent deux trajectoires contrastées de mise en œuvre du principe. En Libye, la résolution 1973 du Conseil de sécurité a autorisé le recours à la force pour protéger les civils, marquant la première invocation explicite de la R2P dans un cadre opérationnel. Toutefois, les critiques postérieures sur les objectifs réels de l'intervention ont ravivé les débats sur l'instrumentalisation politique du principe. À l'inverse, en Syrie, malgré des violations massives et documentées du droit international humanitaire et des droits de l'homme, aucune action collective n'a été entreprise par le Conseil de sécurité, révélant les limites structurelles de la R2P dans un système international marqué par des rapports de force.

En fait, si la résolution 60/1 de l'Assemblée générale des Nations Unies du 16 septembre 2005 a consacré deux responsabilités de protéger - celle de l'État, qui doit protéger ses populations contre quatre crimes limitativement énumérés, et celle de la communauté internationale, qui peut se substituer à l'État défaillant sous l'observation des

règles en vigueur et dans des situations bien déterminées - sa nature de décision non contraignante pour les États remet en cause le principe même et rend son application sur le terrain en général dépendante des enjeux politiques d'autant plus que son application dans des contextes de troubles et tensions internes soulève des interrogations juridiques complexes, notamment quant à la qualification des faits, la légitimité de l'intervention, et le respect du principe de souveraineté. Néanmoins, la zone d'ombre où se situent les violences qui n'atteignent pas le seuil du conflit armé exige de notre part d'explorer toutes les pistes possibles, y compris celles faisant l'objet de controverses, afin de rechercher des alternatives permettant de mieux protéger l'être humain dans ces circonstances.

En outre, la majorité des travaux consacrés à la responsabilité de protéger l'envisagent exclusivement dans le cadre de conflits armés ou de crises humanitaires majeures, laissant dans l'ombre les situations de violence qui, bien que graves, ne franchissent pas le seuil juridique du conflit armé. Cette lacune doctrinale justifie pleinement une réflexion approfondie sur l'applicabilité du principe dans des contextes moins extrêmes mais tout aussi préoccupants.

Ces considérations préliminaires nous conduisent à formuler la problématique suivante : dans quelle mesure le principe de responsabilité de protéger peut-il être mobilisé dans des contextes de troubles et de tensions internes, afin d'assurer une protection effective aux individus qui en sont les victimes ? À travers une approche juridique fondée sur une analyse croisée des bases normatives, des mécanismes institutionnels et des enjeux géopolitiques, complétée par une étude comparative des cas de la Syrie et de la Libye, cet article vise à évaluer la portée juridique et opérationnelle du principe de responsabilité de protéger (R2P). Il s'attache également à identifier des alternatives susceptibles de rendre les conditions de sa mise en œuvre plus équitables et davantage conformes aux principes du droit international, notamment dans les contextes de troubles et de tensions internes.

Dans le cadre de notre réflexion sur la problématique soulevée, nous adopterons une approche juridique structurée autour de deux volets complémentaires. Le premier consistera à examiner les règles et normes juridiques relatives au principe de la responsabilité de protéger, telles qu'elles sont consacrées dans les textes internationaux et les résolutions adoptées par les Nations Unies. Cette analyse visera à mettre en lumière les fondements juridiques du principe, ses conditions d'application, ainsi que les limites qui en découlent, notamment dans les contextes qui échappent à la qualification stricte de conflit armé.

Le second volet portera sur l'étude de la mise en œuvre effective de ces normes sur le terrain, en confrontant les dispositions juridiques aux réalités concrètes. À cet effet, nous nous appuierons sur une analyse comparative de deux situations emblématiques : la Libye et la Syrie. Le cas libyen sera abordé à travers la période du 15 au 21 février 2011, correspondant aux premiers jours du soulèvement populaire et à la réaction rapide de la communauté internationale. Quant au cas syrien, il sera étudié sur la période allant du 15

mars 2011 au 12 juin 2012, marquée par une escalade progressive des violences, des appels répétés à l'intervention, et des blocages persistants au sein du Conseil de sécurité.

Ainsi, ce travail adopte un plan en deux volets complémentaires. La première partie est consacrée à l'analyse du principe de la responsabilité de protéger, en explorant son émergence et son contenu juridique. La seconde partie examine son applicabilité aux situations de troubles et de tensions internes, ainsi que les limites de cette mise en œuvre. Une attention particulière sera portée aux cas de la Libye et de la Syrie. L'objectif est de déterminer dans quelle mesure ce principe peut effectivement garantir la protection des individus.

En fait, pour réduire les incertitudes et déterminer les contours de notre sujet de recherche, dont les écrits sont quasiment absents (la quasi-totalité des écrits traitant la responsabilité de protéger l'approchent en cas de conflit armé et non dans les situations de violence qui ne l'atteigne pas) nous définissons ce que sont : les situations de troubles intérieures, de tensions internes et le terme protection.

Il est à noter qu'il n'existe pas de définition juridique des situations de troubles intérieurs, l'art. 1 du Protocole II additionnel aux quatre conventions de Genève de 1949 énumère les situations susceptibles d'être qualifiées de telles, sans en fournir une définition précise, c'est la doctrine qui a essayé de combler ce vide. Notons à titre d'exemple Balguy gallois qui a avancé que « *En cas d'atteinte à la paix et à l'ordre public, résultant d'actes collectifs de violence, sans que soit atteint le niveau d'un conflit armé non international caractérisé par une lutte entre forces armées organisées. Des troubles intérieurs existent chaque fois qu'il y a affrontement soit entre les autorités d'un Etat et des individus ou groupes d'individus, soit entre des individus ou groupes d'individus (agitations, manifestations, émeutes, rébellion, soulèvement, révoltes, actes isolés et sporadiques de violence et autres actes analogues) [...]* » (Balguy-gallois, 2003, p. 209).

Pour les tensions internes, il les conçoit comme un « *Etat d'angoisse collective provoquée par des motifs d'ordre politique, religieux, racial, ethnique, social ou économique. Les tensions internes, qui ne comportent pas d'actes collectifs de violence, peuvent être dues, entre autres, à l'existence d'un régime politique répressif, de violations graves et répétées des droits de l'homme, d'une politique discriminatoire envers une partie de la population d'un taux de criminalité élevé, d'acte de terrorisme, d'une mésentente entre communauté, de carence graves des institutions étatiques, d'une intolérance politique.* » (Balguy-gallois, 2003, p. 209).

En ce qui concerne le terme « protection », il désigne, de manière générale, « *l'action de prendre soin des intérêts d'une personne ou d'une institution* »(Salmon , 2001, p. 899) et dans une perspective plus restreinte, le Dictionnaire du Droit International Public décrit la protection des droits de l'homme comme étant *« l'ensemble des mesures destinées à assurer le respect réel et effectif des droits de l'homme par des garanties politique ou juridique, notamment en assurant des voies de recours efficaces en cas de violation sur le plan interne comme sur le plan international* » (Salmon, 2001, pp. 901-902).

2- Le principe de « la responsabilité de protéger »

Fondée sur le principe selon lequel la souveraineté d'un État ne saurait faire obstacle à l'intervention de la communauté internationale lorsque cet État est incapable ou refuse de protéger sa population contre des crimes graves, la responsabilité de protéger (R2P) a suscité un vif intérêt doctrinal et politique. Dans cette première partie, l'analyse portera sur l'émergence de ce principe dans le cadre du droit international contemporain, ainsi que sur son contenu

2.1. L'émergence du principe de « la responsabilité de protéger »

Les génocides des Tutsis au Rwanda et des Bosniaques en Bosnie-Herzégovine, ainsi que les massacres perpétrés au Kosovo, au Timor oriental et au Darfour, ont mis en évidence les insuffisances du système international en matière d'intervention visant à protéger les droits fondamentaux de la personne humaine (Massrouri, 2009, p. 198). C'est dans ce contexte que, dès 1999, le Secrétaire général des Nations Unies, Kofi Annan, a lancé un appel en faveur de l'élaboration d'un consensus international sur le droit d'intervenir à des fins de protection humanitaire.

En réponse à cet appel, le gouvernement du Canada annonça la création de la Commission internationale sur l'intervention et la souveraineté des États (ci-après « CIISE »), laquelle publia en décembre 2001 un rapport intitulé « La responsabilité de protéger ». Ce document constitua le fondement de l'engagement pris par les États membres des Nations Unies lors du Sommet mondial de 2005 (Bakri, 2023, p. 206). Par la suite, la résolution 1674 du Conseil de sécurité, adoptée le 28 avril 2006, réaffirma au paragraphe 26 les principes énoncés aux paragraphes 138 et 139 du document final du Sommet mondial, entériné par la résolution de l'Assemblée générale des Nations Unies (ci-après « AGNU ») A/60/L.1. Ces principes furent également repris dans le rapport de 2009 du Secrétaire général des Nations Unies, ainsi que dans la résolution 1970 du Conseil de sécurité (ci-après « CS »)[36].

En fait, les fondements de ce principe reposent sur les obligations inhérentes à la notion de souveraineté, sur l'article 24 de la Charte des Nations Unies (ci-après ChNU), sur les impératifs juridiques particuliers énoncés dans les traités, pactes et déclarations relatifs aux droits de l'homme et à la protection des populations, sur le droit international humanitaire et la législation nationale, et enfin sur la pratique croissante des États, des organisations régionales, ainsi que sur celle du Conseil de sécurité lui-même (CIISE, 2001, p. XI).

Pour la CIISE, cette responsabilité s'applique en cas de commission des crimes suivants: le crime de génocide, le crime contre l'humanité, le crime de guerre, et le nettoyage ethnique, et lorsqu'il y a « *effondrement de l'État qui laisse la population massivement exposée à la famine et/ou à la guerre civile, catastrophes naturelles ou écologiques extraordinaires lorsque l'État concerné ne peut pas, ou ne veut pas, y faire*

[36]Le Conseil de Sécurité a rappelé que : « *les autorités libyennes ont la responsabilité de protéger le peuple libyen* », in S/RES/1970 (2011), 26 février 2011, in https://digitallibrary.un.org/record/698927?ln=fr, consulté le 01 mars 2022 à 23 h 33 min

face ou demander de l'aide, et que d'importantes pertes en vies humaines se produisent ou risquent de se produire » (CIISE, 2001, pp. 37–38). Or, ces champs d'application n'ont pas été insérés dans le para. 138 de la résolution n° A/60/L.1 (Babaeizadeh Balmeri, 2019, p. 93).

En outre, cette responsabilité s'est renforcée par la nomination, le 21 février 2008, d'Edward Luck au poste de conseiller spécial pour la responsabilité de protéger, par Ban Ki-moon (AGNU, 2008, para. 16). La question qui se pose alors est : à quoi réfère cette responsabilité ? Autrement dit, quel est son contenu ?

2.2. Le contenu du principe de la responsabilité de protéger

La mise en œuvre du principe de responsabilité de protéger vise, d'une part, à établir un équilibre entre le respect du principe de non-intervention dans les affaires internes des États et le droit des victimes à la protection, et d'autre part, à dépasser l'opposition traditionnelle entre souveraineté et intervention. Se présentant comme un concept de liaison — contrairement aux notions antérieures telles que « le droit d'intervenir » ou « la responsabilité d'intervenir », davantage marquées par une logique de confrontation — la responsabilité de protéger repose sur trois piliers de valeur égale :

- La responsabilité principale et permanente de l'État de protéger sa population des atrocités massives ;
- L'aide et l'assistance de la communauté internationale en vue de renforcer les capacités des États pour s'acquitter de leur responsabilité ;
- L'action collective de la communauté internationale pour faire face en temps voulu aux quatre crimes lorsque l'État concerné manque à son devoir de protéger (Sharififard, 2011, p. 9).

Quant aux éléments qui en font partie intégrante, ils sont également au nombre de trois à savoir :

- *La prévention des conflits et crises qui pourraient mettre en péril les populations* : l'idée étant de parvenir à réduire, voire à éliminer complètement la nécessité pour la communauté internationale d'avoir à intervenir par la force. À cet effet, le rapport du CIISE (2005, p. 23, para. 3.9) établit que la prévention efficace des conflits et des crises repose sur trois conditions essentielles :
  - La reconnaissance de la fragilité de la situation ainsi que des risques qui l'accompagnent (l'alerte rapide) ;
  - La compréhension des différentes politiques pouvant influencer efficacement le cours des événements (l'outillage préventif) ;
  - La volonté d'appliquer les mesures adoptées.

En pratique, les deux premiers éléments sont intrinsèquement liés à la volonté politique qui constitue souvent l'obstacle majeur. Le véritable problème ne réside pas dans le manque d'alerte rapide, mais dans l'absence de volonté politique de réagir rapidement (Massrouri, 2009, p. 205). De plus, il est difficile d'identifier concrètement les mesures de

prévention opérationnelle, qui ne relèveraient pas d'une forme d'ingérence dans les affaires intérieures des Etats (Thibault, 2013, p. 102).

- *La responsabilité de réagir* : lorsque les mesures de prévention n'arrivent pas à défaire le problème ou à empêcher que la situation se détériore, et quand un État ne peut ou ne veut redresser la situation, des mesures d'ordre politique, économique ou judiciaire, et dans les cas extrêmes, une action militaire de la part des autres membres de la communauté internationale peut s'avérer nécessaire. Ainsi, en cas d'échec des moyens pacifiques visant à prévenir ou à faire cesser les violations massives des droits de l'homme, le recours à la force peut avoir lieu, un recours qui ne peut être légitime que sous l'égide des Nations Unies via le CS (chap. VII de la ChNU). À cet égard, la CIISE a identifié six critères fondamentaux permettant de justifier une action coercitive armée. Ces critères sont : la juste cause, la bonne intention, le dernier recours, la proportionnalité des moyens, des perspectives raisonnables de succès, et l'autorité appropriée.

L'utilisation des pouvoirs du Conseil de sécurité en la matière ne se justifie qu'à travers l'existence d'une menace à la paix et à la sécurité internationale (ceci trouve son fondement dans l'article 39 de la Charte des Nations Unies), ce qui démontre à première vue que les quatre crimes, à savoir le crime de génocide, le crime contre l'humanité, le nettoyage ethnique et le crime de guerre, surtout lorsqu'ils sont perpétrés à l'intérieur des frontières d'un État et n'ont pas de répercussions sur les États voisins, ne relèvent pas de la compétence du Conseil de sécurité, vu qu'ils ne constituent pas une menace à la paix et à la sécurité internationale. Néanmoins, la Commission internationale sur l'intervention et la souveraineté des États (CIISE, 2001) a mis en avant la pratique du Conseil de sécurité après la guerre froide, qui a adopté une interprétation particulièrement large de ces notions. Cette approche inclut les cas de violations massives des droits humains, permettant ainsi des interventions dans des situations qui, a priori, ne semblaient pas avoir d'impact direct sur d'autres États.

En effet, ces pratiques ne pourraient en soi constituer un fondement juridique pour une telle dérogation à la Charte des Nations Unies, puisque le Conseil de sécurité ne peut élargir ses pouvoirs en violation des dispositions de la Charte, ce qui constitue une « modification de fait ». Dès lors, on peut soutenir que la notion de sécurité internationale ne fait plus seulement référence à la sécurité des États, mais à la sécurité humaine (qui s'étend aux individus comme aux États et qui inclut le respect des droits humains et la dignité de la personne humaine).

- L'assistance *post-intervention* à accorder aux communautés politiques pour prévenir leur réémergence une fois les menaces écartées (Thibault, 2013, pp. 81–82). En effet, cette responsabilité implique, à la suite de chaque intervention militaire, une obligation de reconstruction en partenariat avec les autorités locales. Cela nécessite l'allocation de ressources financières et matérielles en quantité suffisante. Selon le rapport de la CIISE, cette responsabilité doit notamment s'étendre à trois domaines essentiels : la sécurité, la justice et le développement économique.

Il est à noter que les approches de l'étude des modalités de l'exercice de la responsabilité de protéger divergent entre la CIISE et l'AGNU :

- Les paragraphes 139 et 140 du Document du Sommet de 2005 appréhendaient la responsabilité de réagir comme la principale composante du concept ; la responsabilité de prévenir fait l'objet d'un développement rapide, et celle de reconstruire est absente.
- La CIISE, bien qu'elle conçoive la responsabilité de prévenir comme l'épine dorsale de la responsabilité de protéger, ne fermait aucunement la porte à l'unilatéralisme : une action fondée sur la responsabilité de protéger, dans certains cas exceptionnels, sans l'autorisation du Conseil de sécurité, est envisageable (conduite par une coalition ou une organisation régionale). Une telle posture a clairement été contredite par une majorité d'États lors du Sommet mondial de 2005, où l'AGNU a proclamé son attachement au multilatéralisme et à la centralité du Conseil de sécurité (Hajjami, 2013, p. 74).

Depuis son adoption, la responsabilité de protéger a suscité d'ardents débats entre ses partisans et ses opposants. Pour ces derniers, il ne s'agit que d'une obligation de comportement et non de résultat, une obligation d'essayer et non de réussir, puisque la responsabilité principale des États de protéger leurs populations est une obligation juridique, tandis que la responsabilité subsidiaire de la communauté internationale ne se manifeste qu'en cas de défaillance ; c'est un appel moral et politique (Jeangène Vilmer, 2015, p. 119). La résolution n° A/60/L.1 l'instituant a valeur de recommandation, ce qui ne permet pas d'élever ledit principe au rang de norme contraignante de droit international, d'autant plus qu'il n'a été évoqué et appliqué qu'à deux reprises par le Conseil de sécurité (Côte d'Ivoire et Libye), ce qui est insuffisant pour lui conférer un caractère coutumier.

En outre, le fait de confier la mise en œuvre du principe de responsabilité de protéger à une instance politique telle que le Conseil de sécurité confère à ce dernier une marge d'appréciation considérable, renforçant ainsi le pouvoir décisionnel de ses membres permanents. Ces derniers, détenteurs du droit de veto, orientent l'autorisation d'intervention en fonction de leurs intérêts nationaux et de considérations stratégiques, reléguant souvent au second plan les exigences d'une justice universelle et impartiale.

En effet, l'intervention de la coalition en Libye, en mars 2011, approuvée par le Conseil de sécurité, a été considérée comme la première application du principe de « responsabilité de protéger » visant à venir en aide aux populations civiles victimes de la répression massive du régime libyen. Cette même année, ledit Conseil l'a également mis en œuvre en Côte d'Ivoire.

Ces deux interventions ont mis en évidence le caractère politiquement très sélectif des mesures effectivement prises. La communauté internationale est intervenue en Libye via la résolution 1973, bien que de nombreux observateurs aient estimé que le mandat du Conseil de sécurité n'avait pas été respecté par les puissances occidentales et leurs alliés arabes. Cette situation a conduit le Brésil à proposer le concept de « protection responsable » afin

de mieux encadrer et contrôler le recours à la force autorisée par le Conseil de sécurité (Aggar, 2016, p. 32). En revanche, dans d'autres contextes, comme celui de la Tunisie, les réactions se sont limitées à des déclarations diplomatiques. Face à la crise en Syrie et à la perte de milliers de vies humaines, une mission d'observation a été mise en place, tandis que la Russie et la Chine ont systématiquement bloqué toute résolution à l'encontre du régime syrien, en usant de leur droit de veto à plusieurs reprises, et ce, depuis le début du conflit jusqu'à la chute du régime de Bachar al-Assad.

D'un autre côté, la pratique montre que, même en l'absence du principe de responsabilité de protéger, les États puissants ne s'abstiennent pas d'intervenir dans les affaires internes d'autres États lorsque leurs intérêts sont en jeu. Ces interventions sont souvent justifiées par des considérations humanitaires ou par la prétendue détention d'« armes de destruction massive », comme ce fut le cas en Irak. Il serait donc préférable d'encadrer de telles interventions afin d'imposer des conditions strictes et des obligations précises aux États intervenants.

Ce principe, malgré les lacunes qu'il présente, trouve-t-il réellement une application dans les situations de troubles et tensions internes ?

3-Une application exceptionnelle de la responsabilité de protéger dans les situations de troubles et de tensions internes

La responsabilité de protéger représente un rempart essentiel contre les atteintes aux droits fondamentaux, non seulement en période de conflit armé, mais aussi en dehors de ces contextes (3.1). Néanmoins, sa mise en œuvre concrète demeure complexe en raison des nombreuses entraves qui en limitent l'efficacité (3.2).

3.1. Le fondement du recours a la responsabilité de protéger en dehors des conflits armés

L'activation de la responsabilité de protéger, en tant qu'instrument permettant de parer aux atteintes aux droits les plus fondamentaux de l'individu (Leandre Mve, 2001, p. 124), dans des situations ne constituant pas un conflit armé, ne peut se faire qu'à la condition de prévenir un génocide, un nettoyage ethnique, un crime contre l'humanité, ou d'apporter une assistance aux États avant le déclenchement d'un conflit. Ce principe trouve son fondement dans le Document du Sommet mondial de 2005, qui avance : « […] *selon qu'il conviendra, à aider les États à se doter des moyens de protéger leurs populations du […] et à apporter une assistance aux pays dans lesquels existent des tensions avant qu'une crise ou qu'un conflit n'éclate* » (AGNU, 2005, p. 33, para. 139).

En réalité, l'activation de la responsabilité de prévenir ne signifie pas qu'il y avait manquement à l'obligation de prévention de la part de l'État. Ainsi, il n'y aura manquement à l'obligation de prévenir le génocide (à titre d'exemple) que si l'État n'a pas

tout mis en œuvre pour empêcher son accomplissement. Ainsi, la notion de diligence due, comme le rappelle la Cour International de Justice a une importance cruciale[37].

En outre, la mise en œuvre de mesures de prévention avant l'éclatement d'une crise ou d'un conflit, ainsi que l'identification des pays où des tensions existent, nécessiterait un dispositif d'alerte rapide et une évaluation impartiale, différenciée au cas par cas, menée par l'ONU (AGNU, 2010, para. 4). Or, ces éléments demeurent difficilement réalisables. D'ailleurs, dans les situations où la responsabilité de protéger a été invoquée, aucun élément ne permet de conclure à une mise en œuvre effective de la responsabilité de prévenir.

Quant à la responsabilité de réagir, son application en Libye s'est effectuée de manière graduelle. Dans un premier temps, des messages ont été adressés aux dirigeants libyens, leur rappelant leur devoir de protéger leur population et les exhortant à mettre un terme immédiat à la violence (Lamek, 2013, p. 113).

La deuxième phase est marquée par l'exercice de pressions à l'encontre du gouvernement libyen, ce qui a donné lieu à une mobilisation considérable de l'ensemble des acteurs : le Conseil de sécurité, le Conseil des droits de l'homme, l'Assemblée générale des Nations Unies (qui a voté la suspension de la Libye du Conseil des droits de l'homme), la Ligue arabe, l'Union africaine (ces deux derniers ont également suspendu la Libye en tant que membre), ainsi que le Secrétaire général de l'Organisation de la Conférence islamique. Tous ont condamné les répressions exercées par les autorités libyennes (Babaeizadeh Balmeri, 2019, p. 20 ; Lamek, 2013, p. 114). Cette deuxième phase a été caractérisée par le recours à des moyens coercitifs, notamment les sanctions (résolution 1970 [2011]) et, en particulier, la saisine de la Cour pénale internationale.

À l'inverse des deux premières phases, marquées par l'adoption de mesures de nature politique, la troisième phase se distingue par un changement d'approche : le Conseil de sécurité, en adoptant la résolution 1973 (2011) autorisant le recours à la force sur le fondement du chapitre VII, a basculé vers des mesures de nature militaire. Cette autorisation a pris fin avec la résolution 2016, adoptée également en 2011. Ainsi, on peut constater que la responsabilité de réagir, dans son volet diplomatique, a été partiellement mise en œuvre durant les troubles et tensions internes survenus en Libye.

Concernant la Syrie, Edward Luck, Conseiller spécial pour la responsabilité de protéger, a évoqué dans sa première déclaration de juillet 2011 les violations des droits de l'homme commises par les autorités syriennes à l'encontre de leurs opposants, tout en affirmant que l'existence de crimes contre l'humanité n'était pas encore avérée (Nations Unies, 2012). Le CS n'a pas été en mesure de produire grande chose : il s'est contenté, dans une

[37] *« La responsabilité d'un État ne saurait être engagée pour la seule raison que le résultat recherché n'a pas été atteint ; elle l'est, en revanche, si l'État a manqué manifestement de mettre en œuvre les mesures de prévention du génocide qui étaient à sa portée, et qui auraient pu contribuer à l'empêcher* », *Cf.,* CIJ, Bosnie Herzégovine c/ Serbie Monténégro, Aff. relative à l'application de la Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide, 26 février 2007, para. 430.

déclaration en aout 2011, de condamner le recours à la violence tout en soulignant que ceux qui les commettaient auraient des comptes à rendre (Nations Unies, 2011b).

Le projet de Résolution présenté au CS, en octobre 2011, par les Européens, bien qu'il s'agissait juste d'un rappel de la responsabilité de l'Etat syrien à protéger sa population et d'un appel à la fin des violences et à la relance du processus politique a été rejeté suite aux vetos russe et chinois (Nations Unies, 2011) en dépit du fait que le Secrétaire Général des Nations Unies, dans son rapport sur la responsabilité de protéger qu'il a soumis à l'Assemblée Générale (en 2009), a exhorté les membres permanents du Conseil de Sécurité dépositaires du droit de veto de *« S'abstenir d'user ou de menacer d'user de ce droit dans des situations où manifestement il y a eu manquement aux obligations liées à la responsabilité de protéger, comme le prévoit le paragraphe 139 du Document final ».*(Nations Unies, 2009, p. 29, para. 61*)*

De ce qui précède, nous constatons que la responsabilité de protéger trouve son application, bien que timidement, particulièrement dans son volet « responsabilité de réagir » dans les situations de troubles et de tensions internes.

3.2. Les entraves à une application efficace de la responsabilité de protéger

Bien que consacrée comme principe normatif au sein du droit international contemporain, Consacrée en droit international, la responsabilité de protéger demeure entravée par des limites politiques, juridiques et opérationnelles qui compromettent son efficacité dans la prévention des crimes atroces et la protection des populations. Par ailleurs, sa mise en œuvre, fréquemment guidée par des considérations géostratégiques, ne garantit pas une amélioration pérenne de la gouvernance démocratique dans les États où elle a été appliquée. Le tableau N°1 en propose une illustration significative.

L'analyse dudit tableau révèle qu'entre 2010 et 2023, la Syrie et la Libye affichent une nette régression de leur indice démocratique. En Syrie, l'indice chute de 2.31 à 1.43, reflétant l'impact durable de la guerre civile sur les institutions et les libertés. Depuis 2015, l'indice reste stable à un niveau très bas, indiquant une consolidation autoritaire sans ouverture démocratique.

La Libye connaît une hausse temporaire en 2012 (5.15), liée à la chute du régime de Kadhafi et aux espoirs de transition. Toutefois, l'indice diminue régulièrement jusqu'à 1.78 en 2023, en raison de l'instabilité politique, des conflits internes et de l'échec institutionnel.

Ces résultats traduisent l'absence de progrès démocratique dans les deux pays. Les contextes de guerre, de fragmentation du pouvoir et de gouvernance non représentative ont empêché l'émergence de systèmes politiques fondés sur le pluralisme, la participation et les droits fondamentaux.

En fait, l'objectif de l'intervention en Libye tel qu'il était avancé par les occidentaux, était de protéger la population de la tyrannie d'un président dictateur et d'imposer la démocratie. Néanmoins, nous constatons que l'évolution de l'indice de démocratie entre

2010 et 2023 dans les pays ayant fait l'objet d'intervention ou de coalition soit il a régressé (de 151 à163 pour la Syrie) ou il a stagné (il s'est fixé à 157 pour la Libye), alors que pour la Tunisie dont la transition était pacifique il s'est amélioré nettement (de 143 en 2010 a avancé à 82 en 2023) (Voir graphique N°. De là, on peut avancer que le recours à la force qui s'est opéré sous couvert de la responsabilité de protéger en Libye a permis au mieux de colmater la situation de crise et non pas de la résoudre, il a même aggravé la situation de la population (les libyens se sont trouvés 10 ans après l'intervention à leurs point de départ (au rang 157)) (Andersson, 2012, pp. 2-3) et que l'action est mise sur la responsabilité de réagir au détriment de la responsabilité de prévenir pour autant crucial pour empêcher la dégradation de situation des droits de l'homme ou encore la mutation du trouble et tension interne en un conflit armé non international voire conflit armé international.

4- Conclusion

Au stade de notre réflexion, il nous semble que le recours aux instruments politiques notamment à la responsabilité de protéger pour surmonter les insuffisances de la protection qu'accorde le Droit international relatif aux droits de l'homme à l'individu dans les situations de troubles et tensions internes n'est pas indemne de lacunes (non seulement la conception de responsabilité de protéger est entachée d'ambigüité, mais elle fait souvent l'objet d'instrumentalisation : Les cas libyen et syrien révèlent ses limites face aux crises internes. En Libye, l'intervention de 2011, bien que fondée sur la protection des civils, a rapidement dévié vers un changement de régime, entachant la légitimité du dispositif. En Syrie, l'absence de consensus au sein du Conseil de sécurité a paralysé toute action, malgré des violations massives des droits humains.

Ces exemples démontrent que la mise en œuvre de la R2P reste tributaire de considérations politiques et géostratégiques, compromettant sa cohérence et son efficacité. Dès lors, la consolidation de ce principe exige des réformes ciblées tant sur le plan préventif que coercitif. Sur le volet préventif, il s'agit de renforcer les obligations souveraines des États en matière de protection des populations, par le biais de l'État de droit, d'institutions démocratiques robustes et de politiques inclusives. Sur le plan coercitif, toute intervention internationale doit être strictement encadrée par le droit, notamment par une autorisation du Conseil de sécurité conformément au Chapitre VII de la Charte des Nations Unies, afin d'éviter les dérives interprétatives du mandat, comme en Libye. La codification de la R2P dans un instrument juridique contraignant permettrait de clarifier ses conditions d'application et d'en prévenir les abus. Par ailleurs, la réforme du droit de veto dans les situations impliquant des crimes de masse apparaît essentielle pour garantir une réponse internationale cohérente, légitime et impartiale.

Dans ce contexte, il apparaît opportun de s'interroger sur l'apport potentiel du droit international humanitaire non conventionnel, en tant que cadre complémentaire, pour pallier les insuffisances de la R2P et renforcer la protection des civils en situation de crise.

Supplément de tableaux et graphiques

Graphique N° 1. Évolution du classement démocratique de la Syrie et de la Libye selon l'indice de démocratie (2010–2023)

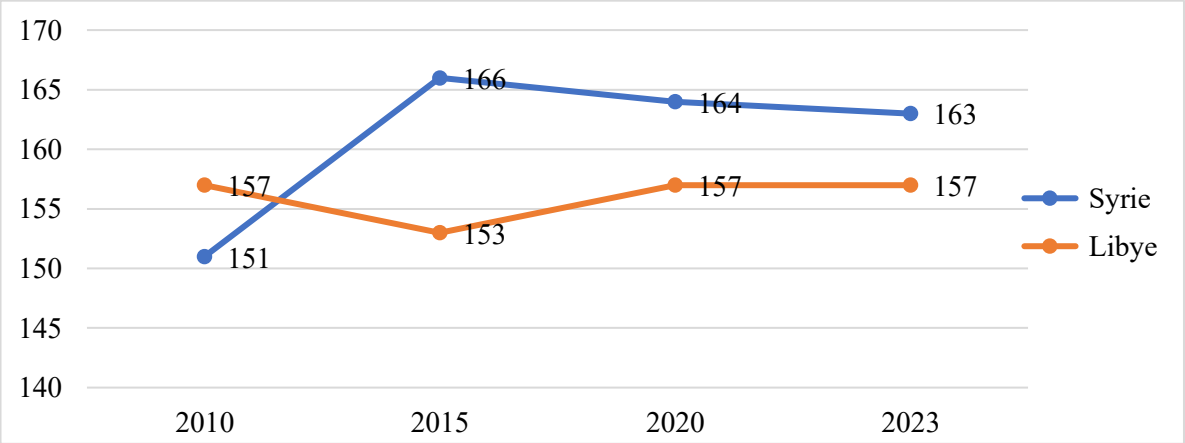

Source : Atlasocio (2024), Classement des États du monde par indice de démocratie. https://atlasocio.com/classements/politique/democratie/classement-etats-par-indice-de-democratie-monde.php.

Table N°1. Évolution de l'indice de démocratie en Syrie et en Libye (2010–2023)

Année	Syrie	Libye
2010	2.31	1.94
2011	1.99	3.55
2012	1.63	5.15
2013	1.86	4.82
2014	1.74	3.80
2015	1.43	2.25
2016	1.43	2.25
2017	1.43	2.32
2018	1.43	2.19
2019	1.43	2.02
2020	1.43	1.95
2021	1.43	1.95
2022	1.43	2.06
2023	1.43	1.78

Source : Atlasocio (2024), Classement des États du monde par indice de démocratie. https://atlasocio.com/classements/politique/democratie/classement-etats-par-indice-de-democratie-monde.php.

Liste Bibliographique

- **Ouvrages**

1. Hajjami, N. (2013). *La responsabilité de protéger*. Bruxelles : Bruylant ;
2. Jeangène Vilmer, J.-B. (2015). *La responsabilité de protéger des civils dans la guerre*. Paris : PUF, Collection « Que sais-je » ;
3. Mve Ella, L. (2001). *La responsabilité de protéger et l'internationalisation des systèmes politiques*. Paris : Mare & Martin ;
4. Salmon, J. (Dir.). (2001). *Dictionnaire de droit international public*. Bruxelles : Bruylant/AUF ;
5. Thibaud, J.-F. (2013). *De la responsabilité de protéger les populations menacées : l'emploi de la force et la possibilité de la justice*. Québec : PUL, Collection Diké ;
6. Thouvenin, J.-M. (Dir.), & Chaumette, A.-L. (Dir.). (2013). *La responsabilité de protéger, 10 ans après*. Paris : Pedone.

- **Articles /Chapitre dans un ouvrage**

1. Lamek, A. (2013). La responsabilité de protéger en Côte d'Ivoire, en Libye et en Syrie : le point de vue du praticien. In J.-M. Thouvenin & A.-L. Chaumette (Dir.), *La responsabilité de protéger, 10 ans après*. Paris : Pedone ;
2. Massrouri, M. (2009). La responsabilité de protéger. In L. Moreillon et al. (Dir.), *Droit pénal humanitaire* (Vol. 5, coll. Latine, série 2). Bâle : Helbing Lichtenhahn ;
3. Michel, N. (2012). La responsabilité de protéger : une vue d'ensemble assortie d'une perspective suisse. *Revue de droit suisse*, 131(II).

- **Thèses et mémoires**

1. Aggar, S. La responsabilité de protéger : un nouveau concept *?* (*Thèse de doctora*t, Université de Bordeaux), 2016 ;
2. Babaeizadeh Balmeri, M. Le conflit syrien au regard du droit international : quelles évolutions en matière de maintien de la paix et de la sécurité internationales *?* (*Thèse de doctorat*, Université de Lorraine),2019 ;
3. Bakri, K. La protection de l'individu dans les situations de troubles et de tensions internes au regard du droit international (*Thèse de doctorat*, Université Cadi Ayyad, FSJES Marrakech), 2023 :
4. Balguy-Gallois, A. Droit international et protection de l'individu dans les situations de troubles intérieurs et de tensions internes (*Thèse de doctorat*, Université Paris I Panthéon-Sorbonne) ? 2003 ;
5. Sharififard, M. La mise en œuvre de la responsabilité de protéger de la communauté internationale : quelle efficacité *?* (*Mémoire de master 2 recherche*, Université Montesquieu Bordeaux IV), 2011.

- **Documents officiels**

1. Assemblée générale des Nations Unies. *Document final du Sommet mondial de 2005*, §139, 2005 ;

2. Assemblée générale des Nations Unies . *Rapport du Secrétaire général sur la mise en œuvre du plan d'action en cinq points et les activités du Conseiller spécial pour la prévention du génocide* (A/HRC/7/37), §16, 2008 ;
3. Assemblée générale des Nations Unies. *La mise en œuvre de la responsabilité de protéger* (Rapport du Secrétaire général) (A/63/677), §61, 2009 ;
4. Assemblée générale des Nations Unies. *Alerte rapide, évaluation et responsabilité de protéger* (Rapport du Secrétaire général) (A/64/864), §4, 2010 ;
5. CIISI. La responsabilité de protéger : rapport de la Commission internationale de l'intervention et de la souveraineté des États. Ottawa : CRDI, 2001 ;
6. Cour internationale de Justice. *Bosnie-Herzégovine c. Serbie-Monténégro*, Affaire relative à l'application de la Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide, §430, 200 ;
7. Conseil de sécurité des Nations Unies. *Résolution 1674 relative à la protection des civils en période de conflit armé* (S/RES/1674), §26, 2006 ;
8. United Nations. *Responsibility to Protect: 20 years of commitment to principled and collective action* (A/79/875), 2025.

➢ **Webographie**

1. Andersson, N. (2012, 30 mai). *Responsabilité de protéger et guerres « humanitaires » : le cas de la Libye*. Conférence-débat CETIM, CUAE, Genève. https://www.cetim.ch/wp-content/uploads/conference-nils-andersson-mai2012.pdf
2. Atlasocio. (2021, 5 février). Classement des États du monde par indice de démocratie. https://atlasocio.com/classements/politique/democratie/classement-etats-par-indice-de-democratie-monde.php.
3. Dahl-Eriksen, T. (2017). R2P and the UN Security Council: An "unreliable alliance." *International Journal on World Peace*. https://www.jstor.org/stable/pdf/26883663.pdf
4. Genser, J. (2018). The UN Security Council's implementation of the Responsibility to Protect: A review of past interventions and recommendations for improvement. *Chicago Journal of International Law*. https://cjil.uchicago.edu/print-archive/united-nations-security-councils-implementation-responsibility-protect-review-past
5. Nations Unies. (2012, 10 février). *Syrie : deux experts de l'ONU appellent la communauté internationale à agir*. https://news.un.org/fr/story/2012/02/239582-syrie-deux-experts-de-lonu-appellent-la-communaute-internationale-agir
6. Nations Unies. (2011a). *Déclaration du Président du Conseil de sécurité* (S/PRST/2011/16). https://digitallibrary.un.org/record/708446?ln=fr
7. Nations Unies. (2011b). *Projet de résolution présenté par l'Allemagne, la France, le Portugal et le Royaume-Uni* (S/2011/612). https://digitallibrary.un.org/record/712064?ln=fr

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Interventions of actors for the improvement of housing conditions in oasis towns: the case of Ouarzazate-Zagora-Tinghir

OUADDDAR ELHASSAN [1]; BOUZGAREN ALI[2]

[1] Research Doctor (PhD) in Human Geography and Development, Faculty of Letters and Human Sciences, Cadi Ayyad University, Marrakech, Morocco.
[2] Research Doctor (PhD) in Human Geography and Development, Faculty of Letters and Human Sciences, Cadi Ayyad University, Marrakech, Morocco.

Email 1 : ouaddarhassan@gmail.com/ hassanouaddar@gmail.com

Email 2 : bouzgaren1@gmail.com

1: ORCID identifier 1 0009-0006-1442-1019

2: ORCID identifier 2 0000-0002-5682-4098

Received	Accepted	Published
17/08/2025	06/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.186-197

OUADDAR ELHASSAN; BOUZGAREN ALI (2025), Interventions of actors for the improvement of housing conditions in oasis towns: case of Ouarzazate-Zagora-Tinghir, *Journal of Strategic and Military Studies,, volume7* (issue28), pp: 186 – 197.

Abstract

Although urbanization within these eccentric regions is taking place at a slow speed, these provincial capital cities (Ouarzazate- Zagora- Tinghir) experienced accentuate development increasingly framed by areas housing operations. To this end, Pliez O. (2003) emphasizes that currently Saharan urbanization is not evidently a spontaneous movement but a national choice. In this way, the first loti housings have emerged since the end of the 1970s (Public operators: SNEC, ERAC, etc.), highlighting the action of public authorities to guide and organize the construction movement and limit the role of notables in the mobilization of urban land. In such a way, in the pre-Saharan cities, urban growth is poorly controlled (BenAttou, 2010). In this article, we attempt, through the supply produced by housing operations on the land-living, to see the role of state programs in the reduction of spontaneous housing synonymous with low-equipment and a hard living environment. This is in a relationship between public actors, private operators and ethnic communities, each with its own logic of intervention in the production of the city. Despite the scale of these operations sponsored by the public authorities, the urban area of these cities was experiencing the parallel development of a clandestine housing supported by the underemployment classes (insolvent, not targeted by housing programs). The result is a bi-speed urban planning, these oasis towns grow in two different contexts, one more planned and another spontaneous, producing unsanitary housing. About this change in the way of living (bisson J. and jarir M. (1986) noted that at the moment when the oasis society ix open, the Saharan ksar bursts and the house closes. This dysfunction challenges the actors of the loti housing, who must develop a new and common strategy in order to cover all social categories in the oasis region.

Keywords: Public interventions, local actors, housing, Qsour, oasis cities.

© 2025, OUADDDAR & BOUZGAREN , licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Interventions des acteurs pour l'améliorations des conditions de logement dans les villes oasis : cas de Ouarzazate- Zagora- Tinghir

OUADDDAR ELHASSAN [1]; BOUZGAREN ALI[2]

[1]Docteur chercheur en Géographie Humaine et développement, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Cadi Ayyad, Marrakech, Maroc

[2]Docteur chercheur en Géographie Humaine, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Ibn Zohr, Agadir Maroc

Email 1 : ouaddarhassan@gmail.com/ hassanouaddar@gmail.com

Email 2 : bouzgaren1@gmail.com

1: ORCID identifier 1 0009-0006-1442-1019

2: ORCID identifier 2 0000-0002-5682-4098

Reçu le	Accepté le	Publié le
17/08/2025	06/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.186-197

ELHASSAN OUADDAR ET ALI BOUZGAREN (2025), Interventions des acteurs pour l'améliorations des conditions de logement dans les villes oasis : cas de Ouarzazate- Zagora- Tinghir. *Journal of Strategic and Military Studies,, Volume 7* (Numéro28), pp: 186 – 197.

Résumé

Bien que l'évolution de l'urbanisation se fasse à un rythme lent au niveau de ces contrées excentriques, ces villes chefs-lieux de provinces connaissaient un développement spontané de plus en plus encadré par des opérations de lotissement, à cet effet, (Pliez O. 2003), souligne qu'actuellement l'urbanisation saharienne, ne relève d'évidence, pas d'un mouvement spontané mais de choix d'aménagements nationaux. De la sorte que les premiers lotissements ont vu le jour depuis la fin des années 70 Les Promoteurs publics soulignant l'action des pouvoirs publics pour orienter et organiser le mouvement de construction et limiter le rôle des notables dans la mobilisation du sol urbain. De telle façon, que dans la ville présaharienne la croissance urbaine se trouve mal maitrisée (BenAttou, 2010). Dans cet article on essaie, à travers l'offre produit par les opérations de lotissements sur le marché foncier, de voir le rôle des programmes étatiques dans la réduction de l'habitat spontané synonyme de sous-équipement et d'un cadre de vie difficile. Ceci dans un rapport entre acteurs à la fois publics, promoteurs privés et collectivités ethniques, chacun avec sa logique d'intervention dans le montage de la ville. En dépit de l'ampleur de ces opérations immobilières parrainée par les pouvoirs publics, l'espace urbain de ces villes connaissait le développement en parallèle d'un type d'habitat clandestin porté par les tranches populaires (non solvables, donc non visés par les programmes d'habitat).

Le résultat est un urbanisme à deux vitesses, ces villes oasiennes évoluent dans deux contextes différents, l'un plus ou moins planifié et un autre spontané produisant de l'habitat insalubre admettant qu'au moment où la société oasienne s'ouvre, le ksar saharien éclate et la maison se ferme (Bisson J. et Jarir M. 1986). Cette dysfonction nûment interpelle les acteurs des lotissements, qui doivent élaborer une stratégie nouvelle et commune d'intervention pour couvrir toutes les catégories sociales en milieu oasien.

les Mots clés : Interventions publiques, acteurs locaux, logement, Qsour, villes oasis.

© 2025, OUADDDAR & BOUZGAREN, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1- Introduction

Durant la période intercensitaire 2004-2024, le taux d'urbanisation officiel est passé de 32,1% à 36,5% dans la région Drâa_Tafilalt, au moment où le taux national d'urbanisation a atteint 62,8% (RGPH 2024). La diversification des formes urbaines au niveau de ces villes d'Etat traduit une croissance urbaine résultante d'une mobilité des populations stimulée par l'implantation des équipements administratifs et des services, d'une migration rurale due aux contraintes environnementales, ainsi que les investissements opérés par les MRE.

L'État intervient plus largement à partir de 1983. Mais les politiques de l'habitat envisagées comme solution sectorielle ne parviennent pas à surmonter les contradictions engendrées par les stratégies de l'État et à envoyer la dynamique des villes (Naciri M. 1985). Reconnaissant son incapacité à résoudre les problèmes du sol et du logement, l'Etat autorise ses clients sociaux, notamment les notables, à la relayer (Bounar A, 1993).

Ces petites agglomérations administratives devenues chefs-lieux de provinces, dont les fonctions de commandement ont drainé une importante population de fonctionnaires, d'agents militaires et leurs familles, de même qu'une large partie d'habitants oasiens ne pouvant plus supporter l'impact des sécheresses ayant décimé leurs petites exploitations.

- **Problématique et Méthodologie de recherche**

La croissance urbaine qui résulte de cette situation reflète cette diversité sociale, sachant que l'habitat produit varie selon la solvabilité des catégories socio-professionnelles visées par les opérations de lotissement promus à la fois par les pouvoirs publics et les notables de ces pseudo-villes. Sitôt, dans une action d'envergure, les pouvoirs publics ont décidé d'encadrer ces villes contre le mouvement spontané de construction parrainé par les notables des tribus et arrêter les opérations de partage et de morcellement qui ont conduit à la taudification au sein des quartiers entamés sitôt après l'indépendance. Paradoxalement, les logements mis sur le marché par les opérateurs publics, n'ont pas assuré cette maitrise de la ville, l'étalement urbain continu posant le problème des équipements et des infrastructures. Un état, reléguant le rôle de l'Etat au second ordre, forcée à doter ces morcellements par l'injection d'équipements et d'infrastructures revendiquée par une les associations de quartiers insalubre.

Les statistiques relatives au secteur de l'habitat sont croisées aux donnes du terrain et des interviews sont réalisées avec les différents acteurs pour essayer de répondre à la problématique posée. La grande question de la satisfaction des besoins en logement des différentes catégories sociaux encadrée par les pouvoirs publics, cette interrogation est déclinée en quatre hypothèses. Quels sont les actions entrepris par l'Etat en matière de logement. La nature des interventions d'autres acteurs pour subvenir à la demande non

satisfaite. Le cadre bâtit produit par les différents acteurs va-t-il contribué à un paysage urbain salubre. La nécessité d'une nouvelle politique de l'habitat qui inclus les différents acteurs à l'échelon local, qui intégré les spécificités des catégories sociales démunies, leurs identités culturelles et le cadre naturel du milieu.

- **Zone d'Eude**

La région Draa-Tafilalt compte actuellement 1643144 hab. parmi eux 599324 hab. sont des citadins sur un taux d'urbanisation de 36,4%. Ces villes de commandement colonial vont être renforcées par des équipements destinés à structurer un vaste territoire rural. Leurs essors et leurs évolutions est encadré par les pouvoirs publics, qui au début souhaite stabiliser la masse de population en émigration. Zagora 41 656 hab. Ouarzazate 75 847 hab. et Tinghir 44 156 hab. témoignent d'une croissance urbaine au dépens de Qsour[38] limitrophes et de zones à risques dans un milieu oasien fragile.

Carte n° 01 : Les villes principales de la zone d'étude dans leur contexte régional

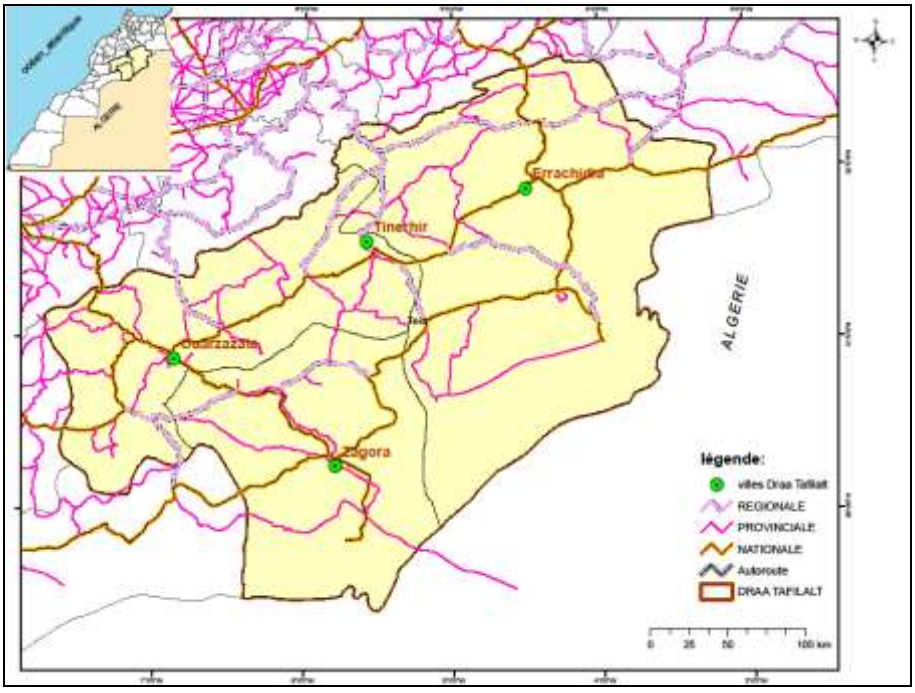

Source : Découpage administratif, (propre illustration,2025)

1. Les lotissements, outils d'organisation du secteur d'habitat

1.1- Orientation de l'urbanisation vers des centres administratifs

Ces villes à l'origine, sous forme de noyaux urbains coloniaux, étaient devancées par le rythme de croissance urbaine engendrée par les populations de différentes catégories sociales. Cette dynamique spontanée va être encadrée dès le début des années 70 à l'aide

[38] Unité socio-spatiale, il s'agit d'un rassemblement humain d'ethnies différentes au sein des oasis

d'opérations immobilières conçues à doter les habitants de logements équipés au sein d'un cadre de vie salubre et intégré au tissu urbain.

Au cours de la période intercensitaire 2004/2014, la population totale de la région a enregistré une croissance globale de 141 661 personnes, soit environ 14 166 hab. par an, 68,4% d'entre eux sont des citadins (RGPH, 2004 et 2024). Alors que paradoxalement, cette croissance n'est que de 15875 hab. durant les dernières 10 années. Dans le cas de la ville de Zagora, 10034 hab. ont regagné la ville, soit près 1600 ménage et près de 160 Ha à lotir en l'espace de 10 ans. Cette demande en terrains équipés est revue à la baisse d'environ 27% en raison du recours à la location. Ceci est en contradiction avec les grandes superficies de lotissements mises sur le marché foncier.

Ces opérations visaient une catégorie de fonctionnaires, bénéficiant de crédits au moment où la solidarité familiale est largement répandue pour faire face aux contraintes du financement. La première étape était marquée par l'auto-construction, ce qui explique le développement du secteur BTP dans la ville et a permis aux nombreux qsouriens, victime de la sécheresse, de se procurer des emplois (maçons, tâcherons, …).

Tableau n° 01 : Evolution de la population urbaine de 2004 à 2024

Les villes	2004	2014	2024
Ouarzazate	53489	69420	75 847
Tinghir	36388	41984	44 156
Zagora	34851	39987	41656
Région Draa Tafilalet	463900	555461	599324

Source : RGPH 2004, 2014 et 2024.

Les besoins annuels en termes de nouveaux logements ne sont pas significatifs. En 2024, le territoire régional a reçu près de 44000 personnes en dix ans, soit environs 4400 personne par année. Les 4 villes de la région n'en reçoivent qu'une part minime entre 600 à 160 personnes par année.

1.2- Orientation de l'urbanisation vers des centres administratifs

L'urbanisation récente débute avec la sédentarisation dans les extensions des Qsour adjacents aux périmètres administratifs de type colonial et dans l'habitat extramuros, compris dans les Horm[39] collectifs, qui composent le périmètre urbain de ces centres urbains.

[39] Sorte d'espace collectif, aire de déploiement de tribus, approprié par la communauté de chacun des Qsour

Plusieurs évènements ont eu lieu opposant les Qsour aux autorités locales. L'Etat conscient de la crise, avec le développement des quartiers populaires et les problèmes d'équipements, a promu les lotissements en question dans ces centres renforcés par la nouvelle organisation administrative, qui vont connaitre chacun un essor urbain propre.

Tableau n° 02 : Créations des lotissements dans les villes oasis

Province	Type interventions	Nombre de lotissement	Nombre d'unités	superficies (ha)
Ouarzazate	lotissement	10	13777	525.49
Zagora	lotissement	09	7011	227.79
Tinghir	lotissement	09	8608	321.86

Source : direction provinciale de l'habitat et politique de la ville, Ouarzazate, Janvier 2025

Dans le cas de Ouarzazate, les lotissements débutaient aux années 90 avec le lancement de 22 lotissements totalisant une superficie de 303,47 Ha. Ces initiatives incluent les opérateurs publics, la commune et l'intervention des coopératives (widadiates). On ressent, comment une part importante de ménages de faibles revenus, a préférée s'installer vers l'autre rive de l'oued sur des terrains non équipés à prix abordable et près de la ville. Cela explique la faible valorisation des lotissements Hy Almohamadi et Sidi Othman.

Pour la ville de Tinghir, l'éclatement récent des Qsour sur le même trajet de la route, a produit un groupement d'habitat difficile à aménager. L'offre publique en matière de lotissement se situe vers 1985 avec le lotissement Annahda de 25 Ha et se poursuit avec des opérations privées et Habous, et l'entrée des grands opérateurs entreprise ERAC-SUD, en réponse à une forte demande des MRE. Aussitôt, plusieurs associations prennent en main la promotion immobilière depuis 2004. Dans le même temps la zone connaissait une forte spéculation foncière et l'occupation de grande surface de terres collectives.

Malgré cette tentative, il y'avait parallèlement l'ouverture de la spéculation foncière sur les terrains collectifs adjacents, car une forte demande des classes non solvables n'a pas été satisfaite. Dans ces espaces en urbanisation, le secteur d'habitat est partagé entre les logiques administratives et les stratégies des populations,

1.3- Les lotissements spontanés prennent le relais

Cette impulsion s'est traduite par le développement, durant la période des années 90 jusqu'à 2005, d'un mouvement associatif très actif dans les périphéries urbaines, qui essaie de suppléer aux défaillances des structures communales et étatiques.

Les quartiers installés sur la base de morcellements clandestins souffraient de sous-équipement à tous les niveaux, et les logements étaient raccordés de façon collective aux

réseaux, les fosses septiques débordaient au niveau des ruelles non aménagées, difficilement cyclables.

Tableau n°03 : les acteurs locaux et leur rôle pour la production de logement : les amicales et associations

province	dénominations	nombre de lots	superficie (ha)
Ouarzazate	unions des amicales hay mohammadi	2180	91.24
	association al oukhoua	273	12
	association des affaires sociales du province	997	29.07
Zagora	el mansour eddahbi	2193	62.29
	al wifaq	1352	27.6
	ennaceur	1166	23.5
	bouabid echarqui	1178	15.16
Tinghir	amicales alkarama	130	58.42
	amicale enour	823	27.31
	amicale anbad d'habitat	168	4
	amicale el kassabah	110	2

Source : direction provinciale de l'habitat et politique de la ville, Ouarzazate, Janvier 2025

Cette période est qualifiée d'habitat insalubre, d'auto-construction et d'un cadre bâtit médiocre abritant les ménages, qui ne pouvaient pas supporter les conditions d'accès aux lotissements. Le blocage qui s'est produit après 2005, date d'entrée de l'agence urbaine comme nouvel acteur d'un urbanisme strictement réglementaire.

Dans ce cadre l'espace urbain de ces villes a abrité certaines opérations de relogement en aménageant des lots pour les ménages qui continuent à résider dans l'habitat menaçant ruine (tabl.4). En effet, le parc logement de ces villes oasiennes et leur arrière-pays compte un grand nombre d'habitat traditionnel et Qsour où l'intervention nécessite une procédure réglementaire rigide et abrite une catégorie sociale démunie.

Tableau n°04 : Amélioration des conditions de logement dans le cadre de lutte contre l'habitat menaçant ruine

province	**commune**	**Opération**	**n. de lots**
Ouarzazate	Ouarzazate	relogement des habitat menaçant ruine	195
		programme de restauration du ksar ait ben haddou	27
		opération attadamoune ii	50
	iminoulaoune	opération assaki	79
Tinghir	Tinghir	opération al hana	63
	Boumalne Dades	opération attadamoune i	06
	Toudgha soufla	hart lamrabtine	106
Zagora	Zagora	Relogement	21
total		**08**	**547**

Source : direction provincial de l'habitat et politique de la ville, Ouarzazate, Janvier, 2025

En l'absence de projets d'entretiens et d'aménagements d'envergure, les Qsour et l'habitat traditionnel représentent un enjeu de taille pour la région Draa Tafilalt, auquel il faut remédier et trouver des solutions.

2. Mise à niveau urbaine et restructuration des quartiers sous équipés dans le cadre de la politique de la ville.

Tableau n° 05: l'impact de la politique de la ville sur le développement urbain

province	commune	n.ménages	Consistance
Tinghir	Tinghir	2494	Restructuration et développement du centre Al nif et Aménagement et restructuration des voies internes et des voies de proximités, Eclairage publique
Zagora	Zagora	3091	Travaux d'aménagement des places publics et espaces verts, voirie dans le cadre de restructuration des quartiers de la ville de Zagora
	Agdz	1888	la restructuration des quartiers sous équipés à la ville d'Agdz
Ouarzazate	Ouarzazate	4000	Aménagement des places publiques et espaces verts sis à la Commune territoriale Ouarzazate , Aménagement des quartier sous équipés
	Taznakht	2069	Aménagement et renforcement des voies des quartiers sous-équipés, Aménagement des places publiques et des espaces verts "à la CT de Taznakht

Source : monographie régionale de l'habitat et de la politique de la ville, Draa Tafilalet, 2022

Ces villes ont hérité un tissu dégradé et des formes urbaines dualistes, abritant les exclus des programmes d'habitat portés par des organismes immobiliers à but lucratif. Raison pour laquelle une série d'opérations de restructurations (tabl.5) sont programmées pour aménager ces quartiers qui forment environ 30% du paysage urbain. Ces interventions concernent la voirie, la desserte en eau potable, l'électrification et l'assainissement de même que l'injection de certains équipements de proximité.

Tableau n° 06 : l'impact de la politique de la ville pour développer les centres semi-urbain et rural

province	la commune	N.ménages	consistance
Tinghir	Alnif	2494	Restructuration et développement du centre Alnif et Aménagement et restructuration des voies internes et des voies de proximités et Eclairage publique.
	Iknioun	248	Restructuration des Quartiers Sous Equipés, l'Aménagements des places et espaces verts, l'aménagement et le renforcement des voies de proximité.
	Ait Ouassif	1134	Travaux de revêtement des voies de proximité et Aménagement des places au Centre de "la CT Ait Ouassif".
Zagora	14 centre commune rurales	8975	Travaux d'aménagement des places publics et espaces verts, voirie dans le cadre de restructuration des quartiers de la ville de Zagora
Ouarzazate	Tidili	1200	Mise à niveau urbaine du Centre (Revêtement de la voirie et trottoirs, Aménagement des places, Renforcement du réseau de l'éclairage public et Réhabilitation du réseau de AEP) de "la CT de Tidili.

Source : monographie régionale de l'habitat et de la politique de la ville, Draa Tafilalet, 2022

- **Discutions et analyse**

L'échec des programmes d'habitat à résorber le déficit en logements pour les familles émigrées cherchant des conditions d'habitat descente et la proximité des équipements, est la résultante de plusieurs facteurs, dont notamment la pauvreté et les faibles revenus des ménages oasiens. Cette demande sera orientée vers l'acquisition de lots non équipés, loin des procédures administratives et comportant même des modes de financement par tranches. Au contraire, les opérations réglementaires ont ciblé la masse de bénéficiaires constituée à la fois de salariés d'administrations publics et privés, de commerçants et de services privés, des MRE, ainsi que de spéculateurs qui investissent dans le foncier urbain. À cet effet, la segmentation urbaine est une modalité banale de la structuration sociale des agglomérations sahariennes, particulièrement lors du processus de fixation des nomades (Pliez O. 2003).

Ces opérations publiques se sont soldées par l'écartement d'une large masse populaire ne pouvant pas intégrer le régime adopté par le lotisseur, qui est se hâte pour valoriser son opération dans une durée plus limitée. Bien que l'offre en logements produits par les opérations de lotissement dépasse largement le rythme de croissance urbaine, les familles à faible revenus et les pauvres chassés par les sécheresses aigues ayant décimé les oasis, se sont réfugiées dans des lotissements non équipés promus dans les terrains collectifs des Qsour.

Ainsi, si l'offre foncière constituée par les Horm des collectivités ethniques abonde en ville oasienne, cela ne se traduit pas en terme d'accès au logement équipé pour toutes les familles. Une grande part estimée à 30% se cantonne dans les quartiers insalubres, attendant les opérations de restructuration pour se doter des services et infrastructures urbaines.

- **Conclusion**

La prolifération des formes d'habitat précaire et sous-équipé, dispersé dans la périphérie du tissu urbain et formant continuum des Qsours au niveau de ces trois villes-oasis n'est pas directement lié au volume de l'offre en logement. Le taux d'accroissement de ces villes (en moyenne 3%) soit environ 500 famille/logement par an, est largement suffisant pour assurer l'hébergement des ménages arrivés. Le niveau de vie, les caractéristiques démographiques (plusieurs ménages par une seule famille) et socio-professionnelles des ménages à l'origine chassés par la pénurie d'eau dans le milieu oasien en dégradation, en font une classe particulière à laquelle ces programmes ne sont pas adaptés. Le cadre bâti et les conditions d'habitat traduisent une ségrégation sociale au sein de l'espace urbain, entre lotissements dits réglementaires, les quartiers sous-équipés et les Qsours. Ces différents tissus traduisent des conditions d'habitat, qui varient dans un

large spectre à savoir, un cadre de vie amélioré, d'autres non compatibles avec les valeurs culturelles et le mode de vie oasien ce qui conduit à la formation de l'habitat insalubre.

Ainsi, si l'on porte un regard attentif sur ces villes présahariennes, on se rend compte de l'importance des quartiers clandestins, qui juxtaposent les lotissements de l'Etat pour bénéficier des équipements de proximité présents. En effet, la superficie des lots, la standardisation du parc logement, infrastructures non adaptées au tissu ancien, éloignement des équipements éducatifs, plaident en faveur d'une segmentation de la ville oasienne.

Par conséquent, la multiplication des acteurs de la fabrication de la ville, témoigne du manque d'une stratégie commune qui tient le monopole de l'acte de bâtir de l'espace urbain, divisé (dans le cas de ces villes marginales sises dans un milieu présaharien imprégnée de l'oasis et de qsour) et dont l'assiette foncière est structurée de façon traditionnelle (horm). D'autre part, le montage technico-financier des opérations destinées à remplir la demande en logements, leur cadre physique et social, institutionnel et juridique, ne permet pas la multiplication des formules d'accès pour subvenir à la demande des populations démunies. Encore faut-il que l'habitat en milieu oasien ne se réduit pas au logement dans les villes proprement dites, mais il s'agit d'un ensemble de conditions environnementales, culturelles et socio-économiques auxquelles les oasiens sont rattachés et qui apparaissent sous différentes formes d'appropriation annexées au logement principal, au niveau des quartiers.

La demande non satisfaite dans un cadre réglementaire, alimente l'habitat sous-équipé qui peut atteindre environ 40% du parc logement dans ces pseudo-villes. Dire que les programmes d'habitat doivent tourner vers plus de diversification de l'offre surtout en termes de COS, de servitudes urbanistiques et de normes de construction **(AUOZT, 2006).**

Au problème de la qualité s'ajoute celui du domaine social, économique et environnemental, celui du patrimoine architectural, les espaces publics pour une ville-oasis, telle que les lieux ombragés et les espaces publics. Ce qui nécessite de transcender le besoin en logement, pour poser la question de la forme urbaine en totalité dans cette ville, de trancher entre le résidentiel, l'habitat multifonctionnel, le quartier oasien adoptant des coefficients d'utilisation du sol adéquats, pourtant le foncier ne se pose pas avec acuité.

On se retrouve, par conséquent, face à de grands questionnements, ci-dessous qui nous interpellent pour encadrer notre stratégie d'intervention :

- Quelle est l'attractivité d'un département où les jeunes générations ne peuvent espérer se loger dans de bonnes conditions ?
- Que deviennent les liens Trans générationnels dans une société compartimentée par l'offre de logements ?

- Quel est l'avenir de ces « zones » d'habitat sans qualité, déjà porteuses de problèmes dans les domaines environnemental et social ?
- Mesure-t-on l'irréversibilité des transformations des milieux ?

Et enfin, de quelles cultures et références urbaines seront nourries les générations futures ? Si le lotissement peut répondre à une forme de demande et de pratique de l'aménagement, la question de la qualité est plus que jamais d'actualité.

❖ Bibliographies

- **Hammoudi A. (1970),** L'évolution de l'habitat dans la vallée du Draa - in Revue de Géographie du Maroc n° 18- 1970- pp. 33- 45.
- **Naciri M. (1985)**, Politique urbaine et « politiques » de l'habitat au Maroc : incertitudes d'une stratégie. In: Politiques urbaines dans le monde arabe.www.persee.fr/doc/mom_0295-6950_1985_act_1_1_3751.
- **Bisson J. et Jarir M. (1986).,** KSOUR DU GOURARA ET DU TAFILELT, de l'ouverture de la société oasienne à la fermeture de la maison, Editions du CNRS, Annuaire de l'Afrique du Nord, Tomé XXV, 1986 ; pp329-345.
- **Bounar A (1993),** L'urbanisation dans un milieu d'oasis présahariennes (la vallée de Draa et le pays d'Ouarzazate, Thèse de Doctorat, Poitiers, France.
- **BenAttou M. (1996),** Villes-relais, petits centres et pseudo-villes dans le Souss : décentralisation ou urbanisation par le bas ? Dynamiques démographiques et urbanisation, in l'espace rural dans le Souss, héritage et changements, FLSH groupe de recherche (GERS), Actes du colloque organisé le 15 et 16 Mars 1996.pp.
- **Aquiouh E. (2002),** système urbain et organisation de l'espace dans la zone de Draa, Thèse de Doctorat, Fac. Des lettres et Sc. Humaines-Beni Mellal, 300p.(en arabe)
- **Pliez O. (2003),** Villes du Sahara, Urbanisation et urbanité dans le Fezzan libyen, éditions du CNRS, Paris,199p.
- **AUOZT, 2006**, étude sur les architectures locales de la vallée de Draa et du bassin du mardi, au n°13 2006, p 71.
- **CAUEH (2008),** le Conseil d'Architecture, d'Urbanisme et de l'Environnement de l'Hérault, LES LOTISSEMENTS Résidentiels, Pour une composition urbaine et paysagère de qualité dans l'Hérault, Janvier 2008, carnet2, 60p.
- **BenAttou M. (2010),** processus d'urbanisation dans les ''villes-oasis'' 'présahariennes, revue Dirasset 2010, pp21 52.
- **Direction provinciale de l'habitat et politique de la ville, Ouarzazate** (2022) monographie régionale de l'habitat et de la politique de la ville, Draa Tafilalet, 2022.

- **Secrétariat Général du Conseil National de l'Habitat** (ONU-HABITAT &MATUHPV) mars 2022, rapport national sur la mise en œuvre du nouvel agenda urbain 2016 _ 2020, p 137.

❖ Abbreviations

- AUOZT : Agence Urbaine Ouarzazate, Zagora, Tinghir
- BTP : Bâtiment, Travaux Publiques
- COS : Coefficient d'Occupation du Sol
- CUS : Coefficient d'Utilisation du Sol
- ERAC-SUD : Etablissements Régionaux d'Aménagement et de Construction - SUD
- HAB : Habitant
- MATUHPV : Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Urbanisme de l'Habitat et de la Politique de la Ville
- MRE : Marocains Résidants l'Etranger
- RDT : Région Draa Tafilalt
- RGPH : Recensement Général de la Population et de l'Habitat
- HCP: Haut Commissariat Au Plan

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Bibliometric Mapping of Research on Purchase Intention (2020-2025): Trends, Networks, and Perspectives

DADAOUA Oumaima[1] ; ELHADERI Kaoutar[2]

[1] PhD Researcher; Faculty of Economics and Management, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco

[2] University Professor; Faculty of Economics and Management, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco

Email 1 : OUMAIMA.DADAOUA@UIT.AC.MA

Email 2 : KAOUTAR.ALHADERI@UIT.AC.MA

1: ORCID identifier 1 :0009-0008-2758-0910

Received	Accepted	Published
08/09/2025	11/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.198-217

Dadaoua Oumaima; Elhaderi Kaoutar. (2025). Bibliometric mapping of research on purchase intention (2020–2025): Trends, networks, and perspectives. *Journal of Strategic and Military Studies, „ volume7 (issue28),* pp: 198 – 217.

Abstract

This study presents a bibliometric mapping of the scientific literature on purchase intention between 2020 and 2025, combining performance analysis and science mapping using Excel and VOSviewer (co-occurrence, co-authorship, and bibliographic coupling). Based on a corpus of 255 publications extracted from the Scopus database, five key thematic axes emerge: (a) emotional factors and affective engagement, (b) trust, credibility, and social influence, (c) sustainable marketing and ethical purchase intention, (d) technological approach and algorithmic personalization, and (e) cultural diversity and generational differences. The results reveal a growing scientific output from 2021 onward, largely driven by Asian and North American contributions, with academic collaborations still relatively fragmented. The analysis shows a shift from traditional behavioral models toward more interdisciplinary approaches incorporating sociotechnical, cultural, and ethical dimensions. This study provides an overview of the current dynamics of the field and outlines future research directions on the drivers, barriers, and contextual moderators of purchase intention in a rapidly evolving consumer landscape.

Keywords: purchase intention; emotional engagement; digital trust; sustainability; personalization

© 2025, DADAOUA& ELHADERI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Cartographie bibliométrique des recherches sur l'intention d'achat (2020–2025) : tendances, réseaux et perspectives

DADAOUAOumaima[1]; ELHADERI Kaoutar [2]

[1] Doctorante chercheuse ; Faculté d'économie et de gestion, université Ibn Tofail, Kenitra, Morocco

[2] Professeure universitaire ; Faculté d'économie et de gestion, université Ibn Tofail, Kenitra, Morocco

Email 1 : OUMAIMA.DADAOUA@UIT.AC.MA

Email 2 : KAOUTAR.ALHADERI@UIT.AC.MA

1: ORCID identifier 1 ; 0009-0008-2758-0910

Reçu le	Accepté le	Publié le
08/09/2025	11/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.198-217

Dadaoua Oumaima ; Elhaderi Kaoutar. (2025). Cartographie bibliométrique des recherches sur l'intention d'achat (2020–2025) : tendances, réseaux et perspectives. *Journal of Strategic and Military Studies, Volume 7* (Numéro28), pp: 198 – 217.

Résumé

Cette étude propose une cartographie bibliométrique de la littérature scientifique sur l'intention d'achat entre 2020 et 2025, en combinant analyse de performance et cartographie des connaissances à l'aide d'Excel et de VOSviewer (co-occurrence, co-authorship, couplage bibliographique). À partir d'un corpus de 255 publications issues de la base de données Scopus, cinq axes de recherche structurants se dégagent : (a) les facteurs émotionnels et l'engagement affectif, (b) la confiance, la crédibilité et l'influence sociale, (c) le marketing durable et l'intention d'achat éthique, (d) l'approche technologique et la personnalisation algorithmique, et (e) la diversité culturelle et les différences générationnelles. Les résultats mettent en évidence une intensification des publications à partir de 2021, dominée par les contributions asiatiques et nord-américaines, ainsi que des collaborations académiques encore peu intégrées. L'analyse témoigne d'une évolution des recherches, des modèles comportementaux classiques vers des approches pluridisciplinaires intégrant les dimensions sociotechniques, culturelles et éthiques. Ce travail offre un aperçu des dynamiques actuelles du champ et ouvre des perspectives pour de futures recherches sur les déterminants et modérateurs contextuels de l'intention d'achat dans un environnement de consommation en constante transformation.

Mots clés : intention d'achat ; engagement émotionnel ; confiance numérique ; durabilité; personnalisation

© 2025, DADAOUA& ELHADERI, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1- Introduction

L'essor des technologies immersives, de l'intelligence artificielle générative et de la modélisation 3D a favorisé l'apparition d'une nouvelle figure dans l'univers du marketing digital : l'influenceur virtuel (Virtual Influencer, VI). Ces entités numériques, conçues pour simuler des comportements humains, interagir avec les internautes et représenter des marques, transforment les codes traditionnels de l'influence en ligne (Kuo & Le, 2025 ; Yao et al., 2025). Contrairement aux influenceurs humains, les VIs offrent aux entreprises un contrôle intégral sur l'image, le récit et les valeurs projetées, ce qui en fait des leviers attractifs pour assurer la cohérence, l'efficacité persuasive et la maîtrise réputationnelle (Belanche et al., 2024).

Dans ce contexte, la question de l'intention d'achat suscitée par ces avatars numériques prend une importance croissante. De quelle manière influencent-ils les décisions des consommateurs ? Quels facteurs – émotionnels, cognitifs, technologiques, culturels ou éthiques – conditionnent leur efficacité persuasive ? Alors que les premiers travaux se sont attachés à examiner la nouveauté du phénomène, les recherches récentes s'orientent vers une analyse plus avancé des déterminants, médiateurs et modérateurs de l'intention d'achat dans ce nouveau cadre communicationnel (Franke & Groeppel-Klein, 2024).

Face à la montée en puissance de ces dispositifs, il apparaît essentiel de dresser une cartographie des contributions scientifiques afin de comprendre comment la recherche académique s'est structurée autour de la thématique de l'intention d'achat. La bibliométrie constitue ici un outil particulièrement pertinent, car elle permet non seulement d'identifier les tendances, mais aussi de révéler les réseaux de collaboration et de mettre en évidence les axes émergents.

La présente étude s'appuie donc sur une analyse bibliométrique des publications récentes (2020–2025), afin de :

(a) cartographier les tendances scientifiques sur l'intention d'achat ;
(b) identifier les auteurs, sources et travaux les plus influents ;
(c) analyser l'évolution des thématiques structurantes.

En mobilisant des outils de performance et de cartographie tels que la co-citation, la co-rédaction et la co-occurrence, cette recherche propose un panorama actualisé des dynamiques intellectuelles du champ. Elle met ainsi en lumière cinq axes principaux : (1) les facteurs émotionnels et l'engagement affectif ; (2) la confiance, la crédibilité et l'influence sociale ; (3) le marketing durable et l'intention d'achat éthique ; (4) l'approche technologique et la personnalisation algorithmique ; (5) la diversité culturelle et les différences générationnelles.

1.1- Cadrage théorique

L'intention d'achat est classiquement définie comme la probabilité perçue d'accomplir un achat dans un horizon temporel donné. Héritière des modèles socio-cognitifs (TRA/TPB), elle est expliquée par l'attitude, les normes et le contrôle perçu (Ajzen, 1991). Toutefois, l'environnement numérique a déplacé le centre de gravité théorique : aux déterminants rationnels s'ajoutent désormais des affects, des mécanismes de confiance et des architectures technologiques qui reconfigurent la persuasion.

(i) Affects et expérience. Les travaux récents soulignent la puissance des émotions dans la formation de l'intention d'achat en ligne : l'immersion, les récits et les indices sensoriels amplifient l'engagement affectif et la mémorisation, ce qui renforce l'intention (Ladhari et al., 2023 ; Kim & Johnson, 2022). L'UX devient alors un levier stratégique où l'évaluation n'est pas uniquement utilitaire mais hédonique.

(ii) Confiance, crédibilité, influence. Dans des environnements informationnels denses, la confiance agit comme médiateur entre exposition et intention. La crédibilité de la source, l'authenticité perçue, le bouche-à-oreille électronique (eWOM) et la réputation orientent fortement la conversion (Chu & Chen, 2022 ; Lou & Yuan, 2019 ; Soh et al., 2022).

(iii) Durabilité et éthique. La littérature post-2020 met en avant l'alignement valeurs personnelles – valeurs de marque : la RSE, la transparence et la promesse de durabilité accroissent l'intention d'achat éthique, notamment chez les jeunes consommateurs (Papista et al., 2021 ; Li et al., 2022 ; Delafrooz & Paim, 2020).

(iv) Technologies et personnalisation. L'IA (systèmes de recommandation, chatbots), la réalité augmentée et les influenceurs virtuels (VIs) introduisent une personnalisation algorithmiquement médiée capable de moduler l'intention en temps réel via la saillance, la saillie sociale et la réduction de l'effort cognitif (Chatterjee et al., 2022 ; Belanche et al., 2024 ; Kuo & Le, 2025).

(v) Contextes culturels et générationnels. Les antécédents de l'intention varient selon les cultures (normes, gestion du risque, attentes vis-à-vis des marques) et selon les cohortes (digital natives vs seniors), ce qui justifie des analyses comparatives et pluridisciplinaires (Sharma et al., 2021 ; Lim et al., 2023).

En somme, la théorie s'éloigne d'une lecture strictement cognitive pour intégrer des logiques affectives, relationnelles et sociotechniques. Cette pluralité appelle des cadres intégratifs (combinant TPB, confiance, émotions, durabilité et affordances technologiques) et une attention soutenue aux modérateurs contextuel

En effet, L'étude de l'intention d'achat a donné lieu à une pluralité d'approches théoriques qui, loin d'être convergentes, révèlent de nombreuses tensions. Le premier débat oppose les perspectives cognitives aux perspectives affectives. Selon les approches issues de la théorie du comportement planifié (Ajzen, 1991), l'intention demeure

fondamentalement déterminée par des croyances rationnelles, des normes sociales et le contrôle perçu. Cependant, de nombreux travaux contemporains (Kim & Johnson, 2022 ; Ladhari, Gonthier & Lajante, 2023) montrent que, dans les environnements numériques, les émotions ressenties lors de l'exposition à un produit ou à un message peuvent précéder, colorer, voire supplanter l'évaluation rationnelle. Plutôt que d'opposer frontalement ces perspectives, il paraît plus juste de considérer que les dimensions cognitives et affectives interagissent dans un processus de co-détermination, où les émotions guident l'attention et l'attitude, tandis que les croyances contribuent à stabiliser l'intention.

Un second débat traverse la littérature à propos de la personnalisation algorithmique. D'un côté, certains auteurs défendent son rôle persuasif en soulignant que la personnalisation accroît la pertinence perçue et réduit l'incertitude, renforçant ainsi l'intention d'achat (Chatterjee et al., 2022). De l'autre, plusieurs recherches insistent sur les risques liés à la perception d'intrusion et au sentiment de surveillance, susceptibles de générer une réaction de méfiance ou de rejet. Le cas des influenceurs virtuels illustre cette tension : leur artificialité peut produire un sentiment d'« authenticité artificielle » favorable à l'engagement (Belanche et al., 2024), mais également susciter des résistances liées à l'effet de vallée dérangeante et aux doutes éthiques qu'ils soulèvent (Kuo & Le, 2025). L'hypothèse d'une relation non linéaire, où la personnalisation renforce l'intention jusqu'à un certain seuil avant de devenir contre-productive, émerge ainsi comme piste de recherche féconde.

Le troisième débat concerne la durabilité et l'intention d'achat éthique. Si de nombreuses études (Papista, Chrysochou & Krystallis, 2021 ; Li, Wang & Zhang, 2022) montrent que la responsabilité sociale des entreprises et l'engagement écologique renforcent l'intention déclarée d'achat, le passage à l'acte reste marqué par un « attitude–behavior gap » bien documenté (Delafrooz & Paim, 2020). Cette divergence interroge la stabilité de l'intention éthique et suggère que son activation dépend de facteurs modérateurs tels que la congruence entre valeurs personnelles et marque, les contraintes de prix et d'accessibilité, ou encore l'influence de normes sociales plus ou moins contraignantes.

Le rôle de la confiance et de l'influence sociale constitue un quatrième point de tension. Les travaux centrés sur la crédibilité de la source soulignent que la qualité perçue d'un influenceur, d'un site ou d'une plateforme constitue le déterminant central de l'intention via la confiance (Lou & Yuan, 2019 ; Chu & Chen, 2022). À l'inverse, d'autres recherches insistent sur la nécessité de considérer l'écosystème relationnel dans son ensemble : agrégation d'avis, micro-influenceurs, pairs et signaux de réputation interagissent pour façonner la décision (Soh, Leong & Teh, 2022). Ce déplacement théorique suggère d'aborder la confiance non plus comme une propriété individuelle mais comme une construction émergente d'un réseau de sources.

Enfin, la question des variations culturelles et générationnelles interroge l'universalité des mécanismes identifiés. Alors que certains auteurs considèrent que des déterminants comme la confiance ou l'engagement affectif relèvent de processus transversaux, d'autres démontrent des différences marquées selon les cultures et les cohortes (Sharma, Al-Mamun & Rana, 2021 ; Lim, Hew & Wong, 2023). Les jeunes générations, en particulier les digital natives, paraissent plus sensibles à la fluidité technologique et aux valeurs éthiques, tandis que les consommateurs plus âgés privilégient la fiabilité et la sécurité. Ces divergences plaident pour une approche comparative et pluridisciplinaire qui tienne compte des contextes socioculturels dans lesquels s'inscrit la décision d'achat.

Dans l'ensemble, ces controverses mettent en évidence la nécessité d'un cadre intégratif capable d'articuler les apports cognitifs, affectifs, technologiques, éthiques et contextuels. L'intention d'achat ne peut être comprise uniquement à travers un modèle linéaire ; elle s'inscrit dans un système complexe où interagissent émotions, croyances, confiance, valeurs sociales et affordances technologiques. Le défi théorique consiste désormais à dépasser les clivages pour proposer des modèles hybrides et situés, aptes à rendre compte de la diversité des comportements d'achat dans un environnement globalisé et numérisé

2- Méthode et outils

Source des données et période :

L'étude adopte une approche bibliométrique articulée autour de l'analyse de performance et de la cartographie scientifique. Les données ont été extraites de la base **Scopus** pour la période **2020–2025**.

Stratégie de recherche documentaire (Scopus) :

La requête annoncée dans le manuscrit est la suivante :

TITLE-ABS KEY (purchase AND intention) AND PUBYEAR > 2019 AND PUBYEAR < 2026
AND (LIMIT-TO (DOCTYPE , "ar") OR LIMIT-TO (DOCTYPE , "ch") OR LIMIT-TO (DOCTYPE , "bk"))
AND (LIMIT-TO (LANGUAGE , "English"))
AND (LIMIT-TO (EXACTKEYWORD , "Purchase Intention"))

Les éléments de filtrage appliqués portent sur l'année de publication, le type de document, la langue et le mot-clé exact.

Tableau 1: Paramètre de recherche retenu

Élément	Paramètre retenu
Base de données	Scopus
Période	2020–2025 (PUBYEAR > 2019 et < 2026)
Chaîne de recherche	TITLE-ABS-KEY("purchase AND intention")
Type de documents	Articles, chapitres, livres
Langue	Anglais
Mot-clé exact	Purchase Intention

Source : Élaboré par les auteurs

Critères d'inclusion / exclusion : Ont été retenus les documents en anglais, publiés sous forme d'articles scientifiques, chapitres d'ouvrages et livres, avec statut de publication finalisé, et correspondant au mot-clé exact. Les doublons et publications hors sujet ont été écartés.

Nettoyage et préparation des données : Une analyse descriptive (**tris à plat**) a été réalisée sous **Microsoft Excel** afin de structurer les variables bibliométriques (année, pays, auteurs, citations).

Indicateurs, techniques et logiciels : Les analyses relationnelles ont été conduites avec **VOSviewer**, couvrant :

- la **co-authorship** (réseaux de co-auteurs et pays),
- la **cooccurrence des mots-clés** (clusters thématiques),
- le **couplage bibliographique** (proximité intellectuelle entre documents).

Pour ce dernier, un **seuil minimal de huit citations communes** a été retenu afin d'assurer la robustesse des liens.

Tableau 2:Indicateurs et outils mobilisés

Volet	Indicateurs / Sorties	Outil
Analyse de performance	Tris à plat (chronologie, pays, top-citations)	Excel
Science mapping	Réseaux de co-authorship (auteurs, pays)	VOSviewer
Science mapping	Cooccurrence des mots-clés (clusters thématiques)	VOSviewer
Science mapping	Couplage bibliographique (Network & Overlay)	VOSviewer
Paramétrage	Seuil = 8 citations communes	VOSviewer

Source : Élaboré par les auteurs

2.6. Sorties et représentations

Les résultats sont présentés sous forme :

- de **séries temporelles** (production annuelle 2020–2025),
- de **répartition géographique** par pays,
- d'un **tableau Top-10** des articles les plus cités,
- de **visualisations VOSviewer** : réseaux de co-rédaction, cartes de cooccurrence, *Network visualization* et *Overlay visualization* pour le couplage bibliographique.

2.7. Limites déclarées

La section Méthodologie reflète les deux chiffres de corpus mentionnés (255 vs 3 219) tels qu'écrits dans le manuscrit, appelant une vérification ultérieure des exports Scopus.

3- Résultats et discussions

Axe 1. Résultats issus des tris à plat

a. Cadence des publications scientifiques (2020–2025)

La dynamique de la production scientifique autour de l'intention d'achat révèle une évolution soutenue au cours de la période 2020–2025. Après une base initiale de 344 publications en 2020, le volume connaît une progression continue, atteignant 468 articles en 2021, puis 546 en 2022. Une accélération notable est observée en 2024 avec un sommet de 766 publications, avant une légère baisse à 511 documents en 2025. Ce pic enregistré en 2024 témoigne d'un intérêt académique particulièrement marqué pour cette thématique, probablement en lien avec la transformation des comportements de consommation dans un contexte numérique en mutation **(cf. Annexe 1)**.

b. Répartition géographique des publications scientifiques

L'analyse géographique met en lumière une forte concentration des travaux scientifiques sur l'intention d'achat en Asie et en Amérique du Nord. La Chine domine très largement avec 818 publications, suivie de l'Inde (463) et des États-Unis (297), soulignant le rôle central de ces pays dans la production académique sur le sujet. D'autres pays asiatiques comme la Malaisie (277), l'Indonésie (236) et Taïwan (185) affichent également une activité soutenue, illustrant une dynamique de recherche régionale marquée. En Europe, le Royaume-Uni (124), l'Espagne (114) et la France (55) occupent des positions notables, bien que modestes comparées aux puissances asiatiques. L'Afrique reste globalement en retrait, avec des contributions ponctuelles, notamment de l'Afrique du Sud (26), de la Tunisie (11) et du Maroc (10). Cette répartition témoigne d'un déséquilibre global en matière de production scientifique, au profit des pays fortement impliqués dans la transformation digitale des comportements d'achat **(cf. Annexe 2)**.

c. Dix articles les plus cités

En **Annexe 3**, l'article le plus cité porte sur une étude analysant l'effet de la crédibilité perçue et des interactions parasociales avec les blogueurs sur Instagram et YouTube, totalisant 854 citations. D'autres travaux influents explorent des thématiques complémentaires telles que le live streaming commercial et son impact sur l'intention d'achat (435 citations), l'acceptation des technologies basées sur l'IA (411 citations), ou encore les comportements d'achat responsables dans le secteur de l'habillement durable (349 citations). Plusieurs publications s'intéressent également au rôle des influenceurs dans le marketing numérique, à travers les notions d'attractivité, de transparence publicitaire ou de crédibilité perçue. Ce corpus d'articles hautement cité reflète une forte attention scientifique portée aux mécanismes psychologiques et socio-techniques qui influencent les intentions d'achat à l'ère du numérique.

Axe 2. Résultats issus des traitements via VOSviewer

a. Analyse de co-authorship

L'analyse des co-auteurs (seuil : un document/auteur) met en évidence un seul cluster de collaboration scientifique, composé de cinq auteurs ayant publié ensemble sur la thématique de l'intention d'achat **(cf. Annexe 3).** Ce réseau reflète une structure collaborative concentrée, sans fragmentation en sous-groupes.

Cluster 1 (Rouge) : intention d'achat

Ce cluster regroupe Chan Tak Jie, Fadzilah Asmaul Husna Haris, Huam Hon Tat, Samson Jessica, et Wong Shien Ying. Leurs travaux communs explorent des problématiques liées aux facteurs influençant l'intention d'achat, en particulier dans des environnements numériques et technologiques. Les publications de ce groupe mobilisent fréquemment des approches quantitatives (modèles d'équations structurelles, modélisation des comportements d'achat) et s'inscrivent dans le champ du marketing digital et du comportement du consommateur.

La densité des liens au sein du cluster traduit une forte cohésion académique, soulignant une collaboration récurrente sur des thématiques partagées, sans ouverture vers d'autres pôles scientifiques visibles dans ce réseau.

b. Analyse de co-authorship entre pays

L'analyse géographique (via VOSviewer) identifie sept clusters de collaboration scientifique, traduisant des approches différenciées de l'intention d'achat à travers des contextes culturels et économiques variés **(cf. Annexe 4).**

Cluster 1. Marron : Chine, Sri Lanka, Tanzanie, positionné au cœur du réseau, avec la Chine comme acteur dominant. Ce cluster explore principalement les déterminants

psychologiques et technologiques de l'intention d'achat en ligne, notamment dans les environnements numériques immersifs.

Cluster 2. Vert : Inde, Arabie Saoudite, France, Jordan, axé sur les pratiques de consommation digitale dans les économies émergentes, avec un intérêt marqué pour la confiance perçue, les avis électroniques (eWOM) et le rôle des croyances culturelles dans la décision d'achat.

Cluster 3. Bleu : Turquie, Iran, Pays-Bas, centré sur l'expérience utilisateur, les interfaces mobiles et le marketing d'influence comme leviers de l'intention d'achat, dans des contextes multilingues et multiculturels.

Cluster 4. Violet : États-Unis, Corée du Sud, Japon, Ghana, orienté vers les innovations technologiques (IA, réalité augmentée), examinant comment ces dispositifs modifient la perception de valeur et stimulent l'achat impulsif ou programmé.

Cluster 5. Jaune : Royaume-Uni, Canada, Danemark, pôle européen mettant l'accent sur les dimensions éthiques, la durabilité perçue et la responsabilité sociale des marques dans la construction de l'intention d'achat.

Cluster 6. Rouge clair : Espagne, Italie, Pologne, Nouvelle-Zélande, focalisé sur les modèles prédictifs de comportement d'achat, les émotions digitales et les environnements de consommation virtuels dans des marchés matures.

Cluster 7. Turquoise : Indonésie, Thaïlande, Taiwan, articulé autour de la culture du mobile shopping, des plateformes sociales (notamment TikTok et Instagram) et de l'effet des micro-influenceurs sur l'intention d'achat des jeunes consommateurs.

c. Cooccurrence des mots-clés

L'analyse des cooccurrences de mots-clés a permis d'identifier six **clusters thématiques** structurant la recherche autour de l'intention d'achat. Ces clusters reflètent les grandes orientations théoriques et empiriques de la littérature actuelle. Une visualisation de ces cooccurrences figure en Annexe X.

Le cluster rouge se situe au cœur du réseau et regroupe les termes centraux tels que *purchase intention*, *brand attitude*, *social media* et *digital marketing*. Il renvoie aux travaux portant sur l'impact des marques et des stratégies numériques (influenceurs, publicité ciblée, contenu généré par les utilisateurs) dans la formation de l'intention d'achat, en mobilisant notamment les modèles du marketing persuasif et des émotions numériques.

Le cluster vert articule les notions de *sales*, *consumer purchase*, *e-commerce* et *social commerce*, explorant les mécanismes transactionnels liés à l'intention d'achat. Ce champ s'intéresse à la performance commerciale des plateformes numériques, à l'optimisation des

ventes et aux effets de la fluidité technologique sur la conversion des intentions en comportements effectifs.

Le cluster jaune regroupe des termes tels que *consumer behavior*, *consumer attitude*, *organic food*, *survey* et *young adult*, focalisant sur les spécificités sociodémographiques des consommateurs, notamment les jeunes, et les méthodologies mobilisées (expérimentation, questionnaires, études quantitatives) pour évaluer leurs attitudes et intentions.

Le cluster violet met l'accent sur les variables psychologiques et émotionnelles influençant l'intention d'achat, comme *attitude*, *emotions*, *satisfaction* et *trust*. Ce courant s'appuie sur la théorie du comportement planifié et les théories des émotions pour modéliser les facteurs internes du consommateur.

Le cluster bleu regroupe les recherches sur la durabilité, la consommation responsable et l'impact des valeurs personnelles, du green marketing et de la RSE sur l'intention d'achat. Il combine une approche éthique et cognitive, mettant en lumière l'influence de la sensibilité environnementale et des connaissances écologiques dans les décisions d'achat.

a. Couplage bibliographique

L'analyse du couplage bibliographique, réalisée avec un seuil de huit citations communes, a permis d'identifier **cinq clusters thématiques** structurants dans la recherche sur l'intention d'achat entre 2020 et 2025. Les visualisations issues de VOSviewer (voir Annexe 6 : *Network Visualization* et Annexe 7 : *Overlay Visualization*) mettent en évidence les connexions intellectuelles entre auteurs ainsi que l'évolution temporelle des publications.

Le cluster rouge se concentre sur les **facteurs émotionnels et cognitifs** de l'intention d'achat. Il regroupe des auteurs travaillant sur la crédibilité perçue, la confiance, l'attitude envers les marques et le rôle de l'affect dans les décisions d'achat en ligne. L'accent est mis sur la narration persuasive, l'expérience utilisateur et l'engagement affectif.

Le cluster vert fait émerger une **approche techno-psychologique**, articulée autour de l'adoption des technologies, du marketing digital et des plateformes sociales. Il explore l'effet des applications mobiles, de l'UX design et de l'intelligence artificielle sur le comportement d'achat, en lien avec des modèles comme UTAUT ou TAM.

Le cluster bleu s'inscrit dans une dynamique **cognitive et durable**, focalisée sur la consommation responsable, le green marketing et la volonté de payer pour des produits durables. Il mobilise des concepts liés aux valeurs environnementales, à la RSE, et à la construction d'une intention d'achat éthique.

Le cluster jaune interroge les **dimensions interculturelles et sociodémographiques** de l'intention d'achat. Les contributions de ce groupe analysent les variations

générationnelles (notamment les jeunes adultes), les différences culturelles dans la perception des marques, et les stratégies d'adaptation marketing.

Le cluster violet, enfin, regroupe des **travaux méthodologiques et expérimentaux**, souvent fondés sur des approches quantitatives robustes (PLS-SEM, modélisations structurelles, enquêtes multi-pays). Ce groupe permet de stabiliser les variables clés dans l'explication de l'intention d'achat, à travers des validations empiriques récurrentes.

Axe 3. Discussion des Résultats

À partir des résultats du couplage bibliographique, des réseaux de cooccurrence et de l'analyse des publications les plus influentes entre 2020 et 2025, cinq **thématiques structurantes** émergent dans les recherches sur l'intention d'achat :

(a) Facteurs émotionnels et engagement affectif

(b) Confiance, crédibilité et influence sociale

(c) Marketing durable et intention d'achat éthique

(d) Approche technologique et personnalisation algorithmique

(e) Diversité culturelle et différences générationnelles

a. Facteurs émotionnels et engagement affectif

Une part importante des études récentes souligne le rôle central des émotions dans la formation de l'intention d'achat, notamment dans les environnements numériques. L'émotion ressentie lors de l'exposition à une marque, un produit ou un contenu influence directement la décision du consommateur (Kim & Johnson, 2022 ; Jalilvand & Samiei, 2021). L'utilisation de récits immersifs, de visuels émotionnels ou encore de musique contextuelle renforce cet engagement affectif, contribuant à une intention d'achat plus forte (Ladhari et al., 2023). L'expérience utilisateur (UX) devient ainsi un levier stratégique de persuasion.

b. Confiance, crédibilité et influence sociale

La littérature post-2020 a mis en lumière l'influence de la crédibilité perçue des sources, qu'il s'agisse d'influenceurs, de sites de vente ou de plateformes sociales. La confiance agit comme un médiateur clé entre les stimuli marketing et l'intention d'achat (Chu & Chen, 2022 ; Lou & Yuan, 2019). Par exemple, le bouche-à-oreille électronique (eWOM) fiable, les avis clients détaillés et l'authenticité perçue des contenus influencent fortement la décision d'achat, notamment dans les segments jeunes (Soh et al., 2022).

c. Marketing durable et intention d'achat éthique

Le développement du **marketing vert** et des engagements RSE des entreprises alimente un courant de recherche centré sur l'achat responsable. Plusieurs études démontrent que les consommateurs, notamment les Millennials et la génération Z, développent une intention

d'achat plus forte pour les marques engagées dans des pratiques durables et transparentes (Li et al., 2022 ; Papista et al., 2021). La volonté de payer davantage pour des produits éthiques (willingness to pay) est corrélée à la conscience environnementale et à la congruence perçue entre marque et valeurs personnelles (Delafrooz & Paim, 2020).

d. Approche technologique et personnalisation algorithmique

Les recherches récentes montrent une montée en puissance des technologies de personnalisation dans l'orientation de l'intention d'achat. Les algorithmes de recommandation, les chatbots, la réalité augmentée ou l'IA générative personnalisent l'expérience d'achat et modulent l'intention d'achat en temps réel (Pantano et al., 2021 ; Chatterjee et al., 2022). Ces dispositifs technologiques permettent de créer un parcours consommateur fluide et contextuellement pertinent, ce qui renforce l'engagement cognitif et la conversion.

e. Diversité culturelle et différences générationnelles

Les études interculturelles et sociodémographiques révèlent que les antécédents de l'intention d'achat varient significativement selon les contextes culturels, les normes sociales et les générations (Sharma et al., 2021 ; Alalwan, 2022). Par exemple, la perception du risque, l'importance accordée aux recommandations sociales ou la sensibilité à l'image de marque diffèrent entre consommateurs asiatiques, européens et moyen-orientaux. Par ailleurs, les digital natives développent une relation plus intuitive et émotionnelle à l'achat en ligne, tandis que les générations plus âgées privilégient la sécurité et la fiabilité (Lim et al., 2023).

4- Conclusion

Cette étude a proposé une cartographie bibliométrique des recherches sur l'intention d'achat publiées entre 2020 et 2025, à partir d'un corpus extrait de Scopus et analysé au moyen de Microsoft Excel et VOSviewer. Les résultats révèlent une croissance soutenue de la production scientifique, dominée par les contributions asiatiques et nord-américaines, et structurée autour de cinq axes à savoir : les facteurs émotionnels et l'engagement affectif, la confiance et l'influence sociale, le marketing durable et éthique, l'approche technologique et la personnalisation algorithmique, ainsi que la diversité culturelle et générationnelle.

Ces résultats mettent en évidence un passage progressif des modèles comportementaux classiques vers des approches pluridisciplinaires, intégrant des dimensions sociotechniques, culturelles et éthiques. Ils offrent ainsi un panorama actualisé de l'état de la recherche, utile autant aux chercheurs qu'aux praticiens désireux de mieux comprendre les dynamiques en cours dans ce champ en pleine mutation.

Toutefois, cette recherche comporte certaines limites. Le recours exclusif à Scopus et la restriction linguistique aux publications en anglais réduisent la représentativité mondiale

du corpus. De plus, l'approche adoptée, essentiellement bibliométrique et descriptive, ne permet pas d'analyser les fondements théoriques et méthodologiques des travaux d'une manière très avancée. Enfin, l'horizon temporel restreint (2020–2025) constitue une contrainte, dans un domaine où l'innovation technologique et les comportements de consommation évoluent rapidement.

Ces limites ouvrent autant de perspectives de recherche. Il serait pertinent d'élargir le champ documentaire en mobilisant d'autres bases (Web of Science, Google Scholar) et en intégrant des publications multilingues, afin de rendre compte de la diversité culturelle et géographique des travaux. Sur le plan méthodologique, la combinaison de la bibliométrie avec des analyses qualitatives de contenu permettrait d'approfondir l'étude des modèles explicatifs de l'intention d'achat. Enfin, de futures recherches pourraient se concentrer sur l'impact des technologies émergentes (IA générative, réalité augmentée, métavers) et sur les modérateurs contextuels (générationnels, culturels, éthiques), afin de mieux cerner les transformations en cours et leurs implications pour le marketing stratégique.

Supplément de tableaux et graphiques :

Annexe 1. Évolution annuelle de la production scientifique sur l'intention d'achat (2020–2025)

Figure 1 : Nombre total de publications par an

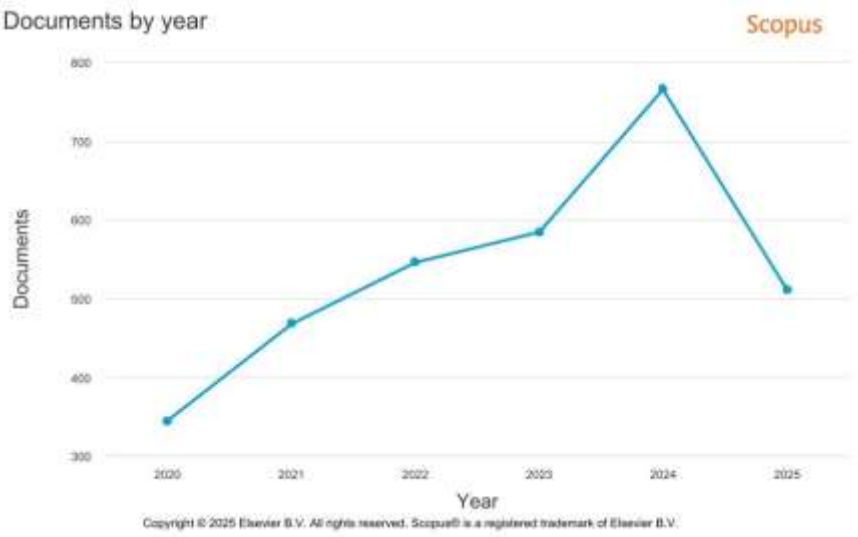

Source : par les auteurs

Annexe 2. Répartition géographique des publications par pays

Figure 2 : Répartition géographique des travaux scientifiques

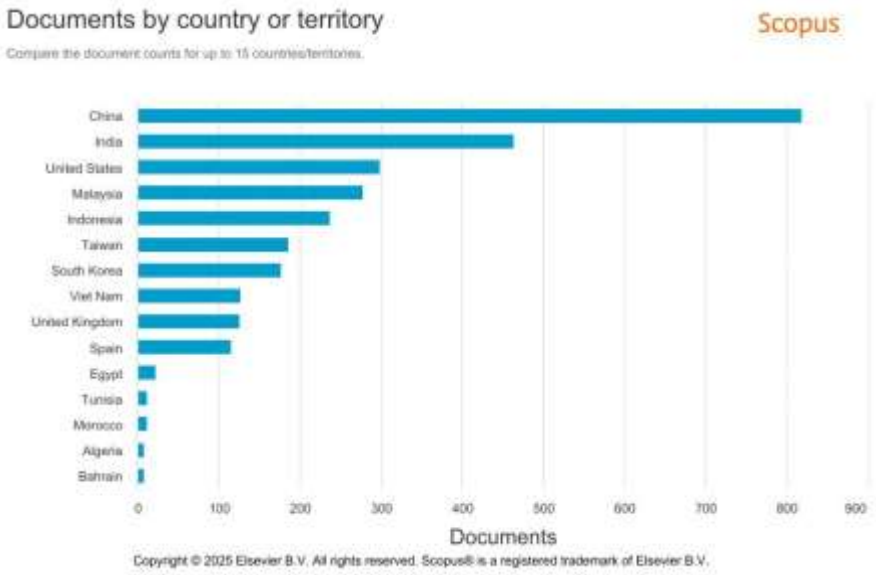

Source : par les auteurs

Annexe 3. Tableau des dix articles les plus cités

Tableau 3 : TOP 10 des articles les plus cités dans l'intention d'achat

N°	Titre de l'article	Année / Revue / Volume / Pages / Art. No.	DOI	Citations	Type de document
1	Instagram and YouTube bloggers promote it, why should I buy?	2020 / *Journal of Retailing and Consumer Services* / 53 / art. no. 101739	10.1016/j.jretconser.2019.01.011	854	Article
2	Live streaming commerce and consumers' purchase intention	2021 / *Information and Management* / 58(7) / art. no. 103509	10.1016/j.im.2021.103509	435	Article
3	Technology acceptance theories and AI-based products	2020 / *Telematics and Informatics* / 47 / art. no. 101324	10.1016/j.tele.2019.101324	411	Article
4	Bridge the gap: Consumers' purchase intention and behavior regarding sustainable clothing	2021 / *Journal of Cleaner Production* / 278 / art. no. 123882	10.1016/j.jclepro.2020.123882	349	Article
5	Impacts of influencer attributes on purchase intentions in social media influencer marketing	2022 / *Technological Forecasting and Social Change* / 174 / art. no. 121246	10.1016/j.techfore.2021.121246	306	Article
6	Influencer endorsements: How advertising disclosure and source credibility affect consumer purchase intention	2020 / *Australasian Marketing Journal* / 28(4) / pp. 160–170	10.1016/j.ausmj.2020.03.002	305	Article
7	When social media influencers endorse brands	2020 / *International Journal of Advertising* / 39(5) / pp. 590–610	10.1080/02650487.2019.1678322	279	Article
8	Marketing-to-Millennials: Marketing 4.0, customer satisfaction and purchase intention	2021 / *Journal of Business Research* / 122 / pp. 608–620	10.1016/j.jbusres.2020.10.016	270	Article
9	Purchase intention toward organic food among young consumers	2021 / *Journal of Environmental Planning and Management* / 64(5) / pp. 796–822	10.1080/09640568.2020.1785404	248	Article
10	Factors impacting consumers' intention toward adoption of electric vehicles	2021 / *Journal of Cleaner Production* / 282 / art. no. 124474	10.1016/j.jclepro.2020.124474	244	Article

Source : par les auteurs

Annexe 4. Réseau de co-authorship entre auteurs sur l'intention d'achat (2020–2025)

Figure 3 : Visualisation du réseau de co-authorship

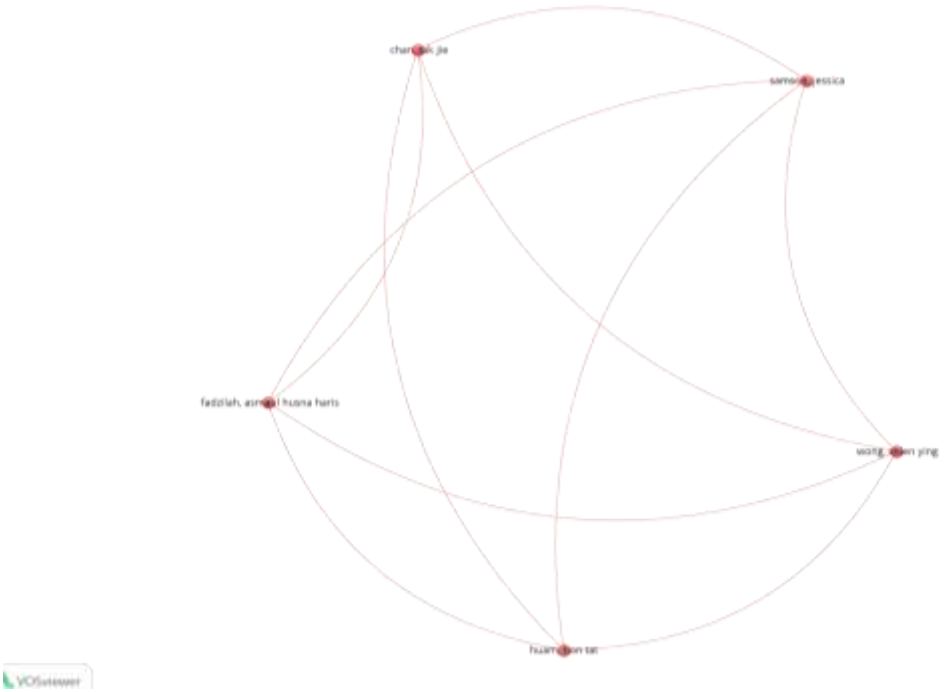

Source : Les auteur ont utilisé le logiciel VOSviewer

Annexe 5. Réseau de co-authorship entre pays sur l'intention d'achat (2020–2025)

Figure 4 : Réseau de co-authorship entre pays

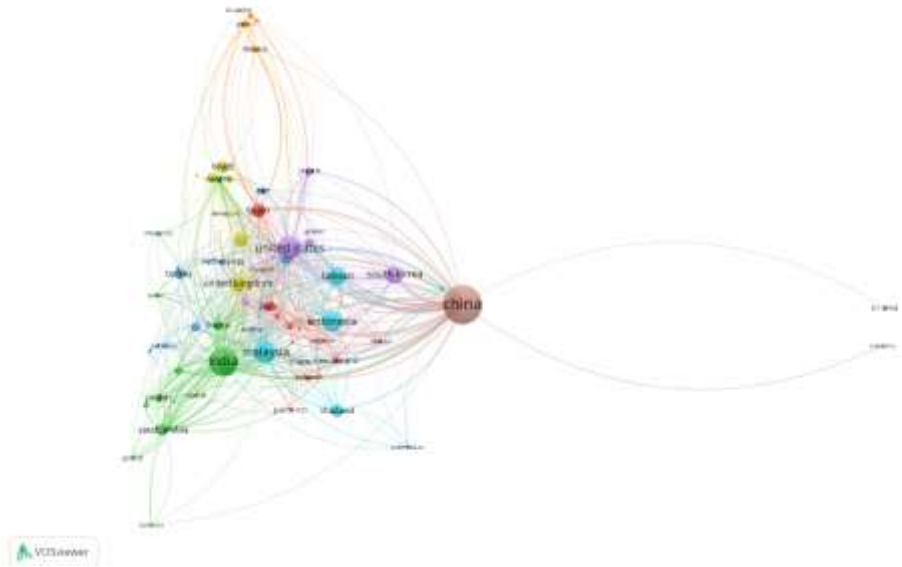

Source : Les auteur ont utilisé le logiciel VOSviewer

Annexe 6. Visualisation des co-occurrences de mots-clés (VOSviewer)

Figure 5 : Visualisation des co-occurrences de mots-clés

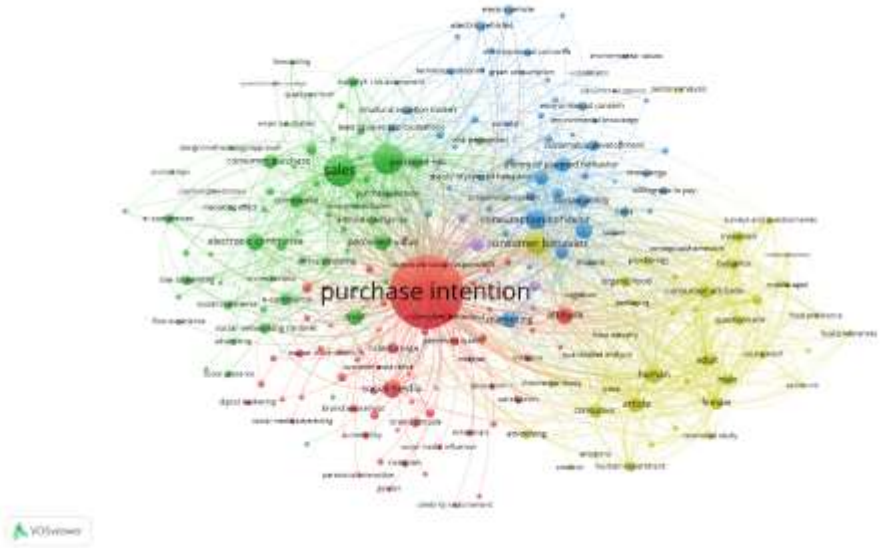

Source : Les auteur ont utilisé le logiciel VOSviewer

Annexe 7. Visualisation du couplage bibliographique par documents (Network Visualization)

Figure 6 : Visualisation du couplage bibliographique - Network visualization

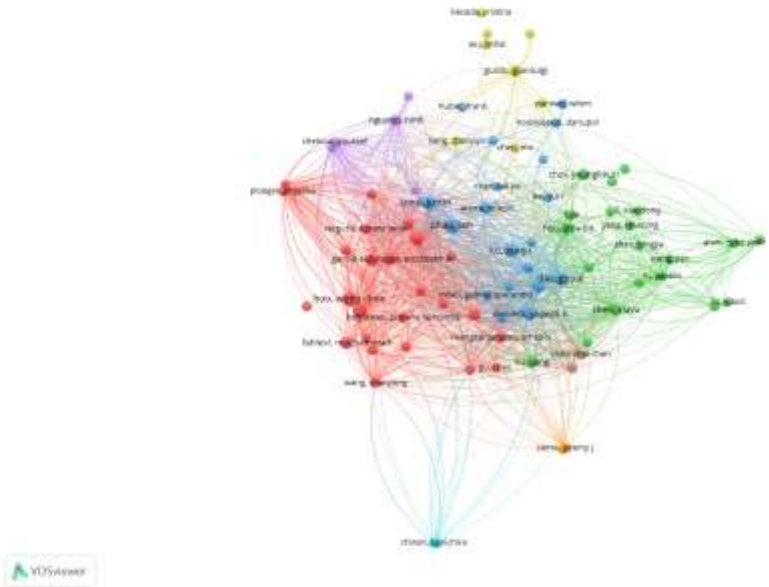

Source : Les auteur ont utilisé le logiciel VOSviewer

Annexe 8. Visualisation du couplage bibliographique par documents (Overlay visualization)

Figure 7 : Visualisation du couplage bibliographique - Overlay visualization

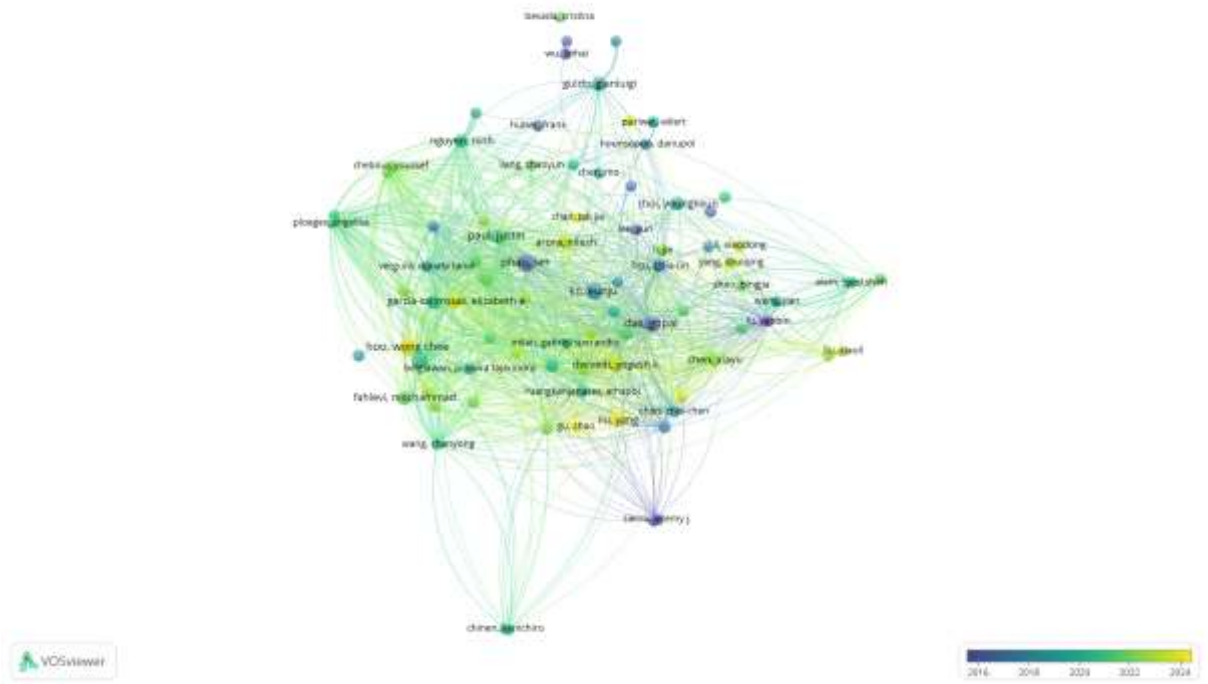

Source : Les auteur ont utilisé le logiciel VOSviewer

Liste Bibliographique :

➢ Books

- Fishbein, M., & Ajzen, I. (1980). *Understanding attitudes and predicting social behavior*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

➢ Journal & Magazine Articles

- Ajzen, I. (1991). The theory of planned behavior. Organizational Behavior and Human Decision Processes, 50(2), 179–211. https://doi.org/10.1016/0749-5978(91)90020-T
- Alalwan, A. A. (2022). Mobile marketing and consumer buying behavior: A systematic review. Journal of Retailing and Consumer Services, 64, 102767. https://doi.org/10.1016/j.jretconser.2021.102767
- Belanche, D., Flavián, C., Pérez-Rueda, A., & Torres, P. (2024). Virtual influencers: When artificiality generates real engagement in marketing. Journal of Interactive Marketing, 65, 45–59. https://doi.org/10.1016/j.intmar.2023.10.003
- Belanche, D., Flavián, C., Pérez-Rueda, A., & Torres, P. (2024). Virtual influencers: When artificiality generates real engagement in marketing. Journal of Interactive Marketing, 65, 45–59. https://doi.org/10.1016/j.intmar.2023.10.003

- Chatterjee, S., Rana, N. P., Tamilmani, K., & Sharma, A. (2022). Augmented reality and purchase intention: A meta-analytic review. Technological Forecasting and Social Change, 176, 121444. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2021.121444
- Chu, S.-C., & Chen, H.-T. (2022). Influencer marketing and trust: A meta-analytic review. Journal of Interactive Marketing, 58, 71–90. https://doi.org/10.1016/j.intmar.2022.01.001
- Delafrooz, N., & Paim, L. H. (2020). The effect of green marketing on purchase intention and brand loyalty. Asian Social Science, 16(5), 56–67.
- Franke, N., & Groeppel-Klein, A. (2024). The persuasive power of virtual influencers: Exploring their impact on purchase intentions and brand attitudes. Journal of Consumer Behaviour. Advance online publication. https://doi.org/10.1002/cb.2183
- Jalilvand, M. R., & Samiei, N. (2021). The impact of emotions on consumer decision making in e-commerce. Journal of Retailing and Consumer Services, 61, 102579.
- Kim, H., & Johnson, K. K. (2022). Emotional engagement and online shopping behavior: A psychological approach. Psychology & Marketing, 39(2), 300–315
- Kuo, Y. F., & Le, L. (2025). Artificial authenticity? Consumer perception of virtual influencers and their effects on trust and engagement. Computers in Human Behavior, 147, 107832. https://doi.org/10.1016/j.chb.2024.107832
- Ladhari, R., Gonthier, J., & Lajante, M. (2023). The role of sensory and emotional cues in online purchase behavior. Journal of Business Research, 156, 113469
- Li, G., Wang, S., & Zhang, Y. (2022). The impact of corporate social responsibility on consumers' green purchase intentions. Journal of Cleaner Production, 368, 132969
- Lim, X. J., Hew, T. S., & Wong, L. W. (2023). Digital generation gaps in online buying: A generational comparative study. Internet Research, 33(1), 210–229.
- Lou, C., & Yuan, S. (2019). Influencer marketing: How message value and credibility affect consumer trust and purchase intention. Journal of Interactive Advertising, 19(1), 58–73.
- Pantano, E., Pizzi, G., Scarpi, D., & Dennis, C. (2021). Competing during a pandemic? Retailers' ups and downs during the COVID-19 outbreak. Journal of Business Research, 116, 209–213.
- Papista, E., Chrysochou, P., & Krystallis, A. (2021). The interplay of CSR, consumer values and purchase intention in ethical consumption. Journal of Consumer Marketing, 38(3), 263–275.
- Sharma, G., Al-Mamun, A., & Rana, N. P. (2021). Cross-cultural variation in consumer responses to social commerce. Information Systems Frontiers, 23(3), 633–649.
- Soh, C., Leong, L. Y., & Teh, P. L. (2022). Social media influencers and purchase intention: The mediating role of trust. Telematics and Informatics, 69, 101837.
- Yao, M., Zhang, Y., & Li, S. (2025). Human-like or too perfect? Investigating the uncanny valley effect in virtual influencer marketing. Psychology & Marketing, 42(2), 315–330. https://doi.org/10.1002/mar.2199

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Meteorological and Climatic Mechanisms of Precipitation in the Guercif Basin (Northeastern Morocco): A Spatio-Temporal Analysis (1992-2024)

SEGHIR Aziz

Chercheur en hydro-climatologie, Chercheur indépendant en sciences climatiques et hydrologiques

Email 1 : seghiraziz@gmail.com

https://orcid.org/0009-0005-5888-2258

Received	Accepted	Published
08/09/2025	15/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.218-231

SEGHIR Aziz. (2025). The Meteorological and Climatic Mechanisms of Precipitation in the Guercif Basin (Northeastern Morocco): A Spatio-Temporal Analysis (1992-2024). *Journal of Strategic and Military Studies,, volume7* (issue28), pp: 218 – 231.

Abstract

This article analyzes the main aerodynamic mechanisms responsible for precipitation generation in the Guercif basin, a semi-arid region in northeastern Morocco. This region is crucially dependent on large-scale climatic fluctuations, with Atlantic and Mediterranean depressions, supported by atmospheric rivers, constituting the primary sources of precipitation.

The methodology relies on a multi-source approach integrating climatic and hydrological data covering the period 1992-2024. Sources include WorldClim for high-resolution climate data, Climate Engine for interactive climate analysis, and NASA POWER satellite data. The analysis of atmospheric configurations utilizes GFS models and ERA5 reanalysis, while climate teleconnections are evaluated via NOAA indices (NAO, EA, MO).

The results reveal a significant decrease in annual precipitation (-3% per decade, $p < 0.05$) accompanied by increasing interannual variability. Seasonal analysis identifies autumn and winter as the wettest seasons, with strong negative correlations between climate indices (NAO: $r = -0.65$ to -0.75; MO : $r = -0.45$ to -0.55) and winter precipitation.

The study highlights the role of dominant synoptic regimes (zonal, blocking, meridional) and the determining influence of local topography on the modulation of rainfall amounts and spatial distribution. It also underscores the intensification of atmospheric river events and the increasing persistence of blocking configurations as explanatory factors for the observed changes.

Keywords: Guercif Basin ; Precipitation; Climatic Mechanisms; Climate Teleconnections; Climate Change

© 2025, SEGHIR, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 28 (سبتمبر 2025)
Vol: 7 / N°: 28 (September 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Les Mécanismes Météorologiques et Climatiques des Précipitations sur le Bassin du Guercif (Maroc Nord Oriental) : Une Analyse Spatio-Temporelle (1992-2024)

SEGHIR Aziz

Hydro-climatology Researcher, Independent Researcher in Climate Sciences and Hydrology

Email 1 : seghiraziz@gmail.com

https://orcid.org/0009-0005-5888-2258

Reçu le	Accepté le	Publié le
08/09/2025	15/09/2025	30/09/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N28.218-231

SEGHIR Aziz. (2025). Les Mécanismes Météorologiques et Climatiques des Précipitations sur le Bassin du Guercif (Maroc Nord Oriental) : Une Analyse Spatio-Temporelle (1992-2024). *Journal of Strategic and Military Studies, Volume 7 (Numéro28), pp: 218 – 231.*

Résumé

Cet article analyse les principaux mécanismes aérodynamiques responsables de la génération des précipitations dans le bassin de Guercif, une région semi-aride du nord-est du Maroc. Cette région dépend crucialement des fluctuations climatiques à grande échelle, les dépressions atlantiques et méditerranéennes, soutenues par les rivières atmosphériques, constituant les sources principales de précipitations.

La méthodologie s'appuie sur une approche multi-source intégrant des données climatiques et hydrologiques couvrant la période 1992-2024. Les sources incluent WorldClim pour les données climatiques haute résolution, Climate Engine pour l'analyse climatique interactive, et les données satellitaires NASA POWER. L'analyse des configurations atmosphériques utilise les modèles GFS et les réanalyses ERA5, tandis que les téléconnexions climatiques sont évaluées via les indices NOAA (NAO, EA, MO).

Les résultats révèlent une diminution significative des précipitations annuelles (-3% par décennie, $p < 0.05$) accompagnée d'une variabilité interannuelle croissante. L'analyse saisonnière identifie l'automne et l'hiver comme les saisons les plus arrosées, avec de fortes corrélations négatives entre les indices climatiques (NAO : r = -0.65 à -0.75 ; MO : r = -0.45 à -0.55) et les précipitations hivernales.

L'étude met en évidence le rôle des régimes synoptiques dominants (zonal, de blocage, méridien) et l'influence déterminante de la topographie locale sur la modulation des quantités et de la distribution spatiale des pluies. Elle souligne également l'intensification des épisodes de rivières atmosphériques et la persistance croissante des configurations de blocage comme facteurs explicatifs des changements observés.

Mots clés : Bassin de Guercif ; Précipitations ; Mécanismes climatiques ; Téléconnexions climatiques ; Changement climatique

© 2025, SEGHIR, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1 : Introduction

Dans le contexte actuel de changement climatique global, la compréhension des mécanismes régionaux de variabilité pluviométrique constitue un enjeu scientifique et stratégique majeur (GIEC, 2021). Les régions semi-arides méditerranéennes, particulièrement vulnérables aux fluctuations hydroclimatiques, nécessitent une analyse approfondie des processus atmosphériques qui gouvernent leurs régimes précipitation (Lionello et al., 2012).

Le bassin de Guercif, situé dans le nord-est du Maroc, illustre parfaitement cette problématique. Cette région, caractérisée par une forte variabilité pluviométrique et des sécheresses récurrentes, subit les effets conjugués des téléconnexions climatiques globales et des facteurs topographiques locaux (Driouech, 2010). La compréhension de ces mécanismes s'avère cruciale pour l'adaptation aux changements climatiques et la gestion durable des ressources hydriques.

Cette étude vise à analyser les principaux mécanismes météorologiques et climatiques responsables de la génération des précipitations dans le bassin de Guercif sur la période 1992-2024, en examinant les liens entre les téléconnexions climatiques, les régimes synoptiques et la variabilité pluviométrique locale.

1 : présentation de la zone d'étude

1.1 : Contexte géographique et influences climatiques :

La région de Guercif, située au nord-est du Maroc (latitude 34.23°N, longitude -3.36°W), plus précisément dans le bassin central de la Moulouya, appartient à une zone de transition entre le climat méditerranéen et semi-aride. Cette zone reçoit des précipitations irrégulières, fortement influencées par les dynamiques atmosphériques régionales et synoptiques, et présente une variabilité pluviométrique remarquable, étroitement liée aux configurations de pression atmosphérique ainsi qu'aux circulations de grande échelle.

Grâce à sa position géographique, Guercif montre clairement les défis climatiques que connaît la région. Pour y faire face, il est important d'étudier le climat local avec précision afin de mieux gérer les ressources et encourager un développement durable en accord avec les réalités du terrain

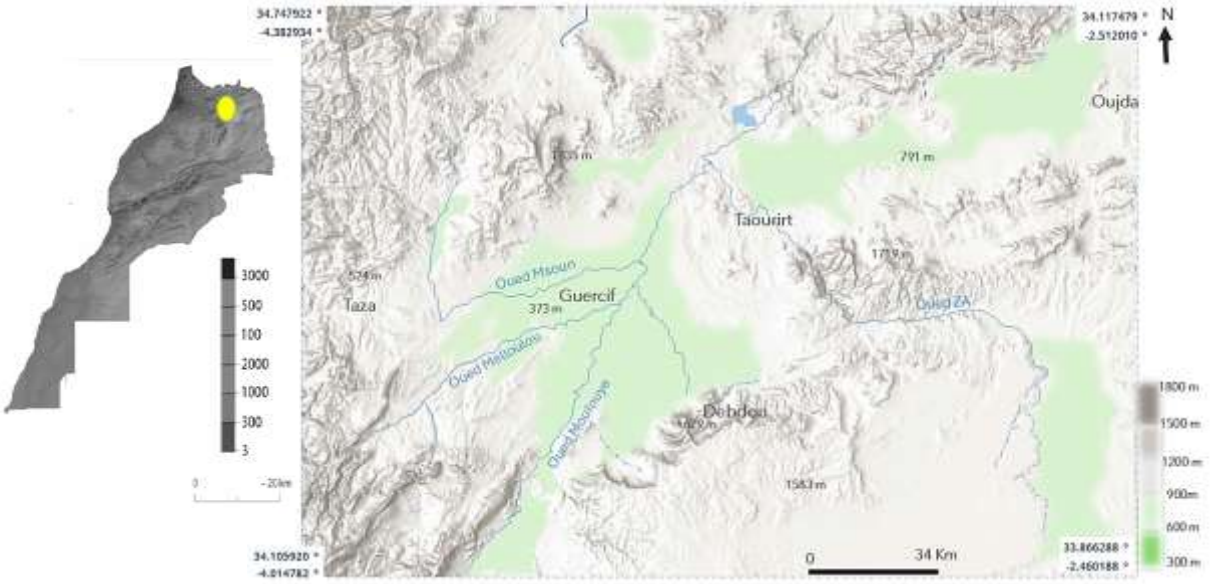

Figure n°1 : situation de la zone d'étude

Le bassin de Guercif se situe dans une zone où se croisent plusieurs types d'influences climatiques. Il est soumis à l'influence atlantique, apportant une humidité modérée via les vents d'ouest, à l'influence méditerranéenne qui régule les températures et contribue aux précipitations, ainsi qu'à l'influence saharienne, caractérisée par une aridité marquée et une stabilité atmosphérique. Cette zone se situe à l'interface entre le Rif (barrière orographique influençant la répartition des pluies), la dorsale atlantique (modérant les flux maritimes), et le couloir méditerranéen (principale source d'humidité). Le climat régional est de type méditerranéen à tendance semi-aride. Il se caractérise par une saison sèche et chaude de juin à septembre, et une saison humide allant d'octobre à mai, avec des précipitations irrégulières dont les plus fortes parfois tombent généralement entre l'automne et le début du printemps (en novembre et décembre).

1.2 : Téléconnexions Atmosphériques et Régimes Pluviométriques

1.2.1 Cadre synoptique et téléconnexions

La dynamique des précipitations dans la région de Guercif est influencée par plusieurs modes de variabilité climatique qui définissent la nature de la saison humide :

L'Oscillation Nord-Atlantique (NAO) : Elle constitue le mode de variabilité le plus influent sur le climat du Maroc en hiver (Hurrell, 1995). En phase négative, elle s'accompagne d'un affaiblissement de l'anticyclone des Açores et d'un approfondissement de la dépression d'Islande, favorisant l'intrusion de systèmes dépressionnaires atlantiques et méditerranéens vers le Maroc. À l'inverse, la phase positive renforce l'anticyclone des Açores et dévie les trajectoires perturbées vers le nord de l'Europe, induisant un déficit pluviométrique marqué sur le bassin de Guercif.

-L'Oscillation Méditerranéenne (MO): En tant qu'indice régional clé, elle contrôle directement la trajectoire des systèmes dépressionnaires sur le bassin méditerranéen. Sa phase négative est généralement corrélée à des conditions plus humides sur l'ouest de la Méditerranée et le nord du Maroc (Martin-Vide et al., 2008), augmentant la probabilité que les dépressions pénètrent vers le sud.

-Le Pattern Est-Atlantique (EA): Il module l'intensité et l'orientation du jet stream sur l'Atlantique Nord. Dans sa phase positive, il renforce les flux zonaux (d'ouest) forts, tandis que sa phase négative favorise l'établissement de régimes de blocage ou méridiens (Wanner et al., 2001), influençant ainsi la trajectoire des dépressions vers le bassin de Guercif.

Ces indices impactent directement la position et l'intensité de l'anticyclone des Açores, qui agit comme un gardien orientant les dépressions soit vers l'Europe, soit vers les côtes marocaines et méditerranéennes.

1.2.2 : Systèmes Générateurs de Précipitations et Régimes Synoptiques

Les systèmes principaux responsables des précipitations peuvent être classés en trois régimes synoptiques majeurs :

a) Régime Zonal et dépressions Atlantiques :

Ce régime, souvent associé à une phase positive de l'EA, représente la source principale des précipitations régulières. Il est caractérisé par un jet stream fort et rectiligne qui pousse les dépressions atlantiques frontales de trajectoire nord-ouest/sud-est (NW-SE). Pénétrant par l'ouest du Maroc, elles apportent des précipitations modérées à fortes et généralisées. Ces systèmes constituent l'épine dorsale de la saison des pluies.

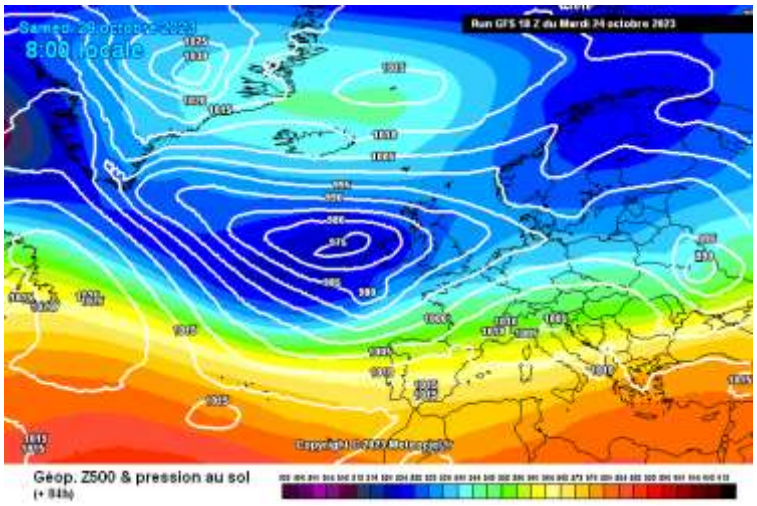

Figure n°2 : carte Géopotentiel 500 hPs montre Régime Zonal et dépressions Atlantiques

b) Régime de Blocage et Systèmes Méditerranéens Extrêmes :

Lorsqu'un bloc anticyclonique s'établit sur l'Europe occidentale, le flux zonal est perturbé. Cela conduit à la formation de dépressions froides de coupure (Cut-Off Lows) en altitude, souvent au sud des Alpes maritimes. Ces systèmes se déplacent lentement vers les Baléares puis le détroit de Gibraltar.

L'orientation des rivières atmosphériques – corridors de transport intense de vapeur d'eau – des zones subtropicales vers l'ouest de la Méditerranée et le nord du Maroc (Lavers & Villarini, 2015).

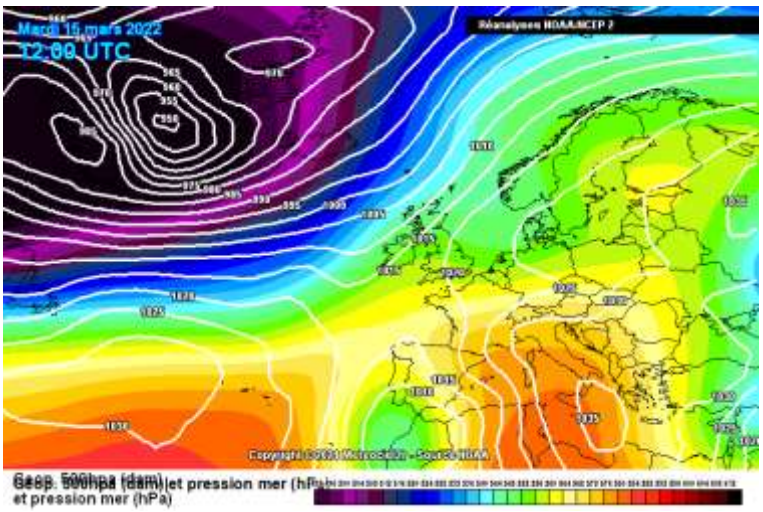

Figure n°3 : carte Géopotentiel 500 hPs montre un régime de Blocage et Systèmes Méditerranéens Extrêmes

L'interaction de ces gouttes froides avec l'air chaud et humide de la Méditerranée et des flux de levante génère une instabilité sévère. Il en résulte des épisodes de précipitations intenses et extrêmes, de courte durée mais très intenses (pouvant dépasser 50-100 mm en moins de 24 heures). Ces événements sont responsables d'une part importante du total annuel et des crues les plus sévères.

c) Régime Méridien et Flux Méridionaux :

Dans ce régime, les flux adoptent une configuration méridienne prononcée, permettant l'advection d'air chaud et humide depuis le sud (flux méridiens sud-nord) vers la région d'étude. Ce régime favorise les précipitations convectives et les orages, surtout lorsqu'il interagit avec des perturbations en altitude.

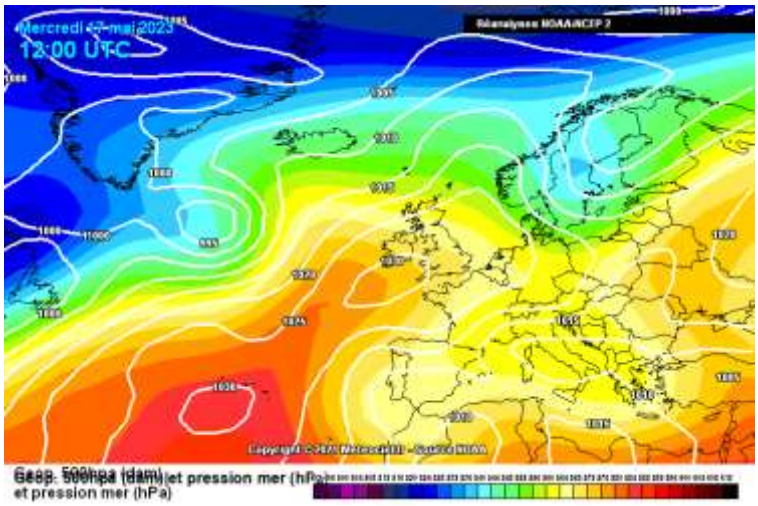

Figure n°4 : carte Géopotentiel 500 hPs montre un Régime Méridien et Flux Méridionaux

d. Facteurs Locaux Amplificateurs

Topographie (Montagnes du Rif) : La chaîne du Rif, située au nord de Guercif, joue un rôle amplificateur crucial. Lors de flux humides de nord ou nord-ouest, ces montagnes agissent comme une barrière naturelle, forçant l'air à s'élever (Ascendance Orographique). Ce soulèvement entraîne un refroidissement et une condensation, amplifiant significativement l'intensité des précipitations sur les versants sud du Rif et les régions adjacentes comme Guercif, créant un effet de "shadow" pluviométrique (pluviometric shadow) au nord.

e. Précipitations Estivales : Un Mécanisme Marginal

Hors de la saison pluvieuse principale (d'octobre à avril), la région peut connaître des orages convectifs locaux violents durant l'été. Ces précipitations sont rares et erratiques, résultant principalement de :

* Un chauffage diurne intense de la surface.
* La présence d'humidité résiduelle dans les basses couches.
* Une convergence des vents en altitude.

Ces pluies sont de courte durée mais souvent intenses, et peuvent provoquer des crues éclair.

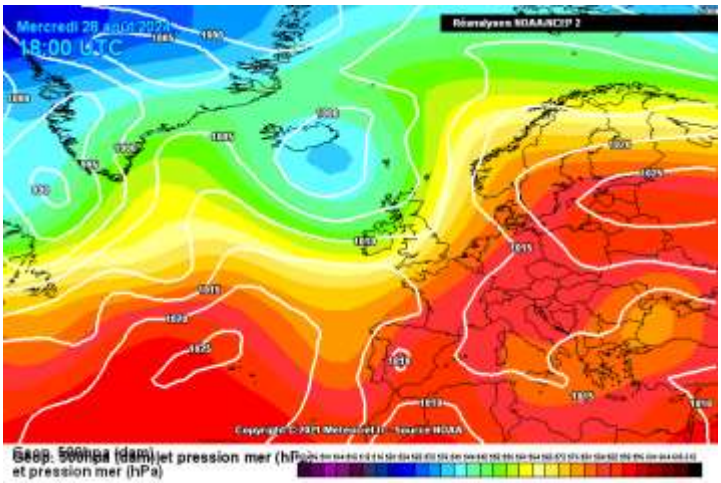

Figure n°5 : carte Géopotentiel 500 hPs montre une Situation atmosphérique typique favorisant les précipitations orageuses estivales dans l'est du Maroc via un mécanisme marginal

2 : Méthodologie d'Analyse et Sources de Données

L'analyse vise à comprendre les tendances pluviométriques et les facteurs climatiques associés. La méthodologie s'appuie sur plusieurs sources de données, traitées à l'aide de méthodes statistiques adaptées. Les données couvrent la période de 1992 à 2024 et sont analysées à l'échelle régionale.

2.1 : Données Pluviométriques

L'analyse des précipitations s'appuie sur :

* WorldClim : données climatiques globales haute résolution (Fick et Hijmans, 2017). WorldClim a été sélectionné pour sa couverture globale et sa précision spatiale, et il a été mobilisé afin de compléter le déficit de la station locale qui n'enregistre plus de données depuis plusieurs années.

* Climate Engine : plateforme d'analyse climatique interactive (Huntington et al., 2017).

* POWER Data Access Viewer : données satellitaires NASA, utilisées pour compléter les données au sol (Stackhouse et al., 2018).

2.2 : Données Synoptiques

L'étude des configurations atmosphériques utilise :

Modèles GFS (Global Forecast System) : Analyses et prévisions synoptiques du NCEP pour l'identification des régimes météorologiques

Cartes météorologiques : Archives de Meteociel et Wetterzentrale pour l'analyse synoptique **Réanalyses ERA5 :** données atmosphériques homogènes (Hersbach et al., 2020), choisies pour leur couverture temporelle et leur cohérence.

2.3 : Indices Climatiques

Les téléconnexions climatiques sont évaluées à partir :

* NOAA Climate Indices : NAO, EA, MO, pour évaluer l'influence des oscillations climatiques globales (NOAA CPC, [2024]).

* CPC (Climate Prediction Center) : indices standardisés, utilisés pour comparer les conditions climatiques régionales aux tendances globales (CPC, [2024]).

Les données manquantes seront traitées par interpolation linéaire, et une analyse de sensibilité sera effectuée pour évaluer l'impact des incertitudes.

3 : Résultats et Discussion

3.1: Tendances Climatiques Observées

L'analyse de la période 1992–2024 met en évidence une diminution significative des précipitations annuelles à Guercif, estimée à environ –3 % par décennie ($p < 0.05$) (Figure 6). Cette tendance est cohérente avec les projections climatiques régionales qui annoncent une aridification accrue du bassin méditerranéen (IPCC, 2021).

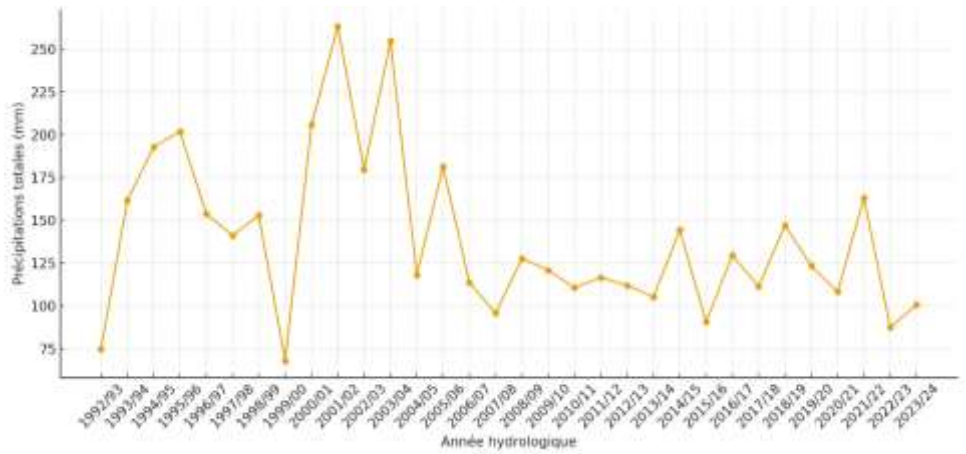

Figure n°6 : évolution des précipitations annuelles à Guercif entre 1992 et 2024

Cette baisse des précipitations s'accompagne d'une variabilité interannuelle marquée. En effet, l'écart-type des totaux annuels a augmenté d'environ 5 mm/an sur la période (Figure 7), traduisant une irrégularité croissante des pluies d'une année à l'autre. Cette variabilité pourrait être liée à des changements dans les régimes de circulation atmosphérique, notamment à l'oscillation nord-atlantique (NAO) (Ben Salem et al., 2018).

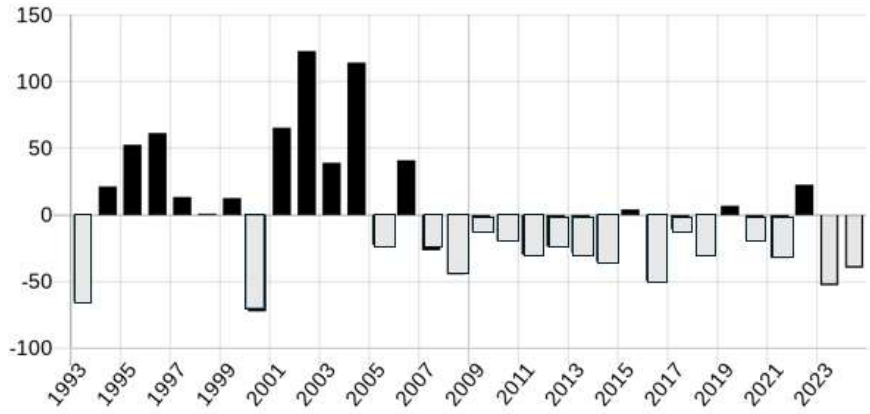

Figure n°7 : **l'écart à la moyenne des précipitations annuelles entre 1992 et 2024**

3.2 : Analyse saisonnière

Afin de mieux cerner cette dynamique, nous avons analysé la répartition saisonnière des précipitations et identifié les années les plus arrosées et les plus sèches (Tableau 1).

Tableau 1 : Répartition saisonnière des précipitations à Guercif (1992–2024)

Saison	Moyenne saisonnière (mm)	Année la plus arrosée	Valeur max (mm)	Année la plus sèche	Valeur min (mm)
Hiver	38,1	2001/02	92,3	1999/00	7,4
Printemps	37,8	2001/02	112,4	2012/13	14,3
Été	22,8	1995/96	64,2	1998/99	0,0
Automne	40,5	2000/01	130,6	1992/93	5,9

Ce tableau montre que l'automne et l'hiver constituent les saisons les plus arrosées, tandis que l'été demeure très sec. La forte irrégularité d'une année à l'autre est manifeste : certaines saisons, comme l'automne 2000/01, ont reçu plus de 130 mm, alors que d'autres, comme 1992/93, à peine 6 mm.

Depuis le milieu des années 2000, on observe une succession d'années déficitaires en précipitations, traduisant une phase prolongée de sécheresse relative. Ce déficit pluviométrique entraîne des conséquences directes sur les ressources en eau de la région et sur l'agriculture pluviale, particulièrement vulnérable dans un contexte semi-aride. Le décalage saisonnier partiel des pluies vers l'hiver pourrait également retarder les semis des cultures d'automne, réduire la disponibilité hydrique pour les pâturages et accentuer la dépendance aux ressources souterraines.

3.3: Corrélations avec les Indices Climatiques et Évolution des Configurations Synoptiques

L'analyse des corrélations entre les indices climatiques et les précipitations à Guercif révèle des liens significatifs.

- **NAO-Précipitations** : Une corrélation négative significative est observée entre la NAO et les précipitations hivernales ($r = -0.65$ à -0.75, $p < 0.05$). Cela signifie que les hivers avec une NAO négative ont tendance à être plus pluvieux à Guercif, tandis que les hivers avec une NAO positive ont tendance à être plus secs. Ce résultat est cohérent avec les travaux de Ben Salem et al. (2018), qui ont montré que la NAO influence la trajectoire des dépressions atlantiques vers le Maroc.

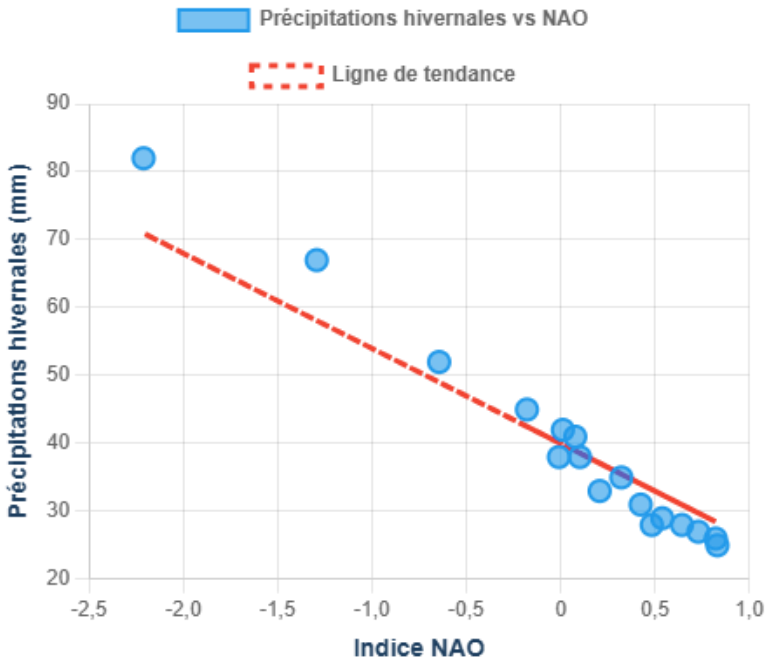

Figure n° 8 : Corrélation NAO – Précipitations Hivernales (1992-2024)

- **MO-Précipitations** : Une corrélation négative est également observée entre l'oscillation méditerranéenne (MO) et les précipitations d'automne-hiver ($r = -0.45$ à -0.55). Cela suggère que les phases négatives de la MO, qui favorisent des conditions plus humides sur l'ouest de la Méditerranée, sont associées à des précipitations plus abondantes à Guercif.

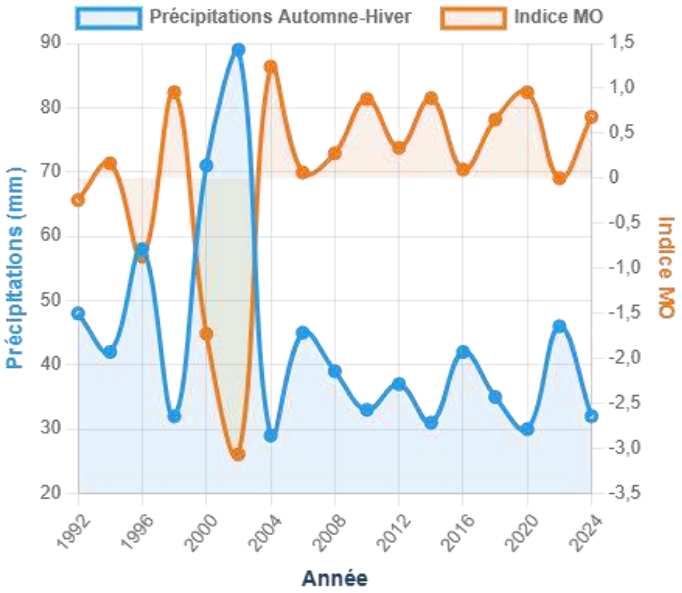

Figure n° 9 : Corrélation MO – Précipitations Automne-Hiver (1992-2024)

- **EA-Précipitations** : Enfin, une faible corrélation négative est observée entre le pattern Est-Atlantique (EA) et les précipitations printanières (r = -0.35 à -0.45).

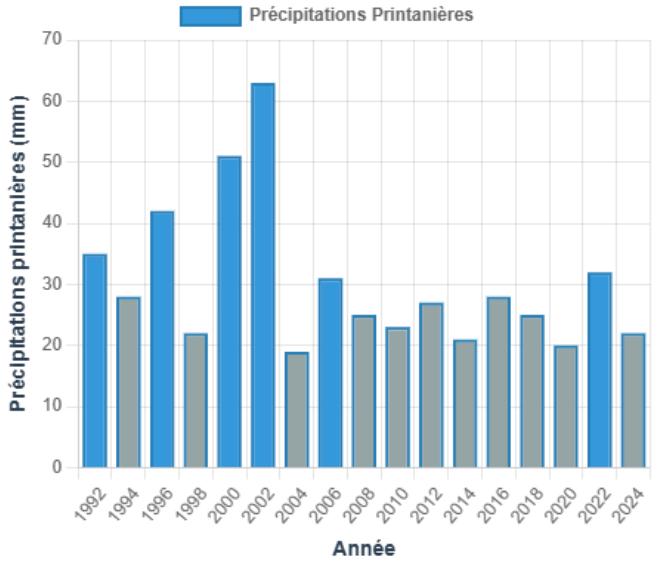

Figure n°10 : Corrélation EA – Précipitations Printanières (1992-2024)

L'étude des configurations synoptiques montre également des évolutions notables :

- **Fréquence accrue des phases NAO+** : La fréquence des phases NAO+ a augmenté de 15% entre la période 1980-2000 et la période 2010-2015, ce qui pourrait expliquer la diminution des précipitations observée depuis le milieu des années 2000.

- **Intensification des épisodes de rivières atmosphériques** : On observe une intensification des épisodes de rivières atmosphériques, qui transportent de grandes

quantités d'humidité vers la région. Ces épisodes pourraient être responsables de certains des événements de précipitations extrêmes observés ces dernières années (référence à une étude sur les rivières atmosphériques).

- **Persistance croissante des configurations de blocage** : Les configurations de blocage, qui empêchent les dépressions atlantiques d'atteindre la région, sont devenues plus persistantes au cours des dernières décennies, ce qui pourrait contribuer à la sécheresse relative observée. »

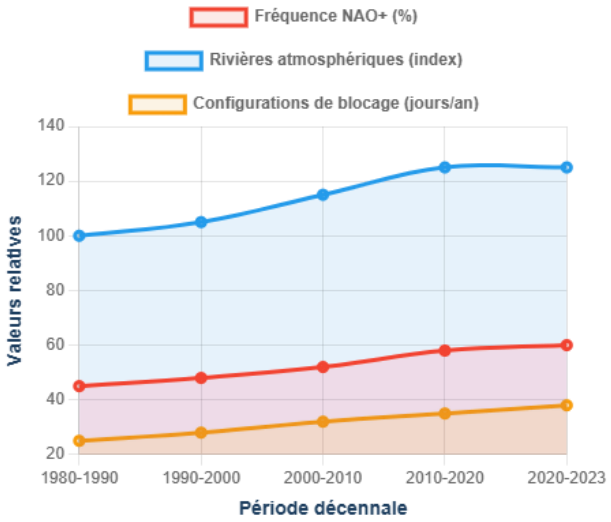

Figure n°11 : **Évolution des Configurations Atmosphériques (1980-2023)**

Conclusion

Les précipitations dans le bassin de Guercif dépendent d'une interaction fragile et complexe entre des modes climatiques larges (NAO, MO, EA), des systèmes météorologiques (dépressions, rivières atmosphériques) modulés de façon cruciale par la topographie locale. Si les dépressions atlantiques assurent des pluies régulières, ce sont les événements extrêmes associés aux cut-off lows et aux rivières atmosphériques sous régimes de blocage qui déterminent les crues et une part majoritaire des ressources en eau. Cette variabilité rend l'écosystème et l'agriculture de la région très sensibles aux changements dans la fréquence et l'intensité de ces événements extrêmes, un défi majeur dans le contexte du changement climatique.

Bibliographie

- **Climate Prediction Center (CPC).** [2025]. Standardized Climate Indices.
- **Driouech, F.** (2010). Distribution des précipitations hivernales sur le Maroc dans le contexte du changement climatique : Etude basée sur les modèles de circulation générale. Thèse de Doctorat, Université de Toulouse. (Pour le contexte marocain).
- **Fick, S. E., & Hijmans, R. J.** (2017). WorldClim 2 : new 1-km spatial resolution climate surfaces for global land areas. *International Journal of Climatology*, 37(12), 4302–4315.

- **Hersbach, H., et al.** (2020). The ERA5 global reanalysis. *Quarterly Journal of the Royal Meteorological Society*, 146(730), 1999–2049.
- **Huntington, J. L., et al.** (2017). Climate Engine : Cloud computing and visualization of climate and earth system data. *Bulletin of the American Meteorological Society*, 98(11), 2349–2361.
- **Hurrell, J. W.** (1995). Decadal trends in the North Atlantic Oscillation : Regional temperatures and precipitation. *Science*, 269(5224), 676–679.
- **Knippertz, P., & Wernli, H.** (2010). A Lagrangian climatology of tropical moisture exports to the Northern Hemispheric extratropics. *Journal of Climate*, 23(4), 987–1003. (Pour les rivières atmosphériques en général).
- **Lavers, D. A., & Villarini, G.** (2015). The contribution of atmospheric rivers to precipitation in Europe and the United States. *Journal of Hydrology*, 522, 382–390.
- **Lionello, P., Abrantes, F., Gacic, M., Planton, S., Trigo, R., & Ulbrich, U.** (2012). The climate of the Mediterranean region: from the past to the future. In *The climate of the Mediterranean region* (pp. xxxv-xc). Elsevier. https://doi.org/10.1016/B978-0-12-416042-2.00012-4
- **Martin-Vide, J., & Lopez-Bustins, J. A.** (2008). The Western Mediterranean Oscillation and rainfall in the Iberian Peninsula. *International Journal of Climatology*, 26(11), 1455–1475.
- **National Centers for Environmental Prediction (NCEP).** 2024, NCEP GFS Model.
- **NOAA Climate Prediction Center (NOAA CPC).** [2024]. Climate Indices.
- **Stackhouse, P. W., et al.** (2018). The NASA POWER Project : A retrospective analysis and assessment. *Journal of Applied Meteorology and Climatology*, 57(8), 1821–1841.
- **Wanner, H., Brönnimann, S., Casty, C., et al.** (2001). North Atlantic Oscillation – Concepts And Studies. *Surveys in Geophysics*, 22(4), 321–382.

شروط وضوابط النشر الخاصة بمجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

1. قواعد النشر ومعايير التحكيم الأولي لقبول النشر

- يجب أن تتوفر في البحوث المقترحة الأصالة العلمية الجادة وتتسم بالعمق.
- يجب ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم إلى مجلة أخرى، أو أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية
- ألا تكون البحوث المرسلة مستلة من كتب مطبوعة، أو جزءًا من أطروحة.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية مختصرة للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية،
- تشجع المجلة الباحثين على استعمال المعرف الدولي للباحثين ORCID مما يضمن أن يتم الاعتراف بأعمالهم بشكل صحيح، ويتم نشر معرف ORCID الخاص بالباحث مع مقالته حتى يتمكن الباحثون من الوصول إلى ملفه الشخصي على ORCID ومن هناك الانتقال إلى منشوراته الأخرى.
- تمتلك المجلة حقوق نشر المقالات المقبولة، ولا يجوز نشرها لدى جهات أخرى الا بعد الحصول على إذن رسمي منها.
- لا تنشر المقالات التي لا تتوفر على مقاييس البحث العلمي أو مقاييس المجلة.
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث المرفوضة الى أصحابها.
- تحتفظ المجلة بحقّ نشر المقالات المقبولة وفق أولوياتها وبرنامجها الخاص.
- البحوث التي تتطلب تصحيحات أو تعديلات مقترحة من قبل لجنة القراءة، تعاد الى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
- على البحوث المقترحة أن تراعي القواعد المنهجية والعلمية المتعارف عليها.
- تخضع كل البحوث المقترحة للتحكيم العلمي من طرف لجنة القراءة وبسرية تامة، بحيث يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات الشكلية الضرورية على البحوث المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.
- يُبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- النشر برسوم (ابتداءً من عدد مارس آذار 2025)
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: ISSN 2626-093X
- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

- تستعمل المجلة البرامج المعتمدة من طرف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لكشف السرقات العلمية وتحديد نسبة الاستلال، وأي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.
- ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

strategy@democraticac.de

Publication Guidelines and Preliminary evaluation criteria for Acceptance

(Journal Of Strategic and Military Studies)

- **Proposed research must have serious scientific originality and depth**
- **The The article must not have been previously published or submitted to another journal, or any other electronic or print publication platform.**
- **The submitted research should not be taken from a publication or part of a dissertation**
- **The research must be accompanied by a brief curriculum vitae (CV) of the researcher in both Arabic and English or French.**
- **The journal encourages researchers to use the ORCID (Open Researcher and Contributor ID), which ensures that their work is properly recognized. The researcher's ORCID ID is published with their article so that fellow researchers can access their ORCID profile and from there link to their other publications.**
- **The journal owns the rights to publish the accepted articles, and it is not permissible to publish them with other parties except after obtaining an official license from them**
- **Do not publish articles that are not available on the standards of scientific research or the standards of the aforementioned journal**
- **The journal is not obligated to return the rejected researches to their owners**
- **Researches that require correction or modification proposed by the reading committee are returned to their authors to make the required modifications before publishing them**
- **The proposed articles are sent to the Editorial Board for arrangement and classification, and the articles are presented to the Scientific Committee for evaluation**
- **All proposed research is subject to double scientific evaluation by the reading committee and in complete confidentiality, so that**
- **The journal has the right to make some necessary formal modifications to the research submitted for publication without prejudice to its content**
- **The researcher corrects the errors presented by the evaluations, if any, and sends them back to the journal**
- **The researcher is notified of the receipt of their research, and their work is immediately forwarded to the scientific advisory board.**

- **The authors of accepted research papers are notified of the decision of the scientific committee and the approval of the editorial board for publication.**
- **Each researcher who has published in the journal receives: a publication certificate, which is an official document issued by the Arab Democratic Center and the journal's management, certifying the publication of the peer-reviewed scientific article. The researcher receives their certificate within a maximum of one week from the date of the journal's issue.**
- **Publication is subject to fees (starting from the March 2025 issue).**
- **The journal has an exclusive electronic edition issued by the Arab Democratic Center and holds the international code: ISSN 2626-093X.**
- **No priority is given to the publication of scientific materials in the journal's issues. The primary criterion for acceptance is the quality and originality of the scientific material, the accuracy of the language, and adherence to methodological standards in scientific research.**
- **The journal uses software approved by universities and academic institutions to detect plagiarism and determine the percentage of similarity. Any report issued by the scientific committee regarding plagiarism will hold the researcher accountable, in accordance with the journal's international policies.**
- **All ideas published in the journal represent the views of their authors, and the order of published research is subject to editorial discretion.**
- **Articles are reviewed and proofread by language editors before being published in the journal's issues.**
- **The journal's languages are: Arabic, English, and French.**
- **In the case of translation, please provide a brief biography of the original author and the original publication source.****
- **Research should be sent to the journal's email address**

strategy@democraticac.de

2. كيفية إعداد البحث للنشر

§ يُكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية للبحوث باللغة العربية والإنكليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها، وبريده الإلكتروني.

§ الملخص التنفيدي باللغتين العربية والإنجليزية للبحوث باللغة العربية والإنجليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (العربية والأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للآتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

§ يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

§ يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

أ- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSakkal Majalla

ب- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

ج- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.

د- نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية والفرنسية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

هـ- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

How to Prepare a Research Paper for Publication

• The research title should be written in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French), along with a brief introduction of the researcher and the academic institution they belong to, as well as their email address.

• The executive summary should be provided in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French), followed by keywords (approximately five words). The summary should be presented in short, precise, and clear sentences, including the main research problem, the methods used to address it, and the results obtained.

- **The research problem, objectives, and significance of the study should be clearly defined. Previous studies addressing the topic of the research, including the latest publications in the field, should be mentioned. The characteristics of the research hypothesis or thesis should be outlined, along with the conceptual framework, key indicators, research methodology, and analysis of results and conclusions.**
- **The research must be accompanied by a bibliographic list that includes the most important references relied upon by the researcher. References should be listed in their original language (Arabic and foreign) if multiple sources in different languages are used.**
- **The research must adhere to the documentation specifications according to the referencing system adopted by the "Arab Democratic Center" in writing footnotes and presenting references.**
- **Superscript numbers should be used for in-text citations, and the corresponding number and reference should be listed in the references section.**
- **References are numbered sequentially in the references list, after arranging them alphabetically in the list according to the author's name, as follows:**

a) If the reference is a journal article:

Author(s) name, title of the article, journal name, volume number, issue number, page numbers, and year of publication.

b) If the reference is a book:

Author(s) name, title of the book, publisher name and country of publication, and year of publication.

c) If the reference is a master's thesis or doctoral dissertation:

Author's name, title, mention "Master's Thesis" or "Doctoral Dissertation" in italics, university name, and year.

d) If the reference is a report or statistical publication issued by an official entity:

Name of the entity, title of the report, page numbers, and year of publication.

- **The research paper should range between 2000 and 7000 words. However, the journal may, at its discretion and in exceptional cases, publish some research papers and studies that exceed this word count.**
- **The paper should be formatted on A4 size, with the font type and size as follows:**

a) For research papers in Arabic, the font type is "Sakkal Majalla".

b) Font size "16 bold" for the main title, "14 bold" for subheadings, and "14 regular" for the body text.

c) Font size "11 regular" for tables and figures, "12 regular" for the abstract, and "10 regular" for footnotes.

d) For research papers in English and French, the font type is "Times New Roman", with font size "14 bold" for the main title, "12 bold" for subheadings, "12 regular" for the body text and page numbers, "11 regular" for tables and figures, and "10 regular" for the abstract and footnotes.

e) When submitting the research material, single spacing should be used, with appropriate margins (2.5 cm) on all sides.

وتعتمد "**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والإفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. وحيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

The "Journal of Strategic and Military Studies" relies on the formal and substantive standards of internationally peer-reviewed journals in selecting the content of its issues. The journal is published quarterly (every three months) and has a specialized editorial board and an active international advisory board that oversees its operations. It adheres to an ethical charter governing publication rules and the relationship between the journal and researchers. It also follows internal regulations that organize the peer-review process and an approved list of reviewers in all specializations.

The journal's advisory board includes a large group of top academics from Arab and African countries, who are required to participate in reviewing the research papers submitted to the journal. The "Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies" is the issuing body of the "Journal of Strategic and Military Studies"

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين
Democratic Arabic Center Gmbh
Berlin / Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

Mobile: 00491742783717

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. عبد القادر التايري

العدد 28

المجلد السابع

سبتمبر 2025 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية
JSMS